التطور السياسي والإقتصادي للكويت بين الحربين

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

الدكتورة
نجاة عبد القادر الجاسم

اهداءات ٢٠٠٢
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

التطور السياسي والإقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩)

الدكتورة

نجاة عبد القادر الجاسم

الطبعة الثانية

١٤١٨ - ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

مقدمة الطبعة الثانية

عندما قررت إعادة نشر هذا الكتاب الذي كان في الأصل رسالة جامعية قدمتها ونوقشت لنيل درجة الماجستير (من جامعة عين شمس كلية البنات) وجدت نفسي أمام مهمة ليست باليسيرة ، فهل أدخل عليها إضافات أم أنشرها كما جاءت في طبعتها الأولى التي لم تتجاوز (٥٠٠) نسخة ، وفي النهاية عقدت العزيمة على أن أنشرها دون إضافات إلا عند الضرورة القصوى ، وبالفعل اضطررت إلى إجراء بعض التعديلات الطفيفة جدا « التي لا يُستغنى عنها في توضيح بعض الحقائق» .

لقد كانت هذه الدراسة أول دراسة علمية موثقة تتناول تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، أما اليوم فكلنا نلاحظ أن من أبرز مظاهر الحياة الثقافية في وطننا الغالي الاهتمام بتاريخ الكويت وقضاياه سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي ، فظهرت دراسات علمية عميقة ، ودراسات عامة صحفية ، والسؤال المطروح هل يجوز أن يكتب في التاريخ كل إنسان ، أم أنه يجب أن تتوافر بعض الصفات لمن يتصدى لهذه المهمة الشاقة ، منها الشجاعة ، والالتزام بالحياد الإيجابي في ضوء المعلومات التي تتوافر لديه ، ويطمئن إليها وان يقول الحق دون خوف أو مداراة .

أكرر شكري لكل من قدم لي عونا ساعد في انجاز هذا الكتاب وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت بهذه الدراسة ودراساتي الأخرى لخدمة وطني . والحمد لله رب العالمين .

وأرجو من الله التوفيق والسداد

الأستاذة الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم

جامعة الكويت ـ قسم التاريخ

المحتويات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الطبعة الأولى

للأستاذ الدكتور المرحوم: صلاح العقاد
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس



ظل تاريخ الخليج العربي في العصور الحديثة يكاد أن يكون حكرا على الكتاب الإنجليز ، وحينما نشير إلى كتابة التاريخ الحديث فنحن نعني بها الكتابة العلمية المبنية على مناهج البحث العصري والتي تستند إلى مصادر موثقة ، وإلا فإن أبناء الخليج لم يعدموا المؤلفين الذين تناولوا تاريخ إمارة معينة كالكويت أو البحرين بالطريقة التقليدية وندر من بينهم من تناول الخليج بصفة عامة وعني بعلاقات تلك الإمارات مع العالم الخارجي .

ونخلص من ذلك إلى أن هذا الكتاب الذي تقدمه لنا السيدة نجاة عبدالقادر الجاسم القناعي ، يعتبر فتحا جديدا بين الكتابات التي صدرت عن مؤلفين من أبناء المنطقة ، فهي بلاشك من بين الرواد الأوائل الذين تفرغوا لدراسة تاريخ الخليج بصفة عامة والكويت بصفة خاصة ، وبذلت لتحقيق هذه الغاية جهودا مشكورة سواء بالإطلاع على المصادر الموجودة في مصر أم في بريطانيا أم في الكويت ذاتها ، واستطاعت أن تجمع من ذلك كله بحثا جديدا سيظل مرجعا لهؤلاء الذين يدرسون تاريخ الكويت من مختلف الزوايا السياسية أو الاقتصادية ، أو الذين يعنون بتاريخ نظم الحكم . وقد كان هذا الكتاب في الأصل أطروحة تقدمت بها الكاتبة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس ونالت الدرجة بتقدير ممتاز ، وقد خصصت بحثها للتطور السياسي والاقتصادي من (١٩١٤ - ١٩٣٩) ولو أن ذلك لم يمنعها من الرجوع كلما تطلب الأمر إلى جذور القضايا التي أثارتها دون أن تخل بالتزام موضوعها ، كما تتبعت أحيانا المشكلات التي لم يكن عام ١٩٣٩ يمثل بالنسبة لها معلما واضحا ، فالعلاقات الكويتية السعودية مثلا سويت عام ١٩٤٢ وذلك بعقد معاهدة الصداقة التي أنهت عهدا طويلا من النزاع احتل قسما كبيرا من هذا الكتاب .

والواقع أن ميزة هذه الدراسة إنما تكمن في تنسيق العلاقات الخارجية للكويت مع جيرانها ، فتفرد فصلا للعلاقات مع السعودية وآخر للعلاقات مع العراق وثالثا لدور بريطانيا من حيث علاقتها المباشرة بالكويت ثم من حيث تأثيرها على علاقات الكويت بجيرانه . وقد يلمس القارىء غلبة هذا الدور في جميع ثنايا البحث ، ولكن ذلك يرجع إلى أن دور الوثائق البريطانية تغص بالمراسلات والتقارير التي كان يبعثها مندوبوها في منطقة الخليج ، ولذلك فإن الباحث يجد صعوبة في أن يخلص نفسه تماما من أثر هذه الوثائق . ونحن نلمس بين الفينة والأخرى محاولات الكاتبة لكي تستقل بالرأي وتتناول هذه الوثائق البريطانية بالنقد والتمحيص .

كذلك فإن من ميزات هذه الدراسة إبراز التطور الاقتصادي للكويت خلال فترة ما بين

الحربين ، وقد يظن الكثيرون أن أهمية الكويت الاقتصادية تبدأ مع اكتشاف النفط وتصديره في عام ١٩٤٦ . ولكن من يطالع صفحات هذه الأطروحة يتبين كيف لعب سكان الكويت دورا مهما في الحياة الاقتصادية بالنسبة لمنطقة واسعة تشمل الخليج وعديدا من الأقطار المحيطة به ، ولا غرو فقد كان ميناء الكويت هو أهم المنافذ البحرية للقسم الشرقي من شبه جزيرة العرب بما في ذلك نجد والأحساء ، وأدى ذلك إلى انفتاح الكويت على العالم الخارجي وتأثر المجتمع الكويتي قبل غيره بالتيارات العالمية مما جعله متقدما نسبيا عن أنحاء مختلفة من شبه جزيرة العرب ، وإذا شئنا التعبير عن ذلك بأسلوب الدراسات الاجتماعية فإننا نقول إن القبيلة لم تعد وحدها هي المؤثر في حياة الكويت ، بل رجحت كفة طبقة التجار الذين أصبحوا يشكلون عنصرا مؤثرا في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، وبلغ هذا التأثير ذروته في عام ١٩٣٨ حينما جرت محاولة تشكيل مجلس نيابي على غرار ما هو جار في الدول الحديثة .

وقد كان الفصل الذي كرسته الكاتبة لهذه المحاولة من أهم المعالم المميزة لهذا الكتاب .

وبعد فإننا إذ نقدم مؤرخة ناشئة إلى قراء العربية إنما نرجو لها المزيد من التوفيق والمثابرة على مواصلة أبحاثها في مجال التاريخ العربي الحديث .

مقدمة الطبعة الأولى

تتناول هذه الدراسة تاريخ الكويت السياسي والاقتصادي في فترة ما بين الحربين ، وهذه الفترة مع حيويتها وامتلائها بالأحداث فإنها تشكل نقطة تحول وانتقال بين عهدين ، العهد الذي كانت فيه الكويت مشيخة صغيرة لم تتحدد شخصيتها الدولية من حيث استقلالها أو تبعيتها ، والعهد الذي اكتملت فيه للكويت مقومات الدولة .

ومع ما أدى إليه اقتناعنا بأهمية تلك الفترة التاريخية لاختيارنا لها ، فإن ذلك لا يعني أن ما سبقها قد تمت دراسته على نحو منهجي ، فالتاريخ كما نتصور ليس مجرد عرض للأحداث ولكنه محاولة تحليل وربط لتلك الأحداث وعرض للآراء التي يستخلصها الدارس مما يمكن معه الخروج بصور جديدة للدراسات التاريخية .

من ناحية أخرى ، فإن المحاولات التي ظهرت في السابق حول الفترة موضع الدراسة لم تتعمق في البحث على أساس منهجي ولم تستفد من كميات الوثائق التي أمكننا الإطلاع عليها .

وقد تناولنا فترة تولي الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦ ـ ١٩١٥ الحكم كمدخل للبحث لأن تلك الفترة تؤرخ لبداية العلاقات البريطانية الكويتية ، وتعطي صورة لمحاولات حكام الكويت إبراز كيان إمارتهم .

وتحتوي الرسالة لأول مرة على عرض علمي للتطور الداخلي الذي شهدته الكويت خاصة عامي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ، وقد تجنب الكثيرون ممن كتبوا عن تلك الفترة الخوض في الحديث عن الحركة الإصلاحية التي تمت في تلك السنوات تلافيا لإثارة حزازات قديمة تمخضت عن هذه الحركة ، وقد بذلت غاية جهدي لعرضها دون التأثر بأية حساسيات .

وبالرغم من غلبة الطريقة العرضية في دراستنا ، بمعنى اختيارنا للموضوعات والتزامنا بها ، أكثر من التزامنا بالمتابعة الزمنية لهذا الاختيار ، فقد حاولنا قدر الإمكان التوفيق بين المنهجين ومنع التكرار مما قد ينتج في العادة عن اتباع هذه الطريقة .

وفي إعدادنا لهذه الدراسة ، قضينا أقل من عام في لندن لجمع المادة الوثائقية وغيرها الخاصة بها ، مما أدى إلى غلبة هذه المادة على غيرها ، وتعود هذه الغلبة أيضا إلى نقص مصادر المادة الأخرى من غير الوثائق .

وقد خصصنا الفصل الأول لدراسة تاريخ الكويت في مطلع الحرب الأولى ، وتعرضنا

فيها للعلاقات الألمانية البريطانية والعثمانية في الخليج .

وتناولنا في الفصل الثاني علاقات الكويت بالسعودية ، أما الفصل الثالث فقد استعرضنا فيه العلاقات البريطانية الكويتية المباشرة ، فحاولنا الفصل بين هذه العلاقات والسياسة البريطانية نحو الكويت والتي ظهرت من خلال مواقفها تجاه علاقات الكويت مع الدول المجاورة .

أما الفصل الرابع ، فقد تناولنا فيه علاقات الكويت بالعراق وإيران .

وخصصنا الخامس للأوضاع الداخلية ، وتناولنا فيه حركة المجلس والتي أسميناها بالحركة الإصلاحية .

أما السادس ، فقد تناولنا فيه التطور الاقتصادي للكويت مشيرين إلى أحوال البلاد قبل ظهور النفط ، ثم تناولنا بالتفصيل ما يتعلق بامتيازات البترول .

ويسعدني أن أتقدم بخالص وعميق شكري وامتناني لأستاذي ومعلمي الأول الدكتور صلاح العقاد ، الذي كان لتوجيهاته وإرشاداته الأثر العميق في تشجيعي ، وفي إخراج هذه الدراسة ، والذي كان بتوجيهاته المستمرة القيمة ، يدفعني للعمل الجاد لكي أكون في مستوى نصائحه السديدة .

كما يسعدني أن أقدم خالص شكري للدكتور يونان لبيب الذي لم يبخل علي منذ بداية عملي بهذه الدراسة بنصائحه وتوجيهاته .

وأتقدم بالشكر العميق لوزارة الإعلام بالكويت لما قدمته لي من مساعدات ، كذلك شكري الجزيل للسيد أحمد البشر ، فقد قدم لي كتاب نصف عام من الحكم النيابي . وأرجو أن أكون قد وفقت .

تمهيد

ترجع صلات بريطانيا بالخليج العربي إلى زمن بعيد سابق على الفترة التي ندرسها ، وليس موضوعنا تتبع هذه الصلات ، والذي يعنينا هو توضيح الظروف التي جعلت الكويت ترتبط ارتباطا وثيقا مع بريطانيا في معاهدة ٢٣ يناير ١٨٩٩ نظرا إلى أن هذه الاتفاقية ظلت لفترة طويلة حجر الزاوية في العلاقات بين بريطانيا والكويت ، كما أنها من الأدلة التي تؤكد وضع الكويت ككيان مستقل عن الدولة العثمانية .

هناك جدل حول الجهة أو الطرف الذي سعى نحو الاتفاقية ، فتبين المصادر البريطانية أن «الشيخ مبارك» هو الذي طلب الحماية البريطانية ، ولكن حكومة الهند البريطانية ترددت في الاستجابة لهذا الطلب إلى أن أكدت لها تقارير وكلائها في الخليج العربي أهمية بسط الحماية على الكويت[١] .

بينما تذكر مصادر أخرى أن بريطانيا هي التي أخذت زمام المبادرة قبل تولي «الشيخ مبارك» الحكم بفترة ليست بقصيرة ، فقد سعت لدى الشيخ «جابر» الحاكم الثالث للكويت عام ١٨٥٦ من أجل إعلان الحماية على بلده ولكنه رفضها[٢] ، ومما تجدر الإشارة إليه أن المقيم السياسي هناك كان قد أوفد في عام ١٨٣٩ مساعده أدموندز إلى الشيخ جابر الصباح بطلب بالموافقة على إقامة بعض المباني ورفع العلم البريطاني ولكن حاكم الكويت رفض .

والأرجح لدينا أن بريطانيا لم تطلب إعلان حماية رسمية على الكويت في تلك الفترة المتقدمة ، لأن السياسة البريطانية العامة إزاء الخليج في ذلك الوقت هي السيطرة على القسم الجنوبي منه ، وقد تدخلت بالفعل قبل ذلك لمنع امتداد النفوذ العثماني إلى قطر والبحرين وقد نجحت في البحرين ، ولكنها كانت تسلم بالوجود العثماني في الجزء الواقع شمالي الإمارتين . كما أن الشيخ عبدالله الصباح أثبت تعاطفه مع الدولة العثمانية[٣] في أثناء الحملة العثمانية ضد الأحساء في ١٨٧١[×] حين ساند الحملة بقوات برية بقيادة الشيخ مبارك وبمجموعة من السفن بقيادة الشيخ عبدالله الصباح .

والواقع أن عقد اتفاقية ١٨٩٩ يعد تغييرا أساسيا في سياسة بريطانيا بعد أن كانت مصممة على عدم التدخل إلا في حالة تهديد الأمن أو انضمام حكام مشيخات ساحل عمان إلى أطراف الصراع في الكويت ، أو إذا حدث ما يصيب الرعايا البريطانيين بسوء[٤] .

ولكن لا يعني ذلك أنها كانت بعيدة عن تلك الأحداث بل بالعكس فمنذ تولي الشيخ «مبارك الصباح» الحكم في مايو ١٨٩٦ وهي تراقب كل ما يجري هناك . ولقد اختلفت التقارير التي وصلت إلى بريطانيا من ممثليها في الخليج العربي والأستانة حول مدى تبعية الكويت للدولة العثمانية ، ولكن مالت حكومة الهند في تلك الفترة إلى نفي كل وجود للعثمانيين في تلك الجهات ، خاصة مع عدم وجود مظاهر للسيادة الفعلية العثمانية في الكويت ، ويبدو ذلك الاتجاه في عام ١٨٩٧ فقد وقعت حادثة قرصنة على السفينة البريطانية «هاريباسا» عام ١٨٩٥ في شط العرب[٥] ، وحامت الشكوك حول رعية الشيخ مبارك الصباح ، ورغم أن حكومة الهند رأت في البداية إلقاء المسؤولية على الأستانة فإنها عادت وغيرت رأيها ووجهت تحذيرا إلى الشيخ «مبارك الصباح» في عام ١٨٩٧ تحمله مسؤولية ما حدث ، وما قد يحدث من أعمال قرصنة في المستقبل [٦] . ولقد اتخذت هذا الموقف خشية من أنها لو وجهت التحذير إلى الأستانة فإن معنى ذلك الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت .

نعود الآن إلى ملابسات معاهدة الحماية . فالحقيقة أن هناك دوافع كثيرة أدت إلى تغيير السياسة البريطانية نحو الكويت فما هي تلك الدوافع؟

إحساس بريطانيا بأن دولا أخرى أخذت تتطلع إلى كسب مصالح اقتصادية في منطقة الخليج العربي ، مما يتعارض مع السياسة البريطانية العامة ، وهي إبعاد المنطقة عن نفوذ أية دولة أوروبية أخرى .

ومن أبرز التطلعات الجديدة مشروع روسي لإقامة محطة فحم[٧] في الكويت ومحاولة «الكونت كابنست Count Kapnist» الروسي لدى الباب العالي من أجل الحصول على امتياز لإنشاء سكة حديد من طرابلس إلى الكويت [٨] ، حيث إن نجاح تلك المشاريع يعني خلق مصالح روسية في المنطقة وهذا ما تخشاه بريطانيا .

وأهم من ذلك المشروع الألماني لمد سكة حديد برلين ـ بغداد إلى الخليج العربي مما أفزع حكومة الهند ، وقد استغرق ذلك الموضوع مناقشات طويلة بين الأطراف المعنية في ذلك الوقت ، ولم تكن نهاية الخط الحديدي قد حددت بعد ، كما أن التفكير في أن تكون الكويت هي نقطة انتهاء الخط لم يبرز إلى حيز الوجود إلا بعد عقد معاهدة الحماية في عام ١٨٩٩ .

ولاشك في أن تولي «اللورد كرزون» منصب نائب الملك في الهند كان له الأثر في تعجيل عقد المعاهدة مع الشيخ مبارك ، فقد عرف باهتمامه بالخليج العربي ، وسعيه لفرض

السيطرة البريطانية عليه ، وعلى ذلك يمكن القول إن رد الفعل البريطاني بالنسبة للمشروع جاء سريعا ودون التأكد من أن الخط سيصل إلى الكويت بل كان يكفي الإحساس بأن شركة غير بريطانية ستمتلك خطا حديديا يصل إلى ميناء على الخليج ، حتى تبادر بالحيلولة دون ذلك ، فتبادر ببسط حمايتها على الإمارة المتاخمة لشط العرب .

عارضت بريطانيا مشروع سكة حديد بغداد رغم أنها في البداية لم تعارض ، ولكنها كانت تدرك أن النفوذ الاقتصادي الألماني في الخليج خطوة نحو النفوذ السياسي وتمهيد له . وتمسكت بأن يكون لها نصيب لا يقل عن أية دولة أخرى في مشروع مد الخط وإدارته[٩] ، فهي الدولة التجارية الكبرى ذات المصالح في الخليج العربي ، وهي الدولة صاحبة النفوذ الأقوى فيه . وصممت على أن تترك لها إدارة الخط من البصرة إلى الكويت ، والسيطرة عليه وأعلنت في نفس الوقت أن ذلك الجزء لابد أن يتم الاتفاق عليه بينها وبين الباب العالي فقط .

أما العوامل الداخلية الخاصة بالشيخ مبارك التي عجلت بعقد هذه المعاهدة ذلك الخلاف الذي نشأ بينه وبين الدولة العثمانية ، فقد استطاع «يوسف الإبراهيم» وهو من أثرياء البلاد ومستشار «الحاكم السابق محمد» أن يوغر صدر ولاة البصرة وخاصة «الوالي حمدي باشا» ضد الشيخ مبارك[١٠] .

وقد أخذ يوسف على عاتقه مهمة الدفاع عن قضية أبناء أخوي الشيخ مبارك المقتولين وسعى من أجل إعادة الحكم إليهم ، ولا يستبعد أنه كان طامعا في الحكم .

واستطاع بدسائسه أن يقلق الشيخ مبارك فترة من الزمن ، فكان يقوم بمحاولات مستمرة من أجل الهجوم على الكويت وبالمؤامرات عن طريق بذل الأموال لولاة البصرة ، وسعى إلى تشكيك الباب العالي في إخلاص الشيخ مبارك للدولة العثمانية[١١] .

حاول والي البصرة حمدي باشا في عام ١٨٩٧ أن يقنع الباب العالي بشن هجوم على الكويت للسيطرة عليها . ولم ينفذ الباب العالي تلك النصيحة[١٢] وإن كانت هناك محاولات من «ابن الرشيد» حاكم نجد «وقاسم بن ثاني» حاكم قطر ، لشن عدوان على الكويت[١٣] .

ولاشك أن اضطراب الحكم في الدولة العثمانية آنذاك وولاة البصرة خاصة وسعيهم وراء الكسب ، كان له الأثر في عدم تحسن العلاقات بين الدولة العثمانية والشيخ مبارك .

بذل حاكم الكويت الأموال وفي نفس الوقت كان يوسف الإبراهيم يعطي الكثير فتأرجح الولاة بين الطرفين طويلا ، وإن ظهر أنهم اتجهوا إلى أبناء «أخوي الشيخ مبارك»

خاصة «الوالي حمدي باشا» فيما وقف رجب باشا والي بغداد إلى جانب الشيخ مبارك مما أدخل الشك على الشيخ مبارك وأقلقه وأثار مخاوفه على سلطته في الكويت ، ومن ثم اتجه إلى بريطانيا . وقد أشارت التقارير في تلك الفترة إلى أن بريطانيا لم ترحب منذ الوهلة الأولى بالشيخ مبارك ، فقد وصلت إليها تقارير تشير إلى أنه اغتصب الحكم من أخويه لمعارضتهما مشروع اتحاد يضم قطر ونجد والكويت ويدور في فلك السياسة البريطانية ، وأن الخلاف حول هذا الموضوع دفع الشيخ مبارك إلى التخلص من أخويه غدرا[١٤] . ويظهر أن الصراع على الحكم جعل أبناء أخوي الشيخ مبارك يتجهون تارة إلى الدولة العثمانية وتارة أخرى إلى بريطانيا ، والظاهر أن الشيخ مبارك وازن بين الطرفين ووجد أن استمرار بقائه مع الإنجليز أكثر ضمانا ، ولذلك انزعج لمجرد السماع بأن خصومه قد لجأوا إلى الإنجليز فرأى أن يسبقهم إلى الحصول على الحماية البريطانية .

ومن الدوافع التي أدت إلى طلب الحماية أيضا تهديد ابن الرشيد حليف الدولة العثمانية للكويت ، بالهجوم بمساعدة العثمانيين وبعرقلة طريق القوافل الخارجة من الكويت للمتاجرة . ثم تحالف الشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر ، وابن الرشيد حاكم نجد مع يوسف الإبراهيم[١٥] مما زاد من قلق الشيخ مبارك فأخذ يدرك قيمة التعاون مع بريطانيا .

لكل هذه الأسباب لا يبدو غريبا أن يبادر الشيخ مبارك إلى طلب حماية بريطانيا بل يلح في هذا الطلب . ففي رسالة من «ميجور ميد» المقيم السياسي في بوشهر إلى حكومة الهند في ٢٥ سبتمبر ١٨٩٧ ذكر أنه في أثناء زيارة «جاسكن Gaskin» مساعده في الخليج للشيخ مبارك في ٥ سبتمبر ١٨٩٧ لإبلاغه التحذير من مسؤوليته عن حادثة هاريباسا ، ذكر أن الشيخ أخبره أنه هو وشعبه يرغبون في وضع الكويت تحت الحماية البريطانية كالتي تستمتع بها البحرين وشيوخ الساحل ، وإذا مدت الحكومة البريطانية حمايتها على الكويت فإنه مستعد لأن يعاونها في المحافظة على القوانين والنظام في هذا الجزء من الخليج بكل القوة التي عنده . وشرح لـ«جاسكن» أنه وجد العثمانيين بخلاء ولا يمكن الاعتماد عليهم ، وأنه هو وشعبه يعتقدون أن الدولة العثمانية تريد قبل أن يمر وقت طويل أن تلتهم الكويت ، وقال إنه لكي يمنع هذا رغب في الحماية البريطانية[١٦] .

على أية حال فقد كانت تقارير المقيم السياسي في الخليج العربي إلى حكومة الهند البريطانية تظهر أهمية الكويت ، فقد جاء في أحد تقاريره أن الكويت من أهم الأماكن على الخليج العربي وأنها قد تصبح ميناء بحريا للخط الحديدي[١٧] .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عجلت تلك الدوافع بالمعاهدة التي وقعت في ٢٣ يناير ١٨٩٩ من قبل الشيخ «مبارك الصباح» حاكم الكويت والمقيم البريطاني في الخليج العربي ، ووقع كشاهد «أغا محمد رحيم» وكيل بريطانيا في البحرين ، ولابد من الإشارة إلى أنه لم يطلع على تلك الاتفاقية سوى الشيخ «حمود» أخي الشيخ مبارك ، والذي رفض التوقيع عليها ما لم يعطه المقيم البريطاني تعهدا صريحا بحماية أملاك الأسرة الحاكمة بالفاو[١٨] وكان الاتفاق أن تظل المعاهدة سرية إلا أن الحرص من أخي الشيخ مبارك كان نوعا من الاحتياط في حالة ما إذا عرف أمر الاتفاقية ، إلا أن المقيم السياسي «ميد» لم يستطع أن يعطي مثل هذا التعهد ، وهذا أمر طبيعي إذ إن بريطانيا لم تكن تمارس سلطة في هذه المناطق ، إلا أنه في نهاية الأمر ومحاولة من بريطانيا كيلا تثير المعارضة في الكويت من بعض أفراد الأسرة الحاكمة ، أبلغت أنها ستعمل ما في وسعها من أجل حماية أملاك الأسرة[١٩] .

نصت المعاهدة على أن الشيخ مبارك الصباح شيخ الكويت برضائه واختياره يعطي العهد ويعتبر نفسه ووثته وأخلافه إلى الأبد ، بألا يقبل وكيلا أو قائمقاما من جانب دولة أو حكومة في الكويت أوفي أي قطعة أخرى من حدوده بغير موافقة الحكومة البريطانية . ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يقبل بنوع آخر ولا يعطي للسكن قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعايا إحدى الدول الأخرى بغير أن يحصل على موافقة الحكومة البريطانية ، وتنسحب هذه الشروط على أي جزء من أراضي الشيخ والتي تكون في ذلك الوقت في حوزة رعايا أية حكومة أخرى[٢٠] .

لقد نصت الاتفاقية مثل باقي الاتفاقيات التي تم عقدها من قبل بين بريطانيا وحكام الخليج العربي على المنع والأبدية ، وإن جاءت معاهدة ١٨٩٩ أكثر غموضا من غيرها .

وقع الشيخ مبارك الاتفاقية بمحض إرادته ورغبته ووافق على شروطها تحت إلحاح ظروفه إذ أراد توطيد مركزه في الحكم وحماية الكويت من مطامع الدولة العثمانية المتمثلة في أعمال ولاة البصرة وتشجيعهم ابن الرشيد في هجماته .

وفعلا استطاع تأمين حكمه وحصره في أسرته دون غيرها من أفراد آل الصباح وبذلك قطع الطريق أمام محاولات الباب العالي الذي سيكون رد الفعل لديه واضحا فيما بعد .

وبموجب الاتفاقية أصبحت بريطانيا المتحكمة في الشؤون الخارجية للكويت وحققت بتلك الاتفاقية ما كانت تسعى إليه من سد الطريق على ألمانيا في الوصول إلى الخليج ، فقد زار «ستمرش Stemrish» القنصل الألماني في الأستانة الكويت بعد عقد الاتفاقية وحاول الحصول

على موافقة الشيخ ومساعدته لمد خط حديد بغداد مستعملا وسائل الإغراء ولكن محاولته قد فشلت ورفض الشيخ مبارك[٢١] .

وبالطبع كان يخشى من تسلط الدولة العثمانية ، وأهم من ذلك المحافظة على شروط اتفاقه مع بريطانيا ، التي أبلغته تأكيدا لموقفها في يناير سنة ١٩٠٠ ألا يعقد أي اتفاق حول هذا الموضوع قبل الرجوع إليها[٢٢] .

أصبحت تلك الاتفاقية هي المحور الذي ارتكز عليه الشيخ مبارك في علاقاته بالباب العالي ، هذا ولقد ارتابت السلطات العثمانية خاصة أنه في أثناء زيارة «ميد» للشيخ مبارك كانت «زحاف» السفينة التركية راسية على الشاطىء وعلمت بمقابلة الوكيل البريطاني للشيخ مبارك ، فزاد ذلك من الارتياب فيه .

ولذلك عملت السلطات العثمانية بعد ذلك على تأكيد ادعاءاتها بالسيادة على الكويت وذلك كرد فعل على شكوكها ، فأرسلت مديرا للجمرك وأرادت إنشاء جمرك في الكويت ، ولكن مباركا رفض استقباله وفرض ضرائب ٥٪ على كل الواردات إلى الكويت بما فيها الواردات من الموانىء العثمانية[٢٣] .

كما أرسلت في عام ١٩٠١ إلى الشيخ مبارك وفدا يضم نقيب الأشراف في البصرة تعلنه أن الباب العالي عينه عضوا في مجلس الشورى وأن عليه أن يغادر الكويت إلى الأستانة أو إلى أية جهة يرغبها ، ولكن الشيخ مبارك الصباح رفض ذلك وتدخلت بريطانيا فأنذر قائد إحدى السفن البريطانية في الخليج الوفد وطلب منه مغادرة البلاد وإلا ضرب السفينة بالقنابل فاضطر الوفد إلى الرحيل[٢٤] ولاشك أن بقاء الشيخ مبارك الصباح في الحكم يضمن استمرار تنفيذ ما اتفق عليه في يناير ١٨٩٩ .

حاولت الحكومة العثمانية إثارة المشاكل أمام الشيخ مبارك الصباح وعملت على تأليب ابن الرشيد حاكم نجد آنذاك الذي اشتبكت قواته مع قوات حاكم الكويت في الخريف في مارس ١٩٠١ وقد كان النصر حليفه[٢٥] ولكن ذلك لم يطح بحكم الشيخ مبارك الصباح الذي كان يشن بدوره هجوما على ابن الرشيد رغم أن بريطانيا طلبت منه أن يكف عن الهجوم حتى لا يخلق فرصة لتدخل الأستانة التي أدركت أن لا فائدة من محاولاتها فاتفقت مع الحكومة البريطانية في سبتمبر ١٩٠١ على المحافظة على الوضع الراهن في الكويت ، وفي المقابل لا تقوم بريطانيا باحتلال الإمارة ، وأعلنت الحكومة العثمانية أنها لن تعتدي عليها[٢٦] وكانت بريطانيا قد أعلنت منذ ١٨٩٩ على لسان سفيرها في العاصمة العثمانية «أوكونور»

أنها تربطها علاقات صداقة مع حاكم الكويت ، ومع أنها لا تنوي احتلالها فإنها لا تستطيع أن تتجاهل أية محاولات للتدخل فيها .

وصرح السفير البريطاني للسفير الألماني في العاصمة العثمانية في أبريل ١٩٠٠ أن الشيخ مبارك الصباح ليست له حرية التنازل لشركة خط حديد برلين بغداد دون موافقة الحكومة البريطانية[٢٧] .

وهكذا رغم أن الدولة العثمانية كانت ترى أن الكويت تابعة لها وأن حكامها يرفعون العلم العثماني إلا أنها لم تجد بدا أمام فشل محاولاتها تأكيد سيادتها الفعلية من الاكتفاء بالاعتراف بسيادتها الاسمية على الإمارة .

هذا ولقد توالى عقد الاتفاقيات والارتباطات بين الكويت وبريطانيا ففي مايو عام ١٩٠٠ تعهد الشيخ مبارك الصباح بمنع تصدير الأسلحة أو استيرادها من الكويت وإليها ، وفي أغسطس عام ١٩٠٣ عينت حكومة الهند نوكس أول وكيل سياسي بريطاني في الكويت ، وفي ١٥ أكتوبر ١٩٠٥ تم الاتفاق على تأجير قطعة أرض تمر غربي مدينة الكويت على الساحل بين ميناء الشويخ والمدينة لكي تقيم فيها بريطانيا مرسى نظير دفع ٦٠ ألف روبية ، وأكدت بريطانيا في ذلك الاتفاق أن الكويت بحدودها ملك للشيخ مبارك ولورثته من بعده وأن جميع التنظيمات بما فيها الضرائب تظل من حقه ومن حق ورثته من بعده ، ويحق للحكومة البريطانية فسخ العقد في أي وقت تشاء . وفعلا تم ذلك في عام ١٩٢٢[٢٨] عندها لم يعد لمشروع سكة حديد بغداد أهمية .

والواقع أن الارتباطات والاتفاقيات الكويتية البريطانية لا تختلف كثيرا عن تلك الاتفاقية التي تم توقيعها بين سلطان مسقط وحكومة الهند البريطانية في عام ١٨٩٢ بل بالعكس فقد كانت حكومة الهند ترى أن تكون اتفاقية ١٨٩٩ على نسق اتفاقية ١٨٩٢ ، وإن بدت ارتباطات الكويت أكثر شمولا فقد كان سلطان مسقط قد تعهد بألا يتنازل ولا يبيع ولا يرهن أو يعطي أي جزء من أراضيه إلا للحكومة البريطانية ، بينما تعهد الشيخ علاوة على الأمور المذكورة ألا يستقبل وكيل أية دولة أخرى إلا برضا بريطانيا .

كما أن هناك أوجه شبه كبيرة بين المعاهدة المانعة لعام ١٨٩٢ التي عقدت بين بريطانيا وحكام إمارات الساحل واتفاقية الكويت فقد تعهد الشيوخ بالتزامهم ألا يدخلوا في اتفاقيات أو علاقات مع دول أخرى غير بريطانيا وألا يسمحوا بإقامة أي وكيل لأية حكومة دون موافقتها ، ولا يتنازلوا أو يبيعوا أو يرهنوا إلا للحكومة البريطانية . وفي رأينا أن اتفاقية الكويت

أكثر غموضا من الاتفاقيات الأخرى فلم تنص صراحة على عدم قيام علاقات بين الكويت والدول الأخرى ، وإنما نصت على أن الحاكم لا يستقبل في بلاده وكلاء لأية دولة ، وسيثار هذا الموضوع عندما تتم اتصالات مباشرة بين الشيخ أحمد الجابر في الثلاثينيات وبين ابن سعود لأن اتفاقية يناير ١٨٩٩ تمنع هذا الاتصال صراحة بحكم أنها جعلت الشؤون الخارجية الكويتية مسؤولية بريطانية .

هوامش:

(١) I.O. Corres, Part1. Enc 4 in No. 23 Mead to Gov. of India Sec Sep. 25, 1897.

(٢) عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ص ١٠٣

(٣) د . جمال زكريا : دراسات لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ـ١٩١٤) ص ٢٥٦ـ٢٥٧ .

(٤) I.O. Corres, Part1. Salisbury to Curie. No 10 17th

(x) لقد ساندت الكويت الحملة العثمانية لعدة أسباب منها أنه لم يكن من السهل عليها تجاهل الاستعدادات العسكرية الضخمة في ولاية بغداد ، ثم أن الدولة العثمانية سبق لها الاستعانة بحاكم الكويت ١٨٣٧ ـ ١٨٤٥ سواء لفك حصار قبيلة بني كعب للبصرة أو حماية شط العرب . ولم يترتب على هذا التعاون تغير في وضع الكويت المستقل عن السلطة العثمانية ، وهناك الكثير من الأدلة التاريخية التي تؤكد هذا الاستقلال منها على سبيل المثال لا الحصر اختلاف السياسة الجمركية التي تعتمد على الرسوم المخفضة على العكس من سياسة الحكومة العثمانية في ولاياتها في بغداد وغيرها التي تعتمد على فرض الرسوم الجمركية المرتفعة وكان التناقض في هذه السياسة يضر باقتصاد ولايتي بغداد والبصرة ، وفي ١٦ يوليو عام ١٨٦٣ عندما قدم الكولونيل بلي المقيم السياسي في الخليج العربي في تقريره الذي يتناول سواحل الخليج العربي وضع الكويت ضمن الإمارات المستقلة التي يحكمها شيخها المستقل . فلم تكن هناك إدارة مالية أو عسكرية عثمانية في الكويت .

أما موقف الكويت من الحملة العثمانية فإنه من حيث الواقع التاريخي لا يثير الاستغراب فالكويت كما ذكرنا سبق أن قدمت العون لولاية البصرة . ثم إن هناك علاقات طيبة تربط حاكم الكويت الشيخ عبدالله الصباح بالأمير فيصل بن تركي الذي استنجد بالعثمانيين في صراعه مع أخيه الأمير سعود ، ولقد أراد الشيخ عبدالله الصباح أن يجنب إمارة الكويت خطر التدخل العثماني .

نتائج الحملة : أصبحت نجد في قبضة السلطات العثمانية مع مطلع عام ١٨٧٢ وبناء على المنظمات الإدارية العثمانية اعتبرت تابعة لولاية بغداد . توطدت العلاقة الكويتية العثمانية ، ودخلت في مرحلة التنظيم حين تم التفاهم بين حاكم الكويت الشيخ عبدالله الصباح ووالي ولاية بغداد مدحت باشا على رفع العلم العثماني على السفن الكويتية ، وأن يحمل حاكم الكويت الشيخ عبدالله الصباح لقب قائمقام ، واعتبار الكويت قضاء عثمانيا تابعا لولاية البصرة العثمانية حسب التنظيم الإداري العثماني ، وإنشاء جمرك عثماني في الكويت ومنح حاكم الكويت المزيد من الأراضي الزراعية في منطقة شط العرب ، والاستمرار في إعفاء أهل الكويت من الرسوم الجمركية وضريبة العشر ، التي كانت مفروضة على سكان الولايات العثمانية .

لاشك أن استمرار الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبية جاء تقديرا لموقف حاكم الكويت من الحملة العثمانية ، ولإدراك مدحت باشا أيضا رغبة أهل وحكام الكويت التاريخية في الاستقلال وعدم قبول سيادة عثمانية تلزمهم بدفع الرسوم والجمارك . لكن لم ينتج عن كل هذه الإجراءات إحداث تغيير فعلي في وضع الكويت ، وعلاقتها بالدولة العثمانية ، أي لم تلزم الدولة العثمانية حاكم الكويت بأية التزامات ، كما أن الجمرك العثماني الذي أقامه مدحت باشا في الكويت لم يستمر أكثر من عامين حيث ثبت عدم فائدته .

لقد قبل حاكم الكويت لقب قائمقام ولم يكن بإمكانه رفضه في ذلك الوقت مع نجاح الحملة العثمانية في الأحساء كما رفضه عام ١٨٦٦ عندما طلب والي بغداد السابق نامق باشا .

أما بالنسبة لرفع العلم العثماني ، فإنها لم تكن المرة الأولى ، فقد رفعت السفن الكويتية العلم العثماني وذلك لضمان سلامة السفن الكويتية في البحر من جهة ، ولأن علم الدولة العثمانية رمز الخلافة الإسلامية بالإضافة إلى أن رفعه يسهل مهمة السفن الكويتية في الموانىء العثمانية ويمنحها بعض الامتيازات وفي مقدمتها الإعفاء من الرسوم الجمركية .

وبشكل عام لم تتخذ الحكومة العثمانية إجراءات فعالة لتدعيم نفوذها في المنطقة أكثر من منح بعض حكام الإمارات مثل الشيخ عبدالله الصباح والشيخ جاسم بن ثاني حاكم قطر لقب قائمقام مع إقامة بعض الحاميات العسكرية في الدوحة والقطيف .

(٥) I.O. Corres, Part1. No. 1, F.O. to I.O Apr 26, 1897.

(٦) I.O. Corres, Part1 Enc. 4 in No. 3 Meade to Gov. of, Sep. 25, 1897

(٧) I.O. Corres, Part1. No.31 F O. to Admiral Beaumont Conf. Feb. 16, 1898.

(٨) I.O L/P's 3 Home Corres pondence Vol. 181 Conf. No 1 O' Conor to F. O. Dec. 22, 1898

(٩) F O 371/1232 F.O. to I. O. Mar. 16, 1911 No.1 Secret and Immediate.

(١٠) راشد عبدالله الفرحان : مختصر تاريخ الكويت ـ ص ٧٩ .

(١١) I.O. Corres Part 1, Enc in No 83, Wartislaw to O'Conor No 21-22 Apr. 1899

(١٢) I. O L/P' s/3, Vol. 185, 71898, Sir O'Conor to the Marquessof Salislamy No. 440 Conf. The-rapia Sep 13, 1899.

(١٣) الفرحان : المصدر السابق ص ٨١ ـ ٨٢ .

(١٤) I.O. Corres, Part 1, Enc. in No.1, Memo by Mr Stavride. 1996

(١٥) I O Corres, Part 1, Enc in No.83, Wartislaw to O'Conor 22nd. Apr 1899, No.21

(١٦) I.O. Corres, Part1, Enc 4 in No.23, Meade to Gov. ofIndia Sec , 25 Sep 1897.

(١٧) Ibid .

(١٨) I.O. Corres, Part1, Enc. 2 in No. 71, Meade to Gov. of India, 30 Jan. 1899.

(١٩) I O. Corres, Part1. Enc 7 in No. 71 Gov of India Meade, Tel. Feb. 17, 1899

(٢٠) I.O. Corres, Part1. Enc 3 in No 71, Translation of Arabic Bond.

(٢١) I O Corres, Part1. Enc. 2 in No 25, Note Concerning a meeting with Sheikh Mubarak

(٢٢) I.O. Corres, Part11 Enc. 7 in No 5, Gov of India to Hamilton, Tel. Jan 11, 1900.

(٢٣) I.O Corres, Part1. Enc. 86 in O'Conor to Salisbury, 6th June 1899, No. 292, Sec

(٢٤) الفرحان : المصدر السابق ص ٨٧ ـ ٨٨ . انظر Precis of Kuwait Affairs.

(٢٥) الرشيد : المصدر السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٧

(٢٦) I.O. Corres, Part11 No 149, O'Conor to Lansdowne, 6 Sep. 1901, Tel.

(٢٧) I.O Corres, Part11 No.26. O'Conor to Salisbury 10 Apr. 1900. No.130 Sec

(٢٨) F O, 371/17810. No 88 Pol. Res to the Sec. of State Conf (No 42) 6 Oct 1930.

الفصل الأول

الكويت في مطلع الحرب العالمية الثانية



استقرار حكم الشيخ مبارك آل صباح

تحددت صلة الكويت بالدولة العثمانية في الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية عام ١٩١٣ حين اعترفت الحكومة العثمانية بوضع الكويت المستقل كما اعترفت باتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ وغيرها من الاتفاقيات الكويتية البريطانية ، أما قبل ذلك فلم يكن وضعها ثابتا ، فلا هي تابعة رسميا للدولة العثمانية التي تطالب بها ، ولا هي محمية بريطانية ، وإن كانت تربطها ببريطانيا علاقات حماية ضد أي عدوان ، كما لم تكن حدودها معينة مثل معظم بلدان المنطقة ، إذ كان حاكمها يعتمد على مدى تبعية القبائل في الصحراء ، ويطالب بالأراضي النازلة بها ، وإن كانت معاهدة سنة ١٩١٣ ، لم تنه منازعات الحدود بين الكويت وجيرانها .

اطمأن الشيخ «مبارك آل صباح» إلى حماية بريطانيا له من العثمانيين ، وما ترتب على هذه الحماية من الحفاظ على الكويت طوال فترة حكمه الذي استمر إلى نهاية عام ١٩١٥ .

وقد تجاوز «الشيخ مبارك» مجرد حماية أراضيه برغبته في كسب مزيد من الأرض ومزيد من ولاء القبائل ، ولتحقيق هذه الرغبة فرض الضرائب على رعاياه لتوفير الأسلحة لحروبه[١] ، والتي استوردها بقدر ما استطاع رغم تحريم الدولة العثمانية لمثل هذا العمل بدون علم استنبول ، وبرغم الاتفاقات القائمة بين بريطانيا وفرنسا حول تجارة الأسلحة مع مسقط ، وبرغم الاتفاقية المعقودة بينه وبين بريطانيا عام ١٩٠٠ ، والقاضية بحظر استيراد وتصدير الأسلحة[٢] . ويبدو أنه مما شجع الكويت على تجاهل تلك القيود موقف الانجليز المتساهل في هذا الشأن .[٣] وبينما كان الشيخ مبارك يمارس سلطة مطلقة في المجال السياسي ، ترك الحرية للسكان في مجال التجارة التي ساعد على ازدهارها موقع الكويت الجغرافي ، وكونها منفذا للعراق وشبه الجزيرة العربية ، وقد استفاد الشيخ كثيرا من ذلك الرواج التجاري بما حصل عليه من رسوم جمركية على القوافل التي كانت تدخل أراضيه ، والتي توقفت قيمتها على حجم كل قافلة[٤] ، وإلى جانب ذلك فقد فرض ضريبة (الثلث) على العقارات وضرائب أخرى عانى منها الأهالي[٥] ، وكانت الحياة قاسية لصعوبة توفير موارد المعيشة وصعوبة الحصول على المياه العذبة من الآبار التي كان يتغير طعم مائها بسرعة ، مما أدى إلى أن يتجهوا بعد ذلك للحصول على المياه من شط العرب ، وإن كان يعوقهم في هذا الصدد اشتداد الرياح وتقلبها[٦] بالإضافة إلى العراقيل التي وضعتها السلطات العراقية في الثلاثينات أمام خروج السفن المحملة بالمياه إلى الكويت ، وقد وقفت هذه العراقيل فيما بعد حائلا أمام مد أنابيب المياه العذبة

من العراق إلى الكويت ، تخوفا من الأخيرة أن تصبح تحت رحمة العراقيين إذا ما اعتمدت على المياه القادمة من أراضيهم .

ولا يمكن فصل الكويت عن سائر بلدان الخليج العربي بحكم وحدة نوعية الصراعات التي دارت في هذه المنطقة ، هذا ولم يكن الصراع الدولي مقصورا على الكويت ولكن شمل الخليج العربي كله ، ومن هنا سأتناول صورة للصراع والتنافس في تلك الفترة بين بريطانيا وألمانيا .

التنافس الألماني البريطاني في الخليج:

شهدت منطقة الخليج العربي في الفترة من ١٩١١ ـ ١٩١٤ صراعا اقتصاديا بين بريطانيا وألمانيا ، لما أبدته الأخيرة من نشاط اقتصادي ملحوظ أثار مخاوف بريطانيا ، فقد اعتبرت ذلك النشاط تحديا مباشرا لمكانتها التجارية فيه [٧] .

ومن أوجه النشاط الألماني مشروع سكة حديد بغداد ، فالمتتبع لهذا المشروع والمباحثات الدبلوماسية التي مر بها يدرك بوضوح القلق البريطاني من ناحية الألمان ونشاطهم في الخليج . فقد عارضت بريطانيا إيصال ذلك الخط إلى الخليج العربي واختيار الكويت نهاية له . فاستطاعت أن تحرم ألمانيا من آخر الطريق البري الذي يوصلها بالعالم الخارجي ، وحالت دون أن تصبح الكويت محطة تجارية ، مستفيدة من اتفاقية الحماية ، وقلق الشيخ مبارك من محاولات الدولة العثمانية التدخل في بلاده .

ومن أوجه النشاط الألماني الأخرى تجارة الشحن ومنافسة بريطانيا فيها ، سواء كان نقل التجارة من أوروبا إلى الخليج أو بين موانىء الخليج نفسه ، ما عدا النقل بين الهند والخليج فإنه ظل حكرا لبريطانيا [٨] .

وقد وجدت بريطانيا في الشركات الألمانية أداة لبسط النفوذ الألماني [٩] ، وأعرب كيرزون عن مخاوفه سنة ١٨٩٨ في رسائله لحكومة الهند ، بأن المشروعات الألمانية ستكون أساسا فيما بعد للادعاءات والمطالب السياسية [١٠] ، إذ كانت سياسة حكومة الهند البريطانية تقوم على أساس أن ضمان السيطرة على الخليج يكمن في المحافظة على التفوق التجاري فيه [١١] .

إذن فهذه المخاوف لم تكن وليدة السنوات السابقة لقيام الحرب العالمية الأولى بل ترجع

إلى أيام وصول «ونكهوس Wonkhouse» إلى سواحل الخليج العربي عندما بدأت شركته بشراء الصدف على سواحل لنجة عام ١٨٩٢ [١٢] ، ولم تلبث أن أصبح لها فروع متعددة في موانئ الخليج بشاطئيه : العربي والفارسي ، في البحرين وبوشهر وبندر عباس ، والبصرة . وما لبث ونكهوس أن عمل كوكيل لخط هامبورج - أميركا [١٣] الذي يقوم بعمليات كبيرة في الشحن للخليج العربي .

وقد كان رأي الحكومة في الهند أن ونكهوس يعمل لحساب حكومته التي تمده بالإعانات بطريق غير مباشر [١٤] وأن نشاطه المتزايد يمثل تهديدا للنفوذ البريطاني .

وفي ذلك العهد الذي انتشرت فيه الملاحة البخارية ، عجز العرب عن القيام بنقل التجارة بين موانىء الخليج ، كما كانوا يفعلون في الماضي ، وحلت محلهم شركات أجنبية كان معظمها بريطانيا ، ولكن في نهاية القرن التاسع عشر أخذت سفن من جنسيات أخرى تنافس البريطانيين ، وكان من أقوى هذه الشركات الألمانية .

ولقد نقلت رسائل القناصل والوكلاء البريطانيين الشيء الكثير عن نشاط تلك الشركات ، ومن الراجح أن التقارير البريطانية بالغت في تصوير هذا النشاط ، فدعت هذه التقارير إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على ذلك النشاط أو ايقافه بأسرع ما يمكن خشية أن يصل إلى مرحلة يساوم فيها الألمان في أمور الخليج [١٥] .

والحقيقة أن تلك التقارير لم تظهر مخاوف من الروس رغم أن شركة البواخر الروسية كانت تجلب شحنات إلى الموانئ الفارسية أكثر من قبل ، إلا أن بريطانيا لم تجد فيها خطرا يهدد مصالحها بقدر ما شعرت إزاء النشاط الألماني ، لأن المراكب الروسية قصرت عملها على بعض الموانىء الفارسية ، ولم تمد نشاطها إلى مسقط والبحرين [١٦] ، على عكس الخطوط الألمانية التي امتد نشاطها إلى معظم الموانىء العربية والفارسية . وكان هناك ازدياد في عدد البواخر الألمانية الزائرة لموانىء الخليج مثل مسقط والبحرين ، وبوشهر ، والمحمرة ، وبندر عباس . ففي سنة ١٩١٢ حملت سبع عشرة سفينة من أنتويرب Antwerp وحدها إلى الخليج ٤٩, ٥٧٤ طنا من الشحنات ، بينما قدر ما شحن من هامبورج وانتويرب خلال السنة السابقة بـ ٣٣ ألف طن فقط [١٧] .

ومن أهم الخطوط المنافسة للخطوط البريطانية خط هامبورج - أميركا الذي احتكر نقل السكر البلجيكي إلى الخليج العربي [١٨] . فالسكر الذي يشحن من هامبورج Hamburg وأنتويرب على ذلك الخط يصل مباشرة إلى الخليج العربي ، بينما الذي يشحن من لندن لا

يصل مباشرة إلى فارس ، بل ينقل إلى جلاسجو ومانشستر ، حيث تستكمل السفن شحناتها ، مما يؤدي إلى تأخيرها [١٩] .

لقد اعتمدت تجارة الشحن الألمانية إلى الخليج العربي على المنتجات الهولندية والنمسوية والسويدية بكمية أقل . فقد كانت تجلب منها الأخشاب [٢٠] ، مما دعا مجلس التجارة البريطاني إلى أن يلفت نظر حكومة الهند إلى تصدير أخشاب منطقة ميسور [٢١] Mysore حتى تتغلب على منتجات السويد خاصة أن الحاجة إلى أخشاب البناء في الخليج تزداد بازدياد المشروعات فيه .

ولقد ازداد أيضا تردد السفن الألمانية بمناسبة نقل معدات حديد بغداد [٢٢] ، ولعبت شركة ونكهوس دورا كبيرا في هذا النشاط ، فقد كان بيدها عقود تعامل كثيرة لإنشاء خط حديد بغداد [٢٣] إلى جانب أنها أخذت تتبع سبلا مختلفة عن الشركات البريطانية وبدأت باستخدام السفن الآلية للملاحة . وفتحت لها وكالة في المحمرة لشراء القمح الذي يزرع فيها . وكانت تدفع هي والشركات الألمانية الأخرى ضعف الأجور التي تدفعها لينش Lynch وفي عام ١٩١٣ بدأت بتخفيض أسعار الشحن عن مثيلتها في شركة لينش . وازداد نشاط سفنها المتنقلة من حوض إلى حوض في المحمرة . وكانت تقوم برحلات منتظمة [٢٤] وخدمة نهرية تقبل عن طريقها بضائع بنفس شروط الخط البريطاني ، فكان لزاما على مرسلي البضائع ذكر اسم الشركة التي يريدون أن تقوم بالشحن . فإذا لم يذكروها ، تشحن البضاعة إلى أهواز بواسطة ونكهوس فأصبحت البضائع تنقل من أوروبا إلى أهواز وأصفهان على سفن ألمانية أكثر من السفن البريطانية . كما استولت ونكهوس على كثير من أعمال الشحن التي تقوم بها لينش من أهواز إلى أصفهان . وضاق مجال عمل ممثلي المصالح التجارية البريطانية وأصبحوا يعانون من الضغط الألماني الذي تزايد ومعه المكانة الألمانية [٢٥] .

وجدير بالذكر أن ونكهوس قابل الشيخ مبارك سنة ١٩٠٧ وحاول استمالته إلى التعامل مع شركته في شحن البضائع ، فذكر له الشيخ أن رعاياه يتعاملون مع الشركة البريطانية . فقال ونكهوس إن بومبي بعيدة عن الكويت . ولكن الشيخ مبارك لم يتأثر بذلك لأنه كان حريصا على بقاء علاقاته مع بريطانيا ، وأفهم الزائر أن أهالي الكويت يشتغلون في الهند بالتجارة ، ولهم محلات تجارية هناك [٢٦] .

واستمرت ألمانيا في تدعيم نشاطها ، ففي عام ١٩١٣ أرادت إقامة اتصالات برقية بين أفريقيا الألمانية والشرق الأوسط عن طريق الخليج العربي ، إلا أن حكومة الهند عارضتها لأنها

وجدت أنه مشروع ذو طابع سياسي ، تريد به «تثبيت أقدامها في الخليج» ورأت أن ذلك الخط سيعطي ألمانيا حجة دائمة لوجود سفنها الحربية فيه ، أو سفن التلغراف . ولم توافق على ذلك المشروع ، لأنه ليس فيه مبرر تجاري ، ويتصادم مع مركزها في الخليج . ومما قوى مكانة شركة ونكهوس الألمانية أن شركة لينش البريطانية لم تتمكن من إقامة علاقات طيبة مع سكان الخليج العربي ، وإلى جانب الاختلاط بالسكان الذي كان يميز الشركة الألمانية اتبعت ألمانيا في سياستها إنشاء المدارس والمستشفيات . وقد دعا القنصل البريطاني إلى اتباع نفس الأسلوب ، لأنه يؤدي إلى ايجاد تجار من الأهالي يتقنون اللغة الانجليزية ، لغة التجارة فيها ، وإلى إقامة رحلات مباشرة من أوروبا إلى الخليج بواسطة خط الهند .

والجدير بالملاحظة أنه بينما كانت الشركة الألمانية مدعمة بواسطة حكومتها كانت لينش تعتمد على نفسها ، ولذلك طالب المستشار التجاري البريطاني أن تقوم الحكومة البريطانية بمساندة هذه الشركة ، رغم كونها تمثل رأس المال الخاص ، على اعتبار أن الصراع مع ألمانيا سياسي وليس تجاري ، وبالتالي لن تتعارض المنحة التي تقدمها الحكومة للينش مع التجارة الحرة [٢٧] .

وعلى الرغم مما وصل إليه الألمان من مركز ممتاز في مجال التجارة ، فإنهم لم يتمكنوا من أن يحولوا هذا المركز إلى نفوذ سياسي يضاهي نفوذ الانجليز لا سيما أن بريطانيا قد تمكنت في النهاية من تسوية خلافاتها مع الدولة العثمانية .

المباحثات البريطانية العثمانية:

سعت الدولة العثمانية لتسوية الخلافات المعلقة بينها وبين بريطانيا والتي كانت تشمل مشاكل متعددة :

١ـ خط حديد بغداد .

٢ـ تنظيم الامتيازات الجمركية .

٣ـ قضايا الخليج وتنازع النفوذ في بعض المناطق [٢٨] .

وقد أقر السفير العثماني في لندن حقي باشا أن مسائل الخليج تحتل مكان الصدارة في هذه المباحثات [٢٩] التي بدأت في فبراير سنة ١٩١١ ، وأوضحت الحكومة العثمانية أن هدفها

هو وضع حد للتنافس بين الدولتين [٣٠] . والواقع أن الاتفاقيات التي تم الوصول إليها عام ١٩١٣ تعتبر تنازلا رسميا من الدولة العثمانية لبريطانيا في الخليج . ويظهر أنها أدركت عجزها أمام بريطانيا ، فهي لم تطلب التفاوض إلا بعد محاولات لتدعيم نفوذها في المنطقة وتأكيدا لسيادتها[٣١] ، ولكنها واجهت معارضة قوية من بريطانيا التي رأت في محاولات الدولة العثمانية تعارضا مع الوضع الراهن ، وقد ترتب على الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في ذلك الوقت أن اضطربت أحوالها الاقتصادية والسياسية سواء في اليمن وعسير ، أو طرابلس والبلقان [٣٢] .

إلى جانب حركات التحرر التي ظهرت في الولايات العربية التي بدأت تطالب بالحكم الذاتي ، ولم يكن موقف حزب الاتحاد والترقي في صالح العرب ، بينما رأى حزب الحرية والائتلاف منح الولايات العربية نوعا من الحكم الذاتي ، ولذلك أقبل على الانضمام إليه كثير من الزعماء العرب مثل طالب النقيب ، والشيخ مبارك ، والشيخ خزعل حاكم المحمرة [٣٣] .

وكانت البصرة ، وهي أقرب الولايات العثمانية إلى الكويت ، تعاني بسبب أعمال سعدون زعيم قبيلة المنتفق ، الذي استخدمته الدولة العثمانية للسيطرة على الشيوخ المحليين ، ولكن إخفاقه في حملة ضد إحدى القبائل قلل من مكانته لدى الباب العالي فسعى إلى إثارة الاضطرابات بين القبائل مما خلق حالة غير مستقرة في أدنى الفرات ودجلة الأمر الذي أثر على التجارة البريطانية ، فقد تعرضت إحدى السفن للنهب ، فاضطرت بريطانيا إلى إرسال سفينة إلى المحمرة للتجوال بينها وبين الفاو .

أما ولاية بغداد فقد تولى إدارتها في أواخر عام ١٩١٠ نظيم باشا الذي حاول القيام بعدة إصلاحات ، وتطلب ذلك الاستيلاء على أملاك الرعايا الأجانب لشق الطرق . فأثار بذلك خلافا مع القناصل الأوروبيين واعتبروا عمله تعسفا ضد رعاياهم .

وطالبت شركة لينش بتعويض بسبب استيلاء الوالي على ممتلكاتها . والجدير بالذكر أن الباب العالي بدأت تساوره الشكوك في تلك الفترة من لينش ، على اعتبار أنها تنوي إقامة مراكز تجارية في الفرات على الرغم من تعهد الشركة ألا تفعل ذلك [٣٤] .

أما الخليج العربي فكما سبق الذكر حاولت الدولة العثمانية تأكيد سيادتها عليه . وتمثل ذلك في احتلالها جزيرة الزخنوية [٣٥] . وعندما احتج القنصل البريطاني لدى الوالي على ذلك أبلغه الأخير أن الجزيرة عثمانية ، وليس من حق القنصل التدخل في هذا الموضوع ، بل يجب عليه حصر نفسه في عمله التجاري .

وفكرت الدولة العثمانية في إقامة فنارات لإرشاد السفن في الفاو بدل الفنارات البريطانية ، فأنذرتها بريطانيا بأنها سترسل سفنا حربية لمنع تنفيذ خطتها التي رأت بريطانيا أنها محاولة لتغيير الأوضاع الراهنة [٣٦] ، ولكنها عادت وعالجت الموضوع بروح الوئام ، فاقترحت تعيين لجنة نهرية صغيرة تتكون من ممثل بريطاني ، وآخر تركي ومهندس يتفق عليه من الطرفين . وتنظر هذه اللجنة في الأمور المتعلقة بالملاحة . أما بشأن باقي الخليج فإن الحكومة العثمانية تعترف بحق بريطانيا في :

١ـ السيطرة على المسح والإضاءة ، ووضع الشمندورات والإرشاد .

٢ـ وضع شرطة في المياه .

٣ـ إدارة الترتيبات الخاصة بالحجر الصحي . [٣٧]

ولكن الإجراءات العثمانية سوأت العلاقات مع بريطانيا ، التي أدركت أن الموقف أصبح معقدا ، واقتنعت الحكومة العثمانية فيما بعد بفشل سياستها هذه ، ورأت أنه لا مناص من الدخول في مباحثات لتسوية تلك الخلافات ، فقد كانت في حاجة ماسة إلى المال عن طريق إيجاد مصادر دخل جديدة ، لذلك تمسكت في المباحثات بالرسوم الجمركية وأرادت الحصول على موافقة بريطانيا من أجل زيادة الرسوم الجمركية [٣٨] . وأيضا رغبت في الوصول إلى حل لمشروع سكة حديد بغداد ، ومشاركة رؤوس الأموال البريطانية فيه ، والاتفاق على نقطة النهاية التي كان مقررا لها الكويت ، فعارضت بريطانيا ذلك كما سبق ذكره ، لأنها وجدت فيه تهديدا لمصالحها في الخليج والفرات ، ورفضت مساعدة الدولة العثمانية والممولين الألمان مالم تحصل على حق السيطرة في الجزء الممتد من بغداد إلى الخليج العربي .

وقد سمحت الحكومة العثمانية بمد الخط إلى بغداد أما فيما يتعلق بامتداده بعد ذلك فيجب ألا يعمل شيء إلا بعد موافقة بريطانيا ، وترغيبا في تسهيل الأمور قررت السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالعمل في بلادها . بل إن حقي باشا عبر في عام ١٩١٠ عن أسفه لتخلف البريطانيين عن القيام باستثمار أموالهم في الولايات العثمانية [٣٩] . والحقيقة أنه أراد بذلك التصريح أن يوضح لبريطانيا أن حكومته لا تتحيز لدولة دون أخرى ، والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية سعت لإقامة توازن بين جميع الدول الكبرى ، ولو أنها خرجت عن هذه السياسة عام ١٩١٤ حينما انضمت لألمانيا بحكم ميول الضباط العثمانيين نحوها .

وجدير بنا أن نتساءل : إلى أي مدى استفادت بريطانيا من سيطرتها على الكويت في

تحقيق رغباتها أثناء المباحثات مع الدولة العثمانية؟

الحقيقة أن بريطانيا اعتبرت الكويت منذ بداية المباحثات سلاحا تستخدمه للضغط على الدولة العثمانية التي تتمسك بسيادتها على الإمارة (٤٠) ، رغم إدراكها لوضع الشيخ المستقل ، والذي أكدته معاهدة سنة ١٨٩٩ ، والدليل على ذلك أنها تركت أمر النهاية لخط حديد بغداد دون تحديد منذ الاتفاق مع الشركة الألمانية عام ١٩٠٣ (٤١) .

أظهرت الحكومة العثمانية قبل المفاوضات وفي بدايتها تمسكها بالكويت وعدم موافقتها على وجود أي نفوذ لدولة أخرى فيها (٤٢) . أما فيما يتعلق بالخليج فقد رأت أنه يجب أن يكون حكرا لبريطانيا ، ورأت أن الكويت يجب ألا تكون مصدرا لتهريب الأسلحة إلى القبائل العربية المعادية للحكومة (٤٣) . هذا مع أن الصحف العثمانية قد اتخذت موقفا مغايرا ، فنشرت مقالات تطالب فيها بالتمسك بالسيادة العثمانية على الخليج كله . من أمثلة ذلك مقالة نشرها في جريدة «الطنين» حسين جهاد أحد أعضاء حزب الاتحاد والترقي محذرا من النفوذ الأجنبي ، ومن تدخل الموظفين البريطانيين في شؤون الخليج ، ولكنه أنكر أن يكون غرضه مهاجمة بريطانيا ، فهو ينادي بربط الأراضي العثمانية وتقويتها ، ويطالب باحترام ما اطلق عليه الحقوق التاريخية للدولة (٤٤) .

وكانت الحكومة العثمانية في أثناء المفاوضات قد اقترحت أنه مقابل ٢٠٪ مساهمة من بريطانيا في الخط الحديدي يجب على الأخيرة أن تسلم الكويت لها(٤٥) .

لكن كان رأي جراي وزير الخارجية البريطاني أن ذلك غير ممكن نظرا للعلاقات الطويلة المدى بين الكويت وبريطانيا ، وأنه من المستحيل تركها للدولة العثمانية دون أن يكون في ذلك خسارة كبيرة في المركز البريطاني(٤٦) لا في الكويت فقط ، ولكن في إمارات الساحل والبحرين وقطر ، لأن معنى ذلك استسلام بريطانيا للأقوى ، وهي الدولة العثمانية . ورأت بريطانيا أنه من الممكن إقرار موضوع الكويت في ترتيب خاص بخط حديد بغداد ، بشرط أن يكون نصيبها في الاشتراك ٥٥٪ وبذلك تستطيع أن تتحكم في الخط .

كان يهم بريطانيا الوصول إلى شروط مرضية ، لأن عدم وجود اتفاقية محددة يؤدي إلى زيادة حدة المصالح المتضاربة للجنسيات المختلفة في دلتا العراق(٤٧) . ونلحظ هنا اتجاهين في السياسة البريطانية ، فقد خشيت بريطانيا أن يفرض خط حديد بغداد ، فيؤدي إلى تعزيز الحكومة المركزية في الدولة العثمانية وبالتالي تزداد مطالبتها بالسيادة على الكويت ، ويضعف تنفيذ نصوص الاتفاقية مع الشيخ . وإن مزارعه في البلاد العثمانية والتي يحصل

منها على دخل كبير ، ستكون مصدرا متزايدا للشقاق والضيق . وأن هيبة بريطانيا ستعاني كثيرا من منع المصالح التجارية البريطانية إذا لم يكن لبريطانيا أي نصيب في مد الجزء من الخط الحديدي بين بغداد والخليج . ورأت أنه بدون التعاون البريطاني في الأقاليم نصف المتحضرة التي سيمر بها الخط ، فإن شركة سكة الحديد لن تجد سوقا مستعدة في المستقبل أكبر مما كان الحال في الماضي .

والاتجاه الثاني هو أن ينتهي الخط عند البصرة في حالة امتناع بريطانيا عن المشاركة فيه . وبهذا يمكن تجنب مشاكل السيادة العثمانية والسلطة التشريعية في الكويت لأنه في حالة وصول السكة الحديد إلى الكويت ستضطر بريطانيا إلى إقامة محكمة بريطانية[٤٨] ، فكانت متأرجحة بين احتمالين : أولهما له فوائد سياسية ، والآخر له فوائد اقتصادية ، لأن عدم وصول الخط الحديدي إلى الكويت سيحرمها من الاستفادة من مركزها هناك .

كان رأي بريطانيا أن الكويت هي الميناء الوحيد الذي يمكن أن يصل إليه الخط ، وأنه لا يجد مخرجا له على الخليج غير الكويت الذي تسيطر عليها بريطانيا وفي هذه الحالة تستطيع مساومة الدولة العثمانية .

أما الاحتمال الثاني فيرى أن البصرة تصلح كنهاية للخط . فالبضائع هنا تنزل في مدينة آهلة بالسكان . وبواسطة النهر يمكن توزيعها بسهولة . وهذا ينطبق خاصة على البضائع الواردة من جنوب فارس والصادرة إليها ، وهي كلها ستمر عبر المحمرة إذا كانت ستنقل إلى الكويت وسوف تهبط في الصحراء . ولكي توزع على بلدان الخليج يجب أن تعود إلى البحر وهذا من شأنه أن يكلف نفقات باهظة . وعلى الرغم من إدراك بريطانيا لهذه الحقائق فإنها أرادت أن تضغط على الحكومة العثمانية لتكون الكويت نهاية للخط[٤٩] .

أدركت بريطانيا أن الحكومة العثمانية تهدف إلى الحصول على اعتراف بسيادتها على الكويت فأعلنت أنه ربما تعترف بالسيادة العثمانية المطلقة بشرط استمرار الحكم الداخلي المستقل وركزت على حق الشيخ في الاستقلال بإدارة الجمارك ، لاسيما أن هذا يخدم المصالح التجارية البريطانية . وعلى هذا الأساس تركت إدارة الجمرك للشيخ في اتفاقية سنة ١٩٠٧ المعقودة لتأجير جنوب ميناء الشويخ . وأوضحت الخارجية البريطانية وجهة نظرها حول الجمرك بأن يدفع الشيخ مبلغا ثابتا إلى الحكومة العثمانية ، ولكنه يحصل بدلا منه على رسوم الموانىء عن طريق النقل العابر . واشترطت أن تحسن السلطات العثمانية احترام حقوقه في أملاكه الواقعة بالبصرة لاستمرار دفع المبلغ . وبما أن الشيخ قبل لقب قائمقام ، فلن توجد

صعوبة في إقناعه بقبول هذه الإجراءات ، لاسيما أنه برغب في إيصال الخط الحديدي إلى بلاده[٥٠] ، ولكن في الحالة الأخيرة لابد أن تكون الإدارة في الميناء لبريطانيا والشيخ معا . وستقوم بممارسة سلطتها على الميناء ، لأنه سيصبح ميناء تجاريا كبيرا . وأيضا كانت تعلم أن الدولة العثمانية لن توافق على أن يتسلم الشيخ كل عوائد الجمارك والمرور ، فعادت وغيرت رأيها بأنه في هذه الحالة تقسم العوائد بين الكويت والدولة العثمانية .

وتختلف وجهة النظر العثمانية ، فتظهر إصرارها على تبعية الكويت لها بالرغم من عدم وجود أدلة على هذه التبعية ، وترى أن الخط سينتهي عند ميناء عثماني وهو الكويت والشركة ستكون عثمانية ، فلابد من وجود موظفين عثمانيين للجمرك وشرطة على طول الخط الممتد إلى الكويت[٥١] .

ولم يغير هذا من حرص بريطانيا على أن استقلال الشيخ يجب ألا تمسه أية ترتيبات مهما كانت . كما حرصت على ألا يتم أي تساهل أو استسلام في الموقف قبل أن تضمن سيطرتها على قطاع الخط الممتد إلى الخليج ، وتجنبت أية تصريحات قد تستخدم ضدها في حالة فشل المباحثات وأي تنازلات قد تؤدي في النهاية إلى السيطرة الألمانية[٥٢] .

ولإدراك الحكومة العثمانية ذلك ، عمدت إلى التصريح بأنها لا تميل إلى ألمانيا ولا إلى أية دولة أخرى ، وإنما تميل إلى الجانب الذي فيه مصالحها فقط[٥٣] . والحقيقة أن رفض بريطانيا للمقترحات العثمانية القائلة باشتراكها بنسبة ٢٠٪ وطلبها إشراك روسيا بنفس النسبة ، إنما جاء نتيجة لخوفها من اتحاد المصالح العثمانية التي تتمتع بنسبة ٤٠٪ مع الألمانية ، وبالتالي تصبح صاحبة أغلبية في أسهمه ومتحكمة فيه .

وبما أن الدولة العثمانية قد أبدت رغبتها في الوصول إلى حل واضح في موضوع السيادة على الكويت المتاخمة لأملاكها ، فقد أرادت أن تحصل من بريطانيا على الاعتراف بسيادتها عليها . وصرحت بأنها مستعدة لأن تجعل الكويت محطة بحرية ، وأنها تتعهد بعدم التنازل عنها لأية دولة أخرى[٥٤] .

لم يؤثر هذا في الموقف البريطاني تجاه الكويت ، ويبدو أن الحكومة العثمانية أدركت صعوبة تغييره ، فاتجهت صحيفة طنين إلى التقليل من أهمية الكويت كنهاية للخط الحديدي ، ونادت بفصل مسألة الخط في المباحثات ، بل رأت الاستمرار في احترام الوضع الراهن في الإمارة . وعلقت على الحرص البريطاني على الكويت بأن الدولة العثمانية لا تحتاج إلى ميناء الكويت لتمد الخط ، بل من الممكن ترك النهاية في مكان ما على البحر .

فإصرار بريطانيا على عدم الاعتراف بالحقوق ـ على حد قول الصحيفة العثمانية ـ لن يمنع من إكمال الخط[٥٥] . إلا أن الظاهر أن الصحيفة لم تعبر عن حقيقة اتجاه الدولة بدليل أن الأستانة سعت في تحسين علاقاتها بالشيخ مبارك الصباح في محاولة ثانية ، فقد كانت الأولى عند بدء المباحثات عندما أبلغ والي البصرة الشيخ باستعداد الحكومة العثمانية لمنحه فرمانا يضمن له حفظ مركزه ، والامتناع عن التدخل في شؤون بلاده المحلية ، بشرط أن يسجل أبناءه رعايا عثمانيين . فلم يوافق الشيخ على هذا الاقتراح وظهر أن موقفه متفق مع الموقف البريطاني ، إلا أنه يرى أن ذلك الفرمان ممكن قبوله بشرط حصول بريطانيا على تعهد من الباب العالي بمراعاته . وفي هذه الحالة سيكون في أمان ، ولكن بدون ذلك يرفض[٥٦] .

لم يحل تصلب الشيخ مبارك هذا دون عودة الدولة العثمانية إلى التباحث معه ، فقد كانت مفاوضاتها مع بريطانيا توشك على نهايتها ، فجددت عن طريق والي البصرة العرض ومضمونه أن الوالي يستشيره في كل الأمور المتعلقة بالبصرة وبلاد العرب ، ويساعده في السيطرة على القبائل في الصحراء[٥٧] . والحقيقة أن هذا العرض لابد أنه كان يستهدف في نهاية الأمر ربط الشيخ في عجلة الدولة العثمانية . فاعتذر بكبر سنه وانشغاله بشؤون شعبه وبلده[٥٨] .

والواقع أنه بينما كانت المباحثات مستمرة بين بريطانيا والحكومة العثمانية كان الشيخ مبارك بعيدا عما يجري فيها حول بلاده ، ولم يستشر في أمر إلا مرة واحدة ، وذلك عندما طلب المفاوض العثماني نسخا من الاتفاقيات المعقودة بين الكويت وبريطانيا ، فاتجه الوكيل السياسي إلى معرفة رأي الشيخ مبارك حول موضوع نشرها ، فلم يعارض الشيخ في إعلان اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، بينما عارض في نشر اتفاقية سنة ١٩٠٧ لعدة أسباب :

١ ـ لأنها تخص أماكن رفض الشيخ من قبل عروضا تقدمت بها ألمانيا لتأجيرها .

٢ ـ لأنه يخشى أنه في حالة فشل المباحثات تزداد عداوة العثمانيين له .

٣ ـ أن نشرها سيثير اللغط بين رعاياه[٥٩] .

ولابد أن نذكر أن الشعب كان يعلم باتفاقية سنة ١٨٩٩ وكثيرا ما دارت المناقشات حول بنودها[٦٠] ، وإن لم تتضح جميعها لديهم . وهذا يدل على أن الشيخ مبارك لم يخف أمر المعاهدة التي ربطته ببريطانيا عن رعاياه ، ويحفظها في طي الكتمان . ففي سنة ١٩١١ طلبت منه بعثة طبية أميركية تأجير قطعة أرض لإقامة مستشفى عليها ، فجمع وجهاء البلد مذكرا

إياهم بالمعاهدة التي بينه وبين بريطانيا ، والتي تمنعه من تأجير أرض للأجانب ، إلا أنه وافق على الطلب لأن الحكومة البريطانية موافقة عليه(٦١) .

ولا يستبعد أن تكون هذه البعثة قد جاءت للتبشير ، ولكنها لم تصرح بذلك وإن قامت ببعض المحاولات مثل بيع الإنجيل ، وإقامة مدرسة ، وقد انتهى عملها التبشيري لأنها لم تصادف أي نجاح .

ولعل من الأسباب التي دفعت الشيخ إلى رفض نشر اتفاقية ١٩٠٧ ما جاء فيها من النص على بقاء الحكم لورثته دون سواه من أفراد الأسرة الحاكمة .

وبناء على ذلك قررت الحكومة البريطانية إرسال نسخ الاتفاقيات بشرط إبلاغ العثمانيين أنها ترفض المناقشة فيها(٦٢) .

إذن لم يعلم الشيخ بمجريات المحادثات البريطانية العثمانية غير أن الوكيل السياسي أبلغه بمضمون الاتفاق في مايو سنة ١٩١٣ محاولا التركيز على الجهود التي بذلتها حكومته لضمان الاستقلال الذاتي(٦٣) والاعتراف بالحدود التي يطالب بها . ولابد أن يكون قد تأثر كثيرا لمخالفتها لأمانيه . فمن المعروف أن الأقاليم التي يطالب بها تشمل جزر وربة وبوبيان ، وكذلك أم قصر وسفوان . إلا أن الاتفاقية أخرجت جزءا من أم قصر وكل سفوان من حدود بلاده . كما أبلغه الوكيل أنه سيتم الاعتراف بسلطته على القبائل القريبة من تلك الحدود ، إلى جانب الاعتراف بحقه في التمتع بأملاكه على شط العرب ، وأنه في مقابل الحصول على تلك المزايا لابد من تجنب إثارة المشاعر العثمانية بالموافقة على استمرار المراكز العثمانية في سفوان وأم قصر والاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت ، وأنه من المحتمل إعطاء العثمانيين الحق في إقامة ممثل عثماني في بلاده .

اضطر الشيخ مبارك إلى الموافقة على إبقاء مراكز سفوان وأم قصر ، ولعله استرضى بعض الشيء إذ أبلغه الوكيل البريطاني في الوقت الذي تم فيه الاعتراف بحدود بلاده : أن وجود ستة جنود من الأتراك في قلعة من الطين لن يغير مركزه(٦٤) . والحق أن هذا الوجود الرمزي العثماني الذي كان قائما منذ سنة ١٩٠٢ لم يؤثر في مجريات الأمور .

أثار هذا الاتفاق قلق الشيخ مبارك . وذكر للوكيل البريطاني أن الموظفين الأتراك يدمرون الاتفاقية حتى لو اعترفوا بها . وستصبح الوكالة العثمانية مركزا للمؤامرات الداخلية

والخارجية . واستشهد باتفاقية عام ١٨٩٩ التي تمنعه من قبول أي ممثل أجنبي ، وأنه رفض عروضا ألمانية رغم علمه أنه بذلك يفقد زيادة في دخل الجمرك[٦٥] .

والحقيقة أن اتفاقية الحماية لا تمنع قبول ممثل أجنبي وإنما تقيد ذلك بموافقة بريطانيا ، ومادامت هذه موافقة فليس هناك مانع . واستشهد الوكيل لإقناع الشيخ بحالة مصر ، وكيف أن الخديو ـ رغم أنه بالتعيين حاكم تركي ، ورعية من رعايا السلطان ـ إلا أنه يتمتع بالحماية البريطانية ومستقل عن الباب العالي الذي لا نفوذ له ولا رأي على الإدارة الداخلية وجمع الضرائب وغيرها[٦٦] .

تردد الشيخ في قبول تلك الحجة على اعتبار أن الدولة العثمانية مهزوزة وضعيفة ولا داعي للاتفاق معها وقبول موظف من قبلها في بلاده ، بل هو راض عن وضعه الحالي دون تدخل ممثل ينازعه السلطة . وأمام هذا الإصرار ، رأى كوكس أنه لا داع للدخول في اتفاقيات من شأنها مضايقة الشيخ ، لأن ذلك يعني إيجاد سبب لاضطراب العلاقة معه ، مما يؤثر بالتأكيد على باقي المشيخات العربية ، وعلى علاقاتها ببريطانيا ، بل من رأيه الإبقاء على ثقته التي طالما افتخر بها . خاصة أن بريطانيا تعتمد كثيرا في بقائها على حسن العلاقات مع حكام تلك الجهات لاسيما أن الشعور الإسلامي في تلك الفترة تجاه المسيحيين لم يكن في صالحهم . فهناك اعتقاد بأن المسيحيين يرغبون في سلب قوتهم . ولاشك أن انهزام الدولة العثمانية في حرب طرابلس والبلقان كان له أثر في إيجاد ذلك الشعور الذي غذته الصحف العثمانية والمصرية والمسلمة في الهند[٦٧] .

أما بخصوص اتجاهات الناس في الكويت فيرى الوكيل السياسي أنه لا يوجد واحد في الألف يميل إلى الدولة العثمانية ، بل يوافقون جميعا على أن يصبحوا رعايا بريطانيين ، ويرحبون بأن يكون حاكمهم مستقلا تحت الحماية البريطانية ، خاصة أنهم لاحظوا موقف بريطانيا من محاولات الهجوم على الكويت من قبل السلطات العثمانية . ويرى الوكيل أنه لاداع لقبول الوكيل العثماني فالاتفاقية لن تعطي الكويت جديدا ، بل بهذا تسلمها للدولة العثمانية[٦٨] ، لاشك أنه يصعب تعميم هذا الرأي ولكن المؤكد أن الكويتيين يرفضون التدخل العثماني أو الانتقاص من استقلالهم .

وأخيرا اضطر الشيخ مبارك إلى الاقتناع بتبريرات الوكيل البريطاني ، وأبلغه أنه مستعد أن يوافق على رأي بريطانيا ، فهو يعتمد عليها ومتمسك بالارتباط بها ، بل مستعد لقبول التزامات أكثر مما جاء في اتفاقياتها معه[٦٩] .

وقد حرص الشيخ مبارك على ذلك التعهد الجديد بتاريخه وإن لم يكن جديدا في نصوصه ، فهو في حاجة دائمة إلى تأكيدات من جانب بريطانيا ليطمئن على مركزه . وبالفعل أبلغه الوكيل بأنها ستؤيده ما ظل هو محافظا على الارتباطات السابقة ، ولا داع لقلقه ، لأن ذلك مجرد رسميات(٧٠) .

وقد اتضح فيما بعد تغير موقف بريطانيا ، إذ استجابت لرغبات الشيخ عندما استأنفت المباحثات مع العثمانيين ، فأيدت وجهة نظره القائلة بعدم الحاجة إلى وجود وكيل عثماني في الكويت . وليس ببعيد أن تكون بريطانيا قد اتخذت هذا الموقف الجديد إحساسا منها بأن قبول الموظف العثماني ربما يخلق فكرة بأنها استخدمت الكويت لتساوم بها في تحقيق مكاسب لها في خط حديد بغداد ، مما يؤثر مستقبلا على سمعتها ونفوذها في مشيخات الخليج ويزعزع الثقة فيها(٧١) .

وخلاصة القول إن الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت بدا وكأنه تعويض عن تنازل العثمانيين عن مطالبهم في قطر والبحرين . وقد خلت الاتفاقية من النص على قبول وكيل تركي . وفيما يلي بنودها التي قبلها الطرفان :

١ ـ تشكل الكويت قضاء مستقلا في الدولة العثمانية .

٢ ـ يستمر شيخ الكويت في رفع العلم العثماني بإضافة كلمة «كويت» . إذا رغب في ذلك ويتمتع بإدارة داخلية مستقلة في الأراضي المحددة في المادة الخامسة من الاتفاقية وتمتنع حكومة الإمبراطورية العثمانية عن التدخل في شؤون الكويت . وينسحب ذلك عند تولي كل حاكم جديد . وتمتنع عن أي تدخل في الشؤون المحلية ، وعن أي عمل عسكري في أراضي الكويت . وتصدر فرمانا بتعيين من يرث الشيخ في منصبه . وللشيخ الحق في إنابة مندوب ليرعى مصالحه وأفراد شعبه في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية .

٣ ـ تعترف الحكومة العثمانية بصلاحية الاتفاقيات التي عقدتها حكومة بريطانيا في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٠٠ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤ ووضعت منها نسخا في الاتفاقية الحالية .

وتعترف أيضا بما أجراه الشيخ من تأجير أراضيه ، سواء للحكومة البريطانية أو للرعايا البريطانيين .

٤ ـ تأكيدا لاتفاق ١٩٠١ الخاص بالمحافظة على الوضع الراهن في الكويت فإنه في هذه

المعاهدة تتعهد الحكومة العثمانية بعدم المساس بذلك الوضع كما تتعهد بريطانيا بأنها لن تجعل الكويت محمية بريطانية ولا تغير من الوضع الحالي [٧٢] .

٥ ـ أما سيادة شيخ الكويت ، فقد تحددت بأن يمارسها في الأراضي التي تكون نصف دائرة مركزها مدينة الكويت ، ويقع خور الزبير عند أقصى حدها الشمالي والقرين عند أقصى حدها الجنوبي . وهذا الخط محدد باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بالمعاهدة الحالية . وأدخل ضمن هذه المنطقة جزر واربا وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة والكبر وقاروه والمقتة وأم المراديم والجزر الصغيرة الأخرى .

٦ ـ إن القبائل النازلة داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية تعتبر تابعة لشيخ الكويت الذي سيجمع منها الضرائب «الأعشار» كما كان في الماضي ، وسيمارس الحقوق الإدارية الخاصة به على أنه قائمقام عثماني . وإن حكومة الإمبراطورية العثمانية لن تمارس في هذا الإقليم أي عمل إداري مستقل عن شيخ الكويت . وستمتنع عن إقامة حصون أو القيام بأي عمل عسكري دون تفاهم سابق مع حكومة بريطانيا .

٧ ـ رسمت المادة السابعة حدود الأراضي التابعة للشيخ فتبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي . وتترك أم قصر وصفوان وجبل سنام لولاية البصرة . ويتصل خط الحدود إلى حفر الباطن . ومن هذه النقطة يتجه إلى الجنوب الشرقي نحو آبار الصفاة والحيرة والهبة وورية وانطاع ، ويصل إلى البحر قرب جبل منيفة . وحدد هذا الخط باللون الأخضر على الخريطة الملحقة .

أما موضوع سكة حديد بغداد فقد تناولته المادة الثامنة التي نصت على أنه إذا تم الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والعثمانية على مد الخط إلى البحر عند الكويت ، فإن الحكومتين تتفقان على الخطوات المتعلقة بحماية وإقامة المحطات والمراكز الجمركية وغيرها مما هو متصل بالخط .

أما المادة التاسعة فقد كفلت حق الشيخ في الاستمتاع بحقوق ملكية أراضيه الخاصة في ولاية البصرة بما يتفق مع القانون العثماني . وتخضع هذه الأملاك الثابتة للعوائد والضرائب وقواعد الصيانة والنقل والسلطة القضائية في القانون العثماني [٧٣] .

المادة العاشرة : وفيما يتعلق بتسليم المجرمين بين البلدين ، والذي حرصت الدولة العثمانية على أن تشير إليه الاتفاقية ، فقد رفضت بريطانيا ذلك ، على أساس أنه لم يحدث أن

سلم الشيخ السلطات التركية أشخاصا من قبل ، وأن ذلك مخالف للعادات والتقاليد العربية ، واستشهدت بحادث وقع عام ١٩٠٤ عندما قتل أحد أعيان البحرين ، فقد رفض الأتراك تسليم المجرمين متعللين بأنهم قد لجأوا إلى إحدى القبائل العربية ، وأنه وفقا للعادات العربية ترفض تسليمهم .

واقترحت بريطانيا أن يتم تسليم المجرمين المتهمين في جرائم جنائية وأن يكون ذلك بناء على أسباب تبديها المحاكم العثمانية العليا ، وأن يقدم الطلب من الباب العالي مباشرة ، وليس من موظفين محليين . إلا أن الاتفاقية خلت من هذا الموضوع(٧٤) .

يظهر مما تقدم تساهل الدولة العثمانية فيما يتعلق بمطالبها في الكويت . ولم يكن أمامها غير ذلك ، لأنها كانت عاجزة أمام النفوذ البريطاني هناك ولعدم وجود أدلة تاريخية تدعم تلك المطالب . ولم تساعدها حالتها على القيام بمحاولات جديدة أو اعتراضات تؤخر الانتهاء من المباحثات . ولم تظهر بريطانيا أي استعداد للتساهل في المركز الذي حصلت عليه في الكويت فالاعتراف بالسيادة العثمانية ، وفي نفس الوقت اعتراف الأستانة بالعلاقات الخاصة بين بريطانيا والكويت ، ينطوي على تناقض صريح فالسيادة العثمانية اسمية . ولم يتغير موقف بريطانيا عما أعلنته سنة ١٩٠١ بخصوص احترام الوضع الراهن .

الكويت والحرب العالمية الأولى

منع نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ التصديق على الاتفاقية العثمانية الإنجليزية فدخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء خلق موقفا جديدا تماما ، فعندما أبلغ المقيم البريطاني في الخليج الشيخ مبارك في ١٨ أغسطس عام ١٩١٤ بقيام الحرب بين بريطانيا وألمانيا ، جدد الشيخ ولاءه للحكومة البريطانية في ٢١ من الشهر المذكور ، بالنيابة عن نفسه وقبائله . ووضع كل جهوده ورجاله وسفنه تحت تصرفها . وعبر عن رغبته في طرد الحاميات العثمانية من بلاده عند مدخل شط العرب . ولما تأكد دخول الأتراك الحرب إلى جانب الألمان ، جددت بريطانيا تأكيداتها للشيخ مبارك بالمحافظة على الاتفاقيات السابقة معه ، وأثنت عليه لإعلان وقوفه بجانبها(٧٥) .

والحقيقة أن الشيخ مبارك ألقى بثقله منذ البداية مع بريطانيا ، لأنه لم يكن يرى في منطقة الخليج دولة تضارعها ، فتصور أن انتصارها في الحرب أمر محتم .

وقد صار الشيخ مبارك منذ قيام الحرب واسطة بين الإنجليز وبين بعض حكام العرب لاجتذابهم إلى صف بريطانيا[٧٦] . وتمشيا مع ذلك فقد وضع نفسه بقدر استطاعته في خدمة الجهود العسكرية البريطانية . وبناء على ذلك فإن بريطانيا طلبت منه في نوفمبر سنة ١٩١٤ . مهاجمة أم قصر وسفوان وبوبيان واحتلالها . وأن يحاول بعد ذلك بمساعدة ابن سعود سلطان نجد وخزعل شيخ المحمرة تحرير البصرة من العثمانيين . فإن عجزوا عن ذلك يجب أن يتخذوا ترتيبات لمنع التعزيزات العثمانية من الوصول إليها ، أو حتى القرنة ، حتى تأتي القوات البريطانية . وأبلغه أنه يجب أن يكون أعظم هدف لهم هو تحرير البصرة . وطلب منه حماية البضائع الخاصة بالتجار البريطانيين وكذا حماية الرعايا البريطانيين في البصرة مما عسى أن يتعرضوا له من النهب والسلب والقتل[٧٧] . وفي مقابل ذلك تتعهد له أن حدائق النخيل الخاصة به والواقعة بين الفاو والقرنة ستظل ملكا له ولأولاده ، وسوف تعفى من الضرائب .

وأبلغه المقيم أنه في حالة مهاجمة سفوان وأم قصر وبوبيان واحتلالها فإن حكومة بريطانيا ستحميه من كل النتائج المترتبة على هذا العمل .

وأن الحكومة البريطانية تعترف وتقر بأن الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية[٧٨] .

أما فيما يتعلق بموقف الأهالي في الكويت من هذه التطورات ، فيمكن القول إن هناك من تعاطف مع الدولة العثمانية ، وإن لم يظهر هذا التعاطف إلا بعد أن طلب الشيخ مبارك منهم تقديم المساعدات لخزعل شيخ المحمرة ضد الثائرين عليه لمساعدته الإنجليز في احتلال البصرة . فرفض الأهالي ذلك الطلب بتشجيع من حافظ وهبة والشنقيطي ، وهما من المصلحين الوافدين على الكويت ، وقد أفهما الأهالي أن مساعدتهم لشيخ المحمرة مخالفة لتعاليم الإسلام .

انزعج الشيخ مبارك من ذلك الاتجاه الذي لم يستمر طويلا لاسيما أنه وضح للأهالي أنه لا يطلب منهم أن يقاتلوا ، بل يريد فقط تقديم السفن اللازمة لنقل ما يحتاج إليه الشيخ خزعل عند الضرورة وعلى هذا الأساس وجد استجابة وقبل الأهالي أن يزودوه بالسفن[٧٩] .

ويتبادر هنا سؤال : لماذا تأخر رد الفعل عند أهالي الكويت؟

الحقيقة أنهم شعروا بأن الحرب التي تدور بين البريطانيين والعثمانيين لا فائدة لهم منها ، وبالتالي لن يهمهم اتخاذ موقف مع جانب معين . كما أنهم كانوا في حاجة إلى من ينبههم

بدليل أنهم استجابوا للعالمين وهبة والشنقيطي ، كما أن تعاطفهم سيظهر أكثر بتهريبهم المؤن للأتراك ، وإن كان هدفهم في ذلك الكسب المادي .

وعندما طارت الشائعات بأن النصر للدولة العثمانية[٨٠] خشي بعض الأهالي على أملاكهم في البصرة . فأصغوا لتحريض وهبة والشنقيطي ، إلا أنه لم يكن بوسعهم الاستمرار في العصيان كما سبق الذكر .

علاقة الشيخ مبارك بجيرانه :

ظلت العلاقات بين الشيخ مبارك وشيخ المحمرة وطيدة ، لتسهيل تجارة الكويت ، ولمنع عدوان قبائل المحمرة على الكويت[٨١] . كما أن كلا الرجلين كان يعمل على الابتعاد عن التدخل العثماني .

أما العلاقات بين الشيخ مبارك وابن سعود فقد أصيبت بالفتور والجفاء واشتد بينهما الخلاف لأسباب كثيرة ، وإن كان أهمها طموح كل منهما لبسط نفوذه ، مما ولد الشك في النفوس ، خاصة أن ابن سعود كان قد أمضى فترة من حياته في الكويت بعد أن احتل ابن الرشيد نجدا . ولابد أن الشيخ مبارك أدرك أهداف ابن سعود قبل احتلاله للرياض وعودة أسرته إليها عام ١٩٠٢ وتطلعه إلى توسيع حدوده .

وكان ابن سعود قد دخل في مباحثات مع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى بتشجيع من الشيخ مبارك الذي وعده بأنه سيشترك معه في تلك المباحثات ، ولكنه لم يف بوعده وأعرض عن الاشتراك وبعث إليه يحرضه على رفض التفاوض ، وبذلك ساورت الشكوك ابن سعود من جراء هذا الموقف .

وقد اتبع حاكم الكويت سياسة ذات وجهين في علاقاته مع ابن سعود وابن الرشيد . فأخذ يحرض كلا منهما على الآخر ، وعلم كلاهما بتلك السياسة فتركت أثرا سيئا في ازدياد الشك[٨٢] .

كما أن مباركا رحب بلجوء قبيلة العجمان إليه ، وهم ثائرون ضد ابن سعود ، فأثار هذا مخاوف الأخير رغم أن مباركا اشترط عليهم أن يحسنوا التصرف . غير أن وجودهم في الكويت أثار قلق ابن سعود[٨٣] .

وبتولي الشيخ جابر الصباح دخلت العلاقات مرحلة جديدة اتسمت بالهدوء المؤقت الذي ربما كان أثرا من آثار معاهدة دارين المعقودة في سنة ١٩١٥ بين ابن سعود وبريطانيا وتعهد الأول بمقتضاها ألا يعتدي على الكويت أو البحرين أو غيرهما من إمارات الخليج العربي وعمان الواقعة تحت الحماية البريطانية[٨٤] .

كما أن الشيخ جابر كان بطبيعته ميالا إلى الهدوء ، وبذلك أفقد الكويت سيطرتها على قبائل عديدة اتجهت إلى ابن سعود .

ويبدو أن المعارك التي خاضها الشيخ مبارك ، وما نتج عنها من خسارة للكويت ، لم تمنح الحاكم الجديد فرصة ليجرب حظه في مثل تلك المحاولات . وبناء على ذلك نلحظ أن الكويت عاشت في هدوء فترة قصيرة لا تتجاوز عامين . ففي يونيو سنة ١٩١٦ اعترض ابن سعود على أن القوافل المتاجرة القادمة من الكويت إلى بلاده ، لا يستطيع أن يأخذ منها رسوما . لذلك اقترح أن يتسلم شخص في الكويت تلك الرسوم ويرسلها إليه[٨٥] ، فرفض الشيخ أن يجيبه إلى طلبه لأنه يهدد اقتصاد بلاده ويثير سخط التجار[٨٦] ، وأضاف الشيخ في رده أن البضائع التي تصل إلى بلاده تخص تجارا كويتيين ، وأن أهالي نجد يشترون ما يحتاجون وإليه من الكويتيين مباشرة[٨٧] .

ولم يشأ الشيخ جابر القيام بعمل يتعارض مع مصالح أي من بريطانيا أو الدولة العثمانية . ففي أكتوبر سنة ١٩١٦ حينما عملت بريطانيا على عقد اجتماع في الكويت يضم حاكمها وسلطان نجد وابن سعود وخزعل شيخ المحمرة من أجل جمع كلمتهم على موقف واحد لمؤازرة الشريف حسين ضد العثمانيين ، فاتخذ كل من ابن سعود والشيخ خزعل موقفا معاديا صراحة للعثمانيين ، لكن الشيخ جابر لم يكن قادرا على معارضة الضغط البريطاني لاجتذاب العرب ضد الدولة العثمانية ، إلا أنه فضل الوقوف موقف الحياد بين الطرفين المتحاربين بريطانيا والدولة العثمانية[٨٨] .

والحقيقة أننا لا نستطيع الاسترسال في تناول فترة حكم الشيخ جابر لقصرها ولأنها تكاد تخلو من الأحداث ومع ذلك فلا بأس من الإشارة إلى بعض الإجراءات التي كان لها تأثير في الحالة الداخلية ، فلقد استرضى الأهالي بإلغاء ضريبة الثلث على العقارات وأعاد البيوت التي صادرها الشيخ مبارك إلى أصحابها ، كما أنه خفض الرسوم المفروضة على تجارة اللؤلؤ[٨٩] .

وهكذا كانت فترة حكمه فترة هدوء مؤقت ، وبعدها دخلت الكويت مرحلة جديدة في علاقاتها مع ابن سعود وبريطانيا .

الهوامش:

(١) عبدالعزيز رشيد . تاريخ الكويت ص ١٦٤ .

(٢) سيد نوفل . الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة والكويت ص ٣٥٨ .

- انظر دراستنا بعنوان - حظر تجارة الأسلحة في الكويت والخليج العربي ١٩٠٠ - ١٩٠٦ مجلة البيان - سبتمبر ١٩٨٢ - العدد ١٩٨ - دولة الكويت .

(٣) د جمال زكريا : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، ص ٣٢٤ .

(٤) Barcley Raunkiaer: Through wahabi and on Camel p 46

(٥) عبدالعزيز رشيد : تاريخ الكويت ص ١٨٩ .

(٦) عبدالعزيز رشيد : المصدر السابق ص ٣٢ - ٥٣

(٧) I,O, L/P's/10/366 - No 405 - Lorimaer to the Secretary of the governement of India, Feb 8, 1914. Desp. No. 405-Conf.

(٨) I O,I/P's/10/366 - No. I Percy Cox to Grey Sep 21,1913 Desp No 13 Commercial

(٩) I O,L/P's/10/366 No 1 Board of Trade to F O, Mar 16,1914

(١٠) د . جمال زكريا : المصدر السابق ، ص ٤٢٤ .

(١١) I O, L/P's/10/633 - No. Lorimer to Sec. of the Gov of India, Feb, 8, 1914. Desp No. 405 Conf.

(١٢) د . جمال زكريا : المصدر السابق ٤٢٤ .

(١٣) I.O, L/P's/10/366 Inchcape to Eyre Growe Aug. 21.1914.

(١٤) Ibid .

(١٥) I.O L/P's/10/366 Enclosure in No 1 Hawarth to Political resident in the Per. Gulf Feb 12, 1914 .

(١٦) I.O, F/O. L/P's/10/366 No 1 Cox to Grey Sep 21 1913 Desp No 13 Commercial

(١٧) I.O, L/P's/10/366 - Lorimer to the Secretary of the Government of India. Feb.18,1914.

(١٨) O.L /P's/10/366 - Major Hawarth to Political Resident in the Persian gulf. Feb. 14,1914.

(١٩) O.L/ P's/10/366 P. Cox to Ed ward Grey. No 1 Sep. 21,1913 .

(٢٠) Ibid .

(٢١) I.O,L/P's/10/366-Lorimer the Political resident in the Persian Gulf to the Secretary of the government of India Feb 7, No 405

(٢٢) Ibid .

(٢٣) I.O,L/P's/10 - Hawarth to Political Resident in the Persian Gulf Enclosure in No.1, Feb-12,1914

(٢٤) I O,L/P's/8/10/336 Enclosure in No1. Memorandum by Mr. Chick on German Activity on the Karun and Arabistan - Jan 31,1914

(٢٥) Ibid .

(٢٦) I.O, L/P's/10/366. Inc 2. in No 18 Knox to Cox Sep 3, 1907

(٢٧) L.O, L/ P's/10/366. Enc 1. in No 1

Hawaiath to Political Resident in the Persian Gulf Feb. 12,1914 .

(٢٨) د . حمال زكريا : المرجع السابق ص ٣٣١

(٢٩) I O,R/15/1/73/1 No 106 - G. L,owther to Ed waid Giey No 1 Feb. 1911 .

(٣٠) Ibid .

(٣١) د . جمال زكريا ٠ المرجع السابق ٣٢٤

(٣٢) I O L/P's/11/21 - Vol. 20 Extiact From Lowther's Annual Report on Turkey For 1911.

(٣٣) د صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ص ١٩٩

(٣٤) I O, L/P's/11/21 - Vol. 20 Extract From G Lowther's Annual Report on Turkey from 1911

(٣٥) د . جمال زكريا . المصدر السابق ص ٣٢٥ .

(٣٦) I O, L/ P's/11/21 - Vol. 20 Extract From G. Lowther's I O, R/15/1/73/1-28300

(٣٧) No. Memorandum sent to the Tuikish Ambassador 29th July 1911

(٣٨) IO,L/P's/11/21/Vol. 20 Extract From G. Lowther's Annual Report on Tuikey For 1911

(٣٩) F.O , 371/1232 Enclosure in No. 1, Memorandum interview with Hakki Pasha Dec.29,1910

(٤٠) I O, R/15/1/73/1 No 1, Grey to Lowther Jan 24, 1911

(٤١) F.O, 371/1232. F.O To I.O. No.1, Jan. 20, 1911

(٤٢) F.O , 371/1232 - Enc. in No.1 - Memorandum of Interview with Hakki Pasha, Des. 29, 1911.

(٤٣) I O, Political Department - 1911 Vol 282 Files 4 201-4451 Home Correspondence No. 583.
Lowther to Grey Aug. 28, 1911

(٤٤) I O, L/P'S/3 Home Correspondence Vol. Feb. 27 No 1, Lowther to Edwaid Grey. 1911

(٤٤) F.O, 371/1232 No. 90, No. 1 Edward Grey to \Bertie 14 Mar. 1911.

(٤٦) F O, 371/1232. No 1, F.O, to I O, Jan. 20, 1911

(٤٧) F O, 371/1232. F.O, to I O, Mar. 16, 1911 No 1 Secret -Urgent

(٤٨) F O, 371/1232 No. 1, F.O, to I.O, Mar. 16, 1911 Secret -Urgent

(٤٩) I.O, Home Correspondence. Vol 278 Real Admiral Slade to E. Growe -No 1, Apr 21, 1911

(٥٠) F.O, 371/1232. No 1, F O, to I.O, Jan 20,1911

(٥١) F.O, 371/1232. No. 90, Edward Grey to Bertie No. 1, Mar. 14, 1911.

(٥٢) I.O, Political Department 1911, Vol. 282, File 4201-4451· Home Correspondence No. 583 Low-
ther to Grey Aug 28.

(٥٣) Ibid.

(٥٤) I.O, R/15/1/73/1, No. 1, G. Lowther to Edward Grey, No. 106, 15th Feb 1191.

(٥٥) F O, 371/1232 No. 90. Lowther to Grey, No 1, Mar 15, 1911

(٥٦) F O, 371/1232. No 7408, I.O, to Earl Giow, Feb 21

(٥٧) I O, R/15/1/73/1, No. C, 22 - Shakespear to Political Res. Nov 10, 1913.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) F O, 371/1795 Reasons why the Kuwait Agrement of 15th, Oct 1907 was not communicated to
Turky in 1911.

(٦٠) عبد العريز الرشيد ا المصدر السابق ص ٣٨

(٦١) Kuwait before oil - Memoirs of D r C. Stanley Mylrea Pioneer medical Missionar of the Arabain mission Reformed Church in America Written Between 1945 and 1951 p.40. Chapter v.

(٦٢) F O, 371/1795 Reasons why the Kuwait agreement of 15the Oct. 1907 was not communicated to Turkey in 1911.

(٦٣) I.O, R/15/1/73/5 Enc. 2 in No.1, Shakespear to Cox sec. 28 May, 1913.

(٦٤) Ibid.

(٦٥) I O, R/15/1/73/5. Enc. 2 in No 1, Shakespear to Cox. Secret May 28, 1913

(٦٦) F.O, 371/1795. Enc 2 in No 1, Shakespear to Cox, May 8, 1913. Sec.

(٦٧) I.O, R/5/1/73/5. Enc 2 in No 1, Shakespear to Cox. Secret. May 28, 1913

(٦٨) Ibid.

(٦٩) I O, R/15/1/73/5. Enc. 5 in No 1 Shaikh of Kuwait to Cox 7 July 1913.

(٧٠) I.O, R/15/1/73/1 Enc 4 in No.1 Cox to Shaikh of Kuwait 6 Jun 1913

(٧١) I.O, R/15/1/73 Enc 2 in No 1, Shakespear to Cox sec. 28 May, 1913.

(٧٢) Diplomacy in the near and middle East volume 1 A Documentary Records 1535 1914 By J.G. Hurewitz, p 269

(٧٣) Diplomacy in the near and middle East volume 1. A Documentary Records 1535. 1914 By J.G. Hurewitz, p. 269

(٧٤) جمال زكريا : المصدر السابق ص ١٤٣ .

(٧٥) I O, L. P'S 12 Co. 30 Fi, 67, Conf. B395/P. 4 224/28, Kuwait,1908, 1928.

(٧٦) R 15-4-10-4, Letter From Mubarak to Bin Saud, 14th Oct.1914

(٧٧) ديكسون : الكويت وجاراتها ـ ص ١٤٤

(٧٨) I.O, L. /P'S 12 Co. 30 Fi, 67, Conf. B395 /P 4 224/28

(٧٩) عبد العزيز الرشيد : المصدر السابق ص ١٧٤ ـ ١٧٦ .

(٨٠) سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ص ١٧٣

(٨١) عبد العزيز الرشيد : المصدر السابق ص ١٧٨ .

(٨٢) عبد العزيز الرشيد : المصدر السابق ص ١٨٠ .

(٨٣) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٢٥٤ .

(٨٤) حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي الجزء الثالث ص ٢٨ .

(٨٥) ابن سعود إلى كوكس ٢٨ يونيه ١٩١٦ I.O, R/15/4/10/4.

(٨٦) I.O, R/15/4/10/14, Pol. Agency to (1) The Chief Political Officer Basrah (2) The Deputy Political Resident Bushire No. 282, 20th July1916

(٨٧) من الشيخ جابر إلى كوكس I O, R/15/4/10/4.

(٨٨) حسين خزعل : المصدر السابق ص ١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٨٩) عبد العزيز الرشيد ـ المصدر السابق ص ١٩٨ .

الفصل الثاني

تأمين الوضع الراهن



تأمين الوضع الراهن

شهد عام ١٩١٧ انتقال السلطة من «الشيخ جابر المبارك» إلى أخيه «الشيخ سالم» وقد انطوى هذا التغيير على تعديل أساسي في سياسة الكويت ، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقات مع السعودية ، ذلك أن خطة الشيخ جابر المبارك في حكم البلاد انطوت على المهادنة مع مختلف الأطراف ، ولاشك أن الزمن لم يترك لنا الفرصة لكي نتبين بالضبط حقيقة اتجاهاته . والذي حدث هو أنه أهمل شؤون الصحراء مما أفسح المجال لسلطان نجد آنذاك ابن سعود كي يبسط نفوذه على بعض القبائل التي تدين بالولاء لحاكم الكويت[١] . أما الشيخ سالم فقد استهدف استرجاع السيطرة على القبائل وإعادة الحكم إلى نفس الصورة التي كان عليها في عهد الشيخ مبارك . وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تجدد الخلافات مع سلطان نجد آنذاك ابن سعود ، وستظل المنازعات بين إمارة الكويت وبين سلطنة نجد والأحساء هي السمة التي تطبع الحياة السياسية للكويت طوال السنوات التالية . وسندرس في هذا الفصل تطور تلك العلاقات ودور بريطانيا فيها . وبينما كانت الكويت تحتل مكانا ممتازا في شبه جزيرة العرب في أوائل القرن العشرين ، لدرجة أنها ساعدت ابن سعود على بناء دولته ، وكانت تلعب دورا في المحافظة على التوازن بين آل سعود وآل الرشيد ، إذابها الآن تدخل في صراع مرير مع ابن سعود ، وتتحول فيه إلى الطرف الأضعف . وقد تميزت سياسة الشيخ سالم بالتشدد مع سلطان نجد ابن سعود ، لذلك فإن الصراع بين إمارة الكويت وبين نجد قد فاق في حدته إلى حد بعيد الخلافات السابقة على عهد الشيخ مبارك .

وقد وصف الوكيل السياسي شخصية الشيخ سالم قائلا : «إنه ذو أفق ضيق ، جاهل بأمور العالم الكبير ، ولكن كل ذلك عوضه بالمعرفة العظيمة بشعبه وخاصة البدو بسبب المدة الطويلة التي قضاها في الصحراء عندما كانت علاقته بوالده سيئة ، فكان قويا جدا لدرجة أنه فضل أن يهجر وطنه وكل ملذات الإمارة في الكويت ويعيش في الصحراء لفترة سبعة عشر عاما . وقد نشأ تنافس بين هاتين الشخصيتين البدويتين وكان سلطان نجد ابن سعود يعتمد على الحركة ، بينما اعتمد الشيخ سالم على الحيلة» . كما تحدث الوكيل عام ١٩١٨ عن العلاقات السائدة بين ابن سعود والكويت في ذلك الوقت فذكر أن الجو ملبد بالغيوم ، وأن الناس ينتظرون مستسلمين دون أي شعور ولا يعرفون تحت أي سيادة سيكون مصيرهم[٢] .

والواقع أن محاولة ابن سعود في الكويت أعطت صورة ملموسة لنواياه وطموحاته التي

أزعجت الحكومة البريطانية فترة طويلة ، وزادت من حرصها على المحافظة على كيان الكويت مستقلة عن جيرانها ، وإحكام سيطرتها عليها ، وذلك ضمن خطة عامة تستهدف الإبقاء على الوضع الراهن حتى بالنسبة للإمارات الأخرى .

لقد سبق أن ذكرنا كيف أن «الشيخ سالم» أولى مسألة القبائل أهمية فائقة ، وأراد أن يعوض ما حدث في عهد «الشيخ جابر الصباح» من تهاون في كسب ولاء القبائل فعندما أغرى ابن سعود في عام ١٩١٧ «العوازم» لكي تصبح تحت سلطته ، اتجه الشيخ سالم إلى «العجمان» المناوئين لابن سعود وإلى شمر أيضا ، مما دفع هذا الأخير إلى الاتجاه نحو كسب «شمر» فسمح لهم بالدخول في نجد بشرط أن يعسكروا حول «آبار ارطاوية» . ومنحهم تصريحا بالحصول على الإمدادات من الكويت ، فأصبحت شمر بذلك على علاقات طيبة مع الجانبين ، وقد شبه الوكيل السياسي هذه العملية بلعبة الشطرنج في الصحراء[٣] . والواقع أن تعدد وتغير ولاء القبائل كثيرا ما أثار المشاكل بين الحكام ، وقد كانت هذه القبائل الشمالية والشمالية الشرقية في نجد ومن بينها أيضا «مطير» و«حرب» تقوم في تلك الفترة برحلات سنوية إلى الفرات والكويت وغيرهما من الجهات للحصول على ما تحتاج إليه من مؤن . وبالطبع كانت هذه الجهات ترحب بهم[٤] وقد تأثرت رحلاتهم بشكل العلاقات بين الحكام .

أما بخصوص الخلاف بين الكويت وسلطنة نجد فقد زج الانجليز بأنفسهم في هذه الخلافات المتعلقة بالعشائر فتوسطوا بين الحاكمين على أساس عودة العوازم إلى تبعية الكويت ، وأن يستقر العجمان في شمال الزبير[٥] داخل الحدود العراقية إلا أنهم أعلنوا ولاءهم لابن سعود فيما بعد وأصبحوا من الإخوان[٦] .

وعندما أراد الشيخ سالم أن يؤكد حدوده التي كفلتها له المعاهدة المعقودة بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية عام ١٩١٣ ، ، إلا أن بريطانيا أكدت له بواسطة موظف تابع لها في الكويت أن المعاهدة سارية المفعول وأن الحدود التي نصت عليها ستظل له أبد الدهر(٧) ، إلا أننا نلحظ تناقض الموقف البريطاني فيما بعد ، كما أن ابن سعود لم يقبل الاعتراف بما تضمنته من نصوص[٨] . وعلى هذا الأساس تطورت الخلافات بين الحاكمين ، فسلطان نجد وجد في نفسه القدرة على توسيع حدوده فلماذا يتقيد إذن بالمعاهدة؟ فعندما عمل حاكم الكويت على أن يبني له في يناير عام ١٩١٨ قلعة في «دوحة بلبول» لتكون بمثابة حدود في أقصى الجنوب للكويت وأراد أن يتجنب مفاجأة هجوم ابن سعود فإن الأخير لم يقبل ذلك الوضع واعترض مدعيا ملكية تلك الأرض وأمر «ابن شقير» من زعماء «مطير» باحتلال

«جارية العليا» التي يرى الشيخ سالم تبعيتها له . وبالفعل تم ذلك وبدأ « ابن شقير» في بناء قرية للإخوان هناك ، فأثار بذلك شيخ الكويت الذي أرسل قوة من الكويتيين بقيادة «دعيج سلمان الصباح» إلى «حمض» التي تبعد خمسة عشر ميلا إلى الشرق من «جارية العليا» ، شمال شرقي بلبول داخل الأراضي الكويتية تبعد ١٥٠ ميل لمدينة الكويت فحدث اشتباك بين الجانبين في ١٨ مايو ١٩٢٠ ، انهزمت فيه القوات الكويتية أمام قوات الإخوان بقيادة «فيصل الدويش» وهو من زعماء الإخوان وعرفت تلك المعركة باسم (حمض) واستولى الاخوان على مخيم الكويتيين وجمالهم وغيرها من الممتلكات(٩) ، ولقد ألقى البعض اللوم على حاكم الكويت من أنه قيد قائد القوة الكويتية بأوامره رغم بعده عن مكان المعركة وبذلك سبب الهزيمة(١٠) .

ومع أن الإخوان كانوا أكثر العناصر حماسا للتوسع خارج حدود نجد ، فيمكن القول إنه في هذه المسألة بالذات ، كان هناك علم من ابن سعود بما يجري .

تطور العلاقات بين الشيخ سالم الصباح وابن سعود وموقف بريطانيا:

سبق أن ذكرنا أن معركة نشبت بين الكويت ونجد في «حمض» ، وذكرنا أن القوات الكويتية قد انهزمت ، واستولى الاخوان على مغانم كثيرة فطالب الشيخ سالم الصباح ، ابن سعود سلطان نجد أن يرد ما سلب من الكويتيين كما طالبه بتعويض عن القتلى ، ولكن ابن سعود ما طل طويلا وألقى اللوم على الشيخ سالم وكان ينكر علمه بما حدث من الإخوان واتهم الشيخ سالم بأنه كان البادىء بالعدوان(١١) .

وازنت بريطانيا بين الشيخ سالم وابن سعود فكان إرضاء الأخير هو الأرجح بالنسبة لها ، سواء لحاجتها إليه في شن هجمات ضد «ابن الرشيد» أو لقوته المتصاعدة في بلاد العرب ، فكان لزاما عليها كسبه حليفا لها ، ولما أدرك «الشيخ سالم الصباح» بأن كفة «ابن سعود» هي الراجحة ، وعلم أن بريطانيا لا تنوي التمسك باتفاقية عام ١٩١٣ ، وكان المندوب السامي البريطاني في العراق قد صرح بأن أي مباحثات محتملة بشأن حدود الكويت لن تكون في صالح المشيخة أن توسع حدودها بل العكس فسوف تتحدد الكويت بمنطقة أصغر من التي حددتها لها الاتفاقية البريطانية العثمانية(١٢) . لذلك اتجه الشيخ سالم إلى التفاهم مع ابن

سعود وطالبه برد الأملاك دون الإشارة إلى الحدود بين إمارته وأملاك سلطان نجد[١٣] وكان يفضل بقاءها دون تحديد على أن تحدد ضد مصلحته[١٤] .

أما ابن سعود فقد أراد استغلال الموقف ووجه إلى الشيخ سالم اتهامات كثيرة وطالبه في إحدى رسائله أن يوقع على عريضة تنازل عن المناطق التي يطالب بها إلى الشرق من جارية العليا[١٥] .

لم تكن بريطانيا بعيدة عن هذه الاتصالات ، فعلى أثر تلك الرسالة أبلغت الشيخ بألا يوقع عليها ، وأن يطلب التحكيم البريطاني في المشكلة[١٦] وبالفعل تم ذلك ودارت مراسلات بين المندوب السامي وبين ابن سعود ، وتم الاتفاق في النهاية على تعيين حكم ، بشرط أن يقبل الطرفان حكمه ، والالتزام به مدى الحياة ، وأن يحافظ الجانبان على الهدوء والسلام خلال تلك الفترة[١٧] .

قبل الحاكمان تلك الشروط ، وإن لم يغفل كل منهما عن التأكيد على مطالبه السابقة ، فأبدى حاكم الكويت تمسكه بالمعاهدة البريطانية العثمانية ، وأن تعاد ممتلكاته التي سلبت ، وأن يدفع ابن سعود تعويضا لعائلات القتلى في معركة حمض[١٨] .؟

لم تستمر فترة الهدوء هذه ، فقد كان النصر الذي ناله الإخوان مشجعا لابن سعود على إعادة المحاولة مرة أخرى ، فتجمعت قوات من أهالي الكويت لمواجهة الهجوم المرتقب[١٩] وعسكروا في الجهرة التي قال عنها ديكسون أنها «قرية كويتية تقع على أقدام الخليج على بعد ميلين إلى الداخل ، وتمثل المركز الزراعي الرئيسي في الكويت وأكثر الأماكن استراتيجية (في نظر البدو»[٢٠] .

دخل الجانبان في اشتباك عنيف ، كانت الغلبة فيه للإخوان في البداية ، وأصبحت قرية الجهرة في أيديهم وحوصر حاكم الكويت ومن معه من الرجال في «القصر الأحمر» الذين استبسلوا في الدفاع عن بلدتهم ، ولكن أراد الإخوان كسب الموقف واستغلال ظروف القوات الكويتية فأرسلوا إلى الشيخ سالم عارضين الصلح ، واشترطوا أن يمنع الشيخ كل ما يراه الإخوان من المنكرات مثل التدخين وغيرها . فرد الشيخ سالم على مندوبهم نحن مسلمون ولم نكفر يوما[٢١] . وطالب الشيخ سالم الإخوان بإعادة الممتلكات التي سلبوها ، غير أنهم رفضوا على أساس أنها غنائم لهم .

وفي أثناء ذلك كانت قد وصلت إمدادات إلى الكويتيين المحاصرين ، وبدا أن الإخوان قد

أنهكوا فانسحبوا إلى الصبيحية .

إلا أن التدخل البريطاني شكل في رأينا العامل الحاسم في الموقف ، فالذي حدث أن أرسل الدويش من الصبيحية وفدا برئاسة «جفران الفقم» لعرض الصلح مرة أخرى على الشيخ سالم ، والذي كان من أهم شروطه دخول أهالي الكويت في حركة الإخوان[٢٢] . ولكن سالما ماطل في الرد عليهم وفي مقابلتهم ، وطلب رسميا المساعدة البريطانية ويبدو أن الوكيل السياسي في الكويت خشي من احتمال أن يشن الإخوان هجوما آخر أكثر عنفا قد يشمل مدينة الكويت فاقترح إرسال طائرات لضرب معسكراتهم بالقنابل على أساس أن هذا سيفزعهم ويبعد هجومهم عن الكويت ، إلا أن المندوب السامي لم يوافق على ذلك الرأي[٢٣] ، والراجح أنه كان ميالا إلى إرضاء ابن سعود فأوضح لحكومة الهند أن المتاعب التي يعيشها الشيخ سالم راجعة إليه وإلى سياسته المتسرعة . واعتمد على موقف ابن سعود الذي أنكر علمه بما حدث ؛ لذلك رأى عدم إلقاء القنابل قبل أن تستنفد كل الوسائل السلمية الأخرى ، إلا أنه اقترح أن تلقي طائرتان من ارتفاع عال منشورات تحذر الاخوان من نتائج أفعالهم وهجماتهم على الكويت والتي تمس المصالح والعلاقات البريطانية مع الشيخ[٢٤] . فأبدى مجلس الطيران البريطاني اعتراضه على الفكرة على أساس أن الأوراق التي تلقى من ارتفاع عال ليس من المحتمل وصولها لمن يقصد أن تصل إليهم وطلب أن يحدد المندوب السامي اقتراحاته في شروط عامة ، ويترك التنفيذ إلى ضباط السلاح الجوي البريطاني[٢٥] ، وأخيرا استقر الرأي على أن تلقى الطائرات على الإخوان منشورات تهديد ، وبالفعل تم تنفيذ ذلك في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى قابل وفد الصلح الذي أرسل من قبل الدويش الوكيل السياسي فسلمه هذا نسخة من المنشور ، والذي اشتمل على تأكيد الحكومة البريطانية أنه طالما أن المنازعات محصورة في الصحراء والجهرة فإن الحكومة تسعى بالطرق الودية من أجل السلام . أما إذا تعدت ذلك وشملت التهديدات مدينة الكويت والرعايا البريطانيين فيها ، فإن الحكومة البريطانية بمقتضى المعاهدات ملزمة بالدفاع عن الكويت[٢٦] .

أما الإخوان فقد أنكروا أنهم قاموا بالهجوم دون علم من ابن سعود ، بل صرحوا بأن لديهم أوامر منه بالعمل ضد الشيخ[٢٧] ، والمثير أن الهجوم على الجهرة قد تم في اليوم التالي للقاء بين ابن سعود والمندوب السامي في العراق[٢٨] ، فهل كان ابن سعود مخططا للهجوم دون علم المندوب السامي؟ أم أن هذا كان يعلم ولكنه أراد أن يضعف موقف الشيخ سالم حتى يدفعه أكثر إلى طلب العون البريطاني أو أنه أراد بذلك أن يمهد لما ستسفر عنه تخطيطات

الحدود لعام ١٩٢٢؟ وأخيرا تم انسحاب الإخوان في نهاية أكتوبر نتيجة للتهديد البريطاني ، ولوجود السفن البريطانية في مياه الكويت . وأنذرت الحكومة البريطانية كلا من حاكم الكويت وسلطان نجد بضرورة التوقف عن القتال ، وأن من يبدأ بالهجوم ، فإنه يعرض نفسه لقصف الطائرات الملكية البريطانية[٢٩] .

وليس معنى ذلك عودة العلاقات الطيبة بين الكويت ونجد ، بل استمرت متوترة ، وظهر في ذلك الوقت وسيط آخر وهو الشيخ «خزعل» حاكم «المحمرة» والذي كان أحد الأمراء العرب المرتبطين مع بريطانيا بصلات طيبة . فعرض إرسال ابنه «كاسب» والشيخ «أحمد الجابر» ولي عهد الكويت للتفاوض مع ابن سعود .

توجه الشيخ أحمد الجابر وكاسب إلى نجد في فبراير ١٩٢١ وما إن بدأت المباحثات حتى وصل خبر وفاة الشيخ سالم في السابع والعشرين من الشهر المذكور فاعتبره ابن سعود بمثابة نهاية للخلافات مع الكويت وأبلغ الشيخ أحمد أنه لم يعد هناك داع لتخطيط الحدود ، ولا إلى محاولة التفاهم ، لأنه لم يعد هناك خلاف[٣٠] .

تخطيط الحدود

اختلفت نظرة مخططي السياسة البريطانية في الخليج إزاء كل من حاكم الكويت ، وسلطان نجد ، فبريطانيا تضمن سلفا السيطرة على حاكم الكويت بموجب اتفاقية الحماية ، ولذلك لا تشعر بالحاجة إلى إرضائه ، أما ابن سعود فله تأثير كبير على أرجاء شاسعة سواء في منطقة الخليج أم في البحر الأحمر ، وكان يتعمد في مراسلاته مع الموظفين البريطانيين أن يبين حرصه على المصالح البريطانية ، وأنه سيزيد منها في شبه الجزيرة العربية عموما ووسط بلاد العرب[٣١] . ولذا صارت بريطانيا مهتمة بإرضائه وسيتضح أثر ذلك على مسألة تخطيط الحدود بين نجد والكويت ، فقد أدركت بريطانيا أن كسب ابن سعود إلى جانبها يعود عليها بفائدة في المنطقة ، وبالفعل تحققت مخاوف الشيخ سالم من أن بريطانيا سترضي سلطان نجد على حسابه[٣٢] ، ولم يرجح الرأي القائل بإمكان استخدام «الشيخ سالم» كمستشار للسياسة البريطانية في وسط بلاد العرب .

أخذ بيرسي كوكس المندوب السامي في العراق زمام المبادرة لعقد مؤتمر يضم حكام الدول العربية المتجاورة المتنازعة على الحدود وهي السعودية والكويت والعراق . ومما هو

جدير بالملاحظة أن ابن سعود هو الحاكم العربي الوحيد الذي حضر المؤتمر ، فقد مثل شيخ الكويت فيه الوكيل السياسي دون أن يشارك فيه ، بينما مثل العراق «صبحي بك» وزير المواصلات والأشغال .

وقبل الحديث عن هذا المؤتمر ، تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك معاهدة المحمرة بين الحكومة البريطانية ونجد ، وهي معاهدة عقدت في الخامس من آيار ١٩٢٢ ، بعد ازدياد الاعتداءات بين قبائل نجد والعراق ، وتم الاتفاق فيها على أن تعاقب القبائل البادئة بالعدوان وعلى تأمين سلامة طريق الحج ، وأيضا تطرقت إلى مشكلة الحدود بين العراق وابن سعود[٣٣] . والراجح أن هذا الأخير لم يرض عما جاء بها ، لأنه كان يرى أن حدوده تمتد إلى الفرات ، فلذلك لم يقر هذه المعاهدة ، وأبلغ الحكومة البريطانية أنه لا يوافق عليها . فكان لابد من الاتفاق على تخطيط للحدود يعترف به كل الأطراف ، وبالفعل انعقد مؤتمر في الميناء السعودي «العقير» في نوفمبر عام ١٩٢٢ وقد واجه المجتمعون صعوبات في تخطيط الحدود ، لأنه لم تكن هناك حواجز طبيعية ، ولأن مفهوم الحدود السياسية طارىء وجديد في شبه جزيرة العرب ، والصحراء ممتدة بين الكويت والسعودية ترتادها القبائل الرعوية باستمرار ، والتي لم تكن مستقرة في ولائها لحاكم . وبذلك لم تكن التبعية معتمدة على أساس المواطنة بقدر ما هي مرتبطة ومعتمدة على شكل العلاقات بين رؤساء القبائل وحكام تلك البلاد فقد كان ولاء القبائل يتغير باستمرار لمن يفرض سلطانه[٣٤] .

إذن لم يكن هناك عامل محدد يمكن الارتكاز عليه لتخطيط الحدود بين البلدين فكان من رأى «كوكس» ، أنه يجب أن تكون مياه الآبار مشاعا بين القبائل دون اعتبار لرعويتها ، وأن المناطق التي تتشابك فيها القبائل يجب أن تكون محايدة[٣٥] ، فكان بذلك أصل فكرة المناطق المحايدة التي اشتهرت فيما بعد بين الكويت وجيرانها .

وبعد مداولات طويلة وعروض قدمها العراق وابن سعود حول ممتلكاتهم أعرب سلطان نجد عن رأيه بأن توضع الحدود على أساس تبعية القبائل ، إلا أن كوكس عارضه . وفي النهاية تدخل المندوب السامي في العراق وخطط الحدود بين الأطراف الثلاثة فأرضى العراق على حساب ابن سعود وأرضى الأخير على حساب الكويت ، فقد حرمها من ثلثي أراضيها التي كفلتها لها معاهدة ١٩١٣ ، ورسم إلى الجنوب والغرب من الكويت منطقة سميت الأولى منطقة الكويت المحايدة ، والثانية منطقة العراق المحايدة ، وأصبحت منطقة الكويت تبدأ من الغرب عند ملتقى وادي العوجا بوادي الباطن ، ومن تلك المنطقة تاركة الرقعي في حوزة نجد

وتمتد في خط مستقيم إلى ملتقى خط العرض ٢٩ بنصف الدائرة الحمراء المشار إليها في الاتفاقية الانجليزية التركية . ثم تتبع نصف الدائرة الحمراء إلى نقطة على الساحل إلى جنوب رأس القليعة تماما ، وإلى جنوب خط الحدود هذا تقع منطقة الكويت المحايدة التي يحدها من الغرب المنخفض الواسع المسمى الشق ، ويحدها من الشرق البحر ، ومن الجنوب خط يتجه من الشق عبر عين العبد إلى نقطة على الساحل شمال رأس المشعاب[٣٦] .

وقع على الاتفاقية «عبدالله الدملوجي» نيابة عن ابن سعود ، «ومور» (More) الوكيل السياسي نيابة عن شيخ الكويت في ٢ ديسمبر ١٩٢٢[٣٧] ، ولم يقم بدور غير هذا رغم أنه ينوب عن الشيخ .

لم يرض هذا التخطيط شيخ الكويت واعتبره ظلما من بريطانيا ، ولكنه اضطر إلى الرضوخ له وقبول ما تم في المؤتمر[٣٨] ، لأنه لم يكن يملك غير ذلك ، وإن أبدى «لكوكس» فيما بعد ـ عندما زاره في الكويت بعد انتهاد المؤتمر ـ تذمره لما تم ، واعتبر الاتفاقية إخلالا بالثقة التي أعطاها لبريطانيا ، كما أعرب عن أمله في أن يستطيع يوما ما استعادة الأرض التي يرى أنها سلبت منه ، وقدمت لابن سعود . وصرح «الديكسون» بعد سنوات أنه يعتبر المنطقة المحايدة ملكا له ، ولن يوافق على اقتسام امتيازات النفط فيها ، ولكنه فيما بعد ومع تطور الأحداث سيعترف بالأمر الواقع ، أما تبرير «كوكس» له فقد أخبره أنه إذا حرم ابن سعود مما أعطي له ، فإنه سيأخذ ما يشاء بالقوة[٣٩] .

إن تخطيط الحدود في مؤتمر العقير لم يضع حدا للاشتباكات فقد حدثت اعتداءات من جماعات الإخوان على بعض القبائل الموالية للشيخ ، وإن اتخذت تلك الحوادث طابعا أخف من السابق إلا أن ذلك سبب فزعا بين أهالي الكويت تجاه الإخوان ، ثم أدى إلى أن تكون المدينة في حالة دفاع عن النفس على الدوام ، أما ابن سعود فقد استمر على سياسته السابقة ، فكلما قام الإخوان بهجوم أرسل اعتذارا للشيخ ، إلا أنه كان قد أبلغ الحكومة البريطانية بأنه لن يستطيع معاقبة القبائل المعتدية ، سواء على أطراف الكويت أو على القبائل العراقية ، إلا إذا ضمنت له بريطانيا بأنها لن تسمح لتلك القبائل باللجوء إلى العراق والكويت ، أي إلى الأراضي الواقعة تحت الحماية أو الوصاية البريطانية ، مثلما حدث من قبل عندما لجأت بعض القبائل إلى العراق هربا من عقاب ابن سعود فوجدت ملجأ هناك[٤٠] .

لقد انشغل ابن سعود في الأعوام التي تلت مؤتمر العقير إلى عام ١٩٢٦ في صراعه مع الشريف حسين في الحجاز وأبنائه ، ولم يعن ذلك أن العلاقات الكويتية السعودية قد تحسنت

خاصة بعد أن اتخذت اعتداءات الإخوان طابعا عنيفا في عام ١٩٢٧ عندما شن الدويش وبعض من مطير هجوما على أطراف الكويت ، كان له رد فعل كبير فيها حتى أن الشيخ أحمد طلب أن تقوم الطائرات البريطانية باستطلاعات جوية فوق الإمارة[٤١] .

ونلحظ أن التدخل البريطاني من أجل المحافظة على الكويت قد اتخذ طابعا أكثر وضوحا في عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ، ففي عام ١٩٢٦ ، بدأت العلاقات بين ابن سعود والإخوان تتوتر ، وكثرت اعتراضاتهم عليه ، وخالفوا أوامره بشن هجمات على الكويت والعراق ، ومن أهمها مثلا هجومهم على المخافر التي أقامها العراق على حدوده مع السعودية ، ولو أن سلطان نجد قد أيد الإخوان في اعتراضهم على المخافر بالذات ، واعتبرها مخالفة لبروتوكول العقير[٤٢] ، وتطلب ذلك الموضوع مناقشات طويلة بين مندوب الحكومة البريطانية وآخر عن ابن سعود . والذي يهمنا هو أن سلطان نجد عندما بدأ خطته للقضاء على الجماعات المناوئة له من الإخوان وضيق الحصار عليهم وعلى قائدهم «فيصل الدويش» في عام ١٩٢٨ أصبح هذا عاجزا عن إمداد قبائله بالمؤن من الموانيء السعودية وكذلك من العراق ، فاتجه صوب الكويت ، وأرسل بطلب إلى الشيخ أحمد الجابر ليسمح لقبائله بالتزود بما تحتاج إليه من بلده[٤٣] .

والحقيقة أن الشيخ أحمد الجابر كان مترددا ، فهو من ناحية يعاني من الحصار التجاري السعودي عليه ، ثم إن ابن سعود قد استولى في عام ١٩٢٠ على أراض اعتبرها حكام الكويت ملكا لهم ، ثم جاء مؤتمر العقير وزاد من شعور حاكم الكويت بالظلم ، فكانت أحداث الإخوان فرصة لكي يعمل الشيخ على تصعيد الصراع بين الإخوان وسلطانهم . ثم بالإضافة إلى ذلك كان يخشى من هجوم متوقع من الإخوان أنفسهم على الجهرة ، وعلى مدينة الكويت نفسها[٤٤] ، وهكذا صار الشيخ متحيرا في الاستجابة لمطالب الإخوان خاصة وأن الدويش قد أغراه بأن يلعب دور رجل الموقف ، وأغراه أيضا بإعادة الأراضي «المسلوبة»[٤٥] .

ومما زاد في ارتباك الشيخ غموض موقف ابن سعود من الإخوان ، إذ أنه لم يتخذ خطوة حاسمة للقضاء عليهم وبذلك يتضح مركز كل فريق من الآخر . وبينما وقف شيخ الكويت مترددا إزاء مطالب الإخوان ، تحركت بريطانيا مرة أخرى خشية ان يقع عدوان جديد على الكويت ، فرأت وزارة المستعمرات ضرورة بقاء بعض قطع الأسطول البريطاني في الكويت .

كان من رأي حكومة لندن ألا يستمر هذا طويلا وأن يترك أمر الدفاع عن الكويت لقواتها المحلية بمساعدة الطائرات والسيارات المصفحة ، وركزت على أن يتم التشاور بهذا الخصوص

بين كبير ضباط البحرية في الخليج وشركة البترول الانجليزية في العراق ، على أساس أنها تشارك في رسم السياسة البريطانية في المنطقة . وأيضا رأت وزارة المستعمرات ضرورة التشاور بين المقيم السياسي في الخليج وشركة البترول الإنجليزية في العراق ، وأن يعطى الوكيل السياسي سلطة أن يطلب المساعدة البحرية المباشرة من كبير الضباط البحريين في الخليج العربي ، ويبلغ المقيم السياسي بذلك إذا ما دعت الحاجة لعمل عاجل[٤٦] .

أما الشيخ فقد كان بين قوتين : الإخوان وابن سعود ، ولم تكن بريطانيا متأكدة في بادىء الأمر من الجانب الذي مال إليه الحاكم ، ولكن «جلوب» «Glubb» المفتش الإداري المسؤول عن الصحراء الجنوبية في العراق ، وعن قبائل العراق ، في أملاك الكويت ، ذكر أن الشيخ أصبح حليفا للدويش وأمده بالعون والمؤن بعد أن تعرض لحصار من جانب نجد والعراق وأن ذلك تم بموجب اتفاق بين الدويش والشيخ ، تعهد بمقتضاه الأخير بألا يعتدي على الإخوان الثائرين ويفتح الكويت لهم[٤٧] .

وكان جلوب قد أضاف بأن الشيخ قدم المساعدات ليس «المطير» فحسب وإنما للعجمان وغيرهم من الثائرين . وأنه أمدهم بالأسلحة والأموال[٤٨] ، وبذلك لم يعد في موقف محايد بين كل من العراق وابن سعود لأن هؤلاء الساخطين في نفس الوقت كانوا يشنون الغارات ضد القبائل العراقية ، وبهذا أمد الثائرين بقوة ، أدركوا أنهم بها يستطيعون الصمود امام ابن سعود ، وهكذا تسبب في إطالة المشكلة . واتهم «جلوب» شيخ الكويت بأنه سبب بموقفه هذا فوضى تكلف الحكومة البريطانية كثيرا ، ودعا إلى الضغط عليه لكي يغير من موقفه[٤٩] .

وادعى جلوب كذلك أن الشيخ تساهل إزاء الغارات التي تقوم بها بعض القبائل النازلة في أراضيه على القبائل العراقية ، فكان من رأى المندوب السامي في العراق ضرورة محافظة الشيخ على الحياد ، ورد الأسلاب للقبائل العراقية بحكم علاقته ببريطانيا ، ولاستمرار إعفاء أراضيه في العراق من الضرائب . كما أن ابن سعود قد أرسل احتجاجا إلى الوكيل السياسي اتهم فيه الشيخ بإمداد الثائرين بالمؤن . أما الوكيل السياسي فقد كان يرى أن أقوال جلوب مبالغ فيها[٥٠] خاصة فيما يتعلق بتشجيع الشيخ لقبائله على الانضمام «المطير» في شن الغارات على القبائل العراقية ، فقد كان من رأي الوكيل أنها مزاعم من بعض الأشخاص الذين يرغبون في رؤية الكويت جزءا من العراق[٥١] .

والواقع أنه لايمكن الجزم بصدق هذا التفسير ، لأن مثل هذه الاتهامات غالبا ما تصدر من القبائل ، فهناك شك فيما إذا كانت القبائل مدفوعة بالفعل بأغراض سياسية[٥٢] .

والحقيقة أن الشيخ سمح لمطير بالتزود بالإمدادات من الكويت بمقتضى الاتفاق مع الدويش ، لكي يترك قبائل الكويت تعيش في سلام . إلا أنه لم يبلغ الوكيل السياسي بذلك خشية من أن يمنعه ، فيعرض بلده لهجمات الإخوان وأيضا يحرم شعبه من مصدر للتجارة .

وهكذا لم يؤيد الوكيل السياسي قول جلوب من أن الاتفاق قد تحول إلى تحالف منتظم[٥٣] ، فالشيخ بين قوتين متصارعتين ، كان عليه ألا يستفز أيا منهما ولكنه لم ينس مواقف ابن سعود المتساهلة من هجمات الإخوان قبل أن يدخل في صراعه معهم ، وبذلك مال إلى الثائرين ضد سلطان نجد . فمع أنه يدرك أهداف الإخوان العدوانية ، والتي برهنت الأحداث عليها ، إلا أنه لم يشأ أن يضيع فرصة وجود خلاف بين الإخوان وبين ابن سعود فقرر مساعدتهم بفتح بلاده لكي يتمونوا منها . ومن الواضح أن محاولة التقارب بين الإخوان وشيخ الكويت لم تثمر ؛ فقد تعرضت الإمارة في يوم ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٢٨ لهجوم الإخوان ؛ ولكن استطاعت القوات الكويتية ضده بمساعدة قوات بريطانية تتبعت المهاجمين بالطائرات الملكية . ولما عاود الإخوان هجومهم في فبراير من نفس العام تتبعتهم أيضا القوات الجوية البريطانية[٥٤] ، وخشية من أي تطورات أخرى ؛ عمدت بريطانيا إلى تنفيذ تعهداتها بحماية الكويت ، فأقيمت قاعدة جوية مؤقتة[٥٥] وكان هذا أول وجود بريطاني عسكري في البلاد . وأرسلت عدة طائرات وكتيبة من السيارات المسلحة إلى المدينة لحمايتها كما رابطت ثلاث سفن بريطانية أمام شاطىء الكويت ، وأنزلت مجموعة من الجنود البرية وظلت أمام الشاطىء فترة إلى أن انقضت الأزمة ، وقد تمت كل هذه الإجراءات برضاء الشيخ وموافقته كما سمحت له بريطانيا بشراء عدد من المدافع من حكومة الهند وكانت قد اشترطت عليه إذا ما تم الشراء أن تكون للدفاع فقط ، وألا تعبر حدود الكويت إلا بعد استشارة الوكيل السياسي . وأعطى قائد القوات الجوية ـ بعد مناقشات طويلة بين الإدارات المعنية في بريطانيا ـ السلطة بالقيام باستطلاعات من وقت لآخر بالطائرات والسيارات وأن يتم ذلك بموافقة الشيخ على أن تكون الاستطلاعات قليلة ولا تسبب إزعاجا ولكن كان يهم بريطانيا ألا يعتقد الشيخ أن القوات الجوية الملكية أخذت على عاتقها مسئولية الدفاع عنه وأنه لم تعد عليه التزامات بهذا الخصوص[٥٦] .

ومن ذلك يستخلص أن بريطانيا كانت تريد بقدر الإمكان أن تقلل من مسئوليتها العسكرية حتى تتخفف من الأعباء المالية التي تنجم عن ذلك . ولقد صرح الشيخ أحمد الجابر في شهر يناير عام ١٩٢٩ للوكيل السياسي البريطاني في الكويت أنه على الرغم من

حبه لابن سعود شخصيا إلا أنه بكره سياسته ، ويسره أن يهزم مع إدراكه بأنه في هذه الحالة ستصبح معظم القبائل دون زعيم سياسي ، إلا أنه كان في اعتقاده أن هذه القبائل ستترك جيرانها المتحضرين دون أي إزعاج وأن «مطير» و«عجمان» التي كانت قبائل كويتية وأغراها ابن سعود ، ستعود إلى الشيخ مرة أخرى لتعلن ولاءها له ، فابن سعود بالنسبة للشيخ يعمل على تدمير الكويت بالمقاطعة التجارية ، ومن قبل عمل على تحويل ولاء القبائل إليه(٥٧) .

وكان يعتبر الهجمات التي تعرضت لها بلاده في عام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ كلها نتيجة أوامر مباشرة من ابن سعود ، وطالب الأخير أن تسمح له السلطات البريطانية بأن يتدخل بالقوة لإخراج الاخوان اللاجئين في الكويت ، على أساس أن شيخ الكويت لا يستطيع القيام بذلك لأنه لايملك قوات كافية(٥٨) ، كما أنه خشي من أن يستمر تساهل الشيخ أحمد الجابر مع اللاجئين من الثوار حرصا على المصلحة التجارية للكويت . فكان من رأي المندوب السامي في العراق أنه إما أن تعمل بريطانيا على إبقاء الثوار خارج الكويت ، أو تسمح لابن سعود بتتبعهم عبر حدود المشيخة . وكان يرى أنه من مصلحة بريطانيا أن تساعد على إعطاء الثوار مأوى ، لاعتقاده بأنهم سيكونون مصدرا للمتاعب . واقترح أن تتعهد الحكومة البريطانية لابن سعود بألا تسمح لهم بدخول العراق وتترك له أمر تتبعهم عبر حدود الكويت إذا كان الشيخ غير قادر على القيام بذلك(٥٩) .

لم يكن من السهل أن توافق الحكومة البريطانية في لندن على مطلب ابن سعود في تتبع الثائرين داخل حدود الكويت ، وأيضا فيما يتعلق بالعراق ، ورأت أن تتولى قواتها ذلك(٦٠) ، وكان يهمها المحافظة على الكويت مستقلة بعيدة عن النفوذ السعودي . وهناك مذكرة كتبها المقيم السياسي * في الخليج عام ١٩٢٨ تعبر عن مخاوفه من التطورات وقد تناول فيها أهمية بقاء الكويت مستقلة عن ابن سعود والعراق ، وفي نفس الوقت أهمية استمرار الوجود البريطاني بها . فربط المركز البريطاني في الكويت بالمصالح البريطانية في الخليج . ففي رأيه أنه إذا ما وافقت بريطانيا على الاستسلام والتساهل بشأن مركزها في الخليج عامة ، فالكويت تضيع منه ولكنه يرى عدم إمكان التساهل لأن احتياجات بريطانيا لمراكز هبوط الطيران وللبترول أعطت لوجودها هناك صفة الضرورة الحتمية ، وأن الكويت عامل جوهري ، جدا ، وإذا ما انسحبت لبريطانيا منها فإن الإمارة لن تستطيع الوقوف وحدها ، بل لكي تدافع عن نفسها لابد أن تلجأ إلى العراق وتصبح موالية له ، ورغم أن العراق تحت الوصاية البريطانية ، فقد كان المقيم السياسي يرى أن الانسحاب من الخليج يعني نهاية الوصاية على العراق ، مما

يؤدي إلى أن يقع العراق فريسة بين قوتين هما ايران وابن سعود خاصة وأنه راجت في تلك الفترة شائعات حول اتفاق تم بين حاكم ايران وابن سعود على تقسيم العراق بينهما ، فتطمع ايران في الأراضي المقدسة للشيعة ، والجزء الشرقي من شط العرب . بينما تريد نجد أن تمد نفوذها حتى نهر الفرات ، وفي تلك الحالة ستئول الكويت إلى نجد ، ولذلك ينصح المقيم السياسي بتعجيل إلحاق العراق بعصبة الأمم ، مع استمرار نوع من الوجود البريطاني فيه(٦١) .

ولكن لا يعني استمرار الوجود البريطاني في العراق أن ترحب بريطانيا بأن تصبح الكويت تحت السيطرة العراقية ، لأن الحكومة البريطانية لم تكن واثقة من استمرار الانتداب ، وعلى أساس أن هناك عوامل كثيرة تعرقل السيطرة البريطانية في العراق . فاقترح المقيم بخصوص الكويت أن تخضع لنفس النظام السائد في البحرين ومشيخات الساحل ، ودعا إلى تحديد طبيعة العلاقات التي تربط بريطانيا بالكويت والمشيخات العربية الأخرى ، وأن تنتهز فرصة تخوف الشيوخ من ابن سعود وايران فتقوي علاقاتها معهم لتظهر للعالم أنها المسئولة عن علاقاتهم الخارجية(٦٢) . من المعروف أن تمرد الإخوان انتهى بصورة قاطعة في عام ١٩٣٠ ، ومن شأن ذلك أن يزيل سببا من أسباب توتر العلاقات بين ابن سعود والكويت ، غير أن العلاقات لم تتحسن فقد كانت هناك مشكلة أخرى استمرت نحو عشرين عاما وأعني بها .

مشكلة الجمارك

يرجع موضوع النزاع حول الجمارك بين نجد والكويت إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما استولى ابن سعود على الأحساء في عام ١٩١٣ فأصبح يملك منافذ بحرية ، إلا أن أيا من هذه المنافذ لم يتمتع بمركز مماثل لميناء الكويت ، لذلك سعى ابن سعود إلى تنمية التجارة في موانئه الواقعة علي الخليج وهي «العقير» و«القطيف» و«جبيل» ، وطلب أن تقوم شركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية بزيارات لموانيه(٦٣) ، إلا أن محاولاته لم تثمر . وكان «كوكس» قد أشار إلى ضرورة تبليغ الشركة برضا الحكومة البريطانية إذا ما نفذت رغبات سلطان نجد ، كما اقترح أن تنظم خدمة إلى موانيه بواسطة باخرة صغيرة فرعية من البصرة ، كما كان من رأيه أن المشتغلين في تجارة الاستيراد إلى نجد يجب أن يتفقوا مع شركة الملاحة البريطانية الهندية في «بومباي» و«كراتشي» على أساس إرسال بضائعهم ، وذلك على مرحلتين فتنقلها السفن الكبيرة إلى البحرين ، ثم تقوم السفن الصغيرة التي تعتاد الرحلة بين

البحرين والعقير بنقل البضائع في مرحلة تالية[٦٤] .

وسبق أن ذكرنا أن ابن سعود منذ أيام حكم الشيخ جابر الصباح بدأ الكلام في موضوع الجمارك بين أراضيه وبين الكويت ، إلا أنه في عام ١٩٢١ كان قد أمر رعاياه بأن يمتنعوا عن المتاجرة مع الكويت ، ويتجهوا إلى الموانىء النجدية . وأبلغ حاكم الكويت أنه لاستحالة جمع ضرائب الواردات عند الحدود الصحراوية بين الكويت ونجد ، فإنه قد رأى حلا لذلك إقامة جمرك نجدي في الكويت ، أو الوصول إلى اتفاق بمقتضاه تجمع ضرائب الصادرات بالنيابة عنه في الإمارة ، ويدفع جزء منها إلى نجد بدلا من ضرائب الواردات[٦٥] .

وكان الشيخ جابر في تلك الفترة يجمع ٤٪ على الواردات ، ٤٪ أخرى عوائد مرور[٦٦] ، ولقد واجه ابن سعود نفس المشكلة مع شيخ البحرين إلا أنه استطاع الوصول إلى حل معه على أساس أن تكون عوائد المرور ٢٪ ، وقد تم ذلك في عام ١٩٢٠ بعد مباحثات طويلة ، أما في الكويت فلم يتم التوصل إلى قرار نهائي . ولقد كانت تجارة «حائل» و«القصيم» متأثرة من جراء ذلك الوضع ، بينما كانت النتائج طيبة بالنسبة لتجارة الكويت ، وفي أواخر عام ١٩٢٢ أعاد ابن سعود اقتراحه بأن يوافق الشيخ أحمد على جمع الجمارك في الكويت على البضائع المصدرة منها إلى نجد ، ووعده باستئناف التجارة بين البلدين في حالة موافقته على ذلك ، وأعرب عن رغبته في إقامة مكتب جمارك في الكويت . وترك للشيخ أحمد حرية الاختيار في أن يجمع الضرائب عنه . ولما ناقش حاكم الكويت هذا الاقتراح مع التجار أثاروا اعتراضات كثيرة ، واعتبرت الموافقة عليه انتهاكا لسيادة الكويت وأخيرا أبلغ الشيخ أحمد سلطان نجد برفض الاقتراح . وفي نفس الوقت عرض عليه أن يجمع ابن سعود عوائد جماركه في أراضيه ، كما رفض الموافقة على اقتراح إبقاء موظف جمرك في الكويت ، إلا أن انقطاع التجارة بين نجد والكويت كان له تأثير على الوضع الاقتصادي لكلا البلدين ، فأبدى حاكم الكويت استعداده لأن يلتقي مع ابن سعود في منتصف الطريق ، بأن يتنازل كل جانب عن بعض مطالبه ، وأنه مستعد لاستقبال خبير جمارك من جانب ابن سعود في الكويت ، ليراقب شئون التجارة مع موظفيه بطريقة ودية[٦٧] .

والجدير بالذكر أن الاقتراح القاضي بأن يبقي ابن سعود موظفا في جمرك الكويت يعمل تحت إمرة المدير المحلي للجمرك ، صادر من كوكس الذي اعلن ايضا بعد عودته من العقير عام ١٩٢٢ إلى الكويت عن مشروعه لعقد اتفاق جمركي بين الكويت ونجد ، وأنه يجب أن يحتفظ ابن سعود بكاتب في الكويت ، وقال إنه لا يرى سببا لكي تعترض الكويت على مثل

ذلك ، وإنه إذا وافق الشيخ فإن كوكس ينوي أن يتفق مع ابن سعود على إرسال خبير جمارك للكويت ليحدد تفاصيل الاتفاقية .

ورغم أن حاكم الكويت لم يظهر اعتراضه بل أبدى رغبته في الوصول إلى اتفاق في ذلك الوقت ، إلا أنه عاد ونقض موقفه بعد يومين ، وأظهر للوكيل السياسي اعتراضاته على هذه المقترحات(٦٨) .

وبعد مراسلات طويلة ، أوفد ابن سعود في أوائل ١٩٢٢ ممثلا عنه وهو «حمزة الغوث» إلى الكويت من أجل التفاهم للوصول إلى حل للمشكلة ولكن لم تكن المطالب التي تقدم بها «حمزة» تختلف عن مطالب ابن سعود السابقة ، فقد صرح هذا أن لابن سعود حقا في كل عوائد التصدير ، وطلب الموافقة على إبقاء موظف جمرك دائم في الكويت من قبل سلطان نجد ، وأنه بدون ذلك لايمكن الوصول إلى اتفاق ، وأصر بأن ابن سعود لن يقبل أقل من سبعة آلاف روبية تدفع له سنويا ، بينما كان حاكم الكويت مستعدا أن يعرض ألفاً ونصف روبية فقط(٦٩) ، واقترح فحص سجلات الجمرك في الكويت . ويستنتج من ذلك أن ابن سعود كان يريد أن يحدد عائدا سنويا ثابتا بصرف النظر عن قيمة التجارة وحجمها ، وهو ما يشبه نظام الالتزام العتيق .

وكان من رأى كوكس أن تقدم الحكومة البريطانية نصيحة في صيغة أمر واجب التنفيذ وذلك إذا لم يتم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين(٧٠) .

ولم يكن الشيخ أحمد الجابر مستعداً لأن يمكن الوكيل السعودي من الحصول على سجلات جمرك الكويت كما طلب ، وقد أبدى ترحيبه بالتحكيم البريطاني بشرط أن لا يفرض عليه وجود موظف نجدي للجمرك لأنه خشي من أن يتدخل في أمور أخرى ، كفض المنازعات بين النجديين المقيمين في الكويت فيقلل ذلك من نفوذ الحاكم ، إلا أن الوكيل السياسي طمأنه بأنه في حالة الموافقة على وجود موظف جمرك تابع لابن سعود فلا بد أن يتم ذلك كتابة وتحدد واجبات الموظف الجمركي(٧١) ، وكانت حجة الوكيل السياسي البريطاني في إمكان وجود موظف جمرك سعودي في الكويت ، هو أن هذا الأمر ليس بجديد ، فقد كان هناك شخص يدعى «عبدالله النفيسي» يتولى رعاية مصالح النجديين وأنه لم يثر مشاكل ، إلا أن حاكم الكويت أجابه بأن عدم وجود مشاكل مع النفيسي يرجع إلى شخصيته(٧٢) .

ويمكن القول إن الاقتراح الذي تقدم به المقيم السياسي إثر هذا الخلاف كان حلا وسطا بين فكرة تحديد مبلغ سنوي ، كما كان اتجاه تفكير ابن سعود والشيخ ، وبين تحصيل العوائد

حسب حجم التجارة ، ذلك أنه اقترح تعيين موظف جمارك ترسله بريطانيا يبقى في الكويت لمدة عامين أو ثلاثة ويكون مسئولا عن جمارك البر حتى يصبح حجم التجارة معروفا بدقة ، وبالتالي يحدد المبلغ السنوي لعوائد جمرك الكويت لفترة معينة[٧٣] .

إلا أن المقيم السياسي استغل هذا الخلاف لمصلحة بلاده ، وكان بذلك الوقت يشجع تعيين موظف بريطاني ، فتظاهر بمشاركة الشيخ في مخاوفه من موظف سعودي وبرر تجاوبه هذا على ما هو في البحرين ، فقد سبب وكيل ابن سعود هناك متاعب جمة لبريطانيا ، فبعد أن بدأ عمله كوكيل تجاري ، أخذ ينتحل لنفسه مركز قنصل ، ورغب في أن يوقع جوازات السفر لرعايا نجد ، وسعى لأن يتدخل في الأمور الإدارية ، فكان المقيم يعتبر أن وجود مثل هذا الموظف في الكويت كأنما يمثل حكومة داخل حكومة ، فاقترح أن يستمر الوكيل السياسي في تفهيم نجد أن بريطانيا ترفض السماح بأن يكون لها وكلاء في الكويت لأنها بذلك تفتح الباب لغيرها[٧٤] وذلك مناف لرغبات الحكومة البريطانية ، وبذلك فإن موقف الوكيل السياسي السابق كان مؤقتا ولا يعبر عن موقف الحكومة .

وتشير كل هذه الاحتياطات إلى مدى رغبة الحكومة البريطانية في عدم السماح لوجود سياسي خارجي في إمارات الخليج حتى ولو كان ذلك الوجود يمثل دولا عربية مجاورة . وكمحاولة أخرى من حاكم الكويت فقد أوفد الشيخ عبدالله السالم ولي العهد في شهر مايو عام ١٩٢٣ إلى الرياض للتباحث مع ابن سعود ، ويجدر بالذكر أن اختيار ولي العهد كمندوب للحاكم أثار مخاوف الوكيل السياسي ، على اعتباره أنه من أشد المنافسين للشيخ[٧٥] .

وبعد مباحثات بين الجانبين تم الاتفاق على أن يعترف ابن سعود بولي العهد كوكيل له في الكويت ، ووافق على فتح باب التجارة معها ، مقابل عوائد الجمرك كلها على السلع المصدرة منها برا إلى نجد . وعندما أبلغ الشيخ عبدالله السالم الحاكم بما دار مع ابن سعود رفض قبول الاقتراح قبل التشاور مع التجار والأعيان في البلاد بينما أدرك ولي العهد أن التجار لن يقبلوا هذه الاقتراحات ، فحاول أن يثني الشيخ عن التشاور معهم ولكنه لم ينجح في التأثير عليه ، وعقد اجتماع في ٣٠ يونيه ١٩٢٣ حضره الحاكم والشيخ عبدالله السالم ووجهاء وتجار البلد ، وحاول الشيخ عبدالله السالم في أثناء الاجتماع إغراء التجار بالموافقة على المقترحات الجديدة ، واعدا بأنه إذا ماتمت الموافقة عليها ، فبوصفه وكيلا لابن سعود ، فإنه سيرسل رجالا إلى القبائل ليخبرها أنه باستطاعتها القدوم للكويت من أجل المتاجرة . إلا

أن المجتمعين انقسموا في الرأي ، فعارض فريق على رأسه أحد كبار التجار «شملان بن سيف» وأعرب عن رأيه بأنه من المستحيل إعادة التجارة مع ابن سعود من أجل كسب صداقته ، ويكون ذلك على حساب عوائد جمرك حاكم الكويت . بينما ساند المشروع «يوسف بن عيسى» أحد وجهاء البلد ، وعلماء الدين وكانت هناك صداقة تربطه بولي العهد فأيد أن يكون الشيخ عبدالله السالم وكيلا لابن سعود ، وأعلن عن رأيه قائلا إنهم - أي التجار - لن يطمئنوا إلا إذا ساندوا الشيخ عبدالله تماما ، وكان يرى أنه بذلك يجنب الكويت من المخاطر .

ولكن انفض الاجتماع دون الوصول إلى قرار ، وعقد اجتماع آخر في يوليه من نفس العام ، وظهر تجاوب المجتمعين أكثر في مناقشة المشكلة ، فقد اقترح الشيخ «يوسف بن عيسى» إعادة فتح التجارة وجعل عوائد التصدير ٤٪ لجميع السلع ، والاعتراف بالشيخ عبدالله السالم وكيلا لابن سعود ، له مطلق الحرية في التصرف في كل الأمور المتعلقة بالصحراء والاحتفاظ بالسجلات وعوائد التصدير ، فيما عدا السلع المتجهة للزبير وغيرها من الأماكن في العراق . وأن ترسل لابن سعود عوائد نصف سنوية بواسطة الشيخ عبدالله السالم[٧٦] .

ويبدو أن الحاجة لفتح باب التجارة مع نجد أجبرت معظم التجار المجتمعين على التساهل نوعا ما مع المشروع ، وبعضهم اطمأن لأن الشيخ عبدالله السالم سيكون وكيلا لحاكم نجد ، ولا أحد غيره . وأخيرا قدموا مذكرة اقترحوا فيها أن يكون ما يعادل ٤٪ عوائد على التصدير ، وإعادة فتح التجارة وتخويل الشيخ عبدالله السالم حرية التصرف في الأمر .

ولكن كان هناك بعض المعارضين ، وعلى رأسهم شملان بن سيف أيضا ، ومنهم كذلك «حمد الصقر» الذي اعتبر المسألة متعلقة بالسياسة الخارجية وهي بذلك تخص الحاكم وحده ، فلا حق لهم في التدخل فيها . إلا أن المذكرة كان قد وافق عليها سبعة عشر شخصا ، ويبدو أنه كان للمعارضة أثرها بدليل أنها عندما حملت إلى الحاكم الشيخ أحمد الجابر عمد إلى مراجعة الأمر مرة أخرى قبل التصديق عليها .

عاد الحاكم إلى الاجتماع بالأعيان وأفراد أسرته وعرض الموضوع مرة أخرى في ٨ يوليه عام ١٩٢٣ ، فاقترح أحد أفراد الأسرة التفاهم مع ابن سعود ، لا عن طريق قبول المقترحات السابقة ، بل بإعطائه مبلغا محددا وأن يتم الترتيب عن طريق الحكومة البريطانية ، بينما كان هناك اقتراح بتحديد مقدار ٤٪ عوائد تصدير وإرسالها كلها إلى ابن سعود عن طريق الشيخ عبدالله السالم . إذن كانت هناك رغبة في إعادة التجارة مع نجد ، إلا أن «شملان بن سيف» استمر ثابتا على موقفه المعارض ، ولم يكن يرى ضرورة ملحة لعودة التجارة مع نجد ،[٧٧]

وأخيرا استقر رأى الحاكم في يوليو ورد على ابن سعود أنه يريد الوصول إلى اتفاق ولكن هناك بعض الشروط ، ومن أهمها ألا يتدخل ابن سعود في أمور الكويت[٧٨] .

ويلاحظ أن هذه القضية تعقدت بسبب الخلط بين الشؤون الاقتصادية والسياسية حتى أننا نرى بعض التجار يتحمسون لعدم وجود موظف من نجد في الكويت بالرغم من أن فتح البلاد لتجارة العبور كان يحقق مصلحتهم .

وقد أعلن ابن سعود عن استعداده لأن يوافق على أي ترتيب تجمع بمقتضاه عوائد التصدير البرية بواسطة هيئة من غير موظفي جمرك الشيخ المعتادين ، بل تحت إشراف شخص ماهر . وأنه لن يقبل أقل من ٧٪ من قيمة البضائع المصدرة من الكويت إلى نجد[٧٩] .

وبالطبع لم يحظ اقتراحه بموافقة السلطات البريطانية ، ففي اتفاقية ١٩٠٧ بين الشيخ مبارك وبريطانيا ، تعهد الشيخ ألا يفرض أكثر من ٤٪ على البضائع المستوردة بواسطة رعايا الحكومة البريطانية .

لقد بالغت بريطانيا في نظرتها إلى المقترحات التي حملها الشيخ عبدالله السالم من زاوية مدى تأثيرها على كيان الكويت ، واحترامها لوضعها الراهن ، إذ صورتها على أنها مؤامرة بالتعاون مع ولي العهد ، وبالتالي سوف يهز ذلك استقلال الكويت[٨٠] .

هكذا كانت نظرة بريطانيا إلى العلاقات بين الجارين العربيين ومفهومها عن استقلال الكويت ، هو في حقيقة الأمر استئثارها بالنفوذ الاقتصادي ، هذا ولقد واصل المقيم السياسي سياسة التشكيك في نوايا ابن سعود ، وذهب إلى حد اقتراح ضرورة العمل المضاد لهذه المؤامرة كما يراها[٨١] .

ولكن لم تجد حكومة الهند في هذه المقترحات حلا للمشكلة بل رأت فيها احتمال تجدد النزاع بين نجد والكويت[٨٢] .

من الملاحظ أن الأزمة التجارية بعد ذلك مرت في مرحلة من الركود وإن ظلت هي أساس العلاقات المتوترة بين البلدين ، وإذا كنا قد لاحظنا أن العلاقات الشخصية بين الشيخ سالم وابن سعود قد ساءت ، فإن علاقة الأخير بالشيخ أحمد الجابر الشخصية مالت في ظاهرها إلى الصداقة ، وصرح حاكم الكويت بأنه هو وشعبه قد جاءوا أصلا من نجد ، ورغم ما عانوه من ابن سعود ، فإنهم ، وكما قال الحاكم ، فخورون به ، لأنه بالنسبة لهم بطل الإسلام ، وحامي الديانة الصحيحة ، خاصة أن ابن سعود كان يظهر باستمرار الضيق

لاضطراره إلى إقامة الحصار ، ومنع المتاجرة مع الكويت . وعلل موقفه هذا بأن الضرورة الاقتصادية حتمته عليه . ثم أنه يرغب في تحسين مواني الاحساء ، لذلك حول تجارة الكويت مع بلاده إلى ميناء جبيل والقطيف والعقير ، بينما كانت وجهة نظر بريطانيا في الحصار أنه محاولة من ابن سعود لقهر الكويت من الناحية الاقتصادية ، حتى تضطر إلى الاتفاق معه بشروط ، وأن معنى ذلك دخولها ضمن السعودية . أي تكون ولاية تابعة لها ، ويسيطر عليها ابن سعود كما حدث بالنسبة لعسير عام ١٩٢٠ ، ومنع اتصال «العوازم» و«العجمان» و«مطير» بالكويت حتى يحول دون احتمال تدبير مؤامرة ضده[٨٣] .

اكتسب الموضوع حيوية جديدة في الثلاثينيات ، فاهتمت بريطانيا من أجل الوصول إلى حل للمشكلة لأنها وجدت نفسها موضع سخط الحاكم والناس ، إذ إنها سبق أن وعدت الحاكم عام ١٩٢٩ أنه إذا ما وقف موقفا محايدا من الصراع بين ابن سعود والإخوان فإنها ستبذل جهودها من أجل رفع الحصار السعودي ، ولكن ظلت الكويت تعاني من استمرار الحصار ، وحدث في عام ١٩٣٢ أن كسدت تجارة اللؤلؤ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في الوقت الذي اشتدت فيه مراقبة ابن سعود للحصار[٨٤] .

أضرت كل هذه الظروف بالاقتصاد الكويتي فاضطر الحاكم إلى اتخاذ بعض الإجراءات تجاوبا مع حالة البؤس التي عمت البلاد ، فأنقص مرتبات أعضاء عائلته وأجور خدمه وحراسه ، ولكن لم يتجاوب بعض من أفراد أسرته مع هذه الإجراءات ، واستحسنوا التعاون مع العناصر المؤيدة لابن سعود ، وأرادوا استغلال هذه الفرصة لسحب ثقتهم من الحاكم ، وقد اتهموه بالبخل وعدم الاهتمام بمصالح رعاياه ، وأنه قد اتبع سياسة عنيدة أدت إلى تدهور البلاد اقتصاديا ، ويبدو أن ذلك الاتجاه كان يحبذ أن يستسلم الشيخ لابن سعود لكي يفتح أبواب نجد لتجارة الكويت . وبالتالي تعود كالسابق مخزنا لكل تجارة القصيم ، ووسط بلاد العرب ، ولكن سرعان ما انتهت تلك الأزمة الداخلية بوقوف قادة المدينة وأعيانها مع الشيخ ، فأعلنوا أن ما تم إنما بتأثير دعاة ابن سعود في الكويت[٨٥] .

أثرت قضية الجمارك على حسن العلاقات بين بريطانيا والكويت ، ومما زاد الأمر سوءا ترك مسألة أملاك الشيخ في العراق دون تدخل ، فشعرت الحكومة البريطانية بضرورة التحرك منعا لتدهور العلاقات .

كذلك لاحظ المسئولون البريطانيون أن الشيخ قد بدأ يدخل في مراسلات مباشرة مع ابن سعود ، مما أثار شكوكهم في نتيجة ذلك التصرف على الكويت . وقد استغرق ذلك الموضوع

مناقشات طويلة بين الإدارات السياسية في بريطانيا التي نظرت إليه من وجهة مطامع ابن سعود .

دارت معظم هذه المراسلات حول موضوع بعض المطالب بين البلدين ، فقد طالب الشيخ أحمد الجابر بتعويضات من ابن سعود نتيجة لاعتداءات حدثت على الكويت بواسطة قواته النظامية وغير النظامية في وقت كان يجب أن يسود السلم بين الجانبين(٨٦) .

والظاهر أن الأزمة العالمية هي التي أحيت هذه القضايا ، فقد عانى منها ابن سعود ، فالحج المورد الرئيسي لبلده أوشك أن يتوقف بسبب هذه الأزمة العالمية ، ومن جهة الكويت فاللؤلؤ كما رأينا لم يجد طريقه إلى أسواقه المعتادة ، فكان ذلك دافعاً لأن يحاول كل منهما أن يستخلص من الآخر ما يستطيعه من تسهيلات اقتصادية . ففي يناير عام ١٩٣٢ طلب ابن سعود من الشيخ أحمد أن يدفن الماضي بين رعاياهما ، على أن يبدأ ذلك من نفس الشهر ، وأن المطالب الناشئة قبل هذا التاريخ يجب ألا يكون لها أي اعتبار(٨٧) . ولقد وافق الشيخ على هذا العرض وأرسل في فبراير من نفس العام إلى ابن سعود موافقته وأبدى رغبته في وقف الاضطرابات والخلافات بين البلدين . قصد الشيخ التخلي عن المطالب الصغيرة لبعض القبائل مثل ضياع جمل وغيره ، ولكن لم يهدف التخلي عن المطالب الكبيرة ، بينما سنلحظ العكس بالنسبة لابن سعود الذي فسر موافقة الشيخ على دفن الماضي بأنها تشمل التنازل عن الديون السابقة .

الحقيقة أن الشيخ أحمد كان راغباً في الوصول إلى أي حل ينجم عنه فتح باب التجارة مع نجد ، وعرض استعداده بأن يتنازل عن كل المطالب إذا اتخذ ابن سعود موقفا معقولا ودياً ، وسمح للتجارة بالمرور دون قيود(٨٨) .

وقد كان يدرك أن بلده تقع بين دولتين هما نجد والعراق ، ولذلك فهي محتاجة إلى صديق قوي هو بريطانيا التي يبدو أنها خشيت من تفاقم الشعور المعادي لها(٨٩) ، فبدأت محاولات للدخول في مباحثات مع ابن سعود . وبالفعل جرت مقابلة بين «Biscoe بيسكو» المقيم السياسي في الخليج ، وابن سعود في فبراير عام ١٩٣٢ ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة من تجار الكويت ونجد لمناقشة وسائل إنهاء الحصار(٩٠) . في تلك الفترة أرسل الشيخ أحمد إلى ابن سعود رسالة تضمنت مطالبه القديمة ، فلذلك عندما قدم الاقتراح بتشكيل اللجنة إلى حكومة الرياض قررت أن الملك ابن سعود وافق مبدئياً ، ولكنه فضل تأجيل تشكيل اللجنة وتعليق عملها على الاتفاق حول موضوع الدعاوي المالية التي أثارها الشيخ .

استمر الشيخ أحمد على موقفه المهادن ، فاقترح تأليف لجنة من خمسة أعضاء تختار كل من السعودية والكويت عضوين ، ويشتركان معاً في اختيار العضو الخامس الذي تنحصر مهمته في تحديد المعنى الحقيقي لما جاء في الرسائل المتبادلة في يناير وفبراير عام ١٩٣٢ . وعلق حاكم الكويت تنفيذ هذا الاقتراح على موافقة ابن سعود . ويلاحظ أن بريطانيا التي عرقلت في الماضي التوصل إلى اتفاق أخذت الآن تلقى التبعة على حاكم الكويت في تأخره عن الوصول إلى اتفاق .

وفي رأينا أن تبدل الموقف البريطاني إنما يرجع إلى أن التنقيب عن النفط في الأحساء والكويت قد بدأ الاهتمام به ، فخشيت بريطانيا أن يدفع التساهل من ناحيتها الشيخ إلى رفضه النظر في طلب شركة البترول الانجليزية الفارسية أو بمعنى آخر يعرقل أو يتحول إلى جانب آخر ، ولكنها مازالت - أي - الحكومة بعيدة عن اتباع أسلوب الضغط لإجبار الشيخ حتى عن مطالبه التي قدمها لابن سعود ، خشية من أن يضيف تلك المحاولة إلى المظالم الأخرى ، خاصة أنه كثيراً ما ذكر الحكومة البريطانية عن طريق وكلائها في الكويت ، بوعودها له ، فقد أبلغ المقيم السياسي في نوفمبر من عام ١٩٣٢ أن موقف الحكومة البريطانية منه قد دفع بعض أعوانه في الكويت إلى مهاجمته بسبب استمرار ارتباطه بها[٩١] .

إلا أننا لا نستطيع أن نلقى اللوم على حاكم الكويت فقط ، فابن سعود كان يهمه الإمعان في موقفه لعله يحصل على النتيجة المرجوة .

وأخيراً في عام ١٩٣٣ فقد اقتراح تشكيل اللجنة فاعليته ، فقد انقضت فترة دون أن يتم تنفيذه وابن سعود ماض في إحكام الحصار رغبة في تملك ميناء الكويت .

وكان من رأي وزارة الهند البريطانية أنه إذا ما تخلى الشيخ عن مطالبه من أجل الوصول إلى حل لإنهاء الحصار ، فإنها ستطالب ابن سعود بالوفاء بتعهداته الأصلية في تعيين لجنة لبحث مشكلة الحصار وتكوين لجنة سعودية كويتية مشتركة .

في أثناء هذا الجدل حول الحصار السعودي أثير موضوع اتفاقية جدة ، وضرورة تنفيذها . ومن المعروف أن هذه الاتفاقية المعقودة بين ابن سعود وبريطانيا عام ١٩٢٧ نصت على أن يمتنع عن التدخل في شئون إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية[٩٢] ، وكأن بريطانيا اعتبرت مجرد تسوية الخلاف حول الجمارك والشئون الاقتصادية بين حاكم الكويت وبين ابن مسعود بصورة مباشرة منافياً لاتفاقية جدة ، وخشيت من أن يتم ترتيب بين الحاكمين وتوضع هي أمام الأمر الواقع ، فكان يهمها أن يدرك حاكم نجد حقيقة العلاقات بين الحكومة

البريطانية والكويت . ونتيجة لذلك اقترح المقيم السياسي تبليغ الشيخ أحمد الجابر ضرورة اطلاع الوكيل السياسي على أي مراسلات مع ابن سعود ، وبذلك يمنعه من مفاجأة الحكومة البريطانية بأي اتفاق يكون قد توصل إليه . وفي نفس الوقت إذا ما تم ذلك تستطيع السلطات البريطانية تجاهله على اعتبار أنه لم يطلع عليه الوكيل السياسي من قبل . إلا أن المقيم السياسي لم يحبذ أن يشمل ذلك التبليغ المراسلات الشخصية بل أن يقتصر على المراسلات الرسمية ، ودعا إلى ضرورة مرور أي مراسلات للشيخ مع ابن سعود على ممثلي الحكومة البريطانية المحليين كالسفير في جدة والوكيل السياسي في الكويت ، أو المقيم السياسي في الخليج ، وبذلك يؤكد نوع العلاقات التي تربط الكويت ببريطانيا أمام ابن سعود . وقد أرادت بريطانيا أن توحي للشيخ أحمد كما ترى أهداف ابن سعود في بلده ، ونيته في جعلها مثل عسير تابعة له[٩٣] . ولعل الحكومة البريطانية بموقفها هذا كانت متأثرة بتقارير سفيرها في جدة «أندروريان» Andrew ryan إذ قال في خطاب له بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٣٣ إن ابن سعود سيستعمل لغة مؤثرة على الشيخ بأن يتهمه بأنه ليس مستقلا ، وأن الحكومة البريطانية قد تقدمه للعراق في أي لحظة ، فلا داعي لأن يثق بها ، بل يجب أن يثق به وهو الصديق المسلم ، وأن يستغل محاولات الشركات البريطانية وعلى رأسها شركة البترول الانجليزية الفارسية من أجل الحصول على تراخيص للتنقيب عن البترول في الكويت بأن يتلاعب في الموقف ويتجه إلى الأمريكيين ، وأن يستخدم الانجليز ليدفعوا الثمن ، لأن شركة البترول الانجليزية ما هي إلا اسم آخر لحكومة بريطانيا . وتوقع كذلك «ريان» أن يغرى ابن سعود الشيخ ، بأن يعده بالاعتراف بسلطته على القبائل المجهولة التبعية والتي يطالب بها[٩٤] .

وهذه الرسالة توضح لنا مخاوف البريطانيين من الاتصالات المباشرة بين شيخ الكويت وحاكم السعودية ومحاولتها إثارة الشكوك بين الطرفين .

وهذا دعا بريطانيا إلى فرض قيود على مراسلات الشيخ مع ابن سعود ، وبالفعل التقى الوكيل السياسي بالشيخ أحمد في ابريل عام ١٩٣٤ وأبلغه عن مدى اهتمام الحكومة البريطانية بالموضوع ، وأنها تنوى التدخل وتقييد مراسلاته مع البلاد الأخرى . أثارت هذه الإجراءات حنق الشيخ وغضبه ، وعدها عملا غير سليم ، اتخذ دون معرفة صحيحة بالظروف المحلية ، وأنها لم تظهر نتيجة لتقدير حقيقي لسياسة ابن سعود وكان من رأيه أن من وضعها تغاضى عن الاعتبارات القبلية والعائلية .

وعندما عرض الوكيل السياسي على الشيخ أن يتعامل مع ابن سعود ، كما هو الحال مع

العراق أي عن طريق ممثلي الحكومة البريطانية المحليين ، اعترض الشيخ على أساس أن حكومة العراق تختلف عن السعودية ، فالأولى مكونة تكويناً صحيحا كحكومة تركيا وفارس ، أما حكومة ابن سعود فهي مثل البحرين وعمان ، ليست أكثر من حكومة بدوية فيما عدا الحجاز ، التي كان يرى الشيخ أن محاولة ابن سعود هناك لإقامة حكومة منظمة إنما جاءت من أجل الدعاية والتأثير في الممثلين الأجانب هناك(٩٥) .

لقد أبدى حاكم الكويت استعداده في الاستمرار بأن يكون سفير بريطانيا في بغداد حلقة اتصال بينه وبين حكومة العراق ، بينما رفض أن يطبق ذلك مع السعودية ، وتمسك بضرورة السماح له بحرية المراسلات المباشرة معها ، لأن التخلي عن ذلك في رأيه لا يمكن أن يتم بسهولة ، خاصة أنه يعتبر ابن سعود حامي الديانة الصحيحة .

ورأى الشيخ أن إقامة الاتصالات مع ابن سعود أمر متعلق بمكانته ومنزلته لأن ذلك في نظر العالم العربي دليل على استقلال الكويت رغم المعاهدات التي تربطها ببريطانيا(٩٦) ؛ فأي تغيير يعني أن المشيخة تحت السيطرة البريطانية المباشرة ، أي مستعمرة ؛ فرغم تقديره لأهمية العلاقات مع الحكومة البريطانية ، فإنه صرح بأن هناك فرقاً بين أن تصبح انجلترا صديقا أو حليفا تساعد بلده في وقت الحاجة ؛ وبين أن تنظر إليها كمستعمرة(٩٧) .

والواقع أن معاهدة ١٨٩٩ لو طبقت بنصها ، فهي تجعل الشئون الخارجية للكويت من اختصاص الحكومة البريطانية .

والآن نعود إلى مشكلة الحصار السعودي ، فقد اهتمت بريطانيا بالدخول في مباحثات مع ابن سعود لحل المشكلة ؛ إلا أن وزارة الخارجية ، وحكومة الهند ، وأيضا الموظفين البريطانيين في الخليج ارتابوا في رغبة ابن سعود في المباحثات بين ابن سعود والشيخ إذا ما انتهت مفاوضاته الجارية مع الأردن في تلك الفترة بنجاح .

وسبق أن ذكرنا اقتراحين لحل هذه المشكلة رفضهما الشيخ ، الأول أن تدفع الكويت للسعودية مبلغاً سنويا بشأن عوائد الجمارك السعودية ، والثاني أن يعين ابن سعود وكيلا له في الكويت ـ ونضيف الآن بأنه ظهر اقتراح ثالث رفضه ابن سعود بينما وافق عليه الشيخ وهو إقامة عدة مراكز جمركية سعودية خارج الكويت ، أي على الحدود ، وكان اعتراض ابن سعود مبنياً على أساس أن ذلك يكلفه كثيراً ، بينما رأى المقيم السياسي أن هذا تبرير غير مقنع ، لأن المراكز التي أقامها للابقاء على الحصار كلفته أكثر مما قد يكلفه تنفيذ الاقتراح الأخير .

وفي يونيو ١٩٣٤ كان أمام الحكومة البريطانية أمران : الأول : أن تدع الأمور كما هي . أما الثاني فهو أن تبلغ الشيخ بنينها فتح باب المناقشات مع ابن سعود . فهل يرغب الشيخ أحمد في إثارة حقوقه السابقة؟[٩٨] ، واتفق وزير الخارجية مع المقيم السياسي في الرأي بأن هناك ضرورة للوصول إلى حل للمشكلة ، وأن التغاضي عن المطالب الكويتية وتجاهلها هو السبيل الوحيد لذلك . وفتح باب المناقشة مع ابن سعود ، بغض النظر عن موقف الشيخ ، على أن يبلغ بالعمل الذي يقترح اتباعه[٩٩] .

فضلت الحكومة البريطانية أن يتنازل الشيخ عن مطالبه لابن سعود ، عدا القرض الشخصي وأيضا رأت وجوب إبلاغه أن يرسل لابن سعود أنه لا يوافق على تفسيراته للمراسلات السابقة أيضاً ولا يرغب في أن يناقش الموضوع معه[١٠٠] .

ويبدو أن التهريب بين السعودية والكويت كان من الأسباب التي دفعت الأولى إلى الدخول في مناقشات من أجل الوصول لحل بشأن الحصار ، ولقد دارت تلك المباحثات بين مندوبين عن الحكومة البريطانية ومندوبين عن ابن سعود ، واستغرقت فترة طويلة ، وقدمت اقتراحات ومسودات حذفت منها بعض المواد ، وأضيفت غيرها . واهتمت الحكومة البريطانية في أن تأخذ رأي الشيخ أحمد بمسودات الاتفاقيات قبل توقيعها[١٠١] . وقد أبدى حاكم الكويت ترحيبه من أجل الوصول إلى الاتفاق مع السعودية واعتبر جهود بريطانيا في سبيل ذلك سببا في تقوية علاقاتها بالبلاد العربية[١٠٢] .

لم تقتصر الاتفاقيات على التجارة ، بل طالبت الحكومة السعودية بعقد اتفاقية صداقة وحسن جوار ، وأخرى لتسليم المجرمين ، على أساس أنه بعودة العلاقات التجارية بين البلدين ، ستكون هناك ضرورة لمثل تلك المعاهدات ، تجنبا لاحتمال حدوث أي متاعب ، وصممت السعودية على أن يتم عقد الاتفاقيات الثلاث في نفس الوقت ، بينما كان من رأي المسئولين البريطانيين ترك مسألة المجرمين وحسن الجوار إلى ما بعد إعادة العلاقات العادية بين البلدين ، كما اقترح السفير البريطاني في جدة على ابن سعود أن يتم عقد الاتفاقية مع الكويت لفترة قصيرة ، مدة ستة أشهر أو عام ، حتى يرى إذا ما كان المشروع نافعا أم لا ، ولم يلاق ذلك الاقتراح موافقة من ابن سعود على أساس أن المدة غير كافية لإظهار مدى فاعلية المعاهدة[١٠٣] .

كذلك أبدى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مخاوفه من احتمال رفض الشيخ لبنود الاتفاقية التجارية المحتملة إذا ما قدمت له في نفس الوقت مع المقترحات الخاصة باتفاقية

حسن الجوار وتسليم الهاربين ، وأنه بذلك لن تستطيع الحكومة البريطانية معرفة السبب الرئيسي للرفض . فمن رأيه أن تقديم الاتفاقيات الثلاث مرة واحدة للشيخ سيكون شديد الوقع عليه(١٠٤) ، فاقترح المقيم أن يشرح للشيخ أن الحكومة السعودية هي التي أصرت على ربط الاتفاقيات الثلاث مع بعض ، وأنه عند تقديمها له يطلب منه أن يوافق على الاتفاقية الخاصة بالتجارة على حدة ، وهي لا تلزمه بالموافقة على الاتفاقيتين الأخريين ، إذ يمكنه أن يناقشهما فيما بعد(١٠٥) .

وقد وضعت الخارجية البريطانية وحكومة الهند والموظفون السياسيون في الخليج مسودات للاتفاقيات ، أدخلت عليها تعديلات كثيرة ، مثال ذلك النص القائل بإمكان السماح بالتبادل والاتصال المباشر بين السعوديين والكويتيين ، فرأت الخارجية أن هذا الاتصال المباشر بين موظفي الدولتين يضعف من رقابة بريطانيا على الكويت ، ولكن يبدو أنها اقتنعت بأنه لا داعي لمنع ذلك الاتصال ، فقد جاء في النص النهائي لاتفاقية حسن الصداقة والجوار على أن يتبادل موظفو حدود البلدين المراسلات بهدف التعاون .

وقد عبر المقيم السياسي عن رأيه بضرورة اعتراف الشيخ كتابة بأن من اختصاص بريطانيا أن تنوب عنه في توقيع الاتفاقيات مع الحكومة السعودية ، إلا أن الخارجية أجابت في يونيو ١٩٣٨ أنه من الناحية الدولية لا داعي للحصول على أي تفويض مكتوب من الشيخ ، على أساس أن حكومة بريطانيا هي التي توجه الأمور الخارجية ، وهي المسئولة دوليا عن أعمال الشيخ ، ومن ضمنها عقد هذه الاتفاقيات ، إلا أنه حرصا على المسئولية التي ستفرض على الحكومة البريطانية بعد توقيع الاتفاقيات ، رئي الحصول على موافقة الشيخ المسبقة لنصوص المسودة ، ووعده بالوفاء بشروطها(١٠٦) .

تصادفت هذه المناقشات مع وجود المجلس التشريعي الذي سنتحدث عنه فيما بعد ، لذلك عندما قدمت المسودات إلى الشيخ في أكتوبر عام ١٩٣٨ ، عرضها على المجلس ، وقد أثار هذا العمل بريطانيا ، واستاءت من إشراك المجلس في مثل هذه الأمور الخارجية ، ولكنها لم تتخذ إجراء في هذا الصدد ، ولم تمنع الشيخ من استشارة مجلسه على اعتبار أن ذلك إجراء طبيعي لحكام الخليج ، مع الاختلاف في أشكال المجالس في تلك الجهات ، إذ إن مجلس الكويت ، أظهر إيجابية في شئون البلاد . وافق أعضاء المجلس والشيخ على شروط المعاهدات عدا المقدمة ، فقد لاحظ الأعضاء أنها لم تشر إلى اسم حكومة الكويت أو أميرها وكان رأي الأعضاء أن يكون التصدير والتذييل باسم أمير الكويت ، واعترضوا عليها ،

وأوضحوا رغبتهم في تعديلها على نحو لم يرق سواء للوكيل أو المقيم ، على أساس أن هذه التعديلات تجاهلت سيطرة حكومة بريطانيا على العلاقات الخارجية للكويت . فاقترح المقيم السياسي على الوكيل أن يسعى في التأثير على الشيخ لكي يقنع المجلس بسحب تعديلاته لأنه يتجاهل السيطرة البريطانية التي اعترف ابن سعود بها عندما وجه مراسلاته إلى حكومة بريطانيا بخصوص المباحثات لعمل ترتيبات الاتفاقيات .

وعد «دى جورى» Degeury الوكيل السياسي موقف المجلس مجرد محاولة لإظهار قيمته ، ولكن هذه المحاولة لم تدفع الحكومة البريطانية للتدخل في علاقات مباشرة معه ، وإن لم يمنع ذلك المقيم السياسي من الاقتراح بأن يدخل الوكيل السياسي في مناقشة ودية بينه وبين رئيس المجلس الشيخ «عبدالله السالم» حول ذلك الموضوع .

وفي النهاية ، رأى المسئولون البريطانيون أن رغبة الأهالي القوية في سرعة رفع الحصار ستكون أشد تأثيرا من عرقلة المجلس بإصراره على التعديلات المشار إليها[١٠٧] .

ومع تطور الأحداث ازداد ميل ابن سعود في الانتهاء من المباحثات ، وتاقت نفسه إلى رؤية الاتفاقية مع الكويت سارية المفعول بأسرع ما يمكن ، وقد صرح بتلك الرغبة للسفير البريطاني في جدة في نوفمبر عام ١٩٣٨ ، وشرح له موقفه ، على أنه ناتج من تزايد التهريب على الحدود السعودية الكويتية .

ولكن الحقيقة أنه أراد الانتهاء من إقامة جمرك في ميناء «رأس التنورة» وأن ترتيبات ذلك تعتمد على ما إذا كانت الاتفاقية المقترحة مع الكويت قد عقدت أم لا[١٠٨] .

وفي رأينا أن ابن سعود كان قد بدأ في ذلك الوقت بتلقي عوائد استثمار النفط ، ومن ثم قلت حاجته إلى موارد الجمرك بالنسبة لجزء من تجارة بلاده الخارجية ، مما يفسر لنا تناقص تشدده في ضرب الحصار الاقتصادي على الكويت .

ثم إن العلاقات بين الكويت والعراق ساءت ، والدعاية العراقية لضم الكويت تزايدت ، لذلك خشي ابن سعود أن يلتهمها العراق ، فوجد أنه بتوقيع الاتفاقية قد ساعد على أن يقوي من وضع الكويت بتخليصها من بعض مشكلاتها معه . ورأى المقيم السياسي أن الاتفاقية ستظهر أن السعودية وليس العراق ، هي المكان الداخلي الصحيح للكويت ، فابن سعود لم يرغب في أن يرى بلاده منعزلة عن الكويت بسبب العراق .

كما أن وجود مجلس تشريعي في الكويت قد أثار الملك ابن سعود وجعله يشعر أن

موقفه قد تأثر بالتغيير الدستوري عند جاره فاعتقد أن الوقت قد حان لأن يساعد الحكام بعضهم بعضا(١٠٩) .

ولكن يبدو أن نشوب الحرب العالمية الثانية كان سببا في تأخير عقد الاتفاقيات إلى ٢٠ أبريل ١٩٤٢ .

شملت المباحثات ثلاثة مواضيع ، وانتهت بعقد ثلاث اتفاقيات : الاولى اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ، وقد تناولت المادتان الأولى والثانية موضوعا واحدا ، وهو المحافظة على الأمن والسلم بين البلدين ، ولضمان تحقيق ذلك ، فقد نصت المادة الثالثة على أن يعين موظفون على الحدود تابعون لكلا البلدين من أجل التعاون المشترك ، ولهم الحق في تبادل المراسلات لذلك الغرض ، كما أقرت المادة الرابعة لهؤلاء الموظفين ضرورة تبادل المعلومات عن أي حادث يقع(١١٠) .

ولم تخرج المادة الخامسة عن هذا المضمون ، فقد رأت أن يتم التبليغ بين السلطتين عن أي حوادث سلب أو غيرها ، وفي حالة تأخير وصول التحذير أعطت هذه المادة لكلا السلطتين حق توجيه التنبيه إلى المهددين مباشرة .

وكذلك بالنسبة للمادة السادسة ، فأصبح على كلا السلطتين الكويتية والسعودية تبليغ إحداهما الأخرى عن أي حادثة تقع لديها ، قد يكون من نتائجها إحداث الاضطراب على الحدود ، وأن يحاول موظف الحدود القبض على الجناة إذا فروا إلى البلد الآخر ، ويحاكم الجناة إذا كانوا من رعايا البلد التي هربوا إليها . أما إذا كانوا تابعين للبلد الآخر أو أي دولة عربية ثالثة ، فيجب أن يسلموا لحكومة البلد التي وقع بها الحادث ، وعلى موظفي الحدود عقد الاجتماعات من وقت لآخر لحل المشكلات التي تحدث ، بين القبائل على الحدود . وكان ذلك بمقتضى المادة السابعة . وعلى هؤلاء تدوين قراراتهم كتابة ، كما نصت المادة الثامنة . فإذا صعب حل المشكلات بين موظفي الحدود ، فعليهم أن يلجأوا لحكوماتهم .

ولقد صرحت المادة التاسعة لرعايا كلا البلدين بحرية الانتقال والمسابلة ، ولكن قيدت ذلك بأنه لكلا الحكومتين الحق في تحديد تلك الحرية وفقا لمصلحتها ، بشرط أن تبلغ الحكومة الأخرى حتى تتخذ احتياطاتها لكي لا تتأثر من هذا الإجراء وسمحت المادة التاسعة لكلا الحكومتين بجمع الزكاة من رعاياهما في البلد الأخرى ، وأن تقدم كل حكومة للثانية التسهيلات في سبيل ذلك .

ولم تصرح المادة العاشرة لموظفي حدود الجانبين بعبور الحدود دون إذن سابق من الحكومة الأخرى . وأن يحمل رعايا كل بلد الداخلين للبلد الأخرى ترخيصا من حكومتهم ، يثبت شخصيتهم والسماح لهم بالتنقل . واهتمت الاتفاقية بأن تطلب من الكويت أن تبلغ وكيل السعودية بها عن أسماء هؤلاء الأشخاص الداخلين للكويت وكل ما يتعلق بهم وعشائرهم وما يحملون من الكويت ، وأن لا يطبق ذلك على الحجاج .

وبمقتضى المادة الحادية عشرة ليس على الحكومتين مسئولية المحافظة على أرواح الأجانب العابرين للحدود لأي غرض ، طالما أنهم لم يحملوا تصريحا من الحكومة الأخرى[١١١] .

هذا فيما يتعلق بالاتفاقية الأولى ، وهي الخاصة بالصداقة ، كما رأينا بين البلدين ، والعمل على المحافظة عليها ، وتنظيم العلاقات حتى لا يحدث اضطراب بينهما .

أما الاتفاقية التجارية ، فقد اهتمت بتنظيم التبادل التجاري ، وعملت على الوقوف في مواجهة التهريب خاصة أنه ازداد مع استمرار الحصار . فنلحظ أن المادة الأولى عنيت بتنظيم قوافل التجارة من الكويت إلى السعودية ، وأن يكون مع كل قافلة بيان بالبضائع التي تحملها من إدارة جمرك الكويت[١١٢] (حددت الحكومة السعودية معنى القافلة بأن لا تكون أقل من سيارة واحدة أو ثلاث دواب)[١١٣] .

والواقع أن تحديد الأماكن التي يجب على القافلة أن تمر بها كما هو مبين في المادة السابعة إذا سلكت الطريق البري يكون مرورها بالصبيحية أو الجهرة في الكويت ، وقرية أو الحفر بالسعودية ، أما من جهة البحر فميناء الكويت ، ورأس التنورة أو الجبيل بالنسبة للسعودية . وقد أريد بهذا تحديد سير القوافل حتى لا يتم تهريب البضائع وبالتالي تستطيع السلطات السعودية حصر القوافل المتاجرة لأخذ ضرائب على بضائعها وحرصت المادة الثالثة على أن تفرض على التاجر حتى لو قسم بضاعته مثلا ، بأن يرسل جزءا بالسيارة وآخر بالجمال ، أن يحمل مع كل منهما بيانا بتجارته : وبموجب المادة الرابعة فإن الشخص الذي لا يحمل بيانا أو يحمل بضائع تزيد عما هو مذكور في البيان فإنه يعاقب بمصادرة الكميات الزائدة وكذلك يعرض للجزاء النقدي . وحملت المادة الخامسة رؤساء القوافل مسئولية التبليغ عن أي محاولة من قبل أي قافلة لمخالفة أحكام هذه الاتفاقية .

وصرحت المادة السادسة لموظفي جمارك البلدين بتبادل المراسلات من أجل التعاون . وأي بضاعة تنقل بدون مراعاة للأنظمة الموجودة في هذه الاتفاقية تعتبر مهربة وبالتالي يعاقب من يقوم بذلك بالحبس والغرامة[١١٤] .

وأباحت المادة التاسعة لرعايا البلدين حرية الدخول إلى أراضي الحكومة الأخرى بغرض المسابلة أو أي هدف آخر مشروع دون الحصول على تصريح سابق من الحكومة الأخرى ، ولكن رعايا السعودية المتوجهين إلى الكويت يجب أن يحصلوا على ما يثبت شخصيتهم من الجهات المختصة في السعودية ، وما يرخص لهم بالتنقل وأن تبلغ الحكومة الكويتية وكيل السعودية لديها بأسماء هؤلاء الأشخاص وعشائرهم وما يحملون من الكويت .

وبخصوص الأشخاص الذين ينتقلون من الجانب السعودي إلى الكويتي بحجة المسابلة دون أن يكون معهم تصريح بذلك ، فقد رأت السعودية أن هذا يشجع التهريب وطالبت بمنعه[١١٥] إلا أن الشيخ حرصا منه على الفوائد الاقتصادية التي يجنيها بلده من عدم تقييد تنقلات القوافل التجارية اهتم بأن لا تقيد المتاجرة مع بلده ، وأبدى رغبته للوكيل السياسي في الامتناع عن فرض أي قيود عنيفة على المتجولين[١١٦] .

أما الاتفاقية الثالثة وهي تتعلق بتسليم المجرمين ، فبموجبها تعهدت الحكومتان بمقتضى المادتين الأولى والثانية بأن تسلم كل منهما رعايا الأخرى أو رعايا دولة عربية ثالثة ممن ارتكبوا داخل حدود هاتين الدولتين جرائم[١١٧] وكانت الخارجية البريطانية مصممة على تحديد دولة عربية ثالثة بدل تعبير دولة ثالثة ، والتي كانت في مسودة الاتفاقية[١١٨] وكان الشيخ قد استفسر عن معنى (دولة ثالثة) وأظهر موقفه من أنه يعلم أنه لا يستطيع أن يسلم للسعودية مجرمين من رعايا دولة ثالثة إلا إذا كانوا مسلمين ، وفقا لمعاهدته مع الحكومة البريطانية[١١٩] حتى لا تتطبق المعاهدة على رعاياها الهنود ، أو غيرهم من الخاضعين للقضاء البريطاني . وحددت المادة الثالثة الجرائم بالسلب والنهب والغزو ، والاعتداء . ونصت على أن لا يتم التسليم بسبب جريمة سياسية ، ولكن الاعتداء على شخص الملك ابن سعود وأسرته أو أمير الكويت وأسرته ، لا يعد جريمة سياسية . وتناولت المادة الرابعة طلب التسليم بأن يحتوي على أوصاف المجرم وجريمته ونسخة من الحكم الصادر عليه من محكمة البلاد التي تطلب تسليمه ، وأن تختم هذه المستندات بختم الجهات المختصة ، وأن يقدم طلب التسليم من السعودية إلى الكويت بواسطة المفوضية البريطانية في جدة ، وهذا لكي تمنع أي اتصال رسمي بين الكويت وغيرها . وكانت الحكومة السعودية قد طالبت بإلغاء البند الذي ينص على ضرورة الختم ، على أساس أنه لا يناسب الإدارة السعودية وأنه ما دام الطلب سيقدم من حكومة الكويت أو السعودية ، فلا داعي للأختام[١٢٠] ، إلا أن الخارجية البريطانية عارضت ذلك وصممت على الختم . ولقد تناولت المواد من الخامسة إلى الثامنة كيفية ترتيب القبض على الجاني وأن تطبق

شروط الاتفاقية على المنطقة المحايدة . وهذه الاتفاقية لا تختلف في هدفها عن الآخرين ، وهي تنظم العلاقات والصلات بين البلدين على أسس مقبولة من كلا الطرفين حتى تكفل الأمن والسلام .

وحررت الاتفاقيات باللغة العربية والانجليزية ، ولكلاهما نفس القيمة الرسمية ، وتسرى مدة خمس سنوات . وإذا لم يخطر الطرف الراغب في إنهاء الاتفاقيات الجانب الآخر قبل انقضاء فترة الخمس سنوات بستة أشهر فإنه يظل معمولا بها ستة أشهر أخرى .

أقرت الاتفاقيات التعاون التام بين الكويت والسعودية من أجل إنهاء حالة التوتر السائدة بين البلدين . وتعتبر الاتفاقيات الثلاث من أهم الاتفاقيات التي ربطت علاقات الكويت بأحدى جاراتها . وكان أساس العمل للوصول إلى التفاهم هو مشكلة الجمارك والحصار التجاري الذي فرضته السعودية على الكويت لحاجتها المادية كي تسد النقص في مواردها الاقتصادية ، ولكن وجدنا أن الاتفاقيات تناولت أمورا نتج عنها تنظيم للعلاقات بين البلدين . والحقيقة أنها أنهت عهدا طويلا من الخلاف ، فقد دخلت العلاقات فيما بعد بين البلدين عهدا جديدا من محاولات للتفاهم استمر إلى يومنا هذا . لحاجتها المادية كي تسد النقص في مواردها الاقتصادية ، ولكن منذ البدء في التنقيب عن البترول وتصديره أصبح للسعودية مورد كبير أغناها عن التطلع إلى موارد أخرى .

الهوامش:

(١) I O,R/15/1/53/44
Memo No. 6105.
Office of the Cıvıl Commıssıoner, Bagdad to P A.
Bahraın 26th Mar. 1918 Report of the Sıtuation of Kuwaıt.

(٢) Ibıd

(٣) Ibıd

(٤) ديكسون: الكويت وجاراتها، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(٥) I O, L/P. S/20 Co 30 Fı 23 Conf Pol Res. To Gov - of India No. S/21-13 Dec. 1927

(٦) Ibıd.

(٧) I.O, L/P's/12 Co 30 Fı 23 Memo. Pol. Agency to Hıgh
Commıssıoner Sec. No. 59/c July 17th.1920.

(٨) I.O, L/P's 12 Co 30 Fi 67. Conf. B.395/P.4224/28 Kuwaıt1908-1928.

(٩) ديكسون المصدر السابق ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(١٠) عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت ـ ص ٢١٢ .

(١١) ديكسون: المصدر السابق ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(١٢) I.O, L/P's/12 Co 30 Fi 23 Political Agency to Hıgh Commıssioner Secret, No. 59/C-17th.
July1920 Memo.

(١٣) I.O, L/P's/12 Co 30 Fı. 23 Translatıon of a letter From Shaikh of Kuwait te Ibn Saud-
July14,1920

(١٤) I.O, L/P's/12 Co 30 Fı. 23 Political Agency to High Commissioner Secret, No. 59/C-17th July,
1920.

(١٥) I.O, R/15/1/12/2- Tel Pol. Age. to Pol. Bagdad. July 5 th. 1920. No. 48-C..

(١٦) I.O, L/P's/12 Co 30 Fi. 23 Ruler of Kuwaıt to Polıtical Agent July 12,1920.

(١٧) I.O R/15/1/61/2 Tel Pol Age. Pol. Bagdad. July 5 th. 1920 No 48-C.

(١٨) F.O, 371/6426 From Frazer,, Captain First Assistant Resident Bushıre, 18 Nov. 1920 in the Ab-
sence of thc Officiatin Polıtıcal Resıdent, P.G.

(١٩) Idıd.

(٢٠) ديكسون المصدر السابق ص ٤٥ .

(٢١) عبدالعزير الرشيد . تاريخ الكويت ص ٥٦

(٢٢) F.O, 371/6426 From Frazer,, Captain First Assistant Resident Bushiıe, 18 Nov. 1920 ın the Ab-
sencc of the Officiatin Polıtical Resident, P G.

(٢٣) I.O, L/P's/12 Co 30 Fi 23 Hıgh Commıssioner to Secretary of state foı Indıa. Oct. 21, 1920

(٢٤) Ibid.

(٢٥) F.O, 321/5066 (3655060/29/S-6) Aair mınıstry 15 Nov. 1920.

(٢٦) ديكسون: المصدر السابق ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(٢٧) F O, 371/642 Frazer,, Captain Fist Assistant Resident (Bushire) in the absence of the Officiatin Political Resident Nov 18 1920

(٢٨) ديكسون المصدر السابق ص ٢٥٨ .

(٢٩) المصدر السابق ص ٢٦٢

(٣٠) F O, 371/6244447 Tel. Political Agent to High Commie-sioner No C/73 27/4/1921

(٣١) F.O, 371/50062 Ibn Saud to Dickson, Pol Ag Bahrain 2nd Apr 1920

(٣٢) I.O, L/P's/12/Co 30. Fi 23 Memorandum, Political Agency to High Commisioner Seret. No 9/0 July 17th 1920

(٣٣) ديكسون . المصدر السابق ٢٧١ ـ ٢٧٣

(٣٤) بريطانيا والدول العربية سيتون وليمز ص ١٨٩ .

(٣٥) الدكتور صلاح العقاد المصدر السابق ص ٢٣

(٣٦) I O, L/P's/12 Co 30 Fi 67 Cnl B395/4224/28 Kuwait 1908-1928

(٣٧) F.O, 371/8947 The Residency Bagdad 24th. Feb. 1923 to the Duke of Devonshire, Secretary of State for the Colonies

(٣٨) F O, 371/889947 Translation of a letter, 26th Jan. 1923 From Shaikh Ahmad El Jabir to Pol Agent

(٣٩) ديكسون . المصدر السابق ص ٢٨٧ .

(٤٠) I.O, R 15/1/61/7, Tel. Pol Kuwait to Resident, Bushire No 147/S 14th May, 1942

(٤١) F O, 371/12247, Paraphrase, Tel. the High Commis-sioner for Iraq to the Sec of state for the colonies 22nd Dec 1927, Addressed Colonial Office No 613

(٤٢) F O, 371-13018, No 215, Nov 1, 1928, Conf 7 F O to Gakins

(٤٣) F O, 371/12989, Tel. Resident to the Secretary of State for the colonies, 17th Feb 1928

(٤٤) Ibid

(٤٥) ديكسون المصدر السابق ٣١٩ ـ ٣٢٠

(٤٦) F O, 371 12922, Tel The Secretary of State for the colonies to Resident in Bushire, 24th March, 1928 repeated, Bag 151

(٤٧) F O, 371/13715, Office of the Administration Inspector in Charge, Southern Desert, Adhara, March 12, 1929 from Glubb to the Adviser Ministry of Interior, Bagdad

(٤٨) Ibid

(٤٩) F.O, 371/13715, Office of the Administration Inspector in Charge, Southern Desert, Adhara, Glubb to Ministry of Interior, Bag Mar 12, 1929, Sub=Relation with Kuwait

(٥٠) F O, 371/13715, Conf. No 250/S, March 29, 1929 Pol Agent to Pol. Resident

(٥١) F O, 371/13715, Tel Pol. Agent. to High Commissioner No 160, 14th March, 1929

(٥٢) F O, 371 13715, Sec. Office of the Administration In-spector in Charge Southern Desert, Ad-hara to the Adviser Ministry of Interior, Bagdad Sub Relations with Kuwait, No 754 of 15/3/199929

(٥٣) F O, 371/13715, Conf No. 250/S Political Agent More to Political Resident, 29/3/1929

(٥٤) ديكسون . المصدر السابق ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

I O, L/P's,/12/Co. 30 Fi 67 Minute Paper, Memo Obligations of H M G. For the Protection of (٥٥) Kuwait

I O, L/P's,/12/Co 30 Fi 67 Memorandum, Enc B Obligations of H M.G for the Protection of (٥٦) Kuwait.

F.O, 371/13736, Paraphrase Tel from the Resident at Kuwait to the Secretary for the colonies, (٥٧) 22nd June, 1929.

F.O, 371/13736, Deypher, Agent. (Jeddah) to F O, No. 79, June, 6th 1929 (٥٨)

F.O, 371/13736, Advance copy, Paraphrase Tel. From the high commissioner for Iraq to the sec- (٥٩) retary of state for the colonies, 9th June 1929

F.O, 371/13736, Colonial Office No 69006/29-13 June 1929, Measures to Prevent the Ikhwan (٦٠) Rebels Entering Kuwait

F O, 371/130070, India Office, B. 395, Supplementary, Memorandum on Kuwait, 1908-1928 (٦١) Haworth ☼

F.O, 371/13736, Colonial Office No. 69006/29-13 June 1929, Measures to Prevoent the Ikhwan (٦٢) Rebels Entering Kuwait.

I O, R, 15/1/6/7, Copy of Tel. Cox to Sec. of State 8/10/1920 No.B 10. (٦٣)

Ibid (٦٤)

I O, B. 161/220 Conf. Kuwait, 1908-1928 (٦٥)

I.O, R, 15/1/6/7, 61-6, Tel High Commissioner Basrah to Political, Kuwait, No. 214, S, 23nd. (٦٦) April 1923.

I.O, R/15/1/6/7 Tel. High Commissioner Bagdad to Po-litical Bahrain, No. 867-s 13th Dec (٦٧) 1922.

I.O, R/15/1/6/7 Political Ageney, 16th. May, 1923. (٦٨)

I O, R/15/1/6/7 Tel R.Pol. Kuwait to High Commissioner Bag. No. 65-s 20th April, 1923 (٦٩)

I O, R/15/1/6/7 Tel R High Commissioner, Basrah, to Political Kuwait No. 219-s 23 rd. Apiil, (٧٠) 1923

I.O, R/15/1/6/7 Tel P.Political. Kuwait, to High Com-missioner, Bag No. 67, S 25th (٧١) April,1923.

I O, R/15/1/6/7 Political Agencv Kuwait, 16th. May, 1923. (٧٢)

I O, R/15/1/61/7 British Residency and Consulate General 20th. June, 1923 No 298-s. (٧٣)

I O, R/15/1/6/7 The Residency-Bushire 7th May, 1923 to Pollitical Agent. (٧٤)

I.O, R/15/1/6/7 Political Agency-Kuwait 16th May, 1923 (٧٥)

the Honorable Political Resident-7th. July, 1923. I O, R/15/1/6/7 Political Agency, Kuwait (٧٦)

I.O, R/15/1/6/7 /Political Agency, Kuwait 7th July, 1923 to the Pol Res. Memo. (٧٧)

I O, R/15/1/6/7 Conf. No. 108/S Pol Agency to Pol Res... Najd Customs Memo. (٧٨)

I O, R/15/1/6/7 No. 117-s Pol. agency to Pol. Res. 22 Aug. 1923, Najd Customs Memo. (٧٩)

I.O, R/15/1/6/7 Tel. R Resident Bushire to Pol. Kuwait No 708-17July, 1923. (٨٠)

(٨١) I O, R/15/1/6/7 Conf. No. 395 of 1923 British Residency and Consulate General Bushire

(٨٢) I.O, R/15/1/6/7, I O, 20th Dec 1923

(٨٣) I.O, R/15/1/53/49 Conf Administration Report of the Kuwait Pol. Agency for the year1932

(٨٤) I.O, R/15/1/53/49 Conf. Administration Report of the Kuwait Pol Agency for the year 1932

(٨٥) I.O, R/15/1/53/56 Conf No 186, Dickson to Pol Res. 18th Aarch, 1930

(٨٦) I.O, R/15/1/53/56 Conf. No. 186 Dickson to Pol Res 18th March, 1930.

(٨٧) I O, R/15/1/53/56 Translation of Mulhaq No I to letter No 760-28-1-32 from King Abdul Aziz Ibn Saud to Ahmed Al Jabir

(٨٨) I O, R/15/1/53/56 Conf No 65 Pol. Agent to Pol Res 7th May 1931 Reduetion of Kuwait Claims against the Kingdom of Hijaz and Najd

(٨٩) I O, R/15/1/53/58 No 877-s of 1932, Pol Res to the Foreign Secretary to the government of In-dia, 29th Nov. 1932.

(٩٠) I O, R/15/1/53/49 Conf. Administration Report of the Kuwait Pol Agency, for the year1932.

(٩١) I O, R/15/1/53/58 No 877-s of 1932, 29th Nov 1932 Pol Res to the Foreign Secretary to the Government of India

(٩٢) F O, Cab-51-7 Conf. No 1, Ryan to Simon 48, 29th. Mar. 1934

(٩٣) I O, L,P,S Co 30 Fi -67 Enc -No 2 Pol. Res to Secretary of State for India-Sec. Oct. 25, 1933

(٩٤) I.O, L,P,S 12 Co 30 Fi-67 Note by Andrew Ryan, Ibn Saud's attitude to wards Kuwait, 16 Aug. 1933.

(٩٥) ٣٤ , I.O, R, 15/4/4//11 Conf. No C 125, Dickson to Pol Res 6th April,

(٩٦) Ibid

(٩٧) Ibid

(٩٨) F O, 32/217938 Memo Final record of meeting on matters affecting Kuwait

(٩٩) F O, 371/17938 Draft Note of a Meeting Held at the F O on Monday, October, 8th Regarding the Claimes of the Shaikh of Kuwait Against King Ibn Saud

(١٠٠) F.O, Cab 15/8 Cypher Tel From Secretary of Pol Resident No 2584,31 Oct, 34.

(١٠١) I O, R/15/1/53/49-No 6/267 Pol Agency to Shaikh al Jabir-10th July 1939

(١٠٢) I O, R/15/1/53/50 Translation of a Letter No R S 1122 From Shaikh of Kuwait to Pol. Agent Jan 12, 1939

(١٠٣) I O, R/15//1/53/49 Conf. D O. No C. 162 Pol Agency 25 Jan 1937 to Trenchard, Pol Res-ident

(١٠٤) I.O, R/15/1/53/49 Conf Pol Agent, Kuwait to Political Resident in the P.G D O No, C 62

(١٠٥) I O, R/15/1/53/49 Tel.S Political Resident to Government of India External affairs department Simla- No 686 5th July, 1937

(١٠٦) I O, R/15/1/53/49-F-O 15th Jun. 1939 to Gibson

(١٠٧) I.O, R/15/1//53/49 Office of the Pol Resident in the P. Gulf Conf. D.O No. C/811-28 Oct 1938

(١٠٨) I O, R/15/1/53/49 Bitish Legation-Jedda, Dec 3, 1938 No. 224 fiom Baullaid, to Pol Res Re-deated to Pol. Age.

(١٠٩) Ibid

(١١٠) أمين سعيد . تاريخ الدولة السعودية المجلد الثاني ص ٣٠٥ـ ٣١٠

(١١١) أمين سعيد : المصدر السابق ـ ص ٣٠٥ـ ٣١٠ .

(١١٢) أمين سعيد : المصدر السابق ـ ص ٣١٠ـ ٣١٣

(١١٣) I.O, R/15/1/53/49 - Enc No I in Jedda despatch No 51 March 19th 1939 Bullard to the Gov of India

(١١٤) أمين سعيد . المصدر السابق ٣١٠ـ ٣١٣ .

(١١٥) I O, R/15/1/53/49 Encl No (1) in Jedda despatch No 51, March 19th 1939. Fiom Bullaid to Gov. of India

(١١٦) I O, R/15/1/53/49 Translation of a letter No R/6/213-II July 1939 fiom Shaikh Ahmad to Political Agent.

(١١٧) أمين سعيد : المصدر السابق ـ ص ٣١٣ـ ٣١٤ .

(١١٨) I.O, R/15/1/53/49 F O. 4th May 1939 From Bagallay to Gibson

(١١٩) I O, R/15/1/53/49 Translation of a lettei No. R/6-1213 IIth July 1939 Shaikh Ahmad to Pol Agent.

(١٢٠) I O, R/15/1/53/49 Encl No 3 in Jedda despatch, No. 51 March, 19th 1939 Fiom Bullard to the Gov of India.



الفصل الثالث

العلاقات الكويتية البريطانية (١١٩١ـ ١٩٣٩)



المقدمة

لم يقتصر تأثير السياسة البريطانية على الكويت على علاقاتها بها فحسب ، وإنما انسحب ليشمل كل العلاقات الكويتية الخارجية التي خضعت للتدخل البريطاني بموجب اتفاقية الحماية .

ومع حجم كل هذا التأثير كان هناك على الجانب الآخر العلاقات البريطانية الكويتية المباشرة ، وهي موضوع هذا الفصل .

الارتباطات البريطانية الكويتية!

كان أساس هذه العلاقات لزمن طويل هو الاتفاقيات العديدة التي تم عقدها في عهد الشيخ مبارك الصباح ، وربطت بين الكويت والإمبراطورية البريطانية . وكان يمثل بريطانيا في الكويت شخص أطلق عليه وصف «الوكيل السياسي» Political Agent منذ عام ١٩٠٤ ، وهو يتبع المقيم السياسي في الخليج (Political Resident) الذي كان مقره في «بوشهر» ، وهؤلاء جميعا تابعون لحكومة الهند ، إلى أن حصلت الهند على الاستقلال في عام ١٩٤٧ فصارت شؤون الخليج تدار بواسطة وزارة المستعمرات .

لقد تم عقد هذه الاتفاقيات بين دولتين ، إحداهما كبرى ذات تاريخ طويل في العلاقات الدولية ، والثانية إمارة صغيرة تتحكم في أميرها اعتبارات متعددة ، منها صراعه ضد المؤامرت التي يحيكها خصومه ، ومنها سعيه إلى خلق كيان مستقل له في مواجهة محاولات الدولة العثمانية للتدخل في شؤون بلده ، وفرض سيطرتها الفعلية عليها . وتبدو أهمية هذا الاعتبار ، إذا ما لاحظنا أن ما دفع حاكم الكويت إلى طلب الحماية من بريطانيا ، كان التجاء خصومه إلى الدولة العثمانية ، وهكذا فإن الاتفاقيات والارتباطات بينه وبين بريطانيا لم تجيء نتيجة ضغط بريطاني عليه ، ولكن فرضتها الظروف المحيطة به .

تمت تلك الارتباطات عن طريق تبادل مراسلات بين المسؤولين البريطانيين ، وبين الشيخ ، وأكدت بريطانيا دائما وعدها بحمايته واحتفاظه ببلده تحت حكمه ولورثته من بعده ، وتعهد الشيخ بطاعة بريطانيا واتباع نصائحها والالتزام بتلك الارتباطات .

وعلى الرغم من دهاء الشيخ وذكائه في التعامل مع جيرانه والمحيطين به ، إلا أن بريطانيا

بما لها من تاريخ طويل في الديبلوماسية استطاعت أن تستغل ظروفه ، وتقيده تقييدا تاما . والحقيقة أنه كان لتلك الارتباطات فائدة لكلا الطرفين ، فقد استطاعت بريطانيا أن تسيطر على الكويت ذات الموقع الاستراتيجي على رأس الخليج العربي ، والتي هي في طريق المواصلات للهند ، كما أنها أصبحت فيما بعد مركزا مهما من مراكز استخراج البترول الذي يزود به الأسطول والمصانع البريطانية . واستطاعت الكويت الاحتفاظ باستقلالها بعيدا عن التدخل العثماني وغيره .

والراجح أن بريطانيا تعمدت إحاطة هذه الاتفاقية بالغموض ، وتركها دون تحديد حتى تستطيع تفسيرها وفقا للظروف المتغيرة ، وتبعا لمصالحها ، ولا نستطيع بدافع من الحماس الوطني أن نلقي اللوم على السلطات البريطانية لتقييدها الكويت فترة طويلة ، وتحكمها في علاقاتها الخارجية ، كما أننا لا نلوم الشيخ مبارك لدخوله في تلك الارتباطات ، إذ إنها أعانته على الحفاظ على الكويت وحكمه .

لقد تعددت الاتفاقيات والارتباطات ، ولكن أهمها ثلاثة سبق تناولها ، وتجدر الإشارة إليها هنا :

تم الارتباط الأول في يناير عام ١٨٩٩ ، وبموجبه تعهد الشيخ مبارك الصباح بعدم السماح لأية دولة بالحصول على امتياز دون علم الحكومة البريطانية وموافقتها . وفي مقابل هذا تعهدت بريطانيا بحماية الشيخ دون النص على ذلك كما أنها لم تحدد مدى هذه الحماية ، ولا الأراضي التي تشملها : هل مدينة الكويت فقط؟ أم إمارة الكويت وحدودها؟ والراجح أنه لعدم وجود حدود ثابتة معروفة بين الكويت وجيرانها في تلك الفترة ، حيث لم يتم بعد عقد الاتفاقيات الخاصة بذلك ، لم ينص ذلك الارتباط على تحديد معين من الأراضي التي تشملها الحماية . كذلك لم توضح الظروف التي تنفذ بموجبها ، بل تركتها غامضة تفسر وفقا لمصالحها[1] .

ونلحظ أن بريطانيا نفذت التراماتها بشأن ذلك التعهد منذ عام ١٩٠١ عندما تعرض الشيخ مبارك للإنذار العثماني بترك الكويت والسفر إلى الأستانة ، فاعتبرت بريطانيا هذا انتهاكا لاحترام الوضع الراهن الذي كانت قد اتفقت مع الباب العالي على احترامه فتدخلت لمنع تنفيذ التهديد العثماني .

وكان الارتباط الثاني في ١٥ أكتوبر عام ١٩٠٧ وهدفه إيجار شاطىء ميناء الشويخ وأبلغ الوكيل السياسي الشيخ تعهد بريطانيا بأن تسعى لإبقاء الكويت وحدودها ملكا له

ولورثته من بعده ، كما تعهد الشيخ بألا يفرض أكثر من ٤٪ رسوما جمركية على البضائع التي يستوردها أو يصدرها رعايا الحكومة البريطانية[٢] .

ظلت بريطانيا في السنوات التالية لهذا الاتفاق حريصة على أن يلتزم الشيخ بتعهده ، فلم تكن تسمح بأن يزيد الرسوم على ٤٪ . وقد استفاد الشيخ من ذلك بالحصول على اعتراف بريطانيا بالكويت ملكا له ولورثته من بعده وهذا تأكيد جديد للاتفاق الأول .

وقد ترك اتفاق سنة ١٩٠٧ أثرا بعيدا في تاريخ الكويت إذ إنه أوحى بالمادة الرابعة من الدستور الكويتي والتي نصت على أن الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له الشيخ مبارك الصباح[٣] .

وهناك عدة ارتباطات أخرى ، مثل ذلك الذي تم في عام ١٩١١ وبمقتضاه تعهد الشيخ بعدم منح ترخيص للغوص على اللؤلؤ لأية دولة إلا بموافقة مسبقة من حكومة بريطانيا ، كما أعطى تعهدا مماثلا بشأن البترول في أكتوبر عام ١٩١٣[٤] .

أما الارتباط الثالث فقد تم في نوفمبر عام ١٩١٤ وبموجبه اعترفت بريطانيا بالكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية ، في مقابل أن يتعاون الشيخ مع بريطانيا ضد العثمانيين[٥] . وهذا لا يعني أن الإمارة تحولت إلى محمية حسب المفهوم القانوني الشائع في ذلك الوقت والذي ينص بالتزامات دولية كما هو الحال في مصر . ويبدو أن بريطانيا حرصت دائما على أن تبقي حقيقة علاقاتها بالكويت غامضة حتى تستفيد من كل الظروف دون أن تخسر شيئا ، وذلك لخشيتها من أن تنجر إلى منازعات شبه الجزيرة ، الأمر الذي تجنبته دائما .

ولا أدل على تعمد الغموض مما حدث في عام ١٩٣٢ بمناسبة محاولة إدخال العراق في عصبة الأمم ، فقد اتجهت بريطانيا أولا إلى تخطيط الحدود بين الكويت والعراق . لأن الخلاف في هذا الموضوع يضطر بريطانيا إلى تحديد علاقتها بالكويت ، وفي تلك الحالة لن تجد سوى تبليغ عام ١٩١٤ الذي ينص على أن الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية[٦] . ولم يكن هذا كافيا لتوضيح طبيعة العلاقات أمام المجتمع الدولي .

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى اختفت المنافسة الأجنبية التي كانت ترى فيها بريطانيا تهديدا لمصالحها في منطقة الخليج العربي ، فقد هزمت الدولة العثمانية ومعها ألمانيا ، واختفت روسيا القيصرية ، وفي نفس الوقت ازدادت أهمية الخليج العربي بازدياد عمليات شركات البترول البريطانية ، وكطريق مهم من الناحية الاستراتيجية بين الهند من جهة وبين

العراق الذي كان تحت الانتداب البريطاني من جهة أخرى[٧] .

وقد ترتب على ذلك مزيد من الاهتمام البريطاني والحرص على السيطرة على إمارات الخليج العربي ، وإن كانت قد بدأت تتخوف من القوة الصاعدة التي يمثلها ابن سعود .

موقف الحكام من الارتباطات مع بريطانيا

إذا كان الشيخ مبارك قد واجه محاولات السلطات العثمانية لفرض سيطرتها عليه وعلى الكويت فإن من تبعه من الحكام واجهوا مطامع جيرانهم ، وكما دفعت الظروف الشيخ مبارك في عام ١٨٩٩ وما بعدها إلى الارتباط ببريطانيا ، نجد أن الظروف التي أحاطت بالكويت من بعده دفعتها إلى المحافظة على الارتباط بالحكومة البريطانية ، فلا نكاد نلمس فروقا واضحة بين مواقف حكام الكويت من الاتفاقيات ، ولا تبين المصادر التي بين أيدينا أن من تعاقبوا على الكويت من الحكام قد عارضوا هذه الارتباطات والتقيد بها ، اللهم إلا الشيخ سالم بن مبارك ، فقد حاول في فترة قصيرة من حكمه أن يرفض الأوامر البريطانية .

كانت بريطانيا كلما تولى حاكم جديد إمارة الكويت ، ترسل له تعهدا بحمايته طالما حافظ على الالتزامات التي عقدها معها الشيخ «مبارك الصباح» فعندما تولى الشيخ جابر الصباح الحكم أبلغه نائب الحاكم في الهند في مارس عام ١٩١٦ ، بأنه طالما يتصرف وفقا للارتباطات التي نصت عليها الاتفاقيات الكويتية البريطانية ، فإنه سيلاقي التأييد والعون البريطاني مثل الذي لاقاه والده الشيخ مبارك[٨] . ولقصر المدة التي حكم فها الشيخ جابر لم تظهر لنا المصادر المعاصرة لتلك الفترة أنه قد عارض الالتزام بالتعهدات أو أنه حاد عن السياسة التي رسمها الشيخ مبارك الصباح .

إلا أننا نستطيع أن نقف عند حكم الشيخ سالم كمحاولة تحول لم تستمر طويلا قام بها الشيخ وهي عصيان الأوامر البريطانية ، والواقع أن الظروف التي مر بها الشيخ سالم جعلته يشعر بأنه في نظر الساسة البريطانيين أقل مرتبة من ابن سعود ، الأمر الذي آلمه .

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا حصارا بحريا على الدولة العثمانية وزيادة في إحكامه رأت وجوب مراقبة أماكن الإمدادات البرية حتى تحول دون وصولها إلى الأعداء ، وكانت الكويت والبصرة تمثلان أهم تلك الأماكن . ولذلك عينت الحكومة البريطانية مراقبا للحصار في جنوب العراق كان يعطي القبائل غير المعادية لبريطانيا إجازات

خاصة تسمح لها بالتزود بالمؤن بعد التأكد من أنها لن تتجه بها إلى الدولة العثمانية ، كما أمرت الحكام في الكويت والمسؤولين في البصرة بألا يسمحوا لأية قافلة بمغادرة أراضيهم إلا بعد التأكد من عدم اتجاهها إلى أعداء بريطانيا .

والواقع أن تلك الإجراءات لم تقف حائلا دون استمرار وصول المؤن إلى العثمانيين مما أثار السلطات البريطانية التي ركزت على الكويت كقاعدة للإمدادات وأن ما يصل للأتراك في المدينة وحائل وسوريا يأتي منها . والذي دفع بريطانيا إلى هذا الاعتقاد أنها وجدت كثيرا من الأكياس التي كانت تحمل الشحن مكتوبا عليها اسم الكويت . إلا أن الشيخ سالم أنكر ذلك الاتهام مؤكدا أن أية قافلة لا تستطيع مغادرة الكويت دون علمه ، ورأى أن ما يصل إلى العثمانيين من بضائع ربما كان من نجد أو غيرها(٩) . إلا أن هذا الدفاع لم يغير من رأي بريطانيا في اتهام الشيخ بأنه قد تغاضى عن وصول المؤن للأتراك . ويبدو أن ما عرف عن الشيخ سالم من تدين ، قد جعله نوعا ما ميالا إلى الدولة العثمانية . وسبب آخر سبق أن ذكرناه ، وهو شعوره بالألم حينما رأى أن بريطانيا تعطي أهمية للشريف حسين وابن سعود أكثر من تلك التي تعطيه إياها . كل هذا جعله يميل إلى جانب العثمانيين .

ومن جهة أخرى لم يشأ أن يحرم تجار بلده من مورد مهم ، فقد كانوا يجنون كثيرا من المتاجرة مع سوريا وغيرها من الجهات التي ضربت عليها بريطانيا الحصار ، فظروف الحرب وما نتج عنها من ارتفاع الأسعار وندرة البضائع سبب ازدياد ثراء تجار الكويت ، ولا يستبعد أن الشيخ نفسه ساهم في تلك التجارة إلى جانب أنه كسب ولاء أعيان البلاد وتجارها بتساهله معهم ، فأرضى المشاعر المتضامنة مع الدولة العثمانية . دفع ذلك الوضع بريطانيا إلى الاهتمام باتخاذ إجراءات تكفل لها تحقيق أهدافها من الحصار ، ومن المعروف أن الكويت تستورد حاجياتها من بومباي وكراتشي ، كما أنها تتعامل أيضا مع بعض الموانىء القريبة منها بواسطة سفن صغيرة ، فلم تجد السلطات البريطانية فائدة من مراقبة المصادر الهندية ، كما أنها لم ترغب في أن تحرم القوات البريطانية المرابطة في العراق من محطة تفريغ إضافية للمواد الغذائية ، ولذلك تعددت المقترحات التي وضعت تحت بساط البحث وكلها تسعى إلى إحكام الحصار . فمع ازدياد القوافل المتاجرة إلى الدولة العثمانية ووصول البضائع إليها سنة ١٩١٨ ، برز الاقتراح البريطاني الذي ينادي بإمكان إنزال قوات في الكويت لفرض الحصار حول المدينة ، وتنظيم الصادرات تحت إشراف الموظف السياسي ومساعدين آخرين معه ، ولكن هل يقبل حاكم الكويت ذلك؟ هذا كان موضع شك من بريطانيا خاصة أنها لم تدخل

في اتصالات مع الشيخ لحداثة عهده بالحكم . غير أن «كوكس» المندوب السامي في العراق صرح بإمكان إقناع حاكم الكويت بقبولها ، وأشار كوكس نفسه إلى أن تتجه إحدى السفن البريطانية إلى الكويت لفترة معينة حتى يتعود الشيخ على الإجراءات المقترحة في المستقبل[١٠] .

والحقيقة أن حكومة الهند في تلك الفترة لم ترغب في اتخاذ إجراءات قد تسبب إثارة الشعور العام ضدها ، فحرصت على ألا تثير عداء بينها وبين الكويت حكومة أو شعبا ، بل كان يهمها تنفيذ ما يتناسب مع مصالحها عن طريق الإقناع ، ومن ثم وجدت أن ذلك الإجراء لا فائدة منه ، بل ربما أدى إلى ازدياد الشعور المعادي لها بين أهالي الكويت وغيرهم من الذين يهمهم استمرار التجارة لارتباطها بمصالحهم ، كما أنها حرصت على ألا تتحمل التزامات جديدة .

ثم إنها شكت في فاعلية ذلك الإجراء على أساس أنه لن يمنع من استمرار التجارة المحظورة في قوارب صغيرة إلى أماكن أخرى على الساحل . وبناء على ذلك استقر الرأي على حث الشيخ باتخاذ الوسائل الكفيلة لمعالجة الأمر بنفسه[١١] ، ولكنه لم يظهر تعاونا مخلصا مع السلطات البريطانية في فرض رقابة جادة على البضائع . واستمرت البضائع في خروجها من الكويت بحرية إلى حد كبير ، وكانت بريطانيا ترى ضرورة إقامة مركز مراقبة في الكويت بموافقة الشيخ حتى تستطيع كسبه للتعاون مع ابن سعود في حالة قيامه باعتداءات ضد ابن الرشيد ، حيث إن هذا التعاون يساعد على خلق جو ودي بين الشيخ وابن سعود .

تصادف في ذلك الوقت أن حدث صراع حول ولاء القبائل فأغرى ابن سعود قبيلة «العوازم» على دفع زكاة له والخضوع لسلطته ، وهي التي يعدها الشيخ تابعة لإدارته ، فما كان من الشيخ سالم إلا أن أغرى «العجمان» بالخضوع لسلطته وهي تلك القبائل المناوئة لابن سعود .

اقترح الوكيل السياسي ترغيب الشيخ في التعاون الجاد مع السلطات البريطانية بأن يمنح وسام نجمة الهند وأن يرفع عن كاهله دينا كان قد اقترضه الشيخ مبارك من الحكومة البريطانية من أجل إقامة محطة تقطير للمياه[١٢] .

وقام الوكيل في يناير عام ١٩١٨ بعرض رغبة الحكومة البريطانية في إقامة مركز المراقبة في أراضي الكويت ولم يعترض الشيخ بل أبدى موافقته في أثناء مقابلته للوكيل في ٢ يناير عام ١٩١٨ ولكنه عاد وغير رأيه بعد يومين ، معللا ذلك أنه نتيجة مشاوراته مع تجار البلاد

وأعيانها ، وجد أن إقامة المركز سيحط من قدره ويقلل من قيمته[١٣] .

ويجدر بالذكر أن التجار حينما عرض عليهم اقتراح بريطانيا هددوا بهجر البلاد في حالة موافقة الشيخ[١٤] . اعتبرت الحكومة البريطانية أن موقف الشيخ هذا جاء نتيجة لتحريض التجار له حفاظا على مصالحهم ، كما أنها عدته اتجاها جديدا في سياسة الكويت نحوها ، مما دفعها إلى التشدد في موقفها ، ليس لأهمية إقامة المركز فحسب ، وإنما لتحول دون استمرار المنهج الجديد لسياسة الشيخ . ولم يتسرع الوكيل السياسي في اتخاذ موقف صارم بينما استمر الشيخ على تصلبه ، ورفض إقامة المركز مما دفع الوكيل السياسي أخيرا إلى تهديده بالتدخل في الكويت إذا لم يوافق ، واقترح على الحكومة زيادة في تخويف الشيخ وقف تصدير السلع من الهند وموانيء الخليج إلى الكويت ، إلى أن يستقر الوضع . ولقد أراد أن يظهر للتجار المعارضين أن معارضتهم لن تأتي بالنتائج التي رغبوا فيها لمصالحهم التجارية[١٥] ، ويبدو أن الشيخ كان قد اتخذ من موقف التجار سندا له في تشدده ، فقد أبلغ الوكيل السياسي أنه لا يستطيع أن يوافق على ما يطلب منه ، دون الرجوع إلى الأهالي ولا يمكن أن يبت في أمر أو يقدم على تجديدات دون أن يتشاور مع شعبه وأوضح أنه راغب في الانقياد للأوامر البريطانية ولكنه يتمسك بمبدأ التشاور مع الأعيان والتجار[١٦] وطلب إعطاءه مهلة حتى يصل إلى قرار نهائي ، إلا أن الوكيل السياسي شك في مدى إخلاص الشيخ سالم لبريطانيا ، وأبلغه أنه لا يستطيع إعطاءه فرصة ، لأنه لا جدوى من أية مباحثات أو مشاورات أخرى ، على أساس أن الشيخ لم يبد رغبة في الوصول إلى رأي حاسم ونهائي . والحقيقة أن الشيخ حرصا منه على رضا بريطانيا طلب من الوكيل السياسي أن يحضر اجتماعا له مع التجار ، وبالفعل تم ذلك ، وصرح الشيخ في أثناء الاجتماع عن استعداده للموافقة ، إذا ما أبلغته السلطات البريطانية رسميا أن هناك ضرورة سياسية لإقامة مركز المراقبة ، ولكن المقيم السياسي اعتبر هذا الموقف محاولة جديدة للمماطلة والتضليل ، وأنها لا تقدم شيئا في الموضوع[١٧] إلا أن ممثلي بريطانيا عادوا وأبلغوه أن وجود المركز ضرورة عسكرية ، ولذلك فإن رفضه يتنافى مع التحالف معهم ، وذهبت السلطات البريطانية إلى حد أنها عرضت اقتراحا جديدا غريبا ، وهو أن ينقل الشيخ مقر إقامته من بلاده إلى البصرة ، أو مكان آخر في أثناء الحرب مؤقتا إذا كان يخشى من سخط السكان عليه .

من جهة أخرى أبلغه كوكس (Cox) أن بريطانيا في موقف تستطيع به فرض الحصار بشدة ضد تجار الكويت ، وإمعانا في التحدي اتجهت بريطانيا إلى أن تظهر قدرتها بصورة

عملية ، فحدث أن كانت إحدى السفن البريطانية واسمها «زياني» قادمة إلى الكويت ومحملة بالبضائع ، وذلك في فبراير عام ١٩١٨ فأمرها هاملتون (Hamilton) الوكيل السياسي بألا تفرغ حمولتها ، فواصلت سيرها إلى البصرة[١٨] .

إزاء كل ذلك لم يجد الشيخ بدا من إظهار موافقته على مطالب السلطات البريطانية وأرسل خطابا يعتذر فيه عن موقفه السابق ، مذكرا بريطانيا بأنه يثق بها ، ويعتقد أنها لن تضر بدخل البلاد[١٩] ، وتعهد باتباع النصيحة وتمسكه بالصداقة البريطانية ، وأبدى موافقته على تعيين اثنين من الموظفين البريطانيين وأربعة أفراد آخرين لتنظيم الحصار[٢٠] . وقد أدركت الحكومة البريطانية من ذلك أن فشل الشيخ سالم في تحقيق الأهداف التي أرادها من اتباع سياسته الجديدة سيعيده إلى السياسة التقليدية للحكام السابقين ، وأنه قد تفهم بالفعل أن القوة التي يريدها لنفسه وللكويت لن تأتي إلا عن طريق بريطانيا[٢١] فبدأت بالقيام باتخاذ إجراءات الحصار فأرسلت موظفا بريطانيا وهو «مالكولم» الذي كان عمله الإشراف على الحصار ، وقد فعلت ذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب موشكة على نهايتها ، وكانت معظم الأراضي العراقية قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني مما يجعلنا نعتقد أن الهدف من الحصار لم يعد حربيا ، بقدر ما كان رغبة بريطانيا في أن تفهم الشيخ ضرورة الانصياع لأوامرها .

ومن البداية لم يستطع هذا الموظف القيام بعمله كما هو مطلوب منه ، ذلك أن حراس أكثر الأماكن التي يخشى من تسرب المؤمن منها ، كانوا من رجال الشيخ ، ومن ثم لم يتمكن من الحيلولة دون تسربها إلى أعداء بريطانيا[٢٢] . ومما زاد من عدم فاعلية المراقبة سواء بالنسبة للبضائع المستوردة إلى الكويت أو المصدرة منها ، أنه كانت هناك بضائع مخزونة في المدينة ، فاقترح اتخاذ إجراءات فعالة للتخلص منها ، والتشدد في منع دخول أية إمدادات جديدة إلى البلاد ، وبالفعل استفسرت السلطات البريطانية عن كميات السلع المخزونة فقدم لها المسؤولون بيانات بذلك ، إلا أنها شكت في صدقها . ورأى الوكيل السياسي للتخلص من تلك البضائع أنه لابد أن يتم شراؤها في يوم واحد حتى لا يتجه التجار إلى رفع الأسعار إذا ما علموا بالغرض البريطاني من اتخاذ ذلك الإجراء[٢٣] .

وفي مايو عام ١٩١٨ حصل بعض رؤساء الضباط من الوكيل السياسي على سلطة الشراء لكل المخزون من البضائع وشحنها إلى البصرة لتباع هناك ، ولكن السلطات البريطانية في نفس الوقت لم تكن واثقة من فاعلية تلك الخطوة ، إلا أنها رأت أن تباع في البصرة أو أي

مكان آخر بأسعار أعلى قليلا من التي اشتريت بها في الكويت ، وحرصت السلطات البريطانية على عدم انتقال أية سلعة إلى داخل الكويت دون تصريح كتابي أو برقية من موظف الحصار ، ولم تطبق هذه الإجراءات إلا بعد شراء المخزون من البضائع لدى التجار[٢٤] .

لم تجد بريطانيا ما يدعو إلى تهديد التجار بأنهم إذا امتنعوا عن بيع بضائعهم فإنها ستفرض الحصار ، لأنها ارتابت فيما إذا كان هؤلاء ، سيخضعون لهذا التهديد ، لذلك رئي اتخاذ ترتيبات أكثر حزما ، فكان هناك اقتراح بإرسال مجموعات من الجنود لتدعيم الحصار وكشاف ميدان ومدفعين ، وأن ينذر الشيخ بأنه ما لم يظهر كل السلع المخزونة فإنه سيرسل إلى الهند[٢٥] .

واستمرت السلطات البريطانية في القيام بإجراءات جديدة ، سعيا وراء تحقيق الهدف من الحصار ، ولكن لم تكن لتلك الترتيبات آثار فعالة حتى أبريل عام ١٩١٨ وحدث في تلك الفترة أن وصلت عدة قوافل متاجرة نسبت نفسها إلى نجد ، إلا أن السلطات البريطانية رأت أنها تنتمي لعناصر معادية ، فلما طلبت تصريحا بتصدير كميات كبيرة من الإمدادات ، تم التشاور بين السلطات البريطانية في الكويت وبغداد ، فاستقر الرأي على رفض الطلب ووصلت بعض قطع الأسطول البريطاني مثل «لورنس» إلى الكويت في استعراض للقوة[٢٦] كما أبلغت السلطات البريطانية الشيخ بألا يمنح القوافل ما طلبته ، إلا أنه لم يكن ميالا إلى أن يعلن بنفسه رفض إمدادهم بما يريدون خشية إثارة الغضب عليه . فقام بذلك العمل الوكيل السياسي . وتجنبا لاحتمال غضب ابن سعود رئي إرسال رسالة إليه لتوضيح الأمر . وأعطى قائد كل قافلة خطابا إلى منطقته يبين الأسباب التي منعته من الحصول على المؤن[٢٧] . ولقد أثار التصرف غضب أهالي نجد ، وأرجع «فيلبيPhilby» ذلك العمل إلى أنه جاء كمحاولة من الشيخ سالم لمقاومة الحصار ، بينما أفهمه الوكيل السياسي أن هذا التصرف جاء بأمر من السلطات البريطانية ، بسبب الكميات الهائلة التي طلبتها القوافل[٢٨] . ولأن بريطانيا غير راغبة في إثارة ابن سعود وتشتيت اهتماماته ، لذلك طلب فيلبي بأن تصدر الأوامر بعدم التدخل ضد رعايا ابن سعود ، وأن يرسل سلطان نجد ممثلين خاصين له مع كل القبائل ، إلى أن تتم الموافقة على قبول أحد رعاياه واسمه «عبدالله النفيسي» ، كممثل تجاري له في الكويت ، وكذلك طلب «فيلبي» من السلطات البريطانية أن تأمر مركز الحصار بالسماح للبضائع المنقولة بواسطة رعايا ابن سعود بالمرور ، واقترح الوكيل السياسي أن يكون «عبدالله النفيسي» بمنزلة وسيط مع سلطات الحصار . وتم الاتفاق على أن تجاب القوافل النجدية إلى

طلبها بغض النظر عن كمياتها[٢٩] . وفي نفس الوقت لم تعط السلطات البريطانية تصاريح بخروج القوافل إلا نهارا ما عدا سفن الماء والصيد فإنها كانت تخرج ليلا بعد أن تفتش ، ووضعت أنوار كاشفة في الميناء وحذرت كل من يعصي هذه الأوامر بتعرض نفسه لنيران المدافع[٣٠] .

واقترح الوكيل السياسي أن تشتري السلطات البريطانية الأرز والقمح بسعر أعلى من معدل السوق ، إلا أن هذه الإجراءات لم تأت بالفائدة المرجوة بسبب عدم تعاون السلطات الكويتية معها . واستمر كبار التجار في نقل البضائع حتى أن المندوب السامي في العراق رأى أن أمامهم طريقتين : إما إنهاء حالة الحصار ، لأنه لا جدوى منه ، أو أن يشدد بواسطة قوات على الشاطىء ، وأن تجيء كتيبة من الهند لهذا الغرض[٣١] .

والحقيقة أنه رغم عدم فاعلية تلك الإجراءات إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بأن الشيخ لم يتعاون مع السلطات البريطانية مطلقا ، فمنذ تهديده اضطر إلى التعامل مع موظفي الحصار ، ولكنه في نفس الوقت تساهل مع التجار ، فقد كان بين عاملين : المصلحة الاقتصادية لبلده وإرضاء التجار من جانب ، والسلطات البريطانية من الجانب الآخر .

وجدت بريطانيا أنه من الضروري تغيير سياستها إزاء الشيخ حتى تستطيع تنفيذ ما سعت إليه ، فكان من رأي الوكيل السياسي إصدار تصريح توضح به الحكومة البريطانية موقفها نحو الكويت ، فالإجراءات السابقة من فرض قيود صارمة على التجارة والوجود المستمر لسفن بريطانية في مياه الكويت ، لم تؤثر كثيرا على موقف الشيخ والتجار تجاه الحصار ، فاقترح إعطاء الشيخ أمثلة مادية أخرى عن قوة بريطانيا التي تظهر له رغبتها في استعادة مركز أسرته ومكانة الكويت التي تمتعت بها أثناء حكم الشيخ مبارك إذا ما تعاون معها . وبدا أن الوكيل السياسي فضل كسب صداقة الشيخ سالم ، على أساس أن الكويت ستكون ذات قيمة أكبر في المستقبل وأكثر تأثيرا على مركز بريطانيا مع أواسط بلاد العرب . فأراد أن يستغل خوف حاكم الكويت من تهديدات الإخوان ، وسلطان نجد ، بإعادة التأكيدات السابقة التي أعطيت «للشيخ مبارك» في أكتوبر عام ١٩٠٧ بالمحافظة على بلاده مستقلة له ولورثته من بعده بشرط ألا يقوم شعبه بعمل يتنافى مع العلاقات مع بريطانيا كما رأى أن يأخذ الشيخ سالم في جولة إلى البصرة وبغداد ليرى بنفسه القوة البريطانية ، وأن يقدم له عرضا ماليا أو هدية من الأسلحة ، فكل ذلك في اعتقاده سيكون له الأثر القوي في جذب الشيخ أكثر للتعاون مع السلطات البريطانية[٣٢] .

ويبدو أن حاكم الكويت أدرك احتمال تغيير السياسة البريطانية نحوه ، ولم يجد جدوى من المعارضة ، ثم أن اقتصاد الكويت قد أصيب بضرر كبير ، فإن محصول اللؤلؤ أصيب بنقص شديد . وادعى الوكيل السياسي دون أن يقدم الأدلة أن الشيخ سالم كان معرضا لمؤامرات داخلية بفعل جماعات سلطان نجد والشيخ خزعل في الكويت[٣٣] ، وإزاء هذه الظروف أكد الشيخ سالم مثوله للمقترحات البريطانبة ، وبعث برسالة في ٣ مايو عام ١٩١٨ إلى الوكيل السياسي طلب فيها أن تتغاضى بريطانيا عن الماضي ، ووعد بالتعاون في المستقبل ، وأكد في خلال زيارته للوكالة في اليوم التالي صداقته لبريطانيا ، التي لا تقل عن صداقة الحكام السابقين ، وأبدى استعداده لتحمل المسؤولية بصفته الشخصية عن كل ما يحدث في أملاكه . كما تعهد بطرد كل أعداء بريطانيا ، ومنع وصول البضائع إلى الأعداء وأبدى استعداده للتعاون مع موظفي الحصار . فاقترح الوكيل السياسي إزاء هذا الموقف الجديد أن تقبل الحكومة عروض الشيخ وتحمله المسؤولية من أجل المحافظة على العلاقات الودية معها قولا وفعلا . وأنه إذا فشل فإنها تسحب اعترافها به[٣٤] .

كان رأي حكومة الهند أن الرسالة التي يستطيع الوكيل السياسي إبلاغها للشيخ يجب أن تكون ذات أسلوب مصالحة في حزم ، ورأت ضرورة تبليغه باستعدادها لأن تضع ترتيبات الحصار المحلي بيده ، لأنه قبل التعاون مع المختصين[٣٥] .

كما اقترح أن يمنح الوكيل لرعايا ابن سعود تصريحات تخول لهم حق مزاولة التجارة في الكويت حسب الضرورة ، ولغيرهم من التجار القانونيين . وترجع أهمية هذا الإجراء إلى أنه يمنع حركة النقل ، تلك الحركة التي كانت تراها بريطانيا غير عادية من موانيء الخليج الأخرى .

في الواقع لم تكن حكومة الهند ترى أية فائدة من إيجاد خلاف على مدى واسع مع الشيخ ، حرصا على علاقاتها مع موانيء الخليج الأخرى[٣٦] ، التي تتأثر إذا ما ساءت العلاقات البريطانية الكويتية .

وبالفعل أبدت الحكومة البريطانية في ردها على الشيخ استعدادها لتحسين العلاقات معه ، وأعلنت عن أسفها لما وقع من أحداث سببت توتر العلاقات ، وأبدت رغبتها في مساعدته كما فعلت مع الحكام السابقين ، طالما أظهر نحوها الصداقة والتعاون المطلوبين ، ووعدته بإعادة منحه التعهدات السابقة التي تعهدت بها لأسلافه لكي تستعيد أسرة الصباح مكانتها ، وطلبت منه حماية المصالح البريطانية حتى لا يتعرض لها أحد في بلاده من رعاياه ،

أو من غيرهم ، وأنها ستنهي الحصار بشرط أن يتخذ الشيخ إجراءات خاصة لمنع إرسال الإمدادات للأعداء ولن تسمح لأية بضائع بمغادرة الهند في المستقبل سواء عن طريق القوارب أو السفن دون إبراز تصريح من الوكيل السياسي ، وأبلغته بضرورة التشاور مع هذا الوكيل ، وكذلك وعدته بتحقيق مصالحه الاقتصادية . وتولى ابنه الشيخ عبدالله السالم مهمة إصدار التصريحات للقوافل المتاجرة ، أما فيما يتعلق بالقبائل المتوجهة إلى العراق ، فاتفق على أن تحمل تصريحات من الضباط السياسيين البريطانيين هناك(٣٧) .

لم تكن هذه الأحوال كما سبق الذكر في صالح الوضع الاقتصادي للكويت فانعدم دخل الجمارك أو قل ، وسبب ذلك ضيقا ماليا مما اضطر الحكومة البريطانية إلى أن تدفع للشيخ تعويضا عن خسائره . ولم يستمر ذلك الوضع طويلا ، فقد تبينت بريطانيا عدم جدواه مع تغيير الظروف وانتهاء الحرب ، فتقرر فك الحصار في ٣ نوفمبر عام ١٩١٨ بمناسبة إعلان الهدنة مع الدولة العثمانية(٣٨) .

وهكذا زالت أسباب الخلاف العارضة التي فرقت بين الشيخ سالم وبريطانيا فترة من الوقت وعادت سياسته نحو بريطانيا إلى النقطة التي بدأ منها الشيخ مبارك الصباح .

نلحظ بعد ذلك أن الشيخ أحمد الجابر لم يحاول خوض تجربة مثل تلك التي قام بها الشيخ سالم ، رغم أنه اختلف كثيرا مع السلطات البريطانية بخصوص مشاكله مع جيرانه .

والواقع أن هذا الشيخ قد حكم فترة طويلة ، عاصر فيها نهضة بلاده باكتشاف البترول في أراضيها ، ولذلك شهدت فترة حكمه تطورات كثيرة سواء اقتصادية أو سياسية في المنطقة العربية انعكس أثرها على الوضع العام في الداخل .

ورغم أن الجماهير في الكويت لم تكن غافلة تماما عما يجري من أحداث حولها فقد سبق أن لاحظنا موقفها من التعاون مع الدولة العثمانية في أثناء الحرب العالمية الأولى ، إلا أنه يبدو أن الوعي السياسي البسيط الذي شهدته الكويت في الثلاثينيات كانت تفتقده من قبل ، وتعد حوادث عامي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ من أهم الأحداث الداخلية التي حدث فيها احتكاك مباشر بين السلطة الحاكمة والشعب . وحتى في هذه الظروف لم يحدث احتكاك مباشر بين الجماهير والسلطات البريطانية .

والواقع أن بريطانيا سلكت في سياستها مع الكويت مسلكا لم يسبب تذمرا في الأوساط الشعبية ، فلم تنزل بالكويت جنودا يجرحون شعور الناس ، ولم تتدخل في الحياة الخاصة

للأفراد ، لذلك لم يشعر بوجودهم أحد ، والمظهر الوحيد لوجودهم كان هو مبنى الوكالة فقط[٣٩] .

ولا نستطيع أن نفصل السياسة البريطانية في الكويت عنها في الخليج العربي عامة فهي لم تسمح بتاتا لأية دولة أن تنافسها في المنطقة ، ورأت أن انسحابها من الخليج سيترك فراغا ، كما اعتقدت أنه سيؤدي إلى القرصنة وتجارة الرقيق وتهريب الأسلحة ، بعد أن سيطرت البحرية البريطانية على المنطقة منذ العشرينيات من القرن التاسع عشر بالقوة العسكرية وذلك في أعقاب حملتها ضد ساحل عمان في عام ١٨١٩[٤٠] .

وفي الواقع ، لقد أرضت سياسة الحكومة البريطانية أغلب حكام الإمارات العربية فحمتهم ضد أي عدوان أجنبي - وفي نفس الوقت لم تحاول التدخل في أمورهم الخاصة فخلقت في نفوس الحكام ودا متزايدا نحوها . وقد أثرت هذه السياسة على شعوبهم فلم تظهر تذمرا واسع المدى من الوجود البريطاني .

وقد دأبت السياسة البريطانية على مد هؤلاء الحكام بالنصيحة والعون المادي ، ونظرا لثقتهم ببريطانيا ولحاجتهم إلى المال ، كانوا يتقبلون النصح والإرشادات ، دون معارضة قوية .

وليس يعني هذا أنها لم تستخدم التهديد أو أنها لم تضع في اعتبارها احتمال استخدام واتباع سياسة الضغط إذا ما رفض أي حاكم مطلبا لها . وقد استغلت بريطانيا انحطاط الحالة الاقتصادية التي عانت منها الإمارات ، بما تقدمه لها من أموال ومعونة ، فاعتادت السلطات البريطانية أن تحمل معها حقيبة مملوءة بالنقود وذلك حينما كانت تريد التباحث في موضوع من الموضوعات كالحصول على امتياز للتنقيب عن البترول وتسهيلات للطيران ، أو غيرها[٤١] . ومما شجعها على ذلك أن حكام المنطقة في ذلك الوقت لم يعرفوا التمييز بين ميزانيتهم الخاصة وميزانية الدولة فكانوا يقدمون التنازلات مقابل منح مالية شخصية يحصلون عليها ، وليس هذا الموقف البريطاني دليل ضعف ، إنما كانت تلجأ إلى التهديد باتباع العنف ، فكان مجرد التهديد كافيا للحصول على ما تريد .

كما أن الخوف من الدول المجاورة ، عمل على تقوية الصلات التي تربط بين الشيوخ وبين بريطانيا ، ودفع الحكام إلى التمسك بالصداقة البريطانية على أساس أنهم يفضلون أن يبقوا مستقلين تحت الحماية البريطانية من أن تصبح بلادهم مجرد مناطق تابعة للسعودية أو إيران مثلا أو العراق[٤٢] .

وقد حالت بريطانيا دون إجراء أي اتصالات مع القوى المجاورة ونظرت بعين القلق إلى علاقات هؤلاء الحكام بابن سعود خاصة ، إذ خشيت من أن تبتلع الدولة السعودية الناشئة بعض تلك الإمارات ، كما فعلت الدولة السعودية الأولى . ولا أدل على ذلك من إشارة المسؤولين البريطانيين في مذكرة عام ١٩٢٨ التي سجلت احتمال أن يحل ابن سعود محل الوجود البريطاني . والحقيقة أن بريطانيا لا تتحمل مجرد التفكير في هذا[٤٣] .

وقد ازدادت مخاوفها عندما دخل الشيخ أحمد الجابر في مراسلات مباشرة مع ابن سعود ، فنلحظ هنا كيف أن السياسة البريطانية تجاه الكويت تتأثر بالعلاقات التي تربط الأخيرة بجيرانها . ورغم أن الكويت كانت تربطها علاقات اقتصادية مهمة مع جيرانها وكان أهالي الكويت ينقلون المياه من شط العرب أما السعودية فهناك العلاقات المتعددة وفي مقدمتها التجارية فإذا توقفت تجارتها معها تأثر اقتصادها كثيرا ، فكان أن اهتمت بريطانيا بأن تجعل الكويت تعتمد عليها اعتمادا تاما خاصة أنها خشيت من أن يكون للعراق والسعودية القدرة على التأثير على الشعب الكويتي ، بينما سعى البلدان بطرقهما الخاصة للتأثير على الكويت بالفعل وجذبها نحوها . فحاولت بريطانيا أن تثني الشيخ عن الاتصال المباشر بابن سعود ولكن حرص هذا الشيخ على استقلاله ، قد دفعه إلى الإصرار على حقه في التراسل المباشر[٤٤] .

ولقد اقتنع الوكيل السياسي بوجهة نظر الشيخ فيما يتعلق بحرية التراسل مع ابن سعود ، لذا أيد الاتجاه القائل باتباع طرق أخرى للسيطرة القوية على الكويت[٤٥] كما كان يرى أن تتحاشى بريطانيا التدخل في شؤون الإمارة الداخلية وجعل الشيخ يشعر بأن له كامل السلطة فيما يتعلق بالإدارة المحلية ، مما يوفر الثقة ببريطانيا ويدفع الشيخ أحمد الجابر إلى محاربة الدعاية المعادية لها والقائلة بأنها تسعى لالتهام البلاد العربية[٤٦] .

وفي الثلاثينيات ، ومع تطور العلاقات بين الكويت وجارتها السعودية والعراق ، واحتمال وجود البترول في الإمارة ، اقترح بعض الموظفين الإنجليز أن تدعم بريطانيا سيطرتها على الكويت وذلك بعقد اتفاقية جديدة تحل محل الاتفاقيات المتعددة ، وتسد الفراغات فيها . وقد رغبت بريطانيا أن توضح وتحدد التزاماتها لمواجهة أية أزمة جديدة ، فاعترفت بأن المعاهدات السابقة غامضة ، ومن المرجح أنها خشيت من احتمال اتفاق الشيخ أحمد مع ابن سعود دون علمها . وبذلك يضعها أمام الأمر الواقع . وكانت بريطانيا تحرص على سيطرتها على الكويت فخشيت أن تفقد هذه السيطرة بدخول الشيخ مع ابن سعود في مراسلات

وقيامه بزيارته إلا أنها اعتقدت خطأ أن الشيخ أحمد الجابر قد يترك السلطة للسعودية مع الاحتفاظ بقدر من الاستقلال الذاتي . والواقع أننا نلحظ أن المخاوف البريطانية صورت أمورا لا حقيقة لها على الإطلاق فكيف يترك الشيخ سلطته لابن سعود مع أنه رفض بإصرار مجرد وجود موظف جمارك سعودي في بلاده ، لأنه عد ذلك انتقاصا من استقلاله وسيادته . وفي الثلاثينيات خرجت دائرة العلاقات البريطانية الكويتية عن نطاقها العربي ، وصارت تتأثر بتيارات دولية أكبر ، وذلك بمناسبة دخول الشركات الأميركية كمنافس في التنقيب عن بترول الكويت وإمارات الخليج الأخرى . وسنرى كيف أن بريطانيا وقفت عاجزة أمام مبدأ الباب المفتوح الذي فرضته الولايات المتحدة عليها ، كذلك صارت الكويت سوقا للبضائع اليابانية[٤٧] التي أغرقت الأقطار الآسيوية الخاضعة للنفوذ البريطاني ، مما كان له تأثيره على تعارض المصالح بين البلدين مما أدى في النهاية إلى وقوع الحرب بينهما .

ولقد قدم وزير الخارجية البريطاني في عام ١٩٣٣ اقتراحا أثار مناقشات طويلة وهو الدعوة إلى إقامة محطة بحرية صغيرة في الكويت تتكون من دكان للتسلية وقاعدة جوية ملكية صغيرة ، على اعتبار أنه بذلك تستطيع بريطانيا فرض سيطرة أقوى على الشيخ . ومما يثير الانتباه أن المقيم السياسي في الخليج ، رغم ما تتمتع به بريطانيا من نفوذ وسيطرة هناك ، رأى أن هذا الاقتراح لن يضيف جديدا إلى السيطرة البريطانية ، على أساس أن هناك قاعدة بحرية ليست صغيرة في البحرين ، ويوجد مطار مهم واستراحة في الشارقة ، ولكن ـ على حد قوله ـ لم يعط هذا أية سلطة للمقيم على شيخ البحرين أو الشارقة أكثر من تلك التي كانت موجودة قبل هذه التسهيلات .

ومما دفع بريطانيا إلى محاولة تدعيم نفوذها في الكويت أيضا عدم استقرار علاقاتها مع العراق ، ففي عام ١٩٣٣ رأى فاول (Fowle) المقيم السياسي أنه من الممكن تجنب استخدام مطارات العراق والطيران مباشرة من فلسطين إلى الكويت خاصة أنها تقع على رأس الخليج العربي ، وتزداد أهميتها فيما يتعلق بالاتصالات الجوية سواء كانت مدنية أم عسكرية[٤٨] .

إن كل هذه المقترحات المتعلقة بمركز بريطانيا في الكويت لم تجد طريقها إلى التنفيذ ، ولم تعقد معاهدة جديدة تسد الفراغ في المعاهدات السابقة وذلك لأن بريطانيا تحاشت مضايقة الشيوخ . وتقرر في عام ١٩٣٤ أنه لا ضرورة لإعلان الكويت محمية ، فذلك يغضب الشيخ كما يثير مخاوف حكام المشيخات العربية[٤٩] لذا وجهت بريطانيا اهتمامها إلى الحصول على تسهيلات جوية مما يؤدي إلى تركيز السيطرة الفعالة في أيديها . وبالفعل تم

توقيع اتفاقية الطيران في ٢٣ مايو ١٩٣٤ ، وكان الشيخ في ذلك التاريخ قد أصدر تنظيمات للطيران المدني في بلده ، نصت على أنه لا يجوز لأية طائرة أن تحلق في سماء الكويت أو تهبط في أرضها إلا بإذن خاص منه ، وأن تحمل الطائرات جنسية محددة ، وشهادة أنها صالحة للطيران ، كما نصت على أن تحمل الطائرات كشوفا بأسماء الركاب وقوائم الشحن الخاصة بالبضائع المحملة ، وألا تهبط هذه الطائرات في غير مطار الكويت وأن يحمل المسافرون جوازات تبين جنسيتهم[٥٠] .

وهناك الاتفاقية المتعلقة بشؤون الطيران المدني المعقودة في نفس التاريخ وبمقتضاها وافق الشيخ ، وفقا لقواعد الطيران المدني التي أصدرها أن يمنح الحكومة البريطانية حقوقا مطلقة للمحافظة على وكلائها ورعاياها . وأن يكون حسن التقدير الخاص بتعيين الوكلاء لإدارة وصيانة المطارات نيابة عنه بواسطة الحكومة البريطانية ، وأنها لن تمنح رخصة لأية طائرة أجنبية كي تستخدم مطار الكويت دون موافقة الشيخ .

أما المراسلات والمعاملات المتعلقة بشركات أو طيارين بريطانيين أو أجانب فإنها تكون من اختصاص السلطات السياسية البريطانية .

وبما أن الحكومة البريطانية تدفع للشيخ (٥٠٠ جنيه) إيجارا للمطار لمدة أربع سنوات ، علاوة على مبلغ آخر كعوائد جمرك على البنزين والزيت المباع في الكويت فإنها في مقابل ذلك تستأثر بالرسوم والمصاريف .

ولا يحصل الشيخ على ضرائب على ما تدخله الحكومة البريطانية من وقود وآلات وأجهزة وغيرها للمطار ولموظفي الطيران .

وتجدد الاتفاقية كل أربع سنوات بموافقة الطرفين[٥١] .

أما بخصوص استخدام المطار بواسطة الطائرات الحربية البريطانية فقد وافق الشيخ بعد أن طلبت بريطانيا المناقشة في هذا الموضوع وأبلغته أنها ترى أن للطائرات البريطانية الحربية الأسبقية في استخدام المطار إذا ما تطلبت الظروف ذلك[٥٢] ، وبالفعل وافق الشيخ ، مع منحها الإعفاءات الجمركية ولكنه طلب أن تدفع له الحكومة البريطانية في مقابل ذلك مبلغا كالذي تدفعه للبحرين وقدره (١٢٠ جنيها)[٥٣] ، إلا أن الحكومة البريطانية ردت على ذلك بأن ما يدفع للبحرين هو عن مطار حربي وقاعدة جوية للطيران البريطاني ، وليس عن استخدام مطار مدني للطائرات الحربية كما هو الحال في الكويت[٥٤] .

لقد كان بإمكان الشيخ أن يوضح في تصريحاته للمسؤولين عن ضيقه بسبب مواقف الحكومة البريطانية من مشكلاته مع جيرانه ، مثل تخطيط الحدود في مؤتمر العقير ، أو بخصوص علاقاته مع العراق ، وإعفاء حدائق النخيل التابعة له من الضرائب . وسوف نلاحظ ذلك في الفصل القادم ، أما بريطانيا فإنها لم ترغب في المزيد من الالتزامات . وقد استمرت العلاقات الكويتية البريطانية وثيقة الارتباط مع تطور الأحداث والظروف ، وسعى الجانب البريطاني إلى حل مشكلات الكويت مع جيرانها انطلاقا من اتفاقياتها السابقة أما فيما يتعلق بالعلاقات بين السلطات البريطانية في الكويت وبين الأهالي فقد سبقت الإشارة إلى أنه لم يحدث احتكاك مباشر ، وإن لم يكن الوكيل السياسي دائما بعيدا عن الاختلاط بالأهالي خاصة «ديكسون» الذي تمتع بعلاقات وثيقة مع السكان . ولقد واجهت بريطانيا الجماهير بطريق غير مباشر في حوادث المجلس عامي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ عندما ساءت العلاقات بينه وبين السلطة الحاكمة .

وبعد المحاولات التي قام بها الأهالي في الكويت ودبي والبحرين من أجل المطالبة بحياة نيابية ، ذكر المقيم السياسي أن هذه الحركات في نظره تهدف في أول الأمر إلى منازعة الشيخ سلطته ولكنها أخذت بعد ذلك شكل المطالب الديمقراطية وأن فيها بعض الصحة ، ودعا إلى ضرورة الاستفادة منها بغض النظر عن مدى تأييد بريطانيا لمثل هذه الحركات ، وأن الضرورة تحتم على الحكومة البريطانية أن تأخذ في اعتبارها أن ثمة تغييرا حدث في الإمارات العربية ، وأن الأهالي تأثروا بالدعاية العراقية والمصرية وما تحمله الصحف العربية المناهضة لبريطانيا ، بصفتها ممثلة للاستعمار ، ومن هنا أدركت بريطانيا أن الأوضاع قد تغيرت ، فلم يعد حكام الإمارات العربية مجرد حكام مطيعين منقادين ، بل هناك بوادر رأي عام[٥٥] ، نابع من الداخل وقادم من الخارج . فمثلا بالنسبة للخارج ، أبدى ابن سعود اهتمامه بالدعاية العراقية لضم الكويت فشجع بقاء الأولى بعيدة عن النفوذ العراقي ، بينما لم يكن يمانع في انضمامها له كما يدعي المسؤول البريطاني[٥٦] .

والحقيقة أن السياسة البريطانية كانت السبب الرئيسي في المحافظة على بقاء الكويت مستقلة عن أي تدخل أجنبي ، وأرضت بسياستها الكويت ، ولكن ما هو موقف الأهالي من ذلك؟

بالنسبة للعراق فقد حاولت بعض التقارير البريطانية أن توحي بأنه كانت هناك رغبة في الانضمام للعراق ، خاصة ممن لديهم مصالح اقتصادية هناك ، لكن لم نجد ما يؤكد ذلك بل

العكس كما سوف نبين في الفصل الخامس ، وعندما ظهرت بوادر أوحت بوجود ثروة بترولية ضخمة ، زاد هذا من الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن . وكان هذا الاتجاه يرضي بريطانيا بطبيعة الحال ، فوجود كيانات لدول صغيرة ، يمكنها من السيطرة عليها ، واستغلال مواردها .

وإجمالا للقول ، فإن الخلافات القائمة بين الكيانات السياسة المتناثرة حول الخليج ، كانت موجودة منذ ظهور الإمارات ، وقد ورثت بريطانيا هذه الخلافات حينما نصبت من نفسها حكما بين دول الخليج وإماراته ، وكان وجودها العسكري يزداد بإطراد في الثلاثينيات ، مرتكزة إلى قاعدة بحرية في البحرين ، وقاعدة جوية في الشارقة ، وقد مارست نفوذها في الإمارات الأخرى دون الحاجة إلى احتلال عسكري . والمرة الأولى التي انتشر فيها الوجود العسكري البريطاني بصورة ظاهرة في أراضي الكويت ، إنما كان في أعقاب إعلان الاستقلال وهذه من المفارقات التي تدعو إلى التأمل ، فقد نزلت القوات البريطانية كما هو معروف في عام ١٩٦١ إلى أراضي الكويت بناء على طلب حكومتها لمواجهة تهديدات العراق في عهد عبدالكريم قاسم .

هوامش:

(١) I O, L/P'S/12 Co 30· Fi 67 Enc No 2, Pol Resident to I.O, 25th Oct 1933 Enc-B Obligations of H M C Towards the Shaikh of Kuwait

(٢) I O, L/P'S/12 Co 30 Fi 67 Enc No.2, Pol Res to I O, 25th Oct 1933, Obligations of H M C Towards the Shaikh of Kuwait

(٣) المجلس التأسيسي دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب ص ١١

(٤) I O, L/P'S/12 Co 30 Fi 67 Conf B395/ P-422 4/28 Kuwait 1908-1928

(٥) I O, L/P'S/12 Co 3 Fi 67 Enc B Memo Obligations of H M C Towards the Shaikh of Kuwait

(٦) I O, L/P'S/10 - Co 30 Fi 23 Minute Paper Pol - Res to Pol - Agent

(٧) F O, 371/12247 Conf No 306/S of 1927 Pol Res to the Foreign Secretary to the Gov of India in the Foreign and Political Department

(٨) I O, L/P'S/12 Co 30 Fi 67 Enc B Memo Obligations of H M C Towards the Shaikh of Kuwait

(٩) I O, R/15/1/53/44/ Tel. G-O-C in chief Bagdad to Roreign Delhi, repeated Secretary of State for India No 5777, 6th Dec 1917

(١٠) I O, R/15/1/53/44, Tel Pol - Bahrain to Pol Kuwait No 73-C, May 1st 1918

(١١) I O, R/15/1/53/44, Tel Sec F O to G C Bagdad No 186 Dec 15th 1917

(١٢) I O, R/15/1/53/44, Tel Pol Agent to Pol Bagdad No 7 6th Jan 1918

(١٣) I O, R/15/1/53/44, Tel Pol Agent, Kuwait to Pol Bagdad, 9/1/1918

(١٤) عبد العزيز رشيد تاريخ الكويت - ٢٠٣

(١٥) I O, R/15/1/53/44, Pol - Kuwait to Bahrain, No.105 - Feb 9th 1918

(١٦) I O, R/15/1/53/44, Tel Cox to Pol Res. Bagdad, No 195

(١٧) I O, R/15/1/53/44, Report on Institution and Working of the Blocade at Kuwait - Pol. Agent Kuwait to Pol Agent - Bahrain

(١٨) I O, R/15/1/53/44, Translation of a letter 4th Gamad Ul-Awal 1336 - 16th Feb 1918 Shaikh Salem to Cox

(١٩) I O, R/15/1/53/44, Salim to Cox 16th Feb 1918

(٢٠) I O, R/15/1/53/44, Political Kuwait to Bagdad, No 12, April, 6 -1918

(٢١) I O, R/15/1/53/44, Political Kuwait to Bagdad, No 12, April, 6 -1918

(٢٢) I O, R/15/1/53/44, Tel Political Agent Kuwait to Bagdad, No 12, April, 6 -1918

(٢٣) I O, R/15/1/53/44, Tel Political Agent Kuwait to Bagdad, No 12, April, 6 -1918

(٢٤) I O, R/15/1/53/44, Tel Political Agent Kuwait to Bagdad, No 11, April, 8 -1918

(٢٥) I O, R/15/1/53/44, Tel Pol Agent No 25, Apr 15, 1918

(٢٦) I O, R/15/1/53/44, Report on institution and working of the blockade at Kuwait

(٢٧) I O, R/15/1/53/44, Tel Pol Agent No 25, Apr 15, 1918

(٢٨) I O, R/15/1/53/44, Memo Pol Agent to Philby - No 46, C , May 6th 1918

(٢٩) I O, R/15/1/53/44, Tel Kuwait to Bagdad, No 21, April, 13, 1918

(٣٠) I O, R/15/1/53/44, Tel Pol - Bagdad to Pol , Kuwait, No 3476, 19th April, 1918

I O, R/15/1/53/44, Memorandum Pol Agency, Kuwait to the Civil Commissioner Bag No 4 - C April, 29, (٣١)
1918

I O, R/15/1/53/44, Memo OFFice of the Civil Commissiones - Bag to P A Bahrain No 6105 Mar 26th (٣٢)
1918

I O R/15/1/53/44, Tel Political to Bag F O No. 4724 June 14th 1918 (٣٣)

I O, R/15/1/53/44, Tel Political Bag to Kuwait - Basrah, No 3417, June, 28, 1918 (٣٤)

Ibid (٣٥)

I O R/15/1/53/44, Pol Agency, Kuwait to Shaikh Salim, July, 14th 1918 (٣٦)

I O R/15/1/53/44, Conf No 124/C Pol Agency, Kuwait Sep 1st 1918 to Civil Commissioner, Bagdad in (٣٧)
Continnation my Memo No 922/7 - C of July 1st 1918

I O, L/P'S/12 Co 30 Fi0 67 Kuwait Draft record of informal interdepartmental meeting beld in Mr Rendel's (٣٨)
room to the F O on the 18th May, 1939

F O, 371/13070 Copy of Telegram From Viceroy - Foreign & Political Department, to Secretary of State For (٣٩)
India, 24th, July, 1928

F O, 371/23181, Letter No 208/S The Residency - Fowle Bushire, to Secretary of State For India, Foreign (٤٠)
Affairs Department Conf D N No 207/S - 17th, March 1939

Ibid (٤١)

F O, 371/13070, Copy of Tel From Viceroy - Foreign and Political Department to Secretary of State For In- (٤٢)
dia 24th, July, 1928

I O, L/P'S/12/C 30 Fi 67, The Relations Between His Majesty's Government in the United Kingdom and the (٤٣)
Shaikh of Kuwait, Secret, 14377

I O, R/15/1/44, 11 Conf No C 125, Dickson to Political Resedent, 6th April, 1934 (٤٤)

I O, L/P'S/12/Co 30 Fi 67, The Relations Between His Majesty's Government in the United Kingdom and (٤٥)
the Shaikh of Kuwait, Secret/14377

I O, R/15/1/53/49, Conf Administration Report of the Kuwait Political Agency for the year 1932 (٤٦)

I O, L/P'S/ Co 30/F 77, Air Headquarters British Forces in Iraq Hinaidi -20th, Dec 1934 Secret (٤٧)

I O, L/P'S/12/Co 30 Fi 67 Secret The Relations Between His Majesty's Government in the United Kingdom (٤٨)
and the Shaikh of Kuwait Final Record of the meeting held in the F O, Oct 5th, 1933

Ibid (٤٩)

I O, Pol Dept Memo B 434 Conf Amended to July 1940 Kuwait Civil Air Agreement (٥٠)

I O Pol Dept Memo B 434 Conf Amended to July 1940 Kuwait Civil Air Agrement (٥١)

Memo B 434 I O Pol Dep Letter Secret No C/193, Politicla Agent to Shaikh of Kuwait May, 23, 1934 (٥٢)

Memo B 434, I O Pol Dep No R/4/1518 Shaikh of Kuwait to Pol Agent, 26 May,1934 (٥٣)

Memo B 434, I O Pol Dep No R/4/1518 Pol Agent to Shaikh of Kuwait, 26 May,1934 (٥٤)

I O, L/P'S/12 Co 30 Fi 67 - Kuwait Draft record of informal interdepartmental meeting held in Mr Rendel's (٥٥)
room in the P-G on the 18th May, 1939

F O, 371/23180 Decypher - R - Bullard Jedda to F - O 20th, Feb 1939 No 27 (٥٦)

الفصل الرابع

الكويت وجيرانه (١٩١٣ - ١٩٣٩)



العــراق

حينما كانت الكويت مشيحة تخضع للسيادة العثمانية اسميا ، لم تكن هناك حاجة لتعيين حدود واضحة ، مع جيرانها متل العراق التي كانت عبارة عن ولايات عثمانية تخضع للسيادة العتمانية الفعلية . وقد رأينا في الفصول السابقة كيف أن المحور الذي دار حوله تاريخ الكويت في القرن التاسع عشر هو العمل على التوفيق بين هذه السيادة الاسمية ، وبين نزعة آل الصباح الى إقامة إمارة مستقلة . وقد انتهى هذا بوضع البلاد تحت الحماية البريطانية ، غير أن الولاة العثمانيين لم يتوقفوا عن محاولة التدخل المستمر أحيانا باسم الحامعة الاسلامية ، وأحيانا أخرى باسم السلطة العثمانية . وكان ولاة العراق أكثر تحمسا في هذا المضمار من حكومة الآستانة ، إما ليكسبوا أنفسهم أهمية أمام السلطنة ، أو لسوء علاقاتهم مع الشيخ مبارك ، أو بسبب المنازعات القبلية التي تنشأ حول الحدود . والوافع أن قضية القبائل شغلت فترة من الوقت العلاقات بين ولاة بغداد وحكام الكويت ، نظرا الى أن كثيرا من هذه القبائل مورعة بين القطرين وكان التنقل مستمرا .

ومهما يكن من أسباب الخلاف التى نشأت بين القطرين ، فإن إمارة الكويت لم تستغن عن التعامل مع ولايتي بغداد والبصرة ، وذلك لعدة أسباب ، أولها أن المياه العذبة تجلب من شط العرب ، وذلك قبل أن تيسر المخترعات الحديثة تقطير مياه البحر . تانيا : وجود ممتلكات زراعية للشيوخ في «الفاو» وغيرها من جنوب العراق تدر دخلا كبيرا للأسرة الحاكمة . وتالتا : للتأثير المعنوي الذي يتمتع به السلطان العثماني في ذلك الوقت بين أقطار العالم الاسلامي .

ورغم وجود هذا النأثير المعنوي ، فلم يحدث أن طبقت في الكويت النظم الادارية أو غيرها من أنظمة الإصلاح وغيرها التي أدخلت في الدولة العتمانية ، ولكن كما سبق الذكر ظهرت عدة محاولات من جانب السلطات العثمانية في بغداد والبصرة من أحل بسط السيادة العتمانية على الكويت ، خاصة بعد اتجاه التسيخ مبارك الصباح الى بريطانيا منذ تولبه الحكم إلا أن ارتباطه بالحكومة البريطانية عمق وزاد من انفصال الكويت عن أي سلطه عثمانبه ، الى أن حاءت اتفاقية عام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية ، التي اعترب الكويت قضاء مستقلا في الدولة العثمانية . ومع أن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها أي طرف نظرا لقيام الحرب العالمية الأولى فإنه يلاحظ أنها منحت بريطانيا أكثر مما منحته

للدولة العثمانية . ولم تغير هذه الاتفاقية من وضع الكويت وعلاقتها ببريطانيا ، بل على العكس زادت من ارتباط الأولى بالأخيرة باعتراف الدولة العثمانية بكل الارتباطات بين الكويت وبريطانيا ، ولكن النص على أن الكويت قضاء عثماني قد أثار فيما بعد كثيرا من المجادلات من جانب الحكومة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى ، ولا يخفى أن تعهد نوفمبر عام ١٩١٤ من بريطانيا للشيخ يتناقض مع اتفاقية ١٩١٣ ، فقد اعترف بالكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية . والواقع أنه رغم الاعتراف البريطاني فقد ظل وضع الكويت غير مستقر الى أن عقدت «معاهدة لوزان» مع تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ والتي بمقتضاها تنازل الكماليون عن جميع ممتلكات الدولة العثمانية السابقة في الشرق العربي كله . غير أن ذلك لا يعني وضع نهاية للتساؤل الخاص بوضع هذه الإمارة التي لم تكن تفصلها حدود اتفق عليها عن جيرانها في تلك الفترة . والواقع أنه قبل عقد معاهدة لوزان ، ظهر تساؤل بريطاني حول وضع الكويت ، فقد أرسل المندوب السامي البريطاني في بغداد الى حكومته يتساءل عن وضع الكويت بالتحديد بعد الحرب ، ويذكر أنها ليست جزءا من العراق ، فهل من الممكن جعلها مثل البحرين ، وبالتالي تستطيع الحكومة البريطانية أن تصدر أمرا قنصليا بأن الدولة العثمانية قد فقدت السيطرة عليها؟ أم أنها تعتبرها إمارة مستقلة تماما؟ وفي رأي السيربيرس كوكس أن غالبية السكان في ١٩٢٠ تفضل إشرافا بريطانيا على البلاد[1] ، وإذا صح قوله فيجب تفسير ذلك التفضيل بأنه كان مبنيا على واقع ، وهو امتداد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج دون منافس ، ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني ، وهو القطر الذي لا يستطيع الكويت في ذلك الوقت أن يبقى بعيدا عن التأثر بأحداثه . وكان واضحا أن بريطانيا منذ ارتباطها بالاتفاقيات المتعددة مع الشيخ مبارك وهي تميل الى جعل الكويت بعيدة عن أي نفوذ خارجي . وقد صادف هذا قبولا من حكام الكويت وأهلها . ولقد كانت حوادث اعتداءات نجد على الكويت عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ دافعا لبريطانيا على التوسط في تخطيط الحدود بين الكويت وجيرانها حتى تمنع محاولاتهم الاستيلاء على أراضي الإمارة . فكما خططت الحدود بين الكويت ونجد عام ١٩٢٢ ، أبلغت الشيخ في أبريل عام ١٩٢٣ أنها تعترف بالحدود التي أقرتها معاهدة ١٩١٣ بينها وبين الدولة العثمانية[2] ، فيما يتعلق بحدوده مع العراق . والحقيقة أنه كما واجهت الكويت قبل الحرب العالمية الأولى مشكلات في علاقاتها بالسلطات العثمانية في البصرة ، فإنها أيضا واجهت فيما بعد مشكلات كثيرة مع الحكومة العراقية تسببت في توتر العلاقات . ومن أهم هذه المشكلات موضوع التهريب بين البلدين .

مشكلة التهريب بين الكويت والعراق

ظهرت هذه المشكلة واضحة في الثلاثينيات ، وقبل تناولها تجدر الاشارة الى أنه في تلك الفترة كانت هناك مجموعتان من الدول ، لكل منها سياسة متميزة عن الأحرى فيما يتعلق بالرسوم الجمركية . فالمجموعة الأولى والتي تشمل العراق والسعودية وإيران ، ترى أن الغرض الوحيد والأساسي للرسوم هو زيادة دحل الدولة . ولذلك كانت تعمل باستمرار على رفع رسومها بقدر الإمكان . أما المجموعة الثانية والتي تشمل الكويت والبحرين وقطر ومشيخات ساحل عمان ، فكانت سياستها هي تخفيض الرسوم الجمركية على قدر الإمكان ، حتى تجذب التحارة الى موانيها ، وفي نفس الوقت تجلب لها دخلا . وكانت سياسة هذه المجموعة تسبب خسارة للمجموعة الأولى . وقد نتج عن التعارض بين سياسة هاتين المجموعتين انتشار عمليات التهريب ، ذلك أن جمارك المجموعة الثانية لم تكن تزيد سواء بالنسبة للبضائع المستوردة أو المصدرة عن ٤٪ فقط ، أما المجموعة الأولى فكانت تزيد الرسوم الحمركية فيها ١٠٠٪ فقد بلغت في إيران ٢٠٠٪ أما السعودية فوصلت الى ١٠٠٪ بالسبة للسعر ، بينم كان العراق أقل قليلا .

والذي يعنينا ههنا هو تتبع عمليات تهريب البضائع بن الكويت والعراق . والحقيقة أن سطح القسم الجنوبي من الأراضي العراقية تميز بأنه (ضحل) عند مصب شط العرب ، مما سهل العبور بأقل الوسائل كما أن مناطق الحدود بين البلدين تغري بالتهريب ، فالقسم البري فيها عبارة عن صحراوات شاسعة تمتد الى مئات الأميال بينما لا توحد سوى بعض مراكر الشرطة المعترة . وتتبع نظاما دفاعيا ضعيفا وهو المتمتل في سيارات التحوال ، والتي من الممكن تفاديها بسهولة خاصة في الصيف لحرارة الجو ، كما أن العراق لم يتبع سياسة كان من الممكن أن يستفيد منها في القضاء على التهريب ، وذلك بأن يدفع قبائله الى التعاون مع السلطات الرسمبة في القبض على المهربين بتشجيعها بالمكافآت المعرية ، كما هو الحال في السعودية .

ومن الأسباب التي أدت الى اتساع عمليات التهريب مع العراق في أثناء تلك الفترة نقص اللؤلؤ في الخليج الدي هو عماد اقتصاده ، وفي الوقت نفسه كانت إمارة الكويت تعابي من الحصار الاقتصادي الذي فرصه «ابن سعود» فاتجهت الأنظار الى تحويل النجارة مع جيرانها الى موانيها ولو بطرق عير مشروعة .

وفيما يتعلق بالتهريب مع «إيران» التي كانت تبذل جهودها بواسطة بحريتها من أجل وقف التجارة غير القانونية الى بلادها ، فإنه كان هناك بعض التجار الايرانيين الذين يبحرون من إيران الى الكويت بشحنات القمح والفاكهة والملابس ، ويعودون منها بالشاي والسكر ، يزودهم به بعض التجار الايرانيين المستوطنين في الكويت من فترة طويلة ، وكان ثمن هذه الشحنات يدفع في الكويت ، ثم تهرب البضائع الى ساحل فارس بين لنجة وبوشهر . ويحصل حاملو هذه البضائع على نصف الأرباح . كانت التجارة المحظورة تصل العراق على سفن صغيرة تدخل شط العرب وتعود حاملة ما ترغب فيه من البضائع ، وخشب الوقود ، أي ما تحتاج إليه الكويت . وفي أثناء عودتها تعود ببضائع كالسكر وغيره مما يفرض عليه العراق رسوما عالية ، وتعود هذه القوارب تحت جنح الظلام ، إما بدخول شط العرب أو أنهم يدفنونها في طين المستنقعات الموجودة عند الطرف العلوي من خور عبدالله . ومن هناك يأخذ شركاؤهم البضائع ويخفونها في القرى في شط العرب ، الى أن تحين الفرصة لنقلها الى حيث يشاءون :

أما الطريقة الثانية فتتم بواسطة الجمال والحمير عند الحد الغربي للكويت ، فالذي يحدث أنه عادة من نوفمبر أي بعد أول سقوط للأمطار في الكويت الى فترة ستة شهور أخرى ، تدخل جماعات عديدة من القبائل الى الكويت مثل «المنتفق» و«شمر» وتستقر هناك على الحدود في الصحراء ، ثم يذهب بعضهم الى المدينة ليبيعوا أغنامهم وأصوافهم ويشتروا في مقابل هذا الطعام والكساء ، ويأخذوا منه جزأ لاستعمالهم الخاص ، ولكن جزءا كبيرا يذهب الى شركائهم الذين يحضرون من الفرات ويستقرون معهم أيضا الى أن يحن الوقت والظروف المناسبة لنقل ما يشترونه من جماعات الرعاه هذه الى العراق

والجدير بالذكر أن البدو في شمال شرق بلاد العرب كانوا ينظرون الى الكويت على أنها موطنهم الطبيعي وسوق لمطالبهم . وقد شجعتهم السلطات في الكوت على ذلك لما تجنيه من فوائد اقتصادية . فلم تحاول التضييق على ما يشتريه البدو ولاسيما القادمون من نجد ، لأنها لو ضيقت عليهم لكان المستفيد من ذلك هو ابن سعود . والراجح أن الشيخ شجع التجارة بين قبائل الصحراء ، لأن لديه احتمالا أو أملا في وصول البضائع الى نجد ، وبالتالي نضايق ابن سعود فيدرك أن الحصار التجاري لا يعود عليه بفائدة فيرفعه . وبذلك تتخلص الامارة من أهم المشكلات التي تعوق نموها الاقتصادي .

نعود الآن الى العراق . رغم أن التهريب يتجه من الكويت الى العراق فإن المهربين ليسوا

جميعا من أهالي الكويت . ولقد ذكر المقيم السياسي أنه بينما المهربون الحقيقيون عن طريق البر عراقيون ، فإنه بحرا غالبا ما يكونون من الكويت[٣] .

ويبدو أنه مضت مدة طويلة يئست بعدها السلطات من مكافحة التهريب حتى أن المقيم السياسي البريطاني اقترح في سنة ١٩٣٣ أن خير وسيلة لإيقاف هذه العمليات هي أن يقوم العراق بتخفيض رسومه الجمركية ، وهو اقتراح غريب إذ كيف يطلب من دولة أن تغير سياستها الاقتصادية العامة لمواجهة أعمال غير مشروعة .

عرضت الحكومة العراقية بعض الاقتراحات للقضاء على التهريب ، وحملت الكويت مسؤولية التهريب الذي سبب كثيرا من المتاعب للعراق ، بينما لم يرغب الشيخ منذ بادئ الأمر في تحمل هذه المسؤولية . ففي مايو من عام ١٩٣٣ ، أنكر في رسالة له الى الوكيل السياسي أن هناك تهريبا يحدث من الكويت ، وأنه لا تستطيع سفينة أو باخرة مغادرة مياهه دون أن يكون لديها بيانات معتمدة من سلطات الجمارك عن الشحنات المحملة . غير أن العراق اقترح على الشيخ أن يضع سفينة تجارية صغيرة عند شط العرب لمراقبة حركة السفن ، فرفض ذلك لأنه رأى أن مسؤولية قمع التهريب تقع على الدولة التي تتأثر منه ، وفي هذه الحالة يتحمل العراق المسؤولية ، إلا أنه لم يحبذ أن يقف موقفا سلبيا تماما ، فأبلغ الوكيل السياسي البريطاني أنه حرصا على استمرار حسن العلاقات بين البلدين فإنه مستعد للتعاون من أجل مكافحة التهريب ، إلا أنه يرفض اقتراح وضع السفينة التجارية ، على أساس أن تكاليف هذا الإجراء أكثر مما يستطيعه . وصرح بأنه سيفكر في الاقتراح باهتمام ، وتساءل : لماذا يخشى العراق التهريب من الكويت فقط؟ بينما لنجد حدود مشتركة مع العراق مثل حدوده مع الكويت . كما أن هناك دولا أخرى لها موانئ على الخليج العربي كما هو الحال بالنسبة لبلده . ويرى أن حكومة العراق تريد أن ينفق الأموال ويتحمل مسؤولية عمل ليس من واجبه ، وأنه يرى أن ليس على الكويت التزام دولي لأن تمنع الأشخاص الذين يهربون السلع منها الى جيرانها . والحقيقة أنه في هذا الوقت لم يكن للقوانين والنظم الدولية من القوة ما لها الآن . وبالتالي فإن حاكم الكويت كان لديه بعض العذر لأن يقاوم الضغوط الخارجية سيما أن حياة البلاد الاقتصادية حتمت عليه أن يتساهل في هذه القضية ، ويرى الشيخ أنه على العراق أن يضع خطا من مراكز الجمرك على حدوده مع الكويت اذا أراد منع التهريب . ولقد فسر الوكيل السياسي في سبتمبر عام ١٩٣٣ موقف العراق بأنه صيحة المقصود منها الضغط السياسي . وأنه وسيلة لإجبار الكويت على الخضوع له تماما ، كما كان يفعل الأتراك تماما

مع الشيخ ، ومع أن التهريب كان حقيقة واقعة ، إلا أننا لا نستطيع أن نتغاضى عن تفسير الوكيل السياسي ، فقد ظهرت نيات العراق نحو الكويت ، ورغبته في ضمها إليه ، إذن لم يرد الشيخ في أثناء تلك الفترة أن يعترف صراحة بأن هناك تهريبا يجرى من الكويت الى العراق حتى لا يتحمل المسؤولية . وفي نفس العام (١٩٣٣) تقدم سفرايت ، وهو بريطاني يشغل منصب مدير جمارك العراق ، باقتراح مؤداه تعيين موظف جمارك عراقي في الكويت ، ولكن المقيم السياسي أبلغه أن الشيخ لن يوافق على هذا الاقتراح . وقد تقدمت الحكومة العراقية باقتراح جديد ، بأن يقوم الوكيل السياسي في الكويت بأعمال الموظف العراقي ، إلا أن المقيم عارض في ذلك بشدة ، فقد رأى ضرورة بقاء الوكيل السياسي بعيدا عن هذا النزاع

ومحاولة من العراق من أجل الوصول الى حل للمشكلة أعرب عن استعداده لتعويض الشيخ مقابل تعاونه معه ضد التهريب ، فاعترضت بريطانيا بحجة أن الشيخ لا يصح له أن يتلقى إعانات من دولة أخرى[٤] ، لأنه مرتبط معها باتفاقية تحرم عليه ذلك كما لم يهتم الشيخ أحمد الجابر بهذا الاقتراح .

ولقد ظهر اتجاه الشعور العراقي المعادي للكويت في تلك الفترة واضحا ، فقد نشرت صحيفة الإخاء الوطني العراقية ، في ١٥ مايو عام ١٩٣٣ مقالا مضمونه أن الكويت جزء من ولاية بغداد دون أن يقدم الدليل على هذا الادعاء ، ولكن بالمساعدة البريطانية أصبح الشيخ مبارك الصباح شبه مستقل ، وأن هناك كثيرا من الارتباطات الأسرية بين الشعبين الكويتي والعراقي فلو أن الكويت أصبحت جزءا من دولة قوية بطائراتها وجيشها ، لما احتاجت الى أن تفقد شبابها في المعارك ، يعني مع السعودية ، ولما استطاع ابن سعود فرض الحصار عليها

وهذا المقال يذكرنا بمقال كتبه في سنة ١٩١١ عضو في حزب الاتحاد والتقدم هو اسماعيل حقي ، ونشره في صحيفة التنين العثمانية (ديسمبر ١٩١١) وفيه ما يعني أن الكويت تتبع الدولة العثمانية[٥] .

بدت بريطانيا في عام ١٩٣٤ راغبة في إنهاء كل المشكلات المعلقة بين الكويت والعراق خاصة أنه في أثناء تلك الفترة كانت المباحثات من أجل الحصول على ترخيص للتنقيب عن البترول في الكويت جارية ، وكانت السلطات البريطانية تلحظ أن الشيخ متأثر بسبب استمرار موضوع حدائق النخيل الخاصة به في العراق ، والحصار السعودي التجاري دون حل .

ظهرت في يناير عام ١٩٣٤ احتمالات عقد مؤتمر في بغداد لبحث مشكلة التهريب ، وأيدت بريطانيا عقده ، وكان من المحتمل أن يقوم الوكيل السياسي بتمثيل الشيخ في المؤتمر ،

إلا أن المقيم اعترض على هذا التمثيل واقترح أن يمثل الشيخ مدير جمرك الكويت ، وهو كويتي ، وأن يصبح الممثل الرسمي له .

رفض الشيخ الاقتراح البريطاني ، وبناء على ذلك تقدمت بريطانيا باقتراح جديد وهو تعيين شخص آخر من الكويت ، إذا لم يكن الحاكم مقتنعا بمدير الجمرك كممثل رسمي له ، وأن يطمئن بأن الوكيل والمقيم سيحضران المؤتمر وسيقومان بمعظم المناقشات[٦] .

وفي مارس عام ١٩٣٤ عبر المقيم السياسي عن سبب اعتراضه على وجود ممثلين بريطانيين للشيخ في مؤتمر بغداد ، بأن ذلك سيؤدي الى أن تتحمل بريطانيا مسؤولية جديدة قد تزيد من التزاماتها ، وطالما أنها لم تعط وعدا للعراق ولا للكويت فمن الممكن في رأيه تجنب أي التزام جديد مستقبلا . فالكويت هي التي ستتأثر بأي إجراء يقوم به العراق ضدها ، وليس بريطانيا ، لذلك يجب أن تتحمل العاقبة . وطلب أن يرسل الشيخ ممثلين عنه الى المؤتمر ليكونوا مع الوكيل والمقيم ، مع العلم أن وجود الأخيرين للنصح فقط . وهكذا نلحظ أنه علاوة على تجنب الوكيل تحميل حكومته أي التزام جديد فإنه قصد الى إزالة شكوك العراق .

وقد حاول الوكيل عندما التقى بالشيخ في ٣٠ يناير في نفس العام إقناعه ليوافق على اقتراح المقيم ، محاولا التأثير عليه بأن في ذلك تأكيدا لاستقلاله وعدم خضوعه للسيطرة البريطانية . فالممثل الكويتي المقترح سيكون ممثلا شكليا فقط ، إلا أن حاكم الكويت لم يتجاوب مع هذه المحاولة ، واعتبر إرسال مدير جمركه أمرا خطيرا لعدم أهليته لحضور مثل هذه المؤتمرات وقد أبدى الشيخ رغبته في أن يحضر المؤتمر بنفسه .

اعترف الشيخ في أثناء اللقاء بوجود التهريب من الكويت ، ولكنه صرح بأنه لا هو ولا أسرته تشجعه ، وحاول بهذا أن ينفي عن نفسه المسؤولية ، فأبلغ الوكيل أن الموضوع خارج عن قدرته وإرادته . وطلب أن يترك للمقيم السياسي والوكيل أمر بحثه في المؤتمر مع العراقيين ، ولكنه رأى أنه اذا لم يتم التوصل الى الاتفاق ، ففي هذه الحالة يستدعى بعض المحايدين مثل الفرنسيين أو الأميركيين أو الألمان ليتدخلوا في الموضوع . وكان مطمئنا الى أن الحق في جانبه ، على أساس أنه لا يوجد قانون دولي يرغمه على أن يعقد اتفاقات خاصة للقضاء على التهريب . إلا أن الشيخ لم يستمر على موقفه المعارض ، بل اضطر للموافقة على إرسال مدير جمرك الكويت للمؤتمر مع حرصه على أن يبين الدور الذي يجب أن يقوم به هذا الممثل وأن لا يتوقع منه أي مساعدة ذات قيمة . ولقد كانت موافقة الشيخ أحمد الجابر هذه إرضاء لبريطانيا . ونتبين ذلك من تصريحه الآتي للوكيل السياسي ، فقد قال . «إذا أراد

كولونيل «فاول» أن أرسل رجلا من عندي فإني بالتأكيد لن أعارض رعباته»[٧] . فالشيخ لم يكن يرغب في اضطراب العلاقة مع بريطانيا في ظل تلك الظروف المحيطة بالكويت .

وقد ذكر ديكسون أن الحاكم صرح له في أثناء لقائه معه ، بأنه يرى أن الكويت بلد مستقل مثل العراق ، وأن لحاكمها الحق في تحسين تجارة بلده التي تعتمد على فتح طريق التجارة مع القبائل ، وأن ابن سعود سعى الى تدمير تجارة الكويت والآن يحاول العراق أن يدمر الباقي من تلك التجارة . وما يعده العراق تهريبا هو بالنسبة للكويت تجارة قانونية ، وأن وقف هذه التجارة يعني دمار الكويت . واشتكى الشيخ للوكيل السياسي من أن الحصار السعودي باق دون أن تقوم الحكومة البريطانية بإيجاد حل لإنهائه ، وأن سياستها كانت تتشكل حسب الظروف المناسبة لها ، لذا لم تكن راغبة في مضايقة ابن سعود ، فاستمر الحصار مما أدى الى هبوط دخل جمرك الكويت من حوالي مائة ألف روبية في السة عام ١٩٢٢ الى ستين ألف روبية في عام ١٩٣٢ فأصبحت الكويت في حالة فقر وبؤس[٨] .

أما فيما يتعلق بالعراق فقد أخذ كما يرى الشيخ بعد الاستقلال في رفع الضريبة على الواردات بالتدريج الى أن وصلت نسبة عالية جدا خاصة على السكر والشاي فأثارت بذلك المتاعب ، ونتج عن ذلك اتجاه التهريب من الكويت الى العراق بالإضافة الى نجد واعتبر الشيخ أحمد الجابر أن ذلك ليس خطأ منه ، ولكنه من العراق وإن الرابح في هذه العملية هم التجار العراقيون ، والقائمون بالتهريب هم رجال القبائل العراقية[٩] .

لقد أبدى الشيخ أحمد ضيقه لموقف بريطانيا كما لاحظنا من موضوع حدائق النخيل ، وحصار ابن سعود ، وكان يرى أن ابن سعود والعراق قادران على تحريك الأمور خفية في لندن أكثر مما تفعل حكومة حاميتهم[١٠] ونلحظ هنا كيف أن السياسة البريطانية كانت مرنة في معاملاتها مع الحكام العرب في الخليج العربي ، فقد شجع الوكيل السياسي الشيخ لكي يفتح عقله وقلبه له حتى يدرك ويعرف ما يفكر فيه ، كما أن الحاكم كان جريئا في عرض آرائه وتوضيح موقفه .

أما بخصوص المؤتمر فقد اقترح الشيخ أن يسلك كل من المقيم والوكيل سياسة التريث والانتظار وأن يتخذ موقف المدافع على أساس أن العراق هو صاحب الاتهام[١١] .

ويبدو أن الحاكم لم يشأ أن يستمر باب التهريب مفتوحا على مصراعيه ، وحاول أن يظهر قليلا من التعاون مع العراق ، فأخذ يضع الرقابة على التجارة الموجهة الى جاره عن طريق بلاده ، وذلك بإخضاعها لنوع من الرسوم على العبور ـ الترانزيت ـ فقد كانت هناك شحنات

تصل مكتوبا عليها «البصرة ـ اختيار الكويت» تنزل هذه البضائع من البواخر وتخزن في الكويت الى أن يحين الوقت المناسب ويدرك التجار أصحاب هذه السلع أن الرقابة في جمرك العراق غير مشددة فترسل مجموعات من الشحنات الى العراق ، فعمد الشيخ الى محاولة منع القوافل التي تحمل شحنات كبيرة من مغادرة بلده . فبدأ يتقاضى جمارك كاملة عن الشحن المكتوب عليها «البصرة احتيار الكويت» وهي الخاصة بالعراقيين ، كأنما هي محاولة منه من أجل القضاء على استخدام بلاده من قبل العراقيين بابا خلفيا للتهريب .

الواقع أن الدور الأساسي الذي قام به تجار الكويت ، هو أنهم يبيعون بضائعهم الى القبائل وغيرها دون الاهتمام بما وراء ذلك . ورأى الشيخ أيضا أن العراق يسعى لكي يضع بلاده تحت سيطرته ، فكما يسعى ابن سعود من أجل تحويل التجارة الى موانيه ، كذلك العراق يريد أن يحول التجارة الى البصرة . وللشيخ تعليق لطيف في هذه المناسبة وهو «أن كلبين سلوقيين كانا يتنازعان جربوعا صغيرا ، كل منهما يحاول أن يلتهمه ، بينما يحاول الجربوع بالتلوي أن ينقذ نفسه ولكن أين بريطانيا العظمى التي من المفروض أن تحمي الجربوع؟ وتساءل : لماذا يطلب منه العراق وقف التهريب بينما هو يستطيع أن يقاومه بإقامة مراكز الرقابة على امتداد الحدود المشتركة الصحراوية ، كما أنه بستطيع أن يستغل قبائله البدوية في التعاون معه بأن يمنحها مكافآت ويعطيها جزءا من السلع المصادرة[١٢] .

أما بخصوص المؤتمر الذي اتجهت النية الى عقده في بغداد عام ١٩٣٤ ، فقد اقترح نوري السعيد وزير خارجية العراق إذ ذاك تأجيله ، وذلك في رسالة بعث بها الى السفير البريطاني في العاصمة العراقية ، وربما كان سبب التأجيل هو استقالة الحكومة العراقية في ذلك الوقت ، وفي هذه المناسبة اقترح السفير البريطاني أنه يتحتم على بريطانيا أن تبدأ محاولاتها ومباحثاتها بعقد المؤتمر ، خاصة وأن هناك مخاوف من احتمال أن يكون الضغط العراقي على الشيخ قاسيا ، وأنه مهما اعتمد على حكومة بريطانيا في مساعدته ضد إجراءات العراق ، فإن السفير في بغداد كان يرى أنه يجب ألا يعتمد على هذه المساعدة الى ما لا نهاية ، إلا إذا أظهر استعدادا من أجل الوصول الى حل معقول . وخشي السفير البريطاني من أنه إذا ما طال البحث في ترتيبات عقد المؤتمر ، فإن العراق قد يتجه الى التعامل مع الشيخ مباشرة[١٣] .

إذن فالذي يعني ممثلي بريطانيا على اختلاف مراكزهم هو عدم قيام اتصال مباشر بين الحكومتين العربيتين بدون الوساطة البريطانية .

وبما أن الاتصالات المباشرة توقفت ، فقد حدثت بعض المناوشات بسبب التهريب ،

وانتهكت السلطات العراقية المياه الإقليمية الكويتية ، وكانت قوارب العراق المسلحة تطلق النيران على القوارب الكويتية التي تشك في اشتراكها في التهريب ، فمثلا حدث في أبريل ١٩٣٤ اعتداء من زورق عراقي مسلح على قاربين لأهالي الكويت وعلق الوكيل السياسي بأن هذا الحادث عارض مبعثه وجود موظف جديد في الفاو يرغب في الحصول على تقدير من حكومته ، ولذلك أظهر نشاطا من هذا النوع وأن الحكومة العراقية نفسها لم تبلغ موظفيها في الأقاليم عن مدى الحدود العراقية الكويتية(١٤) .

ولم يمنع هذا الحادث من قيام وفد عراقي بزيارة مجاملة للكويت لم تترك أي أثر رغم حسن استقبال الشيخ ، بل استمرت المناوشات على الحدود ، ولجأت الحكومة العراقية الى اتخاذ أساليب عنيفة بعد أن رأت أن الوصول الى إنهاء التهريب لم يتحقق ، ففي النصف الأول من مايو عام ١٩٣٤ دخلت سيارات عراقية مسلحة الى أرض الكويت وقام أصحابها بتفتيش إحدى الخيام ، وضرب أحد الأشخاص الكويتيين لاحتجاجه على ذلك . وقد استمرت السيارات العراقية تجوب مناطق الحدود الكويتية بين حين وآخر(١٥) .

ويبدو أن الموقف قد تحسن فيما يتعلق بالتهريب عن طريق البحر ، أما عبر الحدود الصحراوية فقد كان رأي الحكومة العراقية حتى سبتمبر عام ١٩٣٤ هو أن الوضع لم يتحسن وأبدت رغبتها في إيجاد إدارة عراقية قوية موحدة للجمرك ، ولكن بريطانيا لم توافق لأنها كانت ترفض أي امتياز لأي دولة في الكويت حتى لو كانت عربية ، كذلك رفض الشيخ لأنه عده تدخلا في شؤونه(١٦) .

جددت بريطانيا دعوتها في سبتمبر عام ١٩٣٤ لاجراء مباحثات بين الطرفين لتنظيم التجارة . وكان قد تم الاتفاق بين السلطات البريطانية في بغداد والخليج مع الحكومة العراقية على أن يتوجه وفد عراقي الى الكويت للتباحث مع الشيخ ومرة أخرى وجدت بريطانيا صعوبة في إقناع حاكم الكويت بالموافقة على استقبال هؤلاء ، فقد أبلغه الوكيل السباسي أن بعض الأشخاص الرسميين سيحضرون من العراق ، وأن ذلك جاء نتيجة لرغبة الحكومة العراقية من أجل إنهاء المشكلة ، ولكن الشيخ رفض فى بادئ الأمر استقبالهم ومناقشتهم ، وإدا علمنا أن الاتفاق على قدوم الوفد العراقي قد تم دون علم الشيخ ، فلا غرابة بعد ذلك أن يقف منه موقفا سلبيا .

وإزاء ضغط بريطانيا على الشيخ ليتفق مع العراق ، فقد أبلغ الوكيل أنه ربما وجد ترتيبا آخر . ويقصد بهذا أن يتحالف مع ابن سعود ضد العراق . فلم يجد الوكيل مناصا من أن

يقترح أن يقابل هو المندوبين العراقيين ويعرف مقترحاتهم فإذا ما وجد فيها ما يفيد في حل المشكلة أبلغه للشيخ ، وسوف يستشار الشيخ في كل ما يجد . فاضطر هذا الى الموافقة على استقبالهم بصفة شخصية[١٧] .

إن موقف الشيخ هذا يعطينا مثالا على أنه على الرغم من إدراكه للنفوذ البريطاني عليه ، إلا أنه سعى جاهدا في عرض آرائه ، حتى ولو كانت مخالفة لآراء الدولة الحامية ، واعتزازه بمكانته كحاكم للمشيخة جعله يطالب بأن يستشار في كل ما يخصها ، لذلك نجده مصرا على رفض استقبال هؤلاء الرسميين العراقيين .

وأخيرا تم لقاء المندوبين العراقيين وممثل المقيم السياسي في الخليج والوكيل ، وكان ذلك في يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٩٣٤ ، ولكن لم يظهر العراق جديدا في مقترحاته سوى التأكيد على أنه مستعد لأن يعوض الشيخ عن الخسائر التي قد تنجم عن إيقاف تجارة التهريب . وكان من رأي الوكيل أن الموضوع متعلق بخسارة الأفراد في الكويت ، فتقديم مبلغ كبير للشيخ وحده لن يحل الموضوع ، أي أن التجارة في الكويت ليست مرتبطة بالشيخ فقط ، بل بالأهالي الذين كان معظمهم يشتغلون بها . كذلك اقترح العراق أن يكون هناك تحديد للواردات ، وهذا تماد منه في مطالبه الخاصة بتنظيم التجارة ، كما أن الوكيل رأى أن أي تحديد للواردات يجب أن يتم على أساس مرن لأنه لابد أن يقدم الشيخ لرجال قبائله ما يحتاجون إليه ، فقد يقدم لهم في فترة ما أكثر مما يحدث في وقت مضى أو حاضر .

وبناء على ذلك عبر «ناجي الأصيل» أحد أعضاء الوفد العراقي عن رأيه بأنه لو كان هناك موظف جمرك عراقي في الكويت ، لأصبح بالامكان تقدير احتياجات الشيخ لما يقدمه لقبائله ، واقترح أن يتعهد الشيخ بمنع التهريب على أن تكون هناك إجراءات عملية لإنهاء التهريب لضمان تنفيذ هذا التعهد إذا فبل . كذلك قدم العراق اقتراح تطبيق تعرفته الجمركية في الكويت ، وأن بدير موظف جمرك عراقي جمرك الكويت ، ويكون في خدمة الشيخ . وفي كلتا الحالتين سيتم دفع تعويض للحاكم ، ومما تحدر الاشارة إليه أن هذه الحلول المطروحة بررت بعد ظهور الدعوى العراقية لضم الكوبت والتي أسلفنا الاشارة أليها .

كانت الحكومة العراقية ترى أنه بوحود موظف من العراق ، يحعلها تثق في الحصول على أرقام صحيحة لواردات الكويت ، وعلى أساسها بحدد التعويض ، ولكن الوكيل السياسي قدم اقتراحا بأن يعين في جمرك الكويت موظف بريطاني معار من جمرك «كراتشي» إلا أن الوفد العراقي صمم على أن يكون الموظف من العراق ، وعندما تساءل

الممثل البريطاني : لماذا لا يستخدم العراق قبائله في صد التهريب؟ رد المندوب العراقي أن بلده متحضر ، ولا يقبل هذا الأسلوب ، بينما فسر المندوب البريطاني ذلك بأنه راجع لعجز الحكومة العراقية عن السيطرة على قبائلها .

ونستخلص من هذه المحاولات أن العراق لم يكن عاقد النية على فرض الحصار على الكويت لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة .

أما فيما يتعلق بتطبيق الرسوم الجمركية العراقية في الكويت ، فقد أوضح المقيم السياسي أنه لا يوجد احتمال لذلك لأن السكان لن يقبلوها ، وسعت الحكومة العراقية لإقناع الشيخ بقبول هذه الحلول ، فأعلنت عن استعدادها لأن تدخل في التعويض تصفية مسألة ممتلكاته في شط العرب[١٨] ، إلا أن وزارة الهند والخارجية عارضتا هذا الاقتراح[١٩] ، ورأت ضرورة الوصول الى حل للمسألة الأخيرة بالاتفاق مباشرة مع الحكومة العراقية[٢٠] وأخيرا أبلغ الشيخ بنتائج المباحثات إلا أنه لم يجد فيها ما يشجعه على الدخول في مناقشات رسمية مع العراقيين . وفي رأينا أن المقترحات العراقية هدفت الى السيطرة على جمرك الكويت . ورغم ذلك لم يتأثر الشيخ بل استمر على موقفه المتشدد ، وأبلغ الوكيل أنه لم يدع هؤلاء العراقيين لزيارة الكويت ومناقشة الأمر معهم ، وأنه اذا رغبت حكومة العراق في تقديم مقترحات ، فيجب أن يتم هذا كتابة وهو حينئذ يرد بالموافقة أو الرفض . حاول الموظفون البريطانيون في الخليج مرة أخرى إقناع الشيخ في لقاء تم بينهم بتاريخ ٢٥ سبتمبر عام ١٩٣٤ ، لكي يوافق على التعاون مع العراق ، إلا أن الشيخ استمر على موقفه ، فعندما أبلغ أن العراق يرى أن يكون له موظف من رعاياه في جمرك الكويت ، ضحك الشيخ وسأل المقيم عما إذا كان يعتقد احتمال أن يوافق على مثل هذا الاقتراح .

وأخيرا أبلغ الوفد بموقف الشيخ ، وأنه يحتاج لوقت كاف للتفكير في المقترحات[٢١] تم عاد الممثلون العراقيون الى بلادهم في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٤[٢٢] .

رأت بريطانيا أن حاكم الكويت غير متعاون وأن موقفه يدعو للأسف خاصة وأن رئيس وزراء العراق بإرساله الممثلين وأحدهم شخص معروف بالنسبة للشيخ ، يعتبر محاولة منه في حلق علاقات ودية ، وأن الحكومة العراقية بموقفها هذا قدمت دليلا عمليا لخلق جو من الصداقة وحل مشكلة التهريب . وهنا يثير الموقف البريطاني التساؤل ، فالواقع أن الحكومة البريطانية لا تسمح بوجود موظف جمرك عراقي في الكويت ، ولا أن تطبق رسوما جمركية عراقية بها ، لأنها لا تشجع وجود نظام موحد بين البلدين ، فإذن ، ما الذي تطلبه من الشيخ

ليكون إيجابيا ومتعاونا؟ كما أننا سوف نلاحظ أن العراقيين كانوا يسعون الى مد نفوذهم الى الكويت للسيطرة عليها فكيف يتوقعون من الشيخ أحمد الجابر الموافقة على مقترحاتهم .

وربما كانت بريطانيا تريد أن تقنع الشيخ نفسه بإيجاد وسائل مكافحة التهريب ، والحقيقة أنه إذا كانت البضائع البريطانية تهرب أحيانا عن طريق الكويت ، فهذا لم يمنع بريطانيا كدولة تجارية يهمها قبل كل شيء ، إيجاد نظام لعبور التجارة أو غيرها من النظم الدولية .

خرج نوري السعيد وزير الخارجية العراقي في أكتوبر عام ١٩٣٤ بخطة جديدة تقوم على أساس أن تتولى الحكومة العراقية بنفسها مقاومة عمليات التهريب بتشديد الرقابة على مراكز الحدود في سفوان والزبير وبالدرجة الأولى في ميناء البصرة لاعتبارها مراكز لتنظيم التهريب . فعارض السكرتير العام لوزارة الخارجية العراقية وظل مصرا على ضرورة أن يتخذ الشيخ من قبله تلك الاجراءات ، كما عاود عرض اقتراح عقد اتفاقية شرف معه في هذا الموضوع مقابل تقديم تعويض له[٢٣] .أما اقتراح تعيين مدير جمرك في الكويت من الهند ، فقد رأت الخارجية البريطانية أن لهذا فوائد كبيرة ، إلا أنها لم ترغب في اتخاذ قرار محدد وأخير فيه إلا بعد الوقوف على رأي العراق في اختصاصات هذا المدير . ولعدم الوصول الى حل للمشكلة استمرت الاعتداءات العراقية ، وعندما شكا الشيخ في أكتوبر عام ١٩٣٤ من اعتداء بعض السيارات العراقية على بعض الرعايا الكويتيين ، رد وزير الخارجية العراقي بأن هذه مزاعم نتجت عن سماع أقوال أناس مدفوعين بمشاعر خاصة إزاء الاجراءات القانونية التي بدأت تمارسها الحكومة العراقية على الحدود قمعا لنشاط المهربين . وأن كل ما تقوم به القوات العراقية هو ممارسة سيطرتها على الحدود لوقف هذا النشاط . فالأوامر الصادرة لهم هي أن لا يعتدوا على أي فرد من الرعايا الكويتيين ، وتطلب منهم التدقيق في تنفيذ هذا الأمر . فإذا دخلوا أرض الكويت لم يكن ذلك متعمدا لأن الأرض مسطحة ولا يسهل معرفة الحدود الفاصلة بين البلدين[٢٤] والحقيقة أن تبرير الوزير العراقي إن صح ، دل على أن تخطيط الحدود الذي أعلنت عنه بريطانيا بين العراق والكويت عام ١٩٢٣ لم يكن له أثر لعدم وجود حواجز طبيعية . مثلا في يونيو عام ١٩٣٢ أزالت الشرطة العراقية في سفوان اللوحة الخشبية التي تبين خط الحدود ، فسبب ذلك العمل فزعا كبيرا في الكويت ، ولكن الوكيل السياسي استطاع إعادة اللوحة مرة أخرى بعد احتجاجات للمفتش الاداري في البصرة .

قارن الشيخ أحمد الجابر في نوفمبر عام ١٩٣٤ بين طرق ابن سعود في حصار الكويت وبين طرق العراق ، فذكر أن حاكم السعودية تصرف بحزم عندما أرسل السيارات وعين

الرجال لينفذوا آوامره ، ولم يطالب الشيخ أن يساعده في تطبيق إجراءات تستهدف تحطيم اقتصاديات بلده ، رغم أنه بذل جهده لكي يلحق الضرر بالكويت ، فتساءل الشيخ كما تساءل من قبل : لماذا لا يقوم العراق بنفس الشيء ويكف عن مطالبته بقتل مدينته باتخاذ إجراءات ضد شعبه؟[٢٥]

عادت الجهود لمحاولة عقد مؤتمر ، ولكنا لاحظنا أن بريطانيا عملت حسابا كبيرا لحساسية الشيخ من ناحية مركزه المستقل وأهمية اعتقاد العراق بأنه مستقل فعلا . ففي رسالة للمقيم السياسي الى وزارة الهند ، ذكر أنه إذا تم عقد مؤتمر وحضره مع الوكيل فإن ذلك قد يوحي للشيخ بأنهما قد اتفقا مع الحكومة العراقية ضد مصلحته ، وأبدى مخاوفه من أن التأثيرات النفسية في هذه الحالة لن تتوقف عند الكويت . وخشي أن يترك المؤتمر انطباعا تريد بريطانيا أن تقتلعه ، وهو أن شيخ الكويت حاكم غير مستقل . ولم يحبذ المقيم السياسي اتباع سياسة الضغط على الشيخ ، ففي رأيه أن الوقت لم يعد مناسبا لأن تعتبر بريطانيا شيوخ الساحل العربي حكاما تستطيع أن تجعلهم يفعلون ما تشاء ولو كان ذلك ضد رغباتهم ، فدعا الى أن تحدد المصالح البريطانية بإعطاء النصائح الودية فقط ، ولكن اذا تعرضت مصالح الحكومة البريطانية للخطر ، فإنه من الممكن في هذه الحالة ممارسة الضغط بقدر الامكان . أما فى موضوع كالتهريب فإنه من الممكن أن يترك الشيخ يرعى مصالحه دون تدخل من الحكومة البريطانية ، حتى إذا وقعت خسائر على الشيخ وشعبه بسبب إجراءات جمركية يتخذها العراق أو حصار ، فإن الشعور بالسخط يكون منصبا على العراق وحده دون بريطانيا .

إلا أن المقيم عاد فاقترح محاولة إقناع الشيخ بقبول بعض المطالب العراقية فالتمس من حكومة الهند منحه السلطة لكي يوجه رسالة الى الشيخ كتحذير له ليوافق على المطالب العراقية . وأنه في حالة عدم استجابته لذلك ، فإن الحكومة العراقية ستضطر الى أن تتخذ إجراءات مضادة . وفي هذه الحالة لن تستطيع الحكومة البريطانية مساعدته على أساس أنه سيكون للعراق الحق في الاجراءات التي يتخذها[٢٦] .

أما بخصوص اقتراح تعيين مدير بريطاني بجمرك الكويت ، فقد تأرجح الموقف العراقي . وعندما أبلغ سفير بريطانيا في بغداد وزارة الخارجية في عام ١٩٣٥ أن الحكومة العراقية ستكون مستعدة لأن توافق على تعيين مدير بريطاني للجمرك ولذلك فإن الحكومة البربطانية عليها أن تستعد للضغط على الشيخ بشدة ، ليقبل هو الآخر مثل هذا الموقف . إلا أن العراق لم يتخذ موقفا ثابتا تجاه هذا الاقتراح لأنه لم يجد به حلا نهائيا للمشكلة ، وفي

نفس الوقت لم ترحب الخارجية البريطانية بالاقتراح العراقي السابق ، وهو أن لا يكون للكويت الحق في استيراد سلع مما جاء ذكرها في القائمة العراقية ، إلا ما يكفي الاستهلاك الكويتي المحلي فقط . كما أنها لم توافق على أي ترتيب يتضمن رفع رسوم الكويت الى مستوى العراق ، لأن ذلك يتناقض مع اتفاقية سنة ١٩٠٧ .

إلا أنه بسبب طول بقاء المشكلة بغير حل ، وافقت بريطانيا على ممارسة شيء من الضغط على حاكم الكويت في عام ١٩٣٥ ، وفي مقابل ذلك يتخلى العراق عن مبدأ تحديد الواردات ، كما وافقت على تزويد مراكز الحدود بقوات عراقية لتشديد الرقابة(٢٧) .

ولقد دعا السفير الريطاني في بغداد حكومته إلى أن تتخذ من هذا الخلاف فرصة رائعة لكي تظهر براعتها في الوساطة(٢٨) .

وفي مايو عام ١٩٣٥ ، أبدت الحكومة العراقية ترحيبها بوساطة بريطانيا ، وبناء على ذلك رأت الأخيرة أنه لا داعي لإطالة المناقشات الحالية ، وأنه من الضروري إحضار ممثلين لكلا البلدين تحت رئاسة بريطانية للتباحث . وأنه لابد أن يتنازل كل من الطرفين عن بعض المطالب . ورأت أن يكون الحل على الوحه الآتي : تعيين مدير جمرك بريطاني تتوقف مسؤولياته ونفوذه على نتيجة المؤتمر المزمع عقده . ولأن الشيخ رفض أن يتنازل عن سلطته في الجمرك ، اقترحت وزارة الخارجية أن تكون هناك اتفاقية يرجع بمقتضاها المدير إلى الشيخ للحصول على الموافقة الرسمية في كل الحالات المهمة مثل تحديد واردات وغيرها . وأن يكون على صلة تامة بالوكيل السياسي . والحكومة البريطانية مستعدة للضغط على الشيخ في حالة رفضه أي إحراءات أو توصيات يضعها مدير الجمرك ، وتراها معقولة .

والغريب أن ترى وزارة الخارجية البريطانية في أثناء تلك الفترة ـ وهذا ليس من عادة حكومتها ـ أن إقامة رابطة وتيقة بين إدارات جمرك الكويت والعراق لن تنقص من سيادة الشيخ(٢٩) ، فأبدت استعدادها مرة أخرى لأن تضغط علي الشيخ ليفرض عقوبات صارمة على الكويتيين إذا ما قاموا بالتهريب ، غرامة قدرها عشرة أضعاف قيمة الضاعة ، على أن يطبق العراق نفس الإجراء على رعاياه ولفتت بريطانيا نظر الشيخ الى أنه في حالة عدم التوصل الى اتماق ، فقد يتعرض الى حصار من جانب العراق ، كما تعرض له من جانب السعودية بل إن حصار العراق سيكون أشد ضررا ، لأنه سيشمل السفن التي تنقل المياه العذبة من شط العرب . وعلى الرغم من هذا التهديد فإن حاكم الكويت ظل ثابتا على موقعه ، فقد رد على بريطانيا في مايو ١٩٣٥ معربا عن أسفه الشديد لعدم قدرته على قبول

النصيحة ، مع أنه يعلم بأنها لا ترضى عن موقفه . إلا أنه طلب من المقيم السياسي أن يرسل رده هذا إلى حكومته في لندن والى الحاكم العام في الهند ، مبلغا أنه لا يرفض النصيحة البريطانية عنادا ، ولكن لعدة أسباب سبق شرحها ، ومن أهمها أنه ليس للعراق حق قانوني لأن يفرض عليه القيام بإجراء يمليه عليه ، لأنه اذا ما أوقف التهريب في الكويت بواسطة قوات الحصار العراقية ، فالخسارة كبيرة على بلده . وإذا حدث ذلك من العراق ، فإن شعبه لن يعتبره ملوما ، بينما إذا تم ذلك بموافقته فإن النتيجة في رأيه ستكون الآتية : في حالة وجود مدير ينظم الجمرك فإن تجارة الكويت ستخسر ، وأن كل بلاد العرب ستفهم أن الكويت قد أسلمت حريتها للعراق ، وأصبحت موالية له ، وأن شعبه سيعتبره خائنا ، وسيصبح مكروها منه وسيؤدي ذلك الى هجرة كثير من المواطنين والتجار . وأشار الى موقف ابن سعود فذكر أنه سيقول إن الشيخ أسلم بلده للعراق وأنه رفض سابقا موظف جمرك مسلم ، والآن يقبل موظفا مسيحيا ، بينما العكس لو تمت الخسارة دون موافقته ، فإن الشعب سيقف معه ويسانده وأضاف أنه إذا كان المسؤولون العراقيون يرغبون في بسط الحصار على الكويت ، فلن يستطيع منعهم ، بشرط أن تكون الاجراءات التي يتبعونها قانونية ، وعلى جانب حدودهم وهو يدرك أنه لن يستطيع أن يشكو للحكومة البريطانية ، وسيعتمد على الله تعالى . وطلب ألا تدخل ضمن إجراءات الحصار حدائقه وحدائق رعاياه التي في العراق وكذلك مياه الشرب[٣٠] .

إذن فإن الشيخ لم يرغب في أن يضحي بشعبه إرضاء لبريطانيا أو العراق وذلك بموافقته على تلك المطالب . وفي تلك الأثناء اتخذت الحكومة العراقية بعض الاجراءات من أجل الحد من التهريب فقد قامت بمحاصرة ومطاردة المهربين ، وبالفعل تم القبض على جماعات من المهربين[٣١] . إلا أن مشكلة التهريب ظلت تثير التوتر بين القطرين المتجاورين ، كما تكررت حوادث الحدود بسببها ، فرأت بريطانيا أنه قد حان الوقت لإيجاد حل وسط وتم عقد اجتماع في أول نوفمبر من عام ١٩٣٧ في وزارة الخارجية البريطانية ، حضره مندوبون عن الخارجية ووزارة الهند ، كما حضره سفير بريطانيا في بغداد (كلارك كير) والمقيم السياسي في الخليج (ريتشارد فاول) .

ويبدو أن المقيم السياسي وممثلي وزارة الهند ، كانوا يميلون الى محاولة الضغط على العراق ، ليوافق على تعيين لجنة مشتركة للحدود ، حتى تتولى التبليغ عن أي حوادث تقع بين البلدين ، بينما كان رأي الخارجية والسفير البريطاني في بغداد أنه لا أمل في الحصول على

أي حل لهذا الموضوع . وأنه يجب أن لا يتعدى الأمر أكثر من تقديم احتجاج رسمي للعراق بسبب انتهاكات شرطته للأراضي الكويتية ، وبالفعل تم الاتفاق على هذا .

ونستخلص من الآراء التي عرضت في الاجتماع أن الخارجية تحمل الكويت مسؤولية عمليات التهريب ، وان بريطانيا لا تستطيع أن تتنصل من المسؤولية ، بينما المقيم السياسي وممثلو وزارة الهند مصرون على أن التهريب يتم بواسطة العراقيين ولصالحهم .

واعتقد فاول أنه إذا ما خططت الحدود ثانية بين البلدين ، فإن ذلك يهدئ الموقف . واستمرت السياسة البريطانية على رأيها في ضرورة قيام الشيخ بخطوة إيجابية تظهر رغبته في التعاون للقضاء على التهريب ، حتى يمكن التوصل لحل للمسائل الأخرى المعلقة مع العراق والتي تخص الشيخ(٣٢) . ولقد اتسع موضوع التهريب فلم يعد مقصورا على البضائع بل اشتمل الأسلحة ، ففي مارس عام ١٩٣٨ اتهم العراق الكويت بأنها مصدر لتهريب الأسلحة الى أراضيه ، وربما نشأ هذا الاتهام عن أن بعض الأسلحة المهربة من السعودية كانت تمر بالكويت(٣٣) وهذا هو ما أشار إليه المقيم السياسي البريطاني في يوليه عام ١٩٣٨ .

ولقد عادت مشكلة التهريب الى مائدة البحث والتداول ، خاصة أن الدعاية العراقية ضد الكويت أثارت بريطانيا فأبدت اهتمامها بها . وكان الشيخ قد صرح بأنه إذا ما انتهت المباحثات مع السعودية ، وتم الاتفاق على رفع حصارها عن الكويت ، فإنه سيعمل على وقف التهريب . بينما رأى العراق أن رفع الحصار السعودي سيزيد المشكلة خطورة ، على أساس أن المهربين سيأخذون السلع من الكويت الى السعودية وينقلونها من هناك الى العراق ، وبالتالي يتحتم على الحكومة العراقية مراقبة كل الحدود مع جيرانها . وسيؤدي ذلك الى اشتباكات حدود مع السلطات السعودية ولقد استمر التوتر يسود العلاقات بين البلدين ، فكلما اشتكت الكويت من اعتداءات الشرطة العراقية ، شكا العراق من استمرار التهريب ، وإذا طلب من الشيخ أن يعمل على مكافحة المشكلة قال إن شكاويه الكثيرة بشأن الاعتداءات على أراضيه لم تعالج بكيفية ترضيه .

الدعوى لضم الكويت

وبينما بقيت قضية التهريب في أخذ ورد بين الأطراف المعنية ، إذا بحملة دعائية تنشط في العراق في السنوات السابقة لموت الملك غازي (١٩٣٩) مطالبة بضم الكويت . ومن

الجائز أن يكون القصد منها في ذلك الوقت مجرد التأثير على معنويات الإمارة ، ولكن من جهة أخرى عرف عن الملك غازي تحمسه الى زعامة حركة الهلال الخصيب .

ومن المؤكد أن قيام حركة المعارضة في الكويت ، ووجود بعض الشباب الكويتي الذي يدرس في العراق قد شجع على هذه الحملة فقد حاولت الحكومة العراقية استغلالها .

ولم تكن بريطانيا راضية منذ البداية عما يقوم به العراق ، سواء صحفه أو الإذاعة من أحاديث دعائية ضد الكويت . ففي فبراير عام ١٩٣٩ أبلغت السفارة البريطانية في بغداد القائم بأعمال رئيس الوزراء العراقي أن الحملة الصحفية المضادة للكويت ، والدعوة لضمها للعراق لن تؤدي إلا الى إحراج العراق في علاقاته مع الحكومة البريطانية . فوعد المسؤول العراقي بأن يتخذ خطوات لمعالجة الوضع ، وحاول أن يبرر الدعاية العراقية بأنه في كثير من أنحاء العراق يقف الناس ضد الشيخ لإهماله بلده وشعبه ، ومنعه من المشاركة في الحكم ، وأنه لا يصرف شيئا من دخله العام على البلد ، سواء للتعليم أو للصحة وغيرها من الخدمات العامة ، وصرح بأن هذا الشعور يزداد ، مما دفع الحكومة العراقية الى أن تطلب من نوري السعيد وكان في لندن أن يتكلم بصفة خاصة عن الوضع في الكويت مع الحكومة البريطانية ، حتى تستخدم نفوذها لإقناع الشيخ أن يطور حكومته ويقيم إدارة مستنيرة . فحاول المسؤول البريطاني أن يفند هذه الآراء فذكر أن شعب الكويت سعيد ، وان هناك المدارس الدينية الكثيرة ، فرد المسؤول العراقي أنه من المحزن أن يوجد ناس جهلة متأخرون يرضون بمجرد تعليم ديني فقط[٣٤] .

ومن المعروف أن المدرسة المباركية النظامية الأهلية الأولى افتتحت في ديسمبر ١٩١١ وكانت تعطي الدروس الدينية والقراءة والكتابة والحساب ثم المدرسة الثانية وهي الأحمدية افتتحت عام ١٩٢١ حيث يدرس التلاميذ فيها اللغة الانجليزية الى جانب العلوم الأخرى . أما الكتاتيب فقد عرفتها الكويت منذ نشأتها .

وفي ٢٩ مارس من عام ١٩٣٩ ، ومع أحداث الكويت الداخلية والخلاف الذي حصل بين المجلس التشريعي والسلطات الحاكمة فيها ، مما أسفر عن حل المجلس ، ثم تطور الموقف وظهرت إشاعة بأنه كان هناك اتفاق بين المناوئين لحاكم الكويت وبعض موظفي الحكومة العراقية على أن تهاجم عدة سيارات عراقية مسلحة الجهرة التي تعتبر المفتاح الاستراتيجي للكويت ، حتى تستطيع جماعة أخرى في الداخل إحداث انقلاب ضد الحاكم والسيطرة على البلاد . ولم تكن هناك معلومات واضحة عن حقيقة تفاصيل أو مدى تشعب هذه

الخطة ، وكان الملك غازي قد أعلن في إذاعة «قصر الزهور» أنه يتطلع الى اليوم الذي تصبح فيه سوريا وفلسطين والكويت متحدة بالعراق .

توضح هذه الظروف مدى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات الكويتية العراقية . أما فيما يتعلق بالاشاعة فإن التطورات اللاحقة أكدت بطلانها .

وكان العراق يبحث عن أي حجة مهما كانت واهية لانتقاد سياسة الكويت ، فقد هاجم الوجود الأجنبي في الامارة ، وعندما استفسرت بريطانيا عن مفهوم الوجود الأجنبي ، أوضح الملك غازي أن المقصود به (الفرس) ، وادعى بأن حكومته قلقة بسبب تدفقهم على الكويت(٣٥) ، كما ادعى أن حاكم الكويت يستخدمهم في الشرطة ، ولذلك فقد اقترح العراق أن يرسل شرطة من قبله الى الكويت لمساعدتها على حفظ النظام ، إلا أن السفير البريطاني أجاب رئيس الوزراء العراقي الذي قدم له هذا الاقتراح بأن تجربة الكويت مع الشرطة العراقية كافية(٣٦) ، ويعني الهجمات المتكررة التي كانت تقوم بها القوات العراقية على الحدود الكويتية . أما فيما يتعلق بادعاء حفظ النظام فإن الكويت لم تشهد اضطرابات سوى تلك التي حدثت في أعقاب أحداث المجلس التشريعي ولأيام معدودة كما سنشير .

لقد عارض المسؤولون البريطانيون بشدة الموقف العراقي الذي كان يهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية لإمارة الكويت وأبلغت الحكومة البريطانية العراق أن أي اقتراح يريد أن يقدمه يجب أن يكون عن الطريق الدبلوماسي وليس بالدعاية المضادة(٣٧) ونتيجة لذلك أبدى ملك العراق أسفه الشديد ، ووعد بإصلاح الوضع .

ومن الواضح أن الحكومة العراقية حاولت استغلال ظروف قيام الحركة الاصلاحية في الكويت ـ التي أشرنا اليها ، وسوف نتناولها بالتفصيل في الفصل الخامس ـ لكي تدفع دعايتها للعمل على ضم الكويت . والواقع أنه كانت هناك فئة من بعض المتعلمين الذين تطلعوا الى العراق باعتباره أكثر تطورا في ذلك الوقت وبحكم ؟ الروح القومية العربية .

وهنا يجدر أن نطرح سؤالا مهما وهو : لماذا وقفت بريطانيا ضد تلك المحاولات العراقية بضم الكويت؟ بينما أيدت مشروع الهلال الخصيب الذي كان يقضي باتحاد سوريا والعراق تحت التاج الهاشمي؟ !

والجواب على ذلك هو أن الكويت اعتبرت في ذلك الوقت وبحكم معاهدة الحماية مع بريطانيا أكثر خضوعا للنفوذ البريطاني من العراق التي كانت تربطه عدة اتفاقيات سياسية

وعسكرية مع بريطانيا أعطت للأخيرة الكثير من الامتيازات السياسية والعسكرية . ومن مصلحة بريطانيا أن تبسط سيادة التاج الهاشمي على منطقة لم يكن لها فيها أي نفوذ على الاطلاق؟ ويبدو أن هذا الموضوع شغل العلاقات البريطانية العراقية لدرجة أن الملك غازي تحدث بشأنه مع السفير البريطاني أثناء مقابلة جرت في مارس عام ١٩٣٩ حيث أعلن الملك أنه لا ينوي الهجوم على الكويت ولكنه كما ادعى يرغب فقط في أن يدفع حاكم الكويت الى الموافقة على الاهتمام بالبلاد ومشاركة الأهالي في الحكم علما بأن مطالبة الشعب الكويتي للمشاركة في الحكم مطالبة داخلية . والحقيقة أن العراق كان يتطلع بالفعل لضم امارة الكويت خاصة بعد اكتشاف حقل برقان البترولي الكبير لكن في نفس الوقت لم يتخذ الملك غازي خطوات جادة بهذا الخصوص ولكن كانت المقالات الصحفية العديدة تركز على هذا الموضوع .

وبسبب بقاء الوضع متوترا كما هو ، اقترح العراق إرسال احدى شخصياته المعروفة الى الشيخ حاملا رسالة له من الملك غازي ، ويبين له كيف أن الدعاية المضادة للإمارة إنما قام بها أشخاص من ذوي النوايا السيئة ، استغلوا غياب «نوري السعيد» عن السلطة . وتضمن الاقتراح دعوة للشيخ لزيارة بغداد ، حيث يقلده الملك وساما ، وعلقت السفارة البريطانية على هذا الاقتراح بالموافقة على إرسال الوفد ، ولكنها اعترضت على زيارة الشيخ للعراق[٣٨] . وكان رأي الخارجية أشد صرامة ، فهي لم ترفض الزيارة فحسب ، بل رأت أن إجراء أي اتصال بين العراق والكويت ، يجب أن يتم عن طريق المندوبين البريطانيين[٣٩] طبقا للمعاهدة التي تجعل بريطانيا مسؤولة عن شؤون الكويت الخارجية ، ولا يستثنى من هذه الاتصالات إلا ما يتعلق بالمجاملات .

والظاهر أن كل المقترحات العراقية لم تأت بنتيجة ، إما بسبب الاعتراضات البريطانية ، أو لأن الشيخ لم يكترث بها ، فتجدد النزاع بشأن التهريب ، واتجهت الحكومة العراقية في أبريل عام ١٩٣٩ الى تشديد الرقابة على الحدود . وظهر أنها تميل الى توجيه ضربة حاسمة لهذا الموضوع وذلك باستخدام وسائل عنيفة كالطائرات والسيارات المسلحة ، وتوقيع عقوبات صارمة على الأفراد والجماعات القائمة بالتهريب . وظهرت نية العدوان على الكويت . وقد رأى المقيم السياسي أن بعض الضباط العراقيين الميالين للألمان يبيتون النية على مهاجمة الكويت تحقيقا لطموحهم في السيطرة[٤٠] .

لقد أكدت التقارير البريطانية احتمال احتلال العراق للكويت الى حد أن الوكيل السياسي طالب بإرسال قوات للدفاع عنها ، كما اقترح جمع قوات من القبائل لنفس

الغرض[٤١] . بل لقد بلغ من تشكك الموظفين البريطانيين في أهداف السياسة العراقية أن بعضهم اعتقد أن نوري السعيد يؤيد سرا الدعوة الى ضم الكويت[٤٢] ، ولذلك نرى صديق بريطانيا الحميم يبادر الى تفسير الموقف بتصريحه للسفير البريطاني في أبريل عام ١٩٣٩ أنه يخالف الملك في موقفه تجاه الكويت ، وأن الشباب الكويتيين الساخطين استطاعوا الوصول الى الملك طالبين منه النظر في قضيتهم ، وشجعهم الملك على السير في خطتهم دون الرجوع الى وزرائه . كما شجع الصحافة ونظم دعاية في إذاعته ، تعلن أن الكويت جزء من العراق . وذكر السفير أن هناك بعض الشباب في إذاعة الملك الخاصة يتقاضون أجورا من المفوضية الألمانية ، وهم الذين يتأثر بهم الملك غازي . وهناك تصريح من نوري السعيد يبين قلق الملك العراقي تجاه الكويت فقد ذكر أنه كثيرا ما يستدعيه في منتصف الليل ويطلب منه أن يتخذ خطوات بشأن الكويت[٤٣] . توقفت الحملة الدعائية بعد موت الملك غازي في ٣ أبريل ١٩٣٩ ، وتسليم محطة إذاعة قصر الزهور الى الحكومة العراقية . ومهما قيل عن دور الملك غازي في هذه الحملة ، والإشارات الواردة في التقارير البريطانية الى احتمال احتلال الكويت ، فإن ذلك لا يكفي دليلا على أن قضية ضم الكويت اتخذت طابعا جديا ، خوفا من رد الفعل البريطاني بدليل أن الملك غازي كان إذا ووجه بالمعارضة البريطانية ، بادر إلى الاعتذار . ولذلك يمكن القول إن أول دعوة جادة الى الضم إنما صدرت في يونيه ١٩٦١ . لكن لا يمكن إغفال وتجاهل تطورات الأحداث خلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٦١ . أما التهريب ، فالراجح أن هذه المشكلة بقيت كما هي ولكن ظهور البترول وتصديره ابتداء من عام ١٩٤٦ جعل مشكلة التهريب تختفي . وتطورت الحياة بسرعة فإنه إذا كان التجار الكويتيون يتسابقون الى عقد صفقات تجارية مع البدو القادمين مع العراق ، فلأنهم كانوا يعتمدون كثيرا على هذه التجارة . إلا أن تشدد الحكومة العراقية من جهة ، وظهور النفط في الكويت من جهة أخرى وازدهار التجارة في داخل البلاد ، ونشاط حركة البيع والشراء فيها ، أدى الى أن يقل الاهتمام بالتهريب .

مشكلة المياه

الواقع أن الكويت واجهت مشكلة توفير المياه فترة طويلة ، فكانت مشكلتها الأولى هي كيفية الحصول على أمداد المياه العذبة للشرب أو لمتطلبات أخرى . ففي الماضي كانت هناك

آبار مياه مالحة تستعمل للشرب وغيره ، الى جانب بعض الآبار التي تعطي مياها عذبة نوعا ما ، ولكن هذه الأخيرة نادرة جدا وإنتاجها ضعيف ، وهناك مجموعتان من الآبار وهما الدسمة والشامية .

تقع ابار الشامية في جنوب غرب المدينة ، وتتكون من عديد من الآبار الصغيرة ، وقد أمدت هذه الآبار معظم سكان الكويت بالمياه ، إلا أن ازدياد عدد السكان منذ عهد الشيخ مبارك ، وقلة سقوط الأمطار ، أدى الى خلق مشكلة المياه خاصة منذ عام ١٩٠٨ ، فقد تصادف أن شح المطر ، فدفع ذلك بعض الكويتيين الى جلب المياه من شط العرب ، ومن هنا بدأت القوارب تبحر الى هناك لاستيراد المياه ، وفي نفس الوقت استمرت الاستعانة بالآبار ، وظلت الحال هكذا فترة طويلة ولم يطرأ جديد على الوضع . وقد بلغ عدد السفن المستخدمة لهذا الغرض سنة ١٩٣٣ ما يقرب من ٤٩ سفينة ، وأصبح الكثيرون من الناس وخاصة الطبقات الفقيرة تفضل أن تشرب من المياه المستوردة على أن تشرب من آبار الشامية وغيرها ، لأن مياه الشط تباع بسعر رخيص ، أما مياه الشامية فتنقلها الحمير أو الجمال فتكلف أكثر مما ينقل بواسطة السفن . ولم تكن هناك مضخات أو أنابيب توصل المياه الى البيوت ، أما السفن فانها كانت تصل الى أي جزء من الساحل وتفرغ المياه في خزانات أخرى خشبية محلية الصنع . والجدير بالذكر أنه كانت هناك مياه حلوة أيضا من آبار «حولي» و«السرة»[٤٤] ولكن تكاليف نقلها للسكان كبيرة .

ولقد اهتمت بريطانيا منذ عام ١٩١٣ بالعمل على محاولة إيجاد مياه شرب بالحفر الارتوازي في الكويت ، فتوجهت بعثة بريطانية إليها لهذا الغرض ، وبعد قيامها بعدة تجارب ، أوصت بإمكان الحفر وأن هناك احتمالا لوجود مياه عذبة فيها[٤٥] . والراجح أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما بدأت تواجهه الكويت فيما بعد من تشدد العراق في خروج السفن الكويتية المحملة بالمياه . والحقيقة أن العراق عاق خروج هذه السفن وخاصة في الثلاثينيات عندما ازداد توتر العلاقات سوءا بين البلدين بسبب مشكلة التهريب والمطامع العراقية في الكويت . وكان قطع أمداد المياه إحدى الوسائل التي سعى العراق بواسطتها الى إرغام الشيخ على التعاون في إجراءات مقاومة التهريب . وكثيرا ما اشتكى أصحاب السفن للشيخ من أنهم عندما يملأون سفنهم بالمياه ويعودون الى الجمرك ، لا يحصلون على تصريح من مدير الجمرك في الفاو ، ويتعطلون لمدة من ١٢ الى ١٥ ساعة أو أكثر ، فطلبوا منه أن يتدخل لبحث الأمر[٤٦] . والجدير بالذكر أنه في ١٥ مايو من عام ١٩٣٢ أمرت السلطات

العراقية السفن المحملة بالمياه ألا تغادر الجمرك دون تصريح من المختصين . على أن هذا التصريح كان يتأخر بضع ساعات وقد شكا الشيخ من هذه المعاملة الظالمة التي تؤثر في آلاف الفقراء الذين يعتمدون على هذه المياه . ومما زاد الأمر صعوبة وتعقيدا في وجه البحارة أن مكان الجمرك كان يبعد أحيانا عن موضع جلب المياه مسافة طويلة مما يحملهم مشقة ويضيع عليهم وقتا هم في حاجة اليه . فرد العراق بأن هذا الإجراء اتخذ لمكافحة التهريب لأن هذه السفن كانت موضع شك . ورغم أن العراق قد وافق على إزالة هذه العوائق إذا ما ضمن الشيخ ألا تحمل القوارب بضائع مهربة ، إلا أنه لم يعمل على إزالتها . واستمر الوضع هكذا ، ففي سبتمبر من عام ١٩٣٦ اشتكى الشيخ أحمد الجابر من أن مدير جمرك الفاو يتبع إجراءات من شأنها تأخير سفن المياه ، مما نتج عنه في أغسطس من نفس العام قلة في المياه لمدة أربعة أيام دون إنذار سابق ، فاتجه الرأي لدى المسؤولين البريطانيين الى ضرورة توفير الاكتفاء الذاتي من المياه حتى تستغني الكويت عن العراق ، وذلك بالكشف عن آبار جديدة ، والاتفاق سرا مع شركة بترول الكويت لحفر آبار وجلب آلات رافعة[٤٧] . وقد اقترح الشيخ عقد اتفاق مع العراق يتم بمقتضاه تأسيس شركة لمد خط أنابيب تسيل فيه المياه فأبدى الوكيل السياسي دهشته من هذا الاقتراح ، وفسر اتجاه الشيخ هذا بالحرص على توفير المال لأن حفر الآبار يتطلب نفقات أكثر ، بينما اذا تكونت شركة فانه سيتلقى مبلغ الترخيص منها ، وربما يكون له نسبة من أرباحها ولذلك يفضل الشركة . وبالطبع لم يرض بريطانيا هذا الاتجاه لأنها كانت تراعي الاعتبارات السياسية بينما كان الشيخ متأثرا بالاعتبارات الاقتصادية ، وبمراعاة مصالح الشعب ، وهذه الاعتبارات السياسية معروفة وهي إبقاء الكويت كيانا قائما بذاته تحت الحماية البريطانية ، فلذلك ألحت على أن يبدأ العمل لاكتشاف الموارد المحلية للمياه[٤٨] ، وقد وجدت بريطانيا في إقامة شركة عراقية كويتية لجلب المياه بابا لخلق نفوذ عراقي فيها ، خاصة أنه كانت هناك في عام ١٩٣٨ شركة كويتية عراقية للكهرباء[٤٩] .

إلا أن موضوع المياه كان من الأهمية بمكان ، بحيث يجعل العراق متحكما في حياة السكان . ففي استطاعته أن يميتهم عطشا إذا أقفل صنبور المياه . لذلك وقف الانجليز موقفا متشددا في موضوع المياه ، وفضلوا طريقة نقله بالقوارب على أساس أن العراق لا يستطيع أن يتحكم في القوارب . وفي ٣١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ذكر الوكيل أن الحل البديل لمشروع الأنابيب هو ما سبق عرضه ، والخاص بحفر الآبار ، فإذا ما ظهرت بوادر تبشر بوجود الماء ، أمكن تكوين شركة كويتية للإشراف على هذه الآبار وإدارتها .

فذلك أفضل من الاعتماد على العراق ولاسيما بعض المهندسين البريطانيين قد طلبوا الترخيص بمسح مائي للكويت ، فدعا المقيم الى تشجيعهم(٥٠) .

وقد أيدت وزارة الطيران هذا المشروع في نوفمبر عام ١٩٣٨ وكانت تعارض أي نفوذ عراقي في الكويت ، وبررت رأيها بأنه في حالة حدوث انقلاب في العراق ضد بريطانيا ، فإن الكويت تصبح ذات أهمية عظمى كقاعدة نافعة جدا للقوات الجوية عند رأس الخليج(٥١) .

والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تر فائدة من الاحتجاج على العراق بسبب سوء معاملته للسفن ، طالما أن الشيخ مصر على موقفه تجاه التهريب(٥٢) .

ولم يعد هذا الموضوع مشكلة فيما بعد منذ أن بدأت الحكومة الكويتية في الخمسينيات بتقطير مياه البحر .

مشكلة حدائق النخيل

تردد في الجزء الأول من هذا الفصل كثيرا ذكر حدائق نخيل الشيخ ، وسنتناول فيما يلي تفاصيل هذه القضية .

واجهت الشيخ أحمد الجابر مشكلة أخرى مع الحكومة العراقية وهي الخاصة بأملاك أسرة الصباح في العراق . كما واجهت الشيخ مبارك مع الدولة العثمانية من قبل ، فكلا السلطتين العثمانية والعراقية حاولت الضغط على حكام الكويت من خلال هذه الأملاك التي كانت تدر عليهم الربح .

ترجع ملكية هذه الأراضي للأسرة الحاكمة الكويتية إلى أوائل القرن التاسع عشر وهي المعروفة في الصوفية والفاو والبوشاية ، وقد اشترى الأخيرة عام ١٩٠٨ الشيخ مبارك من إحدى السيدات العراقيات وتدعى شفيقة أرملة علي باشا بن قاسم الزهير ، ورغم أنها باعت له هذه الأراضي نيابة عن أولادها ، ورغم استمرار ملكيته لها فترة طويلة إلا أن ابنة هذه السيدة قدمت في عام ١٩٣٠ شكوى ضد الشيخ أحمد الجابر مطالبة بنصيبها في هذه الأرض . وكانت الدولة العثمانية قد رفضت تسجيل عقد البيع ، لأن الشيخ لم يقبل الرعوية العثمانية(٥٣) . وقد برزت مشكلة الصوفية في عهد الشيخ صباح بن جابر والشيخ عبدالله بن صباح . وكانت الأسرة الحاكمة في الكويت تستفيد من منتجات هذه الأملاك فتصدر نتاجها

من البلح الى أوروبا تحمله السفن الكويتية[٥٤] وقد قطعت بريطانيا للشيخ وعدا بأن تكون الحدائق له ولورثته من بعده* وأن تعفى من الضرائب ، ومن المعروف أن الحكومة العثمانية تفرض ضرائب على الصادرات من أراضيها ، فلما احتلت بريطانيا العراق ، أعفت صادرات الشيخ من الضرائب بناء على وعدها السابق[٥٥] . واستمرت الحال كذلك الى عام ١٩٣٠ فأثيرت المشاكل فيما يتعلق بملكية الشيخ أحمد لهذه الأراضي . وأيضا ما فرضته الحكومة العراقية على الشيخ من الضرائب ، فأما بخصوص الملكية ، فقد صدر في مايو من عام ١٩٣٢ حكم من محاكم بغداد لصالح الشاكية[٥٦] ، مما دفع الشيخ الى أن يلتمس من بريطانيا تأمين حقوقه في امتلاك المزارع ، وبناء على اتفاقها السابق معه رأت الحكومة البريطانية أنه لكون الشيخ غير محصن ضد إجراءات المحاكم في دولة أجنبية ، فإنه بناء على ذلك ، عليه أن يرفض قبول أي إجراءات على أساس أنه حاكم مستقل وليس خاضعا للسلطة التشريعية في محاكم العراق .

وهكذا نلحظ أنه كانت هناك في الثلاثينيات ثلاث قضايا بخصوص هذه الأراضي بين الشيخ والحكومة البريطانية من جهة ، والعراق من جهة أخرى : الأولى محاولة محاكم العراق إبطال ملكية الشيخ لبعض المزارع ، والثانية إصرار العراق على أن يدفع حاكم الكويت جمارك عن انتاجها الذي يصدره لحسابه الى الخارج . أما الثالثة فهي مطالبة الشيخ بإعفاء حدائقه من دفع الضرائب . ولم يطرأ جديد على الوضع رغم المحاولات البريطانية . فلم تنص الاتفاقيات التي تم عقدها بين بريطانيا والعراق على أن يحترم الأخير الوعود البريطانية للشيخ وأن تظل أملاك حاكم الكويت معفاة من الضرائب . ومن ثم وجد العراق أنه غير ملزم بهذه الوعود ولم يرتبط بها ، ولذلك فللعراق الحق في أخذ الضرائب كاملة ، ولكن الحكومة البريطانية سعت لإقناع العراق بتغيير موقفه ، ويبدو أنه لم يكن لهذه المحاولات أي أثر ، فقد أصدرت الحكومة العراقية عام ١٩٣١ قانون استهلاك جديدا ، يشترط بأن الشاري أو المستورد لمنتجات المزارع يجب أن يدفع ١٠٪ ضريبة الى الدولة . فطلب الشيخ أحمد مرة أخرى من بريطانيا أن تحافظ على وعودها ، وأصبحت هذه وفقا للوضع الجديد ملتزمة بأن تدفع للشيخ تعويضات عن خسائره التي لحقت به بسبب القانون الجديد . أما بخصوص الأرض فإن الملك فيصل قد أكد في مايو ويونيه من عام ١٩٣٣ أنه سيضمن ملكيتها للشيخ ، كما أكد خليفته الملك غازي في سبتمبر عام ١٩٣٣ ذلك الوعد . إلا أن الأحداث التالية أظهرت أن العراق غير متمسك بهذه الوعود ، بل إنه بدأ منذ عام ١٩٣٢ بمحاولة وقف الشحنات المتوجهة الى

الكويت من مزارع الشيخ وطالب بدفع ضرائب عنها ، وقد حدث في ديسمبر من نفس العام أن أوقفت السلطات العراقية في جمرك الفاو شحنة متوجهة الى الكويت وفرضت عليها دفع الجمارك ، فاضطر الشيخ بعد شهر من ذلك الى أن يدفع حتى يمكن المنتجات الأخرى من الوصول[٥٧] إليه واشتكى الى الوكيل السياسي من أن الضرائب تؤخذ على محصول البلح الخاص بحدائقه ، وأن السلطات العراقية قد أنشأت عددا من مراكز الشرطة حول شط العرب لضمان عدم خروج سفينة محملة بالبلح دون أن تدفع الجمارك[٥٨] ، ففي مارس ١٩٣٩ ومع توتر العلاقات الكويتية العراقية طالبت السلطات المحلية العراقية وكيل الشيخ في البصرة بأن يدفع الضرائب المتأخرة في خلال عشرة أيام ، وألا يوقع الحجز على الأملاك . وبالفعل وقع الحجز في ٢٢ مارس على أملاك فداغية وطرد الزراع ، واستبدل بهم آخرون ، وقد اعتبر السفير البريطاني في بغداد أن ما طلبته الحكومة العراقية يحتمل أن تكون هي المبلغ المطلوب لوفاء الديون والمستحقات على أملاك الشيخ حتى وقت تطبيق نظام ضريبة الاستحقاق[٥٩] . وقد سبب تصرف المسؤول العراقي في هذا الصدد انزعاج الشيخ على مركزه الشخصي وطالب الحكومة البريطانية بالوفاء بتعهداتها[٦٠] ، التي طلبت بدورها من سفيرها في بغداد أن يتصل بوزير الخارجية العراقي لإلغاء الحجز وسحب طلب الضرائب الذي أرسل للشيخ . إلا أن وزير الخارجية رد على طلب السفير البريطاني بأن هذا الاستيلاء أمر صوري اتخذ ذرا للرماد في العيون ، إذ إن الأهالي امتنعوا عن دفع الضرائب محتجين بأن الحكومة لا تحصل ضرائب من أملاك الشيخ ، فلماذا تطالبهم بما لا تطالب به الآخرين .

ونفت الحكومة العراقية نيتها في التصرف في أملاك الشيخ ، بل ستسمح بعودة وكلاء أسرة الصباح إلى أملاكهم بشرط أن يحمل كل وكيل شهادة مصدقا عليها من موثق العقود العام في البصرة . والواقع أنه كان لدى وكيل الشيخ توكيل من الحاكم إلا أن المتصرف العراقي ماطل في قبوله ، ومادام هذا التوكيل لا ينسحب على الأمور المذكورة ، فإنه لا يعطي حامله الحق في تسلم الاعلانات ، أو مباشرة إجراءات نيابة عن الشيخ ، بشأن القضايا التي تسجل ضده في المحاكم ، وبغير هذا التوكيل لا يحق للوكيل أن يسجل أو يسترد شيئا دون أن يقاضوه بسبب عدم وجود توكيل كالسابق في يد وكيله . لذلك تم الاتفاق على أن يعد توكيل محامي للوكيل في الفاو لكي يباشر أعمال الأملاك ويجمع الإيجارات وكذلك توكيل آخر لوكيل فداغية على أن يصدق على التوكيلين موثق العقود[٦١] . وعلى كل فإن موضوع الحدائق قد فقد أهميته منذ أن أخذت شركات النفط تدفع عوائد امتيازاتها .

مسألة الجنسية

كانت مسألة الجنسية أحد موضوعات الخلاف التي نشأت بين الكويت وبريطانيا والعراق ، وكان الأخير هو الذي أثارها ، ويبدو أنه هدف من وراء ذلك الى غرضين : الأول إسقاط حق الشيخ في ملكية بعض الأراضي الخاصة به في العراق ، لأنه لم يسجل نفسه رعية عثمانية كما سبق الاشارة . وأيضا لكي يثبت أنه لا وجود لجنسية خاصة بالكويت ، وبالتالي تكون تابعة للدولة العثمانية ، ويثبت كونها تابعة لولاية البصرة ، وبناء على ذلك تتبع العراق أو أنها مجرد تساؤلات أراد بها إثارة مخاوف الشيخ واهتمامات بريطانيا . فقد وجهت الحكومة العراقية استفسارا الى الحكومة البريطانية حول مسألتين : الأولى : في أي يوم كونت أو نظمت شهادات الجنسية الكويتية والبحرينية؟ والسؤال الثاني : في أي يوم انفصلت كل من هاتين الجنسيتين عن الجنسية العثمانية؟

وكان الرد البريطاني أنه بشأن البحرين ، فالأمر سهل ، لأن بريطانيا لم تعترف بسيادة الدولة العثمانية أو أي نفوذ لها على البحرين ، بينما الكويت تختلف كثيرا فقد كانت هناك مثلا اتفاقية عام ١٩١٣ التي اعترفت فيها بريطانيا أن الكويت قضاء مستقل ، في الإمبراطورية العثمانية وأن الشيخ قائمقام . وفي نفس الوقت كانت بريطانيا قد دخلت في معاهدات واتفاقيات مع حاكمها منذ ١٨٩٩ مباشرة دون الرجوع إلى الحكومة العثمانية ، وهذا ما يؤكد اعترافها باستقلاله عن الدولة الذي حرص حكام الكويت على تأكيده قبل عام ١٨٩٩ . ولقد واجهت بريطانيا إزاء الاستفسار العراقي مشكلة ، لأنه ليس هناك دليل ثابت على وجود جنسية كويتية منفصلة بذاتها . وكانت بريطانيا قد ساندت موقف الشيخ مبارك الرافض تسجيل نفسه كرعية عثمانية عندما طلبت منه الحكومة العثمانية تسجيل أملاكه في ولاية البصرة ، وبناء على ذلك كان هناك اتجاه عند المسؤولين البريطانيين بأن يكون الرد على العراق غامضا وغير ملزم . فقد كانت بريطانيا منذ دخولها في معاهدة الحماية عام ١٨٩٩ متحفظة جدا في إعطاء الدولة العثمانية أي اعتراف بسيادتها على الكويت(٦٢) حتى تم اتفاق سنة ١٩١٣ . هذا وقد اتجه الرأي إلى أن تكون معاهدة لوزان ١٩٢٣ هي تاريخ وجود الجنسية الكويتية والبحرينية(٦٣) .

غير أن وزارة الهند خشيت من أن يؤدي هذا التحديد الى اعتراف ضمني بأن الكويت كانت تابعة قبل معاهدة لوزان للامبراطورية العثمانية ، فدعت الى عدم التقيد بتلك المعاهدة حتى لا تجد بعض الدول مثل الولايات المتحدة منفذا لتطبق السياسة البترولية المتبعة في الدول

التي ورثت الدولة العثمانية[٦٤] .

غير أننا نلحظ فيما بعد كيف أن الولايات المتحدة استطاعت أن تفرض رأيها على بريطانيا .

وقد اقترحت وزارة الهند أن يكون وجود الجنسية المستقلة للكويت ابتداء من عام ١٩١٤[٦٥] أي أنها اتخذت من إعلان نوفمبر ١٩١٤ للشيخ تاريخ الاعتراف باستقلاله . حين اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية .

ولم يظهر العراق رغبة ملحة في الحصول على جواب سريع من الحكومة البريطانية حول استفساره ، فكان رأي السفير البريطاني (وكان ذلك في نوفمبر عام ١٩٣٤) أن يترك السؤال دون جواب طالما أن العراق لم يظهر اهتماما متجددا بالموضوع . ومما تجدر الاشارة اليه أن العراق حتى عام ١٩٢١ كان عبارة عن عدة ولايات عثمانية تابعة للدولة العثمانية تبعية فعلية .

ونلحظ أنه منذ استفسار العراق ، أخذت المناقشات بين المسؤولين البريطانيين في الهند ولندن تتناول أساس وشكل العلاقات التي كانت تربط الكويت بالدولة العثمانية ، وكلها تركز على عدم اعتراف بريطانيا بالسيادة العثمانية .

أما بخصوص الرأي القائل بأن الكويت أصبح لها جنسية مستقلة منذ عام ١٩١٤ فقد رئي أنه لا يمكن الأخذ به لأن العراق وغيرها من البلدان العربية تحقق استقلالها في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ رغم أن الأدلة التاريخية تؤكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية ، قبل هذا التاريخ فقد عقدت الكويت معاهدة الحماية مع بريطانيا في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ عندما كان العراق ولايات عثمانية . هذا بالاضافة الى العديد من الأدلة التاريخية مثلا ظروف بدء الاتصالات بين الكويت وبريطانيا لأول مرة عام ١٧٧٥ حين حولت شركة الهند الشرقية الانجليزية طريق تجارتها وبريدها عبر الكويت (١٧٧٦ ـ ١٧٧٩) بعد حصار الفرس للبصرة مما ساعد على ازدهار تجارة الإمارة ، وقد تم هذا التحول مباشرة دون التقيد بالحصول على موافقة الحكومة العثمانية أو السلطات العثمانية في ولايتي بغداد والبصرة . وفي عام ١٧٨٧ أصبحت الكويت ملجأ للثائرين على السلطات العثمانية في ولاية البصرة ورفض حاكم الكويت تسليم اللاجئين اليه رغم تهديد والي بغداد بالهجوم على الكويت ومن الأدلة الأخرى ترحيب حاكم الكويت بانتقال وكالة شركة الهند الشرقية الانجليزية الى بلاده من البصرة في (١٧٩٣ ـ ١٧٩٥) بعد خلاف رئيس الوكالة (مانسيتي) مع السلطات العثمانية

في ولاية بغداد وقد ساعد انتقال الوكالة على ازدهار حجم تجارة الكويت وكان لذلك نتائجه السلبية على ولاية البصرة خاصة أن نشاط الوكالة كان عصب الحياة الاقتصادية في الولاية . يضاف الى ذلك تناقض السياسة التجارية بين الكويت والولايات العثمانية فالأولى كانت تنتهج سياسة تجارية حرة وتأخذ بأسلوب الرسوم المنخفضة ، بينما كانت السياسة المطبقة في الولايات العثمانية تعتمد على الرسوم المرتفعة ، ومثل هذا التناقض كان له آثاره السلبية على اقتصاد البصرة بينما ازدهرت تجارة الكويت وتعززت مكانتها .

وكان العراق قد حصل على استقلاله في ١٩٣٢ وانضم الى عصبة الأمم ولكن ظلت تربطه ببريطانيا وكما أشرنا اتفاقيات سياسية وعسكرية أما الكويت فقد استمرت معاهدة الحماية البريطانية التي تحكم علاقتها ببريطانيا .

ولكن نلاحظ التضارب بين وجهات النظر البريطانية ، فأحيانا يعتبرون الكويت جزءا من أملاك الامبراطورية العثمانية ، وأحيانا أخرى يعتبرونها مستقلة وتحت حمايتهم .

على أية حال فقد رأت بريطانيا أنه في ظل تلك الظروف والتطورات يصعب اقناع الدول بأن الكويت قد سبق العراق في الحصول على استقلاله وحلا للأشكال كان رأي السفير البريطاني بأنه من الممكن القول بأن الكويت كانت دولة شبه مستقلة وأن العودة بالجنسية الكويتية الى نفس الوقت التي ظهرت فيه الجنسية العراقية كان مجرد مصادفة ونلحظ أن وزارة الخارجية البريطانية حرصت في ديسمبر عام ١٩٣٤ على أن تبرهن على أن كلا من البحرين والكويت لم تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية أو أنهما أصبحتا مستقلتين عنها قبل انهيارها ولذلك لا تعترف بأي حق تدعيه دولة ما في هاتين الامارتين .

أما بالنسبة لأهالي الكويت فهم إما البدو في الصحراء وهؤلاء يصعب تأكيد تبعية بعض قبائلهم وذلك بسبب تعدد تنقلاتهم بحكم الظروف المعيشية وإما أهل المدينة ، وهؤلاء رغم تعاطفهم مع الدولة العثمانية ، فإن ذلك لا يعني أنهم قبلوا سيادتها وسعوا إليها . وبقيام الحرب العالمية الأولى تأكد استقلال الكويت بإعلان نوفمبر عام ١٩١٤ .

وإجمالا للقول فإن مسألة الجنسيات جديدة على منطقة الخليج العربي وقد واجهت كثير من الدول الاسلامية التي كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية مشكلة في تحديد البدء في عمل قوانين الجنسية ، وقد نظمت هذه القوانين تنظيما نهائيا في الكويت قبل الاستقلال في ١٩٥٩ حين ازدادت الهجرة الأجنبية إليها ، فكان لابد من وضع القيود على اكتساب الجنسية ، فاعتبرت المادة الأولى من هذا القانون أن الكويتيين هم المستوطنون في الكويت قبل

سنة ١٩٢٠ وكانوا محافظين على إقامتهم الى يوم نشر القانون[٦٦] .

العلاقات الكويتية الإيرانية

تأثرت العلاقات بين العرب والفرس عبر الخليج بعدة عوامل . منها أن إيران كانت قد قطعت شوطا أكبر نحو الاستقرار ، وحققت وحدتها السياسية بينما ظل الشاطئ العربي مفككا . ولذلك تبدلت الأوضاع ، فبعد أن كان العرب هم الذين يسيطرون على الملاحة وبالتالي انتشروا على الساحل الإيراني ، إذا بالفرس يتفوقون في مجال التجارة ، فتنقلت جماعات منهم الى الشاطئ العربي على شكل تجار ثم على شكل طبقة عاملة لسد الفراغ السكاني الذي تعرض له الشاطئ . وإزاء هذا النشاط الفعال من جانب الفرس ، أصبحت بريطانيا تنظر الى السياسة الفارسية ، وكأنها تتحدى عن قصد سيطرتها على الخليج . ومما زاد من شكوك بريطانيا تجديد الحكومة الإيرانية لمطالبها الإقليمية في البحرين ، كما أثارت موضوع جزر أخرى مثل جزيرة أبوموسى التابعة للشارقة . وفي مايو عام ١٩٢٨ أحلت الحكومة الإيرانية أطباء فرسا محل الأطباء البريطانيين في الحجر الصحي ، في موانئ الخليج العربي . وكانت قد أرسلت تعليمات من «طهران» الى السلطات الإقليمية ، تنص على أن أهالي الكويت ومسقط وعمان يعتبرون رعايا فرسا ، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية هذه التصرفات محاولة لبسط النفوذ والسيطرة الفارسية في الخليج على حساب النفوذ البريطاني .

رغبت بريطانيا في عقد اتفاقية شاملة عامة مع ايران ، تتم بواسطة المباحثات المباشرة . وأبدت استعدادها أيضا لأن تناقش علاقاتها مع حكومة طهران ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل الخارجية بإيران في الساحل الفارسي من الخليج ، ولكنها غير مستعدة لأن تسمح للادعاءات الإيرانية عن الساحل العربي بأن توضع موضع التنفيذ . فقامت سياستها على الدفاع عن المشيخات العربية في مواجهة الادعاءات الايرانية[٦٧] ورغبت أيضا في أن تكون سياستها هي عدم الاصطدام مع ايران .

لا نستطيع أن نميز بوضوح بين أهداف سياسة ايران نحو الكويت ، وأهدافها نحو المشيخات العربية الأخرى . والواقع أن هذه المشيخات لم تنج من ادعاءات إيران في السيادة عليها ، ولو أنها لم تظهر ذلك بصورة جدية إلا فيما يختص بالبحرين وكانت الكويت إحدى

الإمارات التي ذكرت أحيانا على أنها من توابع إيران كما وضحنا منذ قليل من أوامر حكومة طهران الى السلطات الإقليمية الايرانية .

وعند تولي الشيخ مبارك الحكم ، فكر وقتا ما في أن يطلب حماية فارس لمواجهة مشاكله العديدة ، بل تذكر وثيقة بريطانية أنه تقدم بطلب رسمي يتضمن هذا المعنى الى حكومة طهران[٦٨] . واذا صح هذا فلابد أن يكون الدافع إليه هو مجرد لفت نظر بريطانيا الى ضرورة التعجيل بعقد اتفاقية حماية معه .

ويلاحظ أن هجرة الفرس الى الكويت تزايدت في العشرينيات ، بسبب تدهور الأوضاع في بلادهم واستقرار الأوضاع السياسية في الكويت . وخاصة بعد تدخل بريطانيا لحماية البلاد من هجمات الإخوان وترتب على ذلك أن صار وضع الرعايا الايرانيين في الكويت هو الذي يشغل الجانب الأكبر من العلاقات بين البلدين ، ففي يوليو من عام ١٩٢٤ أبلغ القنصل الايراني في البصرة المندوب السامي في بغداد أنه ينوي إرسال ممثل عنه الى الكويت لتوزيع شهادات جنسية على الرعايا الفرس ، وذلك على حد تعليل القنصل الايراني لزيادة دخل القنصلية الذي نقص بسبب عدم قدوم الحجاج الايرانيين الى العراق .

وقد أرسل القنصل الايراني في نفس الوقت رسالة الى الوكيل السياسي في الكويت في أوائل أغسطس من نفس العام ، تحتوي على نفس مضمون رسالته السابقة للمندوب السامي ، وطلب منه تقديم المساعدة للمندوب الذي سيرسله الى الكويت . ورغم إدراك السلطات البريطانية منذ البداية أن الشيخ يرفض وجود ممثل ايراني في بلده فإنها في بادئ الأمر لم تجد في بقاء موظف ايراني لمدة معينة في الكويت خطرا كبيرا ، وللحصول على موافقة الشيخ رأت تبليغه أن الموظف الايراني لن يمكث أكثر من أيام معدودة[٦٩] .

ورئي أنه إذا ما وافق الشيخ ، فإن بريطانيا ستبلغ الحكومة الايرانية أن تعترف بأوراق الجنسية الكويتية في ايران ، إلا أن هذا الموقف البريطاني ما لبث أن تغير ، وسرعان ما ظهرت المخاوف البريطانية من أن تكون زيارة الموظف الايراني هذه سابقة لعديد من الزيارات ، وخشيت من أن ينظر الشيخ الى موافقتها بعين الشك ، خاصة اذا ما أدرك أن الوكيل السياسي سيقدم له المساعدة على أية حال لم يوافق حاكم الكويت على الطلب الايراني عندما عرضه عليه القنصل مباشرة .

ثم تطور الأمر من مجرد طلب تقديم أوراق جنسية من أجل زيادة دخل القنصلية الى أمر آخر ، ففي أبريل من عام ١٩٢٥ ، أبلغت الحكومة الايرانية بريطانيا أنها قلقة وتطلب منها

المساعدة للحصول على تصريح بتعيين فارسي في الكويت كقنصل شرفي لإصدار جوازات مرور للفرس وليقدم لهم التسهيلات التي يحتاجون إليها(٧٠) .

وتجدر الإشارة الى أنه لم يكن في نظام الكويت ما يجبر الأجانب على أن يحصلوا على جوازات سفر لدخولها . أما رعايا الامارة المتجهون الى ايران ، فقد كانوا يأخذون منهم شهادات «تحقيق شخصية» من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ، وكانت سلطات الموانىء الايرانية تعتبرها جوازات أجنبية وتفرض عليها ضريبة .

أما بخصوص اقتراح ايران الأخير فقد اعتبرته بريطانيا مناقضا لاتفاقية عام ١٨٩٩ مع الشيخ ، التي تحظر عليه استقبال ممثلين أجانب ، ووجدت أن قبوله يعني فتح المجال لتطبيقه في باقي الامارات العربية(٧١) . ورغم علمها بآن الشيخ لن يوافق على هذا الطلب ، فقد اقترح المقيم السياسي إبلاغه في حالة ما إذا وافق أن ايران لن تقبل بدورها قنصلا كويتيا سواء في المحمرة أو بوشهر ، أو أي ميناء ايراني آخر(٧٢) . لذلك رأت حكومة الهند أن تبلغ الحكومة الايرانية رفض المقترحات وأبلغت الحكومة البريطانية وزارة الخارجية الايرانية أنه بما أن قانون الكويت لا يفرض على أي أجنبي قادم الى أراضيها أن يحمل جواز سفر ، ولأن التنظيمات الايرانية هي التي تطلب من رعاياها أن يحملوا جوازات السفر عند مغادرتهم ايران ، فعلى هؤلاء المقيمين في الكويت والراغبين في الحصول على جوازات سفر ، أن يتقدموا الى السلطات في بوشهر أو المحمرة لهذا الغرض . كما أبلغت الحكومة الايرانية باعتراضها على تعيين ممثل فارسي في مركز شرفي لتعارضه مع اتفاقية عام ١٨٩٩ ، وأن الموافقة على ذلك ستعطي سابقة ، فقد تطالب حكومات أخرى لها رعايا في الكويت بنفس الطلب(٧٣) .

وكانت ايران قد اقترحت إزاء رفض الشيخ وموقف بريطانيا أن يقوم الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بالنظر في مصالح رعاياها هناك ، وقد ظهر هذا الاقتراح في أكتوبر عام ١٩٢٤ حين سألت الخارجية الايرانية السفير البريطاني في طهران عما إذا كانت حكومته توافق على مثل هذا الاقتراح ، على أساس أن الايرانيين يشكون دائما ، وأنهم يعانون كثيرا هناك ، ولذا فهم في حاجة الى من يرعى مصالحهم .

هنا ثارت قضية جديدة ، لأنه لم يكن واضحا ما إذا كان الاقتراح الايراني يقصد أن تمتد الحماية التي يقدمها الوكيل السياسي فتشمل ممارسة السلطات القضائية الممنوحة له بأمر قنصلي الكويت في عام ١٩٢٥ على الأجانب .

وتجدر الاشارة الى أن عدد الايرانيين في الكويت في تلك الفترة كان يتراوح ما بين

خمسة آلاف وعشرة آلاف شخص . فمن الصعب الحصول على موافقة الشيخ التي هي ضرورية ـ كما تراها بريطانيا ـ لنقل السلطة القضائية على هؤلاء الفرس الى الوكيل السياسي . وطبقا للبند الرابع من الأمر القنصلي الخاص بالكويت فإن الفرس يعتبرون في طبقة رعايا الكويت ، لأنهم رعايا دولة مسلمة وليس لها قنصل ، ولذا فهم يخضعون للقضاء المحلي ، بينما يخضع الأجانب الآخرون غير المسلمين لقضاء الوكيل السياسي البريطاني[٧٤] . بل يتطلب الموقف تعديل الأمر القنصلي الخاص بالكويت اذا وجدت النية لممارسة القضاء من جانب الوكيل السياسي على الفرس ، ولكن بريطانيا أدركت أن ممارسة ذلك يعني خلق شقاق مع الشيخ ، فأصبحت بناء على ذلك أمام اختيارين : سحب حقوقها التي كفلتها لها معاهدة ١٨٩٩ في حالة ما إذا سمحت بإرسال قنصل فارسي للكويت ، وأن تطلب من الشيخ قبوله . أو تأخذ على عاتقها السلطة القضائية على الفرس ، وترغم الشيخ لكي يوافق على هذا التحديد . ومعنى هذا تعديل في بعض مواد القانون القضائي في الكويت . إلا أنها مالت أيضا منذ بادئ الأمر تجنبا لأي خلاف مع الشيخ لأن يساعد الوكيل السياسي الفرس في الكويت ، ولكن لا يمنحهم الحماية القضائية . وكانت بريطانيا بمقتضى الأمر القنصلي الخاص بالكويت تمارس سلطة على :

(أ) الرعايا البريطانيين .

(ب) الأجانب بناء على اتفاقها مع حكوماتهم ، وعلى الرعايا الكويتيين المسجلين في الوكالة السياسية على أنهم في الخدمة المنتظمة للرعايا البريطانيين أو الأجانب . ولم يكن كل الرعايا الفرس في خدمة بريطانيا حتى تستطيع أن تمارس السلطة القضائية عليهم .

كما أن بريطانيا رأت أنه إذا ما قام الوكيل السياسي بحماية الفرس ، فإنها قد تضطر الى تطبيق نفس الشيء على أهالي نجد وفلسطين ومصر والعراق الموجودين في الكويت ، إذا ما طلبت حكوماتهم ذلك ، وبالتالي سيؤدي الوضع الجديد الى أن يكون هناك نوعان من الحماية التي يقوم بها الوكيل ، فالأول متعلق بالسلطة القضائية على الرعايا البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، والثاني حماية كالتي تطلبها فارس أو أي دولة أخرى .

لم ترغب وزارة الهند في أن تبسط حمايتها على الفرس على مدى واسع ، فقد أبلغت الحكومة الايرانية ألا تتوقع منها أن تمارس أو أن تقدم حماية لرعاياها أكثر مما تقدمه للرعايا النمسويين في ايران نفسها ، ففي أثناء تلك الفترة كان المفوض والقناصلة البريطانيون في ايران يساعدون أبناء البلاد الأخرى مثل النمسا وهولندا وغيرها[٧٥] ، وكذلك الحال في

مسقط ، كما أن في الهند قناصل أجانب يشرفون على مصالح أبناء دول أخرى ، مثل القنصل الفرنسي في بومباي الذي يرعى مصالح البلجيكيين .

ورأت بريطانيا أنه إذا منعت ايران القناصل البريطانيين في بلادها من الإشراف على رعايا دولة النمسا مثلا ، فإن الرد يكون بأن هؤلاء القناصل في الكويت لن يشرفوا على رعاياها .

أما فيما يتعلق بأحوال الإيرانيين في الامارة والتي أبلغت حكومتهم بريطانيا أنهم يعانون كثيرا هناك ، فقد ذكر الوكيل السياسي في الكويت في يناير من عام ١٩٢٦ أنه ليس للرعايا الإيرانيين حق في الشكوى ، وأن وجد بينهم قدر من عدم الرضا ، فليس ناتجا عن سوء معاملة الشيخ لهم ، بل لتعصب الإيرانيين أنفسهم ، الذين يرون في أي حكم يصدر ضد أحدهم تحيزا وظلما يقع عليهم . وقد برر زعيم الطائفة الايرانية في الكويت عدم الرضا المنتشر بين الايرانيين بأنه مترتب على عدم المحافظة على القواعد الصحية وغيرها في المدينة دون أن يشرح ماذا يقصد بالقواعد الصحية ، وذكر أن الشيخ أحمد الجابر عادل ويعامل الايرانيين مثل غيرهم .

والجدير بالذكر أن أغلب الايرانيين المقيمين في الكويت كانوا يشتغلون بالأعمال البسيطة : حاملي مياه وعمال وبوابين ، بينما كان هناك عدد قليل من التجار وأصحاب محلات صغيرة[٧٦] .

ونتيجة لترحيب بريطانيا في أن يقوم الوكيل السياسي برعاية الايرانيين ، فقد جرت محاولات لإقناع الشيخ ليوافق هو الآخر ، ففي فبراير من عام ١٩٢٦ زاره الوكيل السياسي ، وشرح له الوضع ، إلا أن الشيخ رفض رفضا باتا بعد أن أخذ رأي المستشارين في البلاد ، وأبلغ الوكيل السياسي أنه لا يرغب في ترتيبات جديدة بشأن الايرانيين ولا يرى داعيا لها .

واحتجت بريطانيا مرة أخرى بإقناع الشيخ بأنه كما أن الإقامة العامة البريطانية في بوشهر تقدم مساعدتها لسفنه ورعاياه منذ فترة تقارب الثلاثين عاما ، وذلك في موانئ فارس ، فإن الحكومة الايرانية ترغب في أن يقوم الوكيل السياسي بنفس الشيء نحو الايرانيين والسفن الايرانية في الكويت ، ومعنى ذلك هو التعاون المتبادل لمصلحة الكويت[٧٧] .

وفي رأي المقيم أن هذا الترتيب سيسهل لايران أن تقدم أي شكوى لها الى الشيخ عن طريق الوكيل السياسي مباشرة ، بدلا من المراسلة عن طريق البريد مما قد يؤدي الى سوء فهم ربما تترتب عليه إجراءات انتقامية .

والواقع أن الطلب الايراني لم يقبل من الرأي العام الكويتي ، إذ إن كثيرا من الناس وجدوا أن نتائج الرعاية البريطانية للكويتيين في ايران غير مجدية ، لذلك فمن الأفضل الاستغناء عنها حتى لا تكون ذريعة لتدخل بريطاني أكثر في الكويت(٧٨) .

وهذا التقرير من الوكيل السياسي لابد أنه أفزع السلطات البريطانية لأنه يعتبر تطورا جديدا في العلاقات مع الكويت . ولذلك رأت ضرورة أن تذكر الشيخ بضعفه أمام ابن سعود ، وتساءلت : هل يستطيع أن يقف أمامه دون حماية بريطانيا؟

والحقيقة أن الشيخ خشي من أن تدفع موافقته على ما تطلبه فارس دولا أخرى كنجد ومسقط وغيرهما من البلاد الاسلامية الى نفس الطلب . كما أنه خشي أن يتطور الأمر فيقبض الوكيل السياسي بيديه على كل شيء ، وبالتالي تكون النتيجة أن يفقد هيبته ، وتهبط منزلة الكويت الى ما وصلت اليه البحرين . في ذلك الوقت حيث التدخل البريطاني في شؤونها .

ويستنتج من ذلك أن المفاهيم قد تطورت في عهد الشيخ أحمد الجابر عما كانت عليه أيام الشيخ مبارك ، فالأول خشي أن تتحول الكويت الى مستعمرة كالبحرين ، بينما لم يتورع الشيخ مبارك عن المطالبة بوضع بلاده على نفس مستوى البحرين ، ولأن البحرين في ذلك الوقت لم تكن قد طبقت فيها بعد قوانين الهند ، ولم يبرز التدخل البريطاني السافر في شؤونها كما حدث بعد ذلك .

بعبارة أخرى كان الشيخ أحمد الجابر يريد أن يحول بين بلاده وبين أن تتحول الى مستعمرة .

ولما كان الشيخ يدرك في نفس الوقت أن بريطانيا قادرة على تنفيذ خطتها إن أصرت ، فقد رأى أن يقدم تنازلا بسيطا . فأبلغ الوكيل بصفة غير رسمية أنه لا يعترض على رعايته للايرانيين ، ومستعد لأن يراسله بشأنهم ، بشرط ألا يوجد اعتراف رسمي منه يجبره على أن يستمر في هذا(٧٩) .

وقد توجه الشيخ بعد ذلك اللقاء الى جزيرة «فيلكة» ويبدو أنه أراد التخلص من العودة الى المناقشة في هذا الموضوع ، إلا أنه حين رجوعه استأنف الوكيل السياسي معه الحديث طالبا الموافقة ، إلا أن الحاكم أصر على موقفه لنفس الأسباب السابق ذكرها .

وعاد وصرح بأنه من الأفضل أن تضغط عليه بريطانيا وترغمه على قبول الاقتراح بدلا

من أن يوافق عن طيب خاطر .

ولم يرغب المقيم السياسي في الضغط على الشيخ ، رغم أنه رأى أن توجيه رسالة إنذار له ، ستدفعه الى الموافقة ، لكنه أدرك أيضا أن ذلك لن يرضي الحكومة البريطانية(٨٠) التي لا تريد الاساءة إلى علاقاتها مع حكام الإمارات .

ولم يكن المقيم السياسي يحبذ تشجيع موظفي حكومة الهند على بسط نفوذهم على عرب الخليج ، وفي نفس الوقت رئي أنه على الحكومة البريطانية أن تحاول الوصول الى ترتيب يشعر الشاه فيه بالارتياح الى أن حقوق رعاياه غير مهملة في الكويت .

ولقد ذكر المقيم أن مستشاري الشيخ وموظفيه هم الذين نصحوه برفض هذا الاقتراح .

تقابل المقيم السياسي مع الشيخ بعد ذلك ، وحاول أن يؤثر عليه بأن ضرب له مثلا بحاكمي البحرين والمحمرة اللذين جلبا على نفسيهما الكوارث لأنهما رفضا النصيحة البريطانية(٨١) .

وتوقع المقيم أن يوافق الشيخ بعد هذا ، ولكن عندما أبلغه المقيم بأن طريقة الاعتراف بالرعايا الايرانيين في الكويت والكويتيين في ايران ستقوم على ضرورة أن يحمل كل الأفراد جوازات سفر من حكوماتهم ، قال الشيخ : إن أقوى سبب لرفض الاقتراح هو أنه إذا وافقت أنا عليه ، ألن يطالب العراقيون والبحرانيون والعمانيون والنجديون وغيرهم بمثل هذه المزايا؟(٨٢)

فاعترف المقيم أنه إذا ما طلب العراقيون والبحرانيون ذلك ، فلابد من الموافقة ، أما بخصوص نجد فقد أبدى تشككه من أن يتبع سلطانها نفس الأسلوب(٨٣) .

احتدم الجدل إذن حول هذه المسألة ، ولم تلبث ايران أن قطعت هذا الجدل باتخاذ إجراء حاسم «ففي فبراير من عام ١٩٢٩ أصدرت من جانبها بطاقات تعرف بـ «علم وخبر» للأشخاص القادمين إليها من الكويت . وترفض الشهادات المعتادة التي كانت معتمدة من الوكيل البريطاني ، وكانت بطاقة «علم وخبر» أو «المخبر» هي الوثيقة الرسمية التي تصدر في كل أنحاء ايران للأشخاص الذين يرغبون في السفر داخل ايران من إقليم الى آخر(٨٤) .

وأصبحت السلطات الفارسية تحجز أي شخص قادم من الكويت يصل إلى موانيها حاملا الشهادة الشخصية المعتادة والمعتمدة من الوكيل السياسي ، وتعطيه «المخبر» الايراني ويضطر عندئذ إلى دفع ثمنه .

أملت بريطانيا أن يدرك الشيخ المتاعب التي يعاني منها رعاياه ، وأن يتساهل في الموضوع ، ولكنه تمسك برأيه ، ففي ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ أبلغ المقيم السياسي حكومة الهند أن الشيخ يرفض إصدار جوازات سفر في الوقت الحاضر[٨٥] .

استمر الوضع حتى ٢٠ مارس ١٩٣٣ وسلطات الشرطة الايرانية في المحمرة تصدر «جوازات مرور» للايرانيين المسافرين الى موانئ الخليج ، ومن ضمنها الكويت ، ولكن في أبريل ١٩٣٣ قررت حكومة طهران ألا يسمح للايرانيين بالسفر الى الكويت[٨٦] طالما أنه لا يوجد قنصل هناك يشرف على مصالحهم .

ورأى القنصل البريطاني في المحمرة أن لهذه التهديدات هدفين :

١ ـ وقف التهريب الواسع النطاق للبضائع المحظورة من الكويت الى ايران بواسطة الايرانيين .

٢ ـ تثبيط همة الإيرانيين من التقدم الى مكة للحج عن طريق الكويت ونجد[٨٧] .

على أن هذا المنع لم يطبق بصرامة ، فكثيرا ما كانت السلطات تتغاضى عن بعض الفئات ، مثلا سكان القرى الصغيرة على الجانب الفارسي من شط العرب الذين يأتون الكويت في قوارب صغيرة ليبيعوا الخضراوات والفاكهة وغيرها من منتجات المزارع .

ولم يكن هؤلاء يستطيعون الحصول على جوازات سفر للكويت . وكبديل لذلك أصبح هؤلاء الأشخاص يحصلون على «المخبر» من رجال الشرطة أو سلطات الجوازات ، وعلى هذه الورقة مكتوب بالفارسية والانجليزية ، أنه يسمح لحامله بالتقدم من ميناء فارسي لآخر ، وأن يعود إذا كان ذلك ضروريا . وعندما يصل ايراني الى الكويت ، يسمح له بالدخول بشرط أن يكون حاملا المخبر ، ويدفع مبلغا بسيطا . ويجمع المخبر من الأشخاص ويرسل الى مكتب وكالة الجوازات للتسجيل ، حيث تفرض عليهم غرامة بسيطة . وحينما يعود الشخص الى المحمرة ، وجب عليه أن يحصل على تصريح كتابي من الشيخ ينص على أن حامله رعية فارسية ، يرغب في الرجوع الى المحمرة ، فعندئذ يصدر الوكيل السياسي شهادة تثبت شخصية الراغب في الرجوع والتصريح له بالرحلة الى البصرة ، ومنها الى المحمرة ، ومن هناك بمساعدة القنصل الايراني ، الذي كان يحصل مبلغا بسيطا من المسافر ، يحصل على جواز السفر . وتجدر الإشارة الى أنه كان هناك بعض الإيرانيين يتسللون بالسفن من إيران في الظلام الى الكويت وينزلون هناك دون أن تراهم سلطات الجوازات[٨٨] .

ومازالت الكويت تعاني من هذه المشكلة في الوقت الحاضر ، فقد دأب كثير من الإيرانيين على التسلل إلى داخلها ، وكثير منهم يفلت من يد السلطات ، وبعضهم يقع ، فيعاد إلى بلده .

نتبين من هذا الخلاف حول موضوع الجوازات ، كيف أن إيران اتخذت منه فرصة للتذكير بادعاءاتها في ملكية الإمارات العربية ، إلا أن هذه الادعاءات كانت نظرية وعابرة بالنسبة للكويت على الأقل ، ومع ذلك فقد تصلب الشيخ في أن يكون له الحق المطلق في ممارسة سلطاته على الرعايا الفرس . ولعل من أسباب هذا التصلب سهولة الادعاء بالانتماء إلى هذه الجنسية أو تلك ، حيث إن شؤون الجنسية لم تكن منتظمة ، وقد أوجد هذا مشكلة خطيرة بالنسبة لوضع الإمارة نفسها . لذلك فإنه بتقدم النظم الإدارية ووضع قوانين الجنسية ، انتهت تلك المشكلة الخطيرة التي أثرت تأثيرا سيئا على العلاقات بين الكويت وحكومة طهران . وعلى العكس نلاحظ أن الكويت منذ استقلالها ارتبطت مع إيران بعلاقات طيبة . . شهدت بعض التوتر خلال الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ .

هوامش:

(١) F.O, 371 - 5270 - Tel. High. Commissioner to the Secretary of State 14/12/1920.

(٢) I.O, L/P's/12 Co 30 F,. 67 Conf. B-395/P4224/28 Kuwait-1908-1928.

(٣) I.O, L/P's Col. 17 Fi: 11 Conf. No. 588/S British Resedency and Consolate General, Bushire, June 1933 From Fowle, Pol Res. in the Persian Gulf to the F. Secretary to the Gov. of India, Simla.

(٤) I.O, L/P's/12/Co 17 - Fi:11 - No C/293 of 27th. Sep. 1934 Political Resident to H, M, S, Charge d'affairs, Bagdad, H,M, Secretary of State For India - London

(٥) I.O, R/15/4/2/4, Conf. and Personal. The Residency, Bushire - 20th. Jan. 1934.

(٦) I.O, R/15/4/2/4, Conf. and Personal. The Residency Bushire 20th. Jan. 1934.

(٧) I.O, R/15/4/2/4, The Agencey - Kuwait to Fowle 31, Jan. 1934.

(٨) I.O, R/15/4/2/4, Note Giving the Views of the Shaikh on the smuggling guestion with Iraq, dictated to Dickson on 30 Jun. 1934 for the Submission to the Pol. Resident in the Persian Gulf.

(٩) I.O, R/15/4/2/4, Note giving the Views of the Shaikh on the Smuggling Guestion with Iraq, dictated to Dickson on 30 Jan. 1934 For the Submission to the Pol. Resident in tde P. Gulf.

(١٠) Ibid.

(١١) Ibid.

(١٢) I.O, R/15/4/2/4, Note giving the Shaikh's Views on the Smuggling question with Iraq dictated to Dickson on 30, Jan. 34 for the submission to the Pol. Resident in the Persian Gulf.

(١٣) I.O, R/15/1/53, British Embassy, Bagdad, 21st. Feb. 1934 to Fowle. Extracts from local Press - Smuggling in the South.

(١٤) I.O, R/51/1/53/60, Gonf. Dickson Pol. Agent for Pol. Resident. 1934.

(١٥) I.O, R/15/4/2/4, Translation of a letter No. R. 4, 1506.30 Moharram 1353 (1415/1934) The Shaikh to Pol. Agent.

(١٦) F.O, 371/17819 Note By Col. Fowle, 19, Sep. 1934

(١٧) I.O, R/15/4/2/4, Note of an interview with Shaikh Ahmed al-Jabir with Major Watts (Pol. Agent) Present on 22, Sep. 1934.

(١٨) I.O, R/15/4/2/4, Note of the informal conversation between Gordon Loch, Acting Pol. Resident in the P. Gulf & Tahsin Bey Ali Mutassarrif Al Basrah & Dr. Nagi Begal Asil (director general of F.O. Iraq Gov.) with Mejor Watts, Pol. Agent, Kuwait. Present.

(١٩) F.O, 371/17819, I.O, 23 Oct. 1931, P.Z. 6240/34 From laithwaite to George.

(٢٠) I.O, L/P's/12/2883 F.O.13/11/34 From Rendel to Gelbert.

(٢١) I.O, R/15/4/2/4, Note "Kuwait" 25th. Sep. 34.

(٢٢) I.O, R/15/4/2/4, Not "Kuwait" 26th. Sep.34.

(٢٣) F.O, 371/17819, Tel. Ogilvie Forbes 7st. Oct. 1934 No. 35 Saving.

(٢٤) I.O, L/P's/12 (2883) Encl. in Bagdad despatch No. 619 of 24, 10, 34 Gonf. for F. Affairs to the Charge D'affairs Bag. 17. Oct. 34.

(٢٥) I.O, R/15/1/53/62, Extract From Kuwait Intelligence, No. 11 for the period from IST. to 15th. Nov. 1934.

I.O, R/15/1/53/62, Conf. No. 27/S, of 1935. British Residency & Consulate general, Bushire (٢٦) 8th. Jan. 1935 Fowle to H.M.'s Secretary of State for I.O.

I.O, R/15/1/53/62, F.O. to H.M.'s Ambassador, Bagdad, 8,3,35. No. 84 Repeated to Gov. India, (٢٧) Bushire.

I.O, R/15/1/53/62, Tel. From H.M.s' Ambassador in Bagdad to the Secretary of State For For- (٢٨) eign Affairs, No. 62. March, 1935.

I.O, R/15/1/53/62, Telegram R. No. 147 to Prcdrome Bagdad from F.O. 21,5,35. (٢٩)

I.O, R/15/1/53/62, Translation of a letter dated May, 28th. 1935 From Shaikh Ahmad al Jabir to (٣٠) Political Resident.

I.O, L/P's,/12. Fi. 20 of 1935 Secret Kuwait Intelligence Summary For 31st. Dec.1934. (٣١)

I.O, L/P,s/12, Co. 30 Fi. 23 P.Z. 7698/1937 - Kuwait Iraq Smuggling. (٣٢)

I.O, L/P,s/12, Co. 30 Fi. 23 - Pol. Agency Kuwait, 21st. May, 1938 - Sec - No. C/188 to Pol. (٣٣) Resident in the persian gulf. Memorandum.

F.O, 371/23180, Tel. Peterson Bagdad 21st. Feb. 1939 No. 21 Saving. (٣٤)

I.O, 2/15/4/2/2, Tel. Inter. H.M.s, Ambassador Bagdad to H. M.'s, Secretary of State for F. Af- (٣٥) fairs. No. 62 - 9 - 3, 1939.

I.O, 2/15/4/2/2, Copy or Tel. British Ambassador Bagdad to F.O, 25, 3, 1939, No.91. (٣٦)

I.O, 2/15/4/2/2, Tel. H.M.'s Ambassador, Bagdad to H.M,'s Secretary of State for F. Affairs No. (٣٧) 66. 10, Mar. 1939.

I.O, 2/15/4/2/2, H.M's Ambassador, Bagdad to H.M.'s Secretary of State For Foreign Affairs. (٣٨) No. 66 - 10 Mar. 1939.

F.O, 371/23181, Tel. to Hoston Bozwall (Bagdad) 30 March 1939 - Bo. 98. (٣٩)

I.O, 2/15/4/2/2, Tel. Pol. Resident to Secretary of State for India, April, 19, 1939. No, 246. (٤٠)

I.O, L/P's/12 Co. 17 Ff: 11/Secret. Express letter. Political Agent to Political Resident No. C/ (٤١) 205 - 5 May, 1939.

I.O, L/P's/12/2883 Secret D.O.C. 207, Political Agency to Political Resident Trenchard, 5 May. (٤٢) 1939.

I.O, L/P's12/10/7, Fi: 11 British embassy Bagdad No. 178 - 288, 52, 39. 20 April. 1939 - to Po- (٤٣) litical Resident - Political Agent, Kuwait.

I.O, L/P's/Vo 30 Fi: 166 Memorendum - The Political Agent, Kuwait, Dec. 1933 (P.Z, 1352/34) (٤٤) concerning the Fresh water that can be obtained at kuwait and its neighbouring Quarters.

I.O, R/15/4/10/4, Conf. Prospects of obtaning potable water by artisan boring at kuwait on the (٤٥) Persian Gulf.

I.O, L/P's 12 Col. 30 Fi: 166 Translation of a letter No. B/5/650 of 22nd Sep. 1937 From the rul- (٤٦) er of Kuwait to the Porilical Agent - Kuwait.

I.O, L/P's/12 Co 30 Fi: 166 No. 803/S of 1936 Date Bushire 4th Nov. to the Ambassador, Bag- (٤٧) dad, Repeated to H.M.'s Secretary of State of India - London - Gov. of India - New Delhi Pol. Agent,

kuwait.

I.O, L/P's/12 Co 30 Fi: 166 Conf. Memo. No. C/260 Pol. Agency Kuwait - 14, Nov. 1937. to (٤٨) Pol. Resident in the P. Gulf.

I.O, R/15/1/53/60, Conf. Office of the Political Resident in the P. Gulf. - Camp. Kuwait, Dated (٤٩) 13th. Oct. 1938 D.O. No. C/775 to Peel.

I.O, R/15/1/53/60, Conf. Office of the Political Resident in the Persian Gulf, Camp - Kuwait, (٥٠) 13/10/38. D. O. No. C. 775.

I.O, R/15/1/53/60, Air Ministry - 21, Nov.1938. (٥١)

I.O, L/P's/12, Co. 30, Fi: 166 Conf. No. C/335 of 1937 Political Agent, 27th. Nov. 1937. (٥٢)

I.O, L/P's/10/365 Resident and His British Majesty's Consul General in the Persian (٥٣) Gulf.3,11,1914

I.O, R/15/1/53/18 Conf. Political Agency, Kuwait to Pol. Resident in the Persian Gulf, Bushire (٥٤) 164.

* أنظر الفصل الأول ص ٣١ .

I.O, R/15/1/53/18 Memorandum on the Different Pointsin the disagreement Between his ex- (٥٥) cellency the Shaikh of Kuwait and the Gov. of Iraq concerning the date gardens ou Shatt el Arab.

I.O, L/P's/10/366 Resident & His British Magesty's Consul Feneral in the Persian Gulf.3,11,14. (٥٦)

I.O, R/15/1/53/18, Memorandum on the different points in the disagreements between His Ex- (٥٧) cellency the Shaikh of Kuwait and the Gov. of Iraq. concerning the date gardens of Shatt El Arab.

I.O, R/15/1/53/18 Conf. Pol. Agency Kuwait to Pol. Residen in the Persian Gulf, Bushire, 164. (٥٨)

L/P's/12/Co. 17 File 8. British Embassy, Bagdad 25th. (٥٩)

I.O, L/P's/12/Co. 30. Fi. 8. Translation of a letter dated May, 3rd. 1939 From the Ruler of Ku- (٦٠) wait to Political Agent.

I.O, L/P's/12, Co. 17. 17 Fi. 8, C/202 Inclosure to Kuwait Despatch No. C/202 of 2nd May (٦١) 1939.

F.o. 371/17823 - E 1527, 91 Date of in stitution of Kuwaiti and Bahraini nationality - Refers to (٦٢) Foreign Office letter of 28th. Dec., E7589 - 7589, 91, 1933.

F.O, 371/17823 - P.Z. India Office, 6th. Mar. 1934. (٦٣)

Ibid. (٦٤)

F.O, 371/17823 - P.Z. 8361 - India Office, 6th. Mar. 1934. (٦٥)

(٦٦) جريدة «الكويت اليوم» ١٤ ديسمبر ١٩٥٩ ـ السنة الخامسة ملحق العدد ٢٥٣ .

F.O, 371/13070, R-Cliva-Tehran No. 528 7th. Nov. 1928. (٦٧)

I.O, L/P's/3-Vol. 185 Copy. No. 474, Constantinople Oct. 5, 1899. (٦٨)

I.O, R/15/1/53/55 Percy loraine to Minister for Foreign Affairs - 3rc. July 1925. (٦٩)

I.O, R/15/1/53/55 Telegram R. From Resident, Bushire to H.M.'s Minister, Tehran No.51 Re- (٧٠) peated F.O, London No. 3 Gov. of India No.333 Dated 21 May 1925.

Ibid. (٧١)

I.O, R/15/1/53/55, express conf. Memo Pol. Resident Bushirs to Pol. Agent, Kuwait No.83-S (٧٢) Dated Bushire, 3rd, Mar. 1925.

I, OR/15/1/53/55, Telgeram R From Resdent, Bushire, to H.M.'s Minister Tehrae No. 51. Re- (٧٣) pated Foreign Office London No. 3-Government of India No. 333-Dated 21st. May,1925.

I.O, R/15/1/53/55, Pol. Resident in P. Gulf to F Secretary to the Gov. of India in the F. Pol. Dep. (٧٤) Simla. Projection of Persian Nationals in Kuwait. May, 15, 1926. No. 18, 5,1926.

I.O, R/15/1/53/55, Pol. Resident in P. gulf to Secretary to the Gov. of India in the F. Pol. Dept. (٧٥) Simla. Protection of Persian Nationals int. Kuwait.

I.O, R/15/1/53/55. Pol. Resident in Persian gulf to Secretary to the Gov. of India in the F. Pol. (٧٦) Dep. Simla Protection of Persian Nationals In Kuwait. May 15, 1926 No. 18, S.1926.

I.O, R/15/1/53/55, Political Resident in Persian Gulf to Secretary to the Gov. of India in the F. (٧٧) pol. Dep. Simla. Protection of Persian Nationals in Kuwait, May 15,1926, No.18,5,1926.

Ibid. (٧٨)

I.O, R/15/1/53/55, Pol. Resident in the Persian gulf. to Secretary to the government of India in (٧٩) the Foreign Political Department, Simla. Protection of Persian Nationals in Kuwait, May,15,1926,No. 18,s,1926.

Ibid. (٨٠)

I.O, R/15/1/53/55, Pol. Resident in Persian Gulf. to Secretary to the government of India in the (٨١) Foreign Pol. Department, Simla, Protection of Persian Nationals in Kuwait, May 15th 1926 No. 18/s' 1926,No.180,s,1926.

I.o, R/15/1/53/55, British Residency and Consalate General, Bushire. 15th. May. 1926. From (٨٢) Col F.B.Pridouax Pol.Resident in P. gulf to the Foreign Secretary to the Gov. of India in Foreign and Political Department, Simla, Protection of Persian Nationals in Kuwait.

I.O, R/15/1/53/55, British Residency and Consulate General Bushire 15 May, 1926. Pol. Res. in (٨٣) Persian gulf to the. Sec. to the Gov of India in the Foreign and Political Department, Simle-Proctection of persian Nationals in Kuwait.

I.O, R/15/4/3/5. Persia, British Residence and Consulate General, Bushire. 25 Feb. 1929. (٨٤)

I.O, R/15/4/3/5, Tel. R Political Resident - Bushire to Gov. of India No. 826. 208,26. (٨٥)

I.O, R/15/4/3/5, British Vice - Consulate Mohammarah. No. 534, 8th. Sep, 1933. D.O. (٨٦) No.2,5,706.

I.O, R/15/4/3/5. R.I, No. 534 - 13,9,33, D O. No. 2,15,706. British Vice - Consulate - Mo- (٨٧) hammarah. 8, Sep 1933.

I.O, R/15/4/3/5, Conf. No. 214 Political Agency, Kuwait. 13,9,1933. (٨٨)

الفصل الخامس

الحركة الإصلاحية
في الكويت (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩)

مقدمة:

هناك عوامل عديدة ترقى بوعي الشعوب ، مما يساعدها على أن تكشف مساوىء حياتها ، فيؤدي ذلك إلى خلق بيئة صالحة ، ومناخ ملائم لقيام حركات إصلاحية تهدف سواء إلى إصلاح شامل أو إصلاح جزئي لنواحي الحياة المختلفة .

وليس بالضرورة أن يسود الوعي كل أفراد الشعب لقيام مثل تلك الحركات ، بل كثيرا ما يحدث في الأقطار النامية أن يقتصر الوعي بالمشكلات على طبقة محدودة من المثقفين ، وهم عادة من الملاك وأصحاب المصالح الاقتصادية ، ولذلك يسبق هؤلاء إلى المطالبة بتغيير الأوضاع القائمة بقصد المشاركة في السلطة ، ومع إدراك الفارق بين ظروف الكويت وظروف النهضة الأوروبية فمن الجائز مقارنة هذه الحركة الإصلاحية بالصراع الذي حدث بين البورجوازية والإقطاع . وفي هذه الحالة فإن تجار الكويت وهم القائمون بالحركة يمثلون الطبقة البورجوازية المستنيرة التي أرادت أن تشارك الشيوخ في السلطة ، فقد وجدت في نفسها القدرة على ذلك خاصة أنها طبقة تساهم في اقتصاد البلاد .

وقد آثرنا استخدام وصف حركة إصلاحية دون حركة وطنية ، لأن القضية لم تكن تتعلق بتحديد طبيعة العلاقات مع الدولة الاستعمارية المسيطرة على البلاد بل تستهدف إدخال تغيير على نظام الحكم ، وإصلاحات في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية ، وذلك بأسلوب تدرجي هادىء بحيث تصدق عليه كلمة حركة لا ثورة . ولهذه الحركة عوامل داخلية وخارجية .

وتنبثق العوامل الداخلية من أوضاع المجتمع ذاته ، كأن يعاني الشعب من الحكم المستبد والإدارة السيئة ، وبالتالي ينعكس ذلك على حالته الاقتصادية ، ومادام الشعب يعاني من مساوىء الإدارة وغيرها فلابد أن يتجاوب مع الحركات الإصلاحية وإن اختلف مدى تجاوبه بتفاوت مدى وعيه .

وقد تكون هناك عوامل خارجية تغذي الحركة كما سيبدو لنا مما نحن بصدد الحديث عنه .

ولا ترجع أهمية الحركة الإصلاحية في الكويت إلى أنها أول تجربة في تاريخ البلاد الحديث فحسب ، بل تزداد هذه الأهمية كذلك لما أتت به من نتائج إيجابية على الرغم من أنها لم تستمر طويلا . ولم تحدث هذه الحركة فجأة وبلا مقدمات ، بل بالعكس كانت هناك

ظروف وعوامل كثيرة مهدت لإيجاد حركة انتقادية ، استمرت رغم الضغط الذي واجهته من السلطة الحاكمة ، مما يدعونا إلى تتبع بواعثها في الداخل والخارج .

الأوضاع الداخلية للكويت وأثرها في نشوء الحركة

كانت الإدارة تعاني من عدم اهتمام المسؤولين ، ولم تكن هناك عناية بالمصالح العامة ، ولا بوجود تنظيم يكفل تحقيق العدل للناس . فالتلاعب كثير وفي كل فرع من فروع الإدارة . فمثلا كان على الذين يسكنون خارج مدينة الكويت أن يدفعوا عوائد ١٠٪ على الإمدادات ، وكل الضروريات التي يشترونها من المدينة ، وفرضت ضرائب عالية على الخبازين ، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة[١] .

وكانت الإدارة تتولى المهام الآتية :

١ ـ الاقتصاد والمال .

٢ ـ العدالة .

٣ ـ التعليم .

٤ ـ البلدية .

٥ ـ الأمن .

٦ ـ الطب/ الصحة العامة

٧ ـ السيطرة على الصحراء وإدارتها .

وكذلك القرى الساحلية وجزيرة فيلكا .

ومن مظاهر سوء الإدارة في هذا التنظيم أن البلدية بالرغم من أنها قامت ببعض التحسينات في المدينة ، فإنه لم يكن لديها ميزانية . وتكونت مصادر دخلها من ٢/ ١٪ من مجموع الضريبة المحصلة بواسطة الجمرك على الواردات التي تصل إلى حوالي ٢٣ ألف روبية سنويا (الدينار ١٣ روبية ونصف الروبية) تتحول إلى البلدية ومن ضريبة شهرية تبلغ ٤/ ١ روبية على المحلات في أسواق المدينة ، والتي وصلت إلى ٢٠ ألف روبية[٢] .

وهناك أيضا رسوم الحراسة التي ألزم بها كل دكان ، فيدفع شهريا حسب مقدرته وطبيعة

عمله . وهذه الرسوم وجدت قبل عهد الشيخ أحمد الجابر ، ولكنها زيدت في عهده ، فكانت إيجارات أغلب الدكاكين أقل بكثير من رسم الحراسة[٣] .

وهناك مصادر صغيرة أخرى للدخل لم تزد على ٢٠٠٠ روبية من ضرائب على السيارات وعلى بيع الأغنام . وتبعا لهذا فقد وصل متوسط دخل البلدية السنوي إلى ٤٥ ألف روبية . وكان عدد أعضاء مجلس البلدية أحد عشر عضوا ، لا يحصلون على أجر ، ولها مدير ورئيس . ويتم انتخاب المدير والأعضاء كل عامين ، ويقوم بالانتخاب عدد محدود من الناس ، تدون أسماؤهم في سجل يحفظ فقط للانتخاب . فكان الرئيس الدائم يبعث برسائل إلى الناخبين الذين يرسلون ردودهم في يوم الانتخاب إلى ثلاثة من التجار المشهورين والمؤيدين للرئيس ، ويفتح هؤلاء مع مدير البلدية صناديق الاقتراع السري ، ويقرأون الرسائل ويعطون قرارهم بشأن أسماء هؤلاء المنتخبين فإذا كانت النتيجة غير التي يرغبونها فإنهم يعلنون آخرين يفضلونهم على أنهم الذين انتخبوا على غير حقيقة الواقع ، ويعقد الأعضاء اجتماعا أسبوعيا يبدون آراءهم بشأن مطالب الشعب والمدينة .

ومن الواضح أن المقصود بالتدخل في الانتخابات هو ما حدث في انتخابات عام ١٩٣٧ فقط حين عمدت السلطات إلى إخراج اثنين من أعضاء المجلس وإحلال آخرين محلهما لضمان فوز مشرح السلطة لمنصب مدير البلدية وهي الموافقة التي اعتذر الشيخ يوسف بن عيسى القناعي عن المشاركة فيها وفي انتخابات مدير البلدية حين أرسل ورقة جاء فيها : «أنا لا احضر هذه الجلسة لكونها غير شريفة» أما الانتخابات السابقة لمنصب المدير وكذلك انتخابات أعضاء المجلس البلدي فلم تظهر أدلة على التلاعب بها .

وكان هناك أيضا مجلس للمعارف ، ولكن حدث خلاف بينه وبين السلطة الحاكمةالتي حلته فاعترض الوطنيون وانسحبوا من عضوياتهم في مجلس البلدية والمكتبة ، وبدأوا يتداولون فيما ينبغي عليهم عمله لمواجهة طغيان الإدارة إلا أن السلطة أصدرت قرارا في سنة ١٩٣٨ بمناسبة انتخابات المجلس البلدي الذي استكمل دورته وقد جاء في الإعلان : «ينتخب أشخاص ممن تتوسمون فيهم الخير والإصلاح على ألا يتضمن انتخابهم الذين سبق لهم أن استقالوا من عضوية البلدية العام الماضي»[٤] .

أما عن رجال الأمن ، فلم تكن هناك شرطة لها زي رسمي أو شارات مميزة ولكن كان للحاكم حوالي ثلاثين حارسا خاصا يسمون «خدام» كما كان يستدعي بعض رجال القبائل الذين يحصلون على مساعدات مالية وعينية مقابل عدم الهجرة . وكان هؤلاء يسمون

«بالفداوية» ، بينما كان هناك عدد من الحراس الشخصيين لمدير المدينة ، وآخرون للفصل في الخلافات التي تنشب بين البدو ، فالحقيقة أنه لم يوجد نظام أو سيطرة دائمة على الصحراء .

على أية حال ، وكما ذكرنا لم توجد شرطة بالمعنى المفهوم ، إنما اقتصر الأمر على الحرس الخاص للشيخ والفداوية وحرس النائب ، وهناك أيضا حراس أو خفر الليل الذين يتبعون البلدية[٥] . وبصورة عامة لم يكن الوضع مرضيا . فالاحتكارات منتشرة والجمارك لا نظام لها ، والضرائب عالية ، والسلطة لا تحاول استخدام ما لديها من أموال للقيام بالخدمات المختلفة وإنشاء المرافق التي تحتاج إليها البلاد .

التأثيرات الخارجية

كان للتأثيرات الخارجية دور في الحركة ، فقد شهدت تلك الفترة حركات قومية ومطالب بالإصلاح في المناطق المجاورة ، أقربها ما تم في دبي في نفس العام فقد طالب بعض الناقمين على الأحوال هناك بالإصلاح ، واضطر حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم إلى الموافقة على مطالبهم ، وذلك بالرغم من أن ملابسات وأسباب بروز هذه الحركة تختلف عن ظروف الحركة الإصلاحية في الكويت ، وقد استمع إلى النصيحة البريطانية وشكل مجلسا استشاريا للوقوف في وجه المعارضين ولوقف امتداد حركتهم ، وهدفت السلطة إلى احتواء الحركة بالاستجابة لبعض مطالبها .

كذلك في البحرين كانت قد بدأت جماعات من المتعلمين وغيرهم تطالب بالإصلاحات وبالفعل اتخذت السلطات هناك إجراءات توافق بعضها مطالب هؤلاء[٦] وهكذا فإن الحركات الإصلاحية الثلاث قد ظهرت في نفس الوقت وكان لنجاح الحركة الإصلاحية الكويتية في تحقيق أهدافها بإنشاء المجلس التشريعي أثره وانعكاساته على الحركتين في دبي والبحرين .

أما العراق فقد اختلفت حياته السياسية عن الكويت ، فعانى من الانقلابات العسكرية والحركات العشائرية وتغيير الوزارات[٧] إلا أنه اعتبر في نظر أهل الكويت في تلك الفترة مركز الحضارة والحرية ، خاصة أن «الملك غازي» قد اتبع سياسة جذبت إليه الكثيرين فقد كانت إذاعة (قصر الزهور) قصره الخاص تذيع أخبارا ونداءات إلى البلاد العربية مشبعة بروح

القومية[٨] فأثر هذا بالطبع في الكثيرين ، وعلى الأخص بعض المتعلمين والتجار .

كما أن الكويت لم تستطع أن تعيش بمعزل عن التيارات والأحداث في المنطقة العربية بل كانت تتجاوب معها . وفي أثناء تلك الفترة ظهرت حركة تسمى (حركة الشبيبة) تأسست في سوريا قبل عام ١٩٣٨ بأكثر من عشر سنوات ثم انتقل مركزها المنظم إلى العراق وأصبح عقلها المفكر «نادي المثنى» في بغداد .

بدأت هذه الحركة بعدد من الوطنيين الأقوياء في سوريا ، ويبدو أنها بانتقالها إلى العراق قد وجدت تأييدا ومساندة من المسؤولين العراقيين[٩] ، وهي حركة سياسية تناضل ضد المستعمرين البريطانيين والفرنسيين وتنادي بحب الوطن والسعي لتحرير البلاد الواقعة تحت نير الاستعمار . وكان لحوادث فلسطين أثر في ازدياد قوة هذه الحركة . وهدف آخر سعى إليه القائمون بها وهو تكوين اتحاد للدول العربية .

وقد أسست الجماعة فروعا لها في البلاد العربية المختلفة ومن بينها الخليج العربي ، ولقيت تجاوبا في الكويت حيث كان الرأي العام يتأثر تأثرا شديدا بأوضاع فلسطين ، مما خلق شعورا معاديا لبريطانيا ، فاجتهدت حركة الشبيبة في العراق في تنظيم الشباب العربي الذي تجاوب في تلك الفترة مع القائمين بالحركة ضد الاستعمار . فالتعاطف الشعبي مع الفلسطينيين سهل لها تلك المهمة ، فقبل بعض الشباب المتعلمين في الكويت دعوة وجهت إليهم للنضال ضد المستعمر محليا ، مما يخدم الحركة العربية في كل مكان ، فكان أن زار عدد من الشباب الكويتي كلا من العراق وسوريا ، واتصلوا بكثير من مراكز الشبيبة في بغداد ودمشق ، وتفهموا الأفكار التي ينادي بها هؤلاء ، سواء المتصلة بالاتحاد أو بالحرية ، فلما عادوا إلى الكويت بدأوا يعربون عن غضبهم من الوجود البريطاني عن طريق اعتراضاتهم على تعيين الموظفين الأوروبيين والهنود في البلاد ، ونادوا بالإصلاح[١٠] ، كما أنهم أبدوا استنكارهم لأفعال البريطانيين في فلسطين ، ووجهوا رسالة إلى الوكيل البريطاني في الكويت بهذا الخصوص ، ذكروا فيها أن موقف بريطانيا سيؤدي إلى أن يرفض العالم الدخول تحت حمايتها[١١] . ولقد كان ديكسون يرى أن الناس في الكويت ينقسمون إلى ثلاث فئات تجاه مشكلة فلسطين .

الفئة الأولى

وهم المعتدلون أو فئة التجار القدماء ، الذين أرادوا السلام ورغبوا في وقف الهجرة اليهودية عن فلسطين ، وهؤلاء يرون إمكان التعاون بين العرب واليهود في فلسطين .

أما الفئة الثانية :

وهم المستنيرون أو حزب المعارضين لبريطانيا ، فمن رأيهم أنه لابد أن تحصل فلسطين على استقلال تام ، وتقوم بها حكومة عربية وطنية ، ووجوب معاملة اليهود كأقلية ، وهؤلاء يقفون ضد الحاكم لصداقته لبريطانيا .

الفئة الثالثة :

وتضم بعض أعضاء الأسرة الحاكمة والقادة المتدينين والعناصر البدوية والبحارة وتجار التجزئة وهم ميالون لبريطانيا . وقد اعتبروا فلسطين أرضا مقدسة يجب ألا تدنسها أية عناصر أخرى ، وأن أي انتهاك لهذا يعتبر تدخلا في الدين ، وهم يكرهون اليهود ويعارضون توطينهم في فلسطين . وفي رأيهم أن بريطانيا ملومة لأنها شجعت اليهود في أعمالهم العدوانية ووعدتهم بفلسطين ، إلا أنهم كانوا يأملون في عدالة بريطانيا . ورأى ديكسون أن هؤلاء يمثلون أغلبية الناس في الكويت[١٢] .

يضاف إلى هذه التأثيرات الفكرية الواردة من خارج الكويت ، تطور علاقات البلاد مع سائر القوى المجاورة مما أثر أيضا في طبيعة حركتها الإصلاحية ، فلم تكن العلاقات بين الكويت والعراق والسعودية مرضية على أية حال ، فبالنسبة للعراق كانت هناك مشكلات التهريب من جانب ، واستمرار الاعتداءات العراقية على الحدود الكويتية من جانب آخر . وقد رغب الشيخ عام ١٩٣٦ في أن يمنع الصدامات بإقامة مركز شرطة في منطقة الحدود ، إلا أنه لم يجد فائدة من ذلك ، لعدم إمكان اتصاله لاسلكيا بهذا المركز ، ومن ثم فقد أقلع عن هذه الفكرة[١٣] .

أما السعودية ، فإن الأزمة التجارية بينها وبين الكويت قد لعبت دورا أثر تأثيرا سيئا في اقتصاد البلدين وعلى العلاقة بينهما .

بناء على ذلك كله كانت سياسة بريطانيا منع التهام الكويت بواسطة جيرانها الأقوياء ، وأن تحمي مصالح الشيخ ضد هاتين الدولتين إلى أقصى ما تستطيع ، محاولة عدم التدخل في الشؤون المحلية . ورأت أن تركز سياستها على التحريض السلمي لحث الشيخ على أن يتبع سياسة معقولة ، وفي نفس الوقت كانت تدرك أن الكويت لا تستطيع أن تحافظ على وجودها المستقل دون مساعدتها[١٤] .

أما بالنسبة لعلاقة بريطانيا بحاكم الكويت آنذاك فقد كانت تشك فيه نوعا ما ، على أنه

يتبع سياسة الإيقاع بين بريطانيا من جهة والعراق والسعودية لينتفع بمركز أقوى يساعده على صون استقلاله .

والحقيقة ، إذا كان الشيخ أحمد الجابر الصباح قد سعى إلى ذلك فعلا ، فما هذا إلا نتيجة إحساسه بالظلم تجاه موقف بريطانيا من موضوع مزارع النخيل الخاصة به في العراق ، ومن الحصار التجاري السعودي للكويت ، وأيضا من اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢ التي اقتطعت ١٦٠ ميلا من حدود الكويت الجنوبية التي حددتها الاتفاقية الإنجليزية العثمانية عام ١٩١٣ .

لقد اهتمت بريطانيا كما سبق بتقوية نفوذها على الكويت لأن مصالحها البترولية في ازدياد ، وسمحت لشركة أميركية باستغلال البترول ، وخشيت من أن يقوي ذلك من موقف الشيخ أحمد الجابر فيصبح قادرا على أن يستغل الموقف ، وذلك عن طريق إقامة توازن بين المصالح الأميركية والبريطانية لذلك فكرت في زيادة نفوذها عن طريق تعيين مستشار بريطاني للشيخ أحمد الجابر ، كما هو الحال في البحرين وعدم الاقتصار على الوكيل السياسي[١٥] هذا ولقد رفض الشيخ أحمد الجابر هذه المحاولات[١٦] .

ظهور الحركة

كان لابد أن يثمر هذا الوضع السيىء من إهمال البلاد ، وتقييد الحريات والتدخل في انتخابات مدير البلدية في عام ١٩٣٧ ونوع العلاقات مع القوى الثلاث المحيطة بالبلاد مما يهدد استقلالها ، كان لابد أن يثمر كل ذلك حركة انتقادية واسعة تطالب بالإصلاح ، وتشتد في مطالبتها وتخرج عن النطاق المحلي في عرض المطالب إلى نشرها في الصحف العراقية ، ثم تتجاوب الحكومة العراقية أكثر مع الحركة لاستغلالها ومحاولة تغذية التوتر بين السلطة الكويتية وأعضاء الحركة الإصلاحية ، خاصة أعضاء «الكتلة الوطنية» وكان لجوء بعض أعضاء الكتلة إلى نشر مطالبهم في الصحف العراقية محاولة منهم للضغط على السلطة الكويتية ، ولم ينتبهوا إلى المطامع العراقية في الكويت التي برزت كما أشرنا منذ مايو عام ١٩٣٣ ، لكن انتشار الروح القومية العربية بين الشباب الكويتي خاصة أعضاء الكتلة الوطنية ووجود بعض المصالح الاقتصادية لبعض المطالبين بالإصلاح في الأراضي العراقية وعدم محاولة السلطة الكويتية الحاكمة احتضان الحركة منذ لحظة انطلاقتها وعدم وجود وسائل للنشر في الكويت كل ذلك دفعهم إلى نشر مطالبهم في الصحف العراقية ، استنادا إلى المبدأ القومي .

ولاحتواء الوضع اتبعت السلطات الكويتية الشدة مع أعضاء الحركة حين هددت كل من يشتكي بالعقاب الشديد[١٧] ولم يكن ذلك سببا أو دافعا لأن تخمد الحركة ، بل بالعكس استمرت في نشاطها بتشجيع من التأييد العراقي نحوها ، وبحكم ما يفعل الضغط نفسه من رد فعل طبيعي .

قاد هذه الحركة الإصلاحية الأعيان من التجار الذين عانوا من مساوىء الإدارة ، وتمثلت المعاناة في الاحتكارات ، وفي موظفي الجمارك الذين كانت الرشوة ضرورية بالنسبة لهم ، وإلا فالتاجر يكون تحت رحمتهم في تقدير أسعار البضائع المستوردة[١٨] .

ومما زاد هذه الطبقة تطلعا إلى المشاركة في السلطة أنها أسهمت في الخدمات العامة التي يقع عبؤها أصلا على الدولة في الأنظمة الحديثة ، إذ قام التجار بتأسيس المدارس مثل المباركية عام ١٩١١ . والجدير بالذكر أنه لم تنشأ مدارس بالمعنى الحديث لهذه الكلمة ، كما كانت هناك الكتاتيب التي اقتصر التعليم فيها على تحفيظ القرآن الكريم ، ومبادىء القراءة والكتابة والحساب ، وأقبل عدد قليل على إرسال بناتهم إلى هذه الكتاتيب[١٩] .

هذا بينما كان عامة الشعب يكافحون من أجل الحياة ، فلم تتح لهم ظروفهم الصعبة أن يفهموا حقوقهم ويطالبوا بها ، ولكنهم شجعوا القائمين بالحركة ومنحوهم تأييدهم . فكانت طبقة التجار تمثل مركز الضغط في الكويت ولها من النفوذ الاقتصادي ما جعلها تطالب بالمشاركة في الحكم[٢٠] .

بذلك كله أصبحت الحركة القائمة أكثر وضوحا خاصة بعد القبض على أحد المواطنين بتهمة الكتابة على الجدران ضد الوضع والسلطة الحاكمة ، ونتيجة لضربه وعقابه بعنف اضطر إلى أن يصرح بأسماء المشتركين معه ، مما جعل هؤلاء يذهبون حماية لأنفسهم إلى الوكيل السياسي يسألون بطريق غير مباشر عما إذا كان من الممكن حصولهم على الجنسية البريطانية[٢١] ، هربا مما عسى أن يقع عليهم من عقوبات السلطة ، كما هاجر بعض الناقمين إلى العراق لنفس السبب المتقدم[٢٢] ، خاصة أن الكثيرين منهم يملكون أرضا هناك تدر عليهم ربحا . كما طالب بعضهم بوجوب زيادة الإشراف البريطاني ، إما بتعيين مستشار أو بحكم بريطاني مباشر ، تخلصا من الوضع والضغط الواقع عليهم من قبل السلطة المحلية . إلا أن بعض الناقدين لم يوافق على هذا الرأي الأخير على أساس أن ذلك لا يأتي بخير للبلد ، بل بالعكس سيقضي على استقلاله[٢٣] .

وعلى كل حال لم تكن بريطانيا مستعدة لمسؤولية مباشرة ، ولكن من المحتمل فقط أن

توافق على مزيد من التدخل ، ويقال بهذه المناسبة إن الوكيل السياسي تعاطف مع المطالبين بالإصلاح ، بسبب سوء علاقته بالسلطة الحاكمة ، وقد يكون ذلك الرأي اعتمد على التقارير التي كان يرسلها الوكيل إلى حكومته موضحا الوضع السيىء في البلاد ، فأفاد ذلك الحركة الإصلاحية .

نتج عن سياسة الضغط والإرهاب التي اتبعها الشيخ أن كون اثنا عشر عضوا(٢٤) من المعارضين جمعية سرية تعمل على تقوية الوعي والروح القومية وتوجيه الحركة في الطريق المرغوب ، فبدأت بنشر مقالات في الصحف العراقية تندد بالوضع السيىء في البلاد ، وأخذت تطبع المنشورات وتوزعها سرا في الكويت ، وكلها تستنكر الوضع وتندد به ، وتطالب بالإصلاح ، وشرعت هذه الجمعية تغذي الصحف العراقية بالمقالات ، ولم تلبث أن وضعت لها برنامجا إصلاحيا نشرته إحدى الصحف العراقية في ٣ أبريل ١٩٣٨ وقد تضمن المطالب الآتية :

أولا : ضرورة فتح المدارس على أوسع نطاق لإعطاء أفراد الشعب فرص التعليم مثل غيرهم من المواطنين في البلاد العربية الأخرى .

ثانيا : إقامة مستشفى على نفقة الحكومة حتى لا يلجأ الناس إلى مستشفى الإرسالية الأميركية الموجود لأغراض خاصة ، ومن المعروف أن هذا المستشفى قدم الكثير من الخدمات للمواطنين .

ثالثا : تنظيم حالة البلاد الاقتصادية ونفقاتها ودخلها ، وتحسين أحوالها في كل النواحي .

رابعا : إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب الذين لا تربطهم أية علاقات مع الوطن الكويتي .

خامسا : السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من ذلك مهما كانت الأحوال ، واتخاذ الإجراءات لإزالة سوء التفاهم مع الجارات العربيات بهذا الخصوص .

سادسا : أن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات شعبه وأن يسمح بسماع شكاواهم ويوجه شؤونهم على أساس مرضي .

سابعا : أن شعب الكويت يرغب في أن تتعاون بلده مع العراق لتحقيق أهداف

المشروعات الإصلاحية ولتحسينها على أساس علمي وثقافي وتجاري وجغرافي[٢٥] .

وكما هو واضح فإن هذا البرنامج كان ذا شقين ، اهتم أولهما بتحسين الأوضاع الداخلية للبلاد ، وتضمن ثانيهما رغبة واضحة في إخاء عربي بصفة عامة وتعاون كويتي عراقي بصفة خاصة . رغم أن العراق وكما أسلفنا لم يكن يتردد عن انتهاك الحدود والتعدي لضم الكويت .

ومن ناحية أخرى نرى أن المطلب الرابع قصد بالأجانب «الفرس» الذين حامت حولهم الشبهات في التعاون مع الحاكم ضد المطالبين بالإصلاح . ومن الواضح أن هذه المطالب لم تحمل التطرف ، فهي لم تمس وضع السلطة الحاكمة بأية حال من الأحوال ، بل دارت حول الرغبة في تحسين الوضع العام في البلاد ، ولم تظهر منها المطالبة بالحكم النيابي . وبالرغم من ذلك فقد اعتبرتها السلطة الحاكمة مطالب متطرفة .

كما أن صحيفة عراقية أخرى مؤيدة للحركة نشرت مقالا آخر أظهرت فيه قلقها من الحالة في الكويت ، وما ذكرته أنه يؤلم العراق أن يرى على حدوده أراضي عربية ذات موقع جغرافي ممتاز ، ولكنها متأخرة محرومة من وسائل التعليم والصحة والتنظيم الاقتصادي . إن العراق الذي لا يقوى على إخفاء شعوره القوي قلق جدا بشأن شقيقته الكويت ، ويرغب في أن ينضم شعبها إلى حركة النهضة التي قامت في أغلب البلاد العربية ، لكي يستطيع عن طريق مزاياه الطبيعية والموقع الممتاز لبلاده أن يشترك على نطاق واسع في المحاولات العربية القومية . إن أي عقبات يمكن التغلب عليها بالمثابرة . إن العمل نحو هذه الغاية سيقوي من الثقة في النجاح النهائي لمحاولات الإصلاح التي يطالب بها شعب الكويت . إن الحركة الجديدة ربما تسعد وتشرف كل عربي لأنه سيكون لها نتائج طبيعية للسكان في الكويت ، ربما يدركون المستقبل السعيد الذي ينتظرهم إذا استمرت الحركة الحالية ، ووجهت نحو التعاون مع العراق الذي ترغب بلاد عربية في أن تتحد معه ، إن هذه الفكرة كانت دائما في عقول شباب الكويت ، وقد قابلها التأييد في البلاد العربية ، إن العراق في موقف يمكنه من أن يحول إمارة الكويت المتأخرة إلى بلاد متقدمة ثرية متحضرة ، وذلك نظرا لموقع الكويت الجغرافي والتجاري ، إذا انضمت إلى العراق فستصبح ميناء رائعا ونقطة اتصال بالمواصلات العالمية . . إننا نترك لشعب الكويت نفسه أن يقدر هذه الحقيقة ، وفي نفس الوقت لنا الحق في أن نشجع الحركة الحالية في الكويت ، ويسرنا أن نرى أنها تعطي النتائج المرجوة وأن المطالب التي قدمها أهالي الكويت إلى الشيخ ، معقولة وقانونية ، ومن المأمول أنه سيقابلها بأفق واسع ورغبة

مخلصة للإصلاح(٢٦) . ونلاحظ هنا أن فكرة الاتحاد إذن ترددت على لسان الصحافة العراقية ، لكنها اختلفت في مضمونها عن الأسلوب الذي سيتبعه فيما بعد «عبدالكريم قاسم» عند المطالبة بضم الكويت ، إذ بنت الجريدة دعواها على أساس رغبة الشعب الكويتي واقتناعه بالاتحاد ، بينما سيبني «قاسم» مطالبه على أساس ادعاء ما يسمى بالحقوق التاريخية دون مراعاة لرغبة السكان ، هذا لا يعني أن الحكم الملكي في العراق لم يكن يسعى لضم الكويت كما أسلفنا الإشارة .

اختلفت الصحف العراقية في الأسلوب الذي أظهرت به تأييدها للحركة الإصلاحية في الكويت وحاول بعضها أن يعطي للحركة وجهة أخرى ، بأن حرضت الحكومة العراقية على التدخل الفعال ، واستمرت في شن هجمات ضد السلطة في الكويت معلنة أن الأحرار الكويتيين قد صمموا على أن يتقدموا بعرائض للحكومة العراقية لإدماج الكويت والعراق ، مشيرة إلى سوء إدارة السلطة في الكويت ومتهمة الشيخ بتشجيع التهريب للبضائع المحظورة إلى العراق(٢٧) .

ولا شك أن تلك الدعوة من الصحيفة إنما جاءت بتحريض من الحكومة العراقية خاصة أنها شجعت على طبع المنشورات السرية ضد السلطة الحاكمة في الكويت وكان ذلك بهدف إثارة المشاكل في الكويت لتحقيق أطماعها في ضم الأراضي الكويتية .

أي أن التأييد العراقي جاء بناء على رغبة العراق في ضم الكويت أو الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان . ولكن إلى جانب تلك الصحف المؤيدة للحركة ، كانت هناك صحف معارضة اتهمت الحركة الإصلاحية بأنها خدعة بريطانية ، ونشرت جريدة «الناس» مقالا ادعت فيه أن الحركة استعمارية موجهة بقصد وضع الكويت تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية(٢٨) .

ولاشك في أن هذه الجريدة كانت مؤيدة للشيخ وحاولت أن تظهر أهالي الكويت بمظهر الراضين عن إدارته ، متهمة الحركة بأنها مدفوعة بتحريض من بريطانيا(٢٠) .

فكان رد الحكومة العراقية عليها أن أرسلت تحذيرا بعدم نشر مثل هذه المقالات ، كما أن الحكومة قد تسلمت احتجاجات من الكويتيين المقيمين في البصرة بسبب ما نشرته جريدة الناس ، ولقد استحسنت بعض الأوساط العربية موقف العراق هذا ، كما اتضح مما كتب في مجلة المقتطف المصرية ، التي عبرت عن سرورها من تعاطف الحكومة العراقية مع الحركة الإصلاحية .

حاولت السلطة في الكويت أن ترد على الدعاية العراقية فأرسل السكرتير الخاص للشيخ رسالة إلى جريدة «الزمان» نصح فيها الصحف العراقية بعدم التدخل في شؤون حكومة صديقة، وعدم إثارة الشعب فيها ضد الحكومة الشرعية[٣٠].

موقف الأطراف الأخرى من الحركة

كان للسلطة الحاكمة موقفان تجاه الحركة الإصلاحية، موقفها من الناقدين وموقفها من المطالبة بتشكيل مجلس تشريعي، ثم جد موقف ثالث كان تجاه المجلس التشريعي. فأما بالنسبة لموقفها من الحركة، فإن الشيخ لم ير ما يبرر قيام هذه الحركة، ولا ظهور المعارضة والنقد لأنه كان يعتقد دائما أن بلاده أحسن حالا مما جاورها[٣١]، فالعراق فعلا رغم مظاهر المدنية الغربية فإن هناك الكثير من المشاكل والسلبيات والتأخر[٣٢].

ثم هناك الجانب الآخر من السلطة ونعني به الوجود البريطاني في البلاد فمع ازدياد الحركة الشعبية أصبح هناك عدة اتجاهات:

أولها: يرمي إلى تغيير الحاكم، والثاني يرى أن الحماية البريطانية هي الطريق الأكثر صوابا. بينما الثالث تتجه إلى العراق، وترى بريطانيا أنه لا يمكن أن يتم الحل الأول إلا برغبتها، أما الاتجاه نحو العراق فقد كان أكثر ما تخشاه[٣٣].

وجدت بريطانيا أن الوضع قد دخل مرحلة خطيرة فمن الأحسن الوقوف في وجه تطور تلك الحركة إلى ما هو أعمق من مجرد مطلب للإصلاح، والحل لذلك أنه إذا ما قام الشيخ بإصلاحات تحقق المطالب الشعبية، فدون شك سيكون ذلك عاملا من العوامل التي تضعف من اشتعال الحركة واتساعها، وبالتالي سيكون لها نتائج لا تقبلها بريطانيا، وقد يتمثل ذلك في التدخل العراقي خاصة أنها تشك في اتصال تلك الحركة بالحكومة العراقية[٣٤].

ونتيجة لذلك تقدم الوكيل السياسي إلى الشيخ في ١٣ يونيو ١٩٣٨ بنصيحة مفادها إدخال إصلاحات في البلاد وإشراك الشعب في إدارتها، ولكنه لم يوافق[٣٥]. أرادت بريطانيا من ذلك الاقتراح أن تتجنب موقفا تفرض فيه الإصلاحات فرضا، كما وأن الوكيل السياسي في الكويت قد اتصل ببعض أعضاء الحركة، عارضا عليهم قبول مستشار إنجليزي، أو طلب الحكم البريطاني المباشر، فأيد بعضهم هذا ورفضه البعض الآخر، وأوضحوا أنهم يريدون حكما نيابيا ولا نية لهم في تغيير النظام[٣٦]. وقد يكون

لحسن حظ بريطانيا أن تلك النصيحة التي قدمها الوكيل للحاكم قد تسربت إلى الناس ، وبالتالي كان لها وقع طيب[٣٧] .

فقد حرصت على توصيل رأيها هذا إلى أعضاء الكتلة الوطنية وكان ذلك بوساطة سكرتير الوكالة «عبدالله جاسم بودي» . . ثم اتجهت بريطانيا إلى محاولة أخرى لإخماد الحركة ، متظاهرة بتحقيق ما يرضيها رغبة منها في احتوائها ، فأبلغ المقيم السياسي في ١٨ يونيو ١٩٣٨ الحاكم باقتراح تشكيل مجلس كالذي كان موجودا أيام الشيخ مبارك الصباح[٣٨] . ولا يبدو أنه كان لذلك المجلس أي دور فعال في إدارة البلاد لأن الشيخ مبارك الصباح رحمه الله ، حكم حكما شخصيا . والجدير بالذكر أن ولي العهد آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله أيد مطالب الحركة الإصلاحية ، وقابل الوكيل السياسي البريطاني وقدم له نسخة من وعدالشيخ أحمد الجابر الصباح رحمه الله في عام ١٩٢١ بتشكيل مجلس شورى ، ويبدو أن بريطانيا لم تجد بدا من تحقيق مطالب المعارضة في إنشاء مجلس نيابي ، تجنبا لإثارة مشاكل أكبر ، بينما حاولت السلطة أن تنكر وجود حركة تدفع بها إلى تطبيق نظام نيابي . وتحدث حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر رحمه الله إلى المقيم السياسي البريطاني وقال له إن كل ما يحدث إنما هو من فعل عراقي جاء إلى الكويت على سفينته ليأخذ الجص لشركة البترول الإنجليزية[٣٩] .

المجلس التشريعي الأول

لقد شهدت الكويت قبل عام ١٩٣٨ محاولات مبسطة لإشراك بعض طبقات الشعب في الحكم ، ففي أعقاب وفاة المرحوم الشيخ سالم بن مبارك الصباح في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٢١ ، وبينما كان أقوى المرشحين في مدينة الرياض للتباحث مع ابن سعود بشأن الحدود وهو الشيخ أحمد الجابر ، بدأت المشاورات في الكويت بين وجهاء وتجار وتم عقد اجتماع في ديوان المرحوم ناصر البدر استقر رأي الحضور على ضرورة قيام مجلس شورى ، ولقد قام المرحوم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بدور أساسي لتحقيق هذا الهدف فقد دأب يشرح لجماعة من التجار والوجهاء أهمية الشورى . ولقد اتفقوا على إعداد عريضة تطالب بإقامة مجلس شورى وتقدم إلى الشيخ أحمد الجابر وبالفعل عندما عاد إلى الكويت قدموا له عريضة تتضمن ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الواضعون أسماءنا بهذه الورقة قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء البنود الآتية :

١ ـ إصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم .

٢ ـ أن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر والشيخ حمد المبارك والشيخ عبدالله السالم .

٣ ـ إذا اتفق رأي الجماعة على تعيين أي شخص من الثلاثة يرفع الأمر إلى الحكومة للتصديق عليه .

٤ ـ المعين المذكور يكون بصفته رئيس مجلس شورى .

٥ ـ ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شؤون البلاد وعلى أساس العدل والإنصاف(٤٠) .

وفي أعقاب تقديم هذه العريضة ، تكون مجلس من اثني عشر عضواً(*) لم يكن بينهم واحد من الأسرة الحاكمة ، على الرغم من أن العريضة فتحت أمامهم الباب للدخول ، وكان برئاسة المرحوم حمد الصقر والنائب المرحوم الشيخ يوسف . ويعتبر الدكتور يحيى الجمل ذلك بداية للتطور الدستوري(٤١) ، وسرعان ما دب الخلاف بين الأعضاء وانفرط عقدهم ، هذا مع العلم بأنه لم يصدر قرار من السلطة بحله(٤٢) . لكن لم يكن يؤخذ برأي الأغلبية عند التصويت ولم يأت بواسطة الانتخاب .

وبينما مرت التجربة الأولى وانتهت دون أن يترتب عليها أي احتكاك بين الحاكم والمطالبين بالإصلاح ، نلاحظ أنه في عام ١٩٣٨ كان هناك أخذ ورد بين الفريقين ، فبعد أن أدرك المعارضون أن الحركة قد نضجت ووصلت إلى مرحلة تسهل عليهم تقديم مطالبهم للحاكم مباشرة ، عقدت الجماعة السرية التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم (الكتلة الوطنية) اجتماعات تقدمت بعدها بالعريضة الآتية إلى الحاكم حيث قدمها حمد الصقر ، محمد الثنيان الغانم ـ سليمان العدساني نيابة عن المطالبين بالإصلاح في ٣ ربيع الثاني ١٣٥٧ :

«حضرة صاحب السمو الأمير الجليل أحمد الجابر الصباح أدام الله بقاءه . ياصاحب السمو إن الإساس الذي بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم من توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبيننا على أساس الشورى التي فرضها الإسلام ، ومشى عليها الخلفاء الراشدون في

عصورهم الذهبية ، غير أن التساهل الذي حدث من الجانبين ، أدى إلى تناسي هذه القاعدة الأساسية ، كما أن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفا دقيقة تبعث المخلصين من رعاياك أن يبادروا إليك بالنصيحة ، راغبين في التفاهم وإياك على ما يصلح الأمر ، ويدرأ عنك وعنهم عوادي الأيام ، وتقلبات الظروف ، ويصون لنا كيان بلادنا وحفظ استقلالنا ، غير قاصدين إلا إزالة أسباب الشكوى وإصلاح الأحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك ، متقدمين إليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورهم[٤٣] .

ويلاحظ أن الذين قدموا العريضة حددوا مهمة المجلس بأنها تشريعية مما يدل على أنهم واعون لنظام السلطات الثلاث والفصل بينها على الطريقة الحديثة .

وقد ربطت السلطة الحاكمة بين هذا المطلب وبين النصيحة البريطانية ، ورأى الشيخ أنه لا مناص من تحقيق ما يريدون . ومن ثم اضطر إلى الموافقة خشية أن تتطور الحركة أكثر .

تألفت لجنة من أعيان البلاد ووضعت قوائم مختارة بأسماء الناخبين لعدم وجود دائرة تسجيل تعطي الشهادات التي تميز الكويتي من غيره ، فلم يكن هناك وسيلة غير تلك[٤٤] .

تشكل المجلس بالانتخاب ، في ٢٩/ ٦/ ١٩٣٨ ، لأن المطالبين رأوا أن التعيين قد يأتي بأعضاء لا يثقون بهم ، وانتخب الأعضاء من قبل « ١٥٠ عائلة» من العائلات المعروفة في الكويت(٤٥) وإذا أخذنا في الاعتبار مفهوم العائلة الواسع «وقلة عدد السكان» فمعنى ذلك أن الغالبية شاركت في الانتخاب هذا وقد انتخب الأعضاء الشيخ عبدالله السالم لرئاسة المجلس الذي عقد جلسته الأولى يوم ٢/ ٧/ ١٩٣٨ وقرر انتخاب الشيخ يوسف بن عيسى القناعي نائبا للرئيس .

وقد جرت المعركة الانتخابية بين متنافسين كثيرين بدليل أنه عندما استقال أحد الأعضاء ، حل محله غيره بناء على ما حاز من أصوات .

والجدير بالملاحظة أن رئيس المجلس السابق لم يكن من الأسرة الحاكمة بخلاف المجلس الجديد . ويرجع ذلك إلى أن ولي العهد الذي رأس المجلس كان مؤيدا لوجوده ، وعاملا على تنفيذه كما سبق أن ذكرنا .

واجه قيام المجلس معارضة من بعض العناصر واتضح ذلك من موقف الشيعة الذين وصل عددهم في تلك الفترة إلى ما يقرب من ١٨,٠٠٠ بينما إجمالي سكان مدينة الكويت

٦٥, ٠٠٠ نسمة ، وينقسم الشيعة في ذلك الوقت كما جاء في التقارير البريطانية إلى :

١ ـ عجم أو فرس وعددهم ١٠, ٠٠٠ نسمة .

٢ ـ أهالي الحسا وعددهم حوالي ٣, ٠٠٠ وهم شيعة الأحساء وبقايا الحكم الفارسي القديم للساحل العربي .

٣ ـ البحرانيين وعددهم حوالي ٣٠٠٠ من سواحل أدنى الجزء الأوسط للساحل العربي .

٤ ـ شيعة من أصل عراقي وعددهم حوالي ٧٠٠ .

وهذه الأرقام كما يذكر المقيم السياسي تقريبية لأنه لم يكن هناك ما يشبه التعداد في الكويت .

كان هؤلاء يعيشون في الكويت راضين عن الأوضاع القائمة ، ولكن بعد قيام النظام النيابي أظهروا السخط وعدم الرضى ، ذلك لأن المجلس منحهم حق التصويت دون حق الترشيح ، ولعلهم أيضا شعروا بإمكان فقدان امتيازاتهم ، ولم تكن أحوالهم قبل تشكيل المجلس التشريعي تختلف عن أحوال السنة ، فمع مجيء المجلس الذي ينتمي أعضاؤه كلهم إلى المذهب السني ، شعر الشيعة أنه لن يكون هناك أية مساواة بينهم وبين الآخرين ، رغم أنه لم يقع عليهم ظلم أو استبداد[٤٦] . وقد بلغ من خوفهم أنهم طلبوا التجنس بالجنسية البريطانية ، وعند ذلك أعلن المجلس أن أي شخص يتقدم بطلب جنسية بريطانية سيعرض نفسه للنفي والطرد والحرمان من أية حقوق في أرض الكويت . ووجهة نظر المجلس في ذلك أن هذه الاتجاه إنما هو نتيجة لتحريض من أيد خفية حتى تكون لهم حقوق الأجنبي وامتيازاته[٤٧] .

وفي أكتوبر ١٩٣٨ حدد الشيعة مطالبهم في أن يكون لهم تمثيل خاص في المجلس وإقامة مدرسة شيعية خاصة ، وكذلك تمثيل في مجلس البلدية .

ولما كانت بريطانيا تخشى من تدخل إيران في الكويت حماية للشيعة ، فقد كلفت المقيم السياسي بأن يعرب عن مخاوفها بهذا الخصوص لكل من الحاكم والمجلس ، إلا أن المجلس لم يوافق على مطالب الشيعة وأكد أن الكويت عربية وستظل على رفضها لأي تدخل أو مؤامرات فارسية .

رأى المقيم السياسي رفض المطلب الأول ، أما المطلبان الآخران فإنهما يستحقان النظر في

رأيه ، على أساس أن وجود ممثل شيعي واحد لن يؤثر في قرارات المجلس بل سيعطي الشيعة فرصة للتنفس ، وعبر المقيم عن رأيه بضرورة وضع صمام الأمان بيد الأعضاء الذين ردوا على المقيم بأنهم يفضلون بقاء صمام الأمان مغلقا ، ولكنهم على أية حال سيفعلون كل ما في وسعهم لتخفيف الضغط وذلك بإبعاد الوقود .

أظهرت بريطانيا بموقفها هذا اهتمامها بالوضع والأمن الداخلي ، رغم أنه من المعروف أن الأمور المحلية من اختصاص الحاكم والمجلس[٤٨] .

القانون الأساسي

كان لابد لهذا المجلس أن يسن القانون الذي يدير به البلاد ويوجهها إلى الإصلاح ، وبالفعل تم وضع صورة ذلك القانون وحمل إلى الحاكم ليوقعه ، ولما وجد أنه ينتقص من سلطته ، رفض التوقيع معللا ذلك بأن القانون طفرة لا تتحملها البلاد ، والأصوب أن يعمل به تدريجيا . فأصر الأعضاء على التوقيع ، فلماأحس عزمهم وإصرارهم أمضى القانون[٤٩] .

وفيما يلي نص القانون الأساسي الذي أصدره المجلس ويتكون من خمس مواد :

١ ـ الشعب مصدر السلطات ويمثله المجلس بنوابه .

٢ ـ على المجلس التشريعي أن يضع القوانين التالية :

(أ) قانون الميزانية عن السيطرة الصحيحة على كل دخل ومصاريف ونفقات الدولة وتصريفها بطريقة عادلة .

ولكن يستثنى من هذا الأملاك الشخصية للعائلة الحاكمة التي ليس للمجلس حق التدخل فيها أبدا .

(ب) قانون العدالة : إن الغرض منه تنفيذ القانون العام والمسائل المتعلقة بالشريعة بطريقة تضمن حسن إقامة العدالة بين الناس .

(ج) قانون الأمن العام : والغرض منه ضمان الأمن داخل وخارج مدينة الكويت حتى أقصى نقطة للحدود .

(د) قانون التعليم : إن الهدف من هذا هو إصدار قوانين للتعليم تتلاءم مع تلك الصادرة في البلاد المتقدمة .

(هـ) قانون الصحة العامة : والغرض من هذا هو وضع القوانين الصحية المهمة التي تحمي البلاد وسكانها من أخطار سوء الصحة والأمراض من كل الأنواع .

(و) قانون التحسينات والإصلاحات الذي يشمل إقامة الطرق خارج المدينة وبناء السجون وحفر الآبار وإدخال أية إصلاحات عامة يرى ضرورتها داخل وخارج المدينة .

المادة (٣)

إن المجلس التشريعي هو المرجع لجميع المعاهدات والتراخيص والاحتكارات سواء كانت داخلية أو أجنبية ، إذا كانت أي من هذه تحتاج إلى تجديد فإنها لن تعتبر شرعية إلا إذا اطلع عليها وأقرها المجلس .

المادة (٤)

بما أن البلاد ليس فيها محكمة استئناف فإن مهام سلطات هذه المحكمة توضع مؤقتا في أيدي المجلس التشريعي حتى يحين الوقت الذي تشكل فيه هذه المحاكم الخاصة لهذا الغرض .

المادة (٥)

رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد[٥٠] .

هذا وقد حرص الشيخ يوسف بن عيسى القناعي على أن تتضمن المادة الثانية تفسيرات تحول دون سوء الفهم والغموض بين الطرفين السلطة والمجلس .

وحسب هذا القانون يتولى المجلس السلطتين التنفيذية والتشريعية ، بل ويمارس مؤقتا بعض السلطات القضائية ، باعتبار أنه يتولى وظيفة محكمة الاستئناف العليا ، إلى أن تشكل هذه المحكمة ، وبذا تتحول السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها الشيخ إلى المجلس الذي اعتبر نفسه ممثلا للأمة . بل أوضح رئيس المجلس للوكيل السياسي أنه في الأمور الخارجية يجوز للشيخ أن يتفاوض فقط ويوقع عند الضرورة أية اتفاقيات ، ولكن بعد ذلك لن توضع الاتفاقية موضع التنفيذ إلا إذا وافق عليها المجلس[٥١] . ووقع الحاكم على القانون في ٢ يوليو ١٩٣٨ .

ورأى الوكيل أن جزءا من القانون يبدو إلى حد ما كإعلانات المجلس الفرنسي في عام ١٧٩١ ، وأن الشيخ عبدالله السالم لديه دائرة معارف عربية لاشك أنه يرجع إليها فترشده[٥٢] .

موقف بريطانيا من المجلس

يحكم موقف بريطانيا إزاء المجلس عاملان :

أولهما : أنها أصرت على أن تبحث القانون الأساسي للمجلس ، لأنه خول لنفسه حق النظر في الشؤون الخارجية ، ومن المعروف أن اتفاقية ١٨٩٩ المعقودة بين الشيخ مبارك الصباح وبريطانيا تجعل هذه الشؤون من اختصاصها .

ثانيهما : أنها تريد أن يكون المجلس مجلسا للنصح فقط ، كما حرصت على أن تظل الحركة الشعبية داخلية وبعيدة عن أي تأثر بعوامل خارجية .

هذا وقد سلم المقيم السياسي البريطاني في الخليج رسالة إلى الحاكم بمناسبة تشكيل المجلس وهذا نصها :

بعد الديباجة :

كلفتني حكومة صاحب الجلالة أن أخبر سموكم أنه قد علمت بعين الرضا عن تأسيسكم المجلس وقد عرفت باتخاذكم هذه الخطوة التي تأمل أن تتقدم بها أهم مصالح الكويت .

إن حكومة صاحب الجلالة واثقة باستمرار العلاقات الحسنة التي كانت قائمة لتلك المدة الطويلة بينها وبين حاكم الكويت ، ولا ترى أنه يمكن حدوث أي تغيير بالترتيبات الحالية التي تدير بمقتضاها حكومة صاحب الجلالة شؤون الكويت الخارجية[٥٣] .

وهكذا فقد احتجت بريطانيا على مشاركة المجلس لها في الشؤون الخارجية فرد عليها الحاكم بما يلي :

إني أشكر حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديرها ، واستحسانها رغبتي الأكيدة التي نفذتها في تأسيس هذا المجلس ، بعد أن أحسست في شعبي رغبة واستعدادا قويين لإدارة شؤون البلاد وتحمل جميع مسؤولياتها .

كما وأني أؤكد لحكومة صاحب الجلالة ثقتها بأن العلاقة المستمرة فيما بيننا كل تلك المدة الطويلة ستبقى في المستقبل ، كما كانت في الماضي مصونة ، في حدود كافة الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مني أو من حكام الكويت السالفين .

يتضح لنا من كلتا الرسالتين تأكيد الطرفين على ألا تمس العلاقات القائمة بينهما مهما حدث من تغيير في شكل الحكم الداخلي . وقد اجتمع المقيم السياسي بلجنة من أعضاء المجلس بحضور الشيخ والوكيل السياسي وذلك في ١٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، وتم التباحث في كيفية الاتصال بين الحكومة البريطانية وحكومة الكويت التي يمثلها الحاكم أمام بريطانيا ، فاتفقوا على أن يختار المجلس اثنين من رجاله ليكونا ممثلين له في الديوان الأميري ، يشتركان في حلقة الاتصال القائمة بين الكويت والحكومة البريطانية ، تلك الحلقة الممثلة في الحاكم . وغلب طابع الود والتفاهم على تلك الاجتماعات[٥٤] .

كما أن الوكيل السياسي أبلغ المجلس رسالة من الحكومة البريطانية جاء فيها :

حكومة صاحب الجلالة قد بلغها مع الارتياح قرار الشيخ بتأسيس مجلس يشترك معه في إدارة الشؤون الحكومية ، وتأمل حكومة صاحب الجلالة أن هذه الخطوة ستؤدى إلى تقدم الإدارات والمصالح .

وحتى تتحقق هذه النتيجة فإن المجلس لابد أن يدرك ضرورة التعاون برغبة غير محدودة بينه وبين الحاكم .

وكذلك يدرك الأعضاء أن أية تغييرات داخلية في الكويت مثل تأسيس المجلس لا تؤثر على المركز الذي تتمتع به حكومة صاحب الجلالة التي تعتبر أن علاقاتها الرسمية تستمر مباشرة مع الشيخ .

والمجلس يدرك بلاشك أن مثل هذه التغييرات لا تؤثر على الترتيبات الحالية المستندة على المعاهدة والممارسة الطويلة ، التي تدير بموجبها حكومة صاحب الجلالة شؤون الكويت الخارجية مع غيرها من الحكومات والممالك ، وتدير بواسطة الشيخ الأمور التي تمس العلاقات أو الأجانب في الكويت[٥٥] .

رغم تبادل هذه الرسائل التي اقرت باستمرار إشراف بريطانيا على الشؤون الخارجية فإن هذه الأخيرة ظلت تعتبر أن القانون مازال يكتنفه بعض الغموض[٥٦] .

لم يكن المجلس يجرؤ على تحدي الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا ولم يثر موضوع اتفاقية

١٨٩٩ في البداية ، ورغم ذلك فإن السلطات البريطانية ظلت قلقة من قيامه لأنه سيطرح على الأقل اتفاقيات البترول وغيرها للجدل . إلا أن تقارير ممثليها في الخليج أظهرت أن المجلس على علاقات ودية مع بريطانيا[٥٧] ، لذلك أرادت أن تتفاهم معه حول ما يمس مركزها فأجمع الأعضاء على أن الاتفاقيات السياسية يترك توقيعها للشيخ[٥٨] ولكنهم اشترطوا وجوب موافقتهم على أية معاهدات أخرى يعقدها الشيخ . أما بخصوص اتفاقيات البترول ، فقد كانت هناك اختلافات حولها ورأت بريطانيا أن الكويت يمكن أن تسير على نفس التقاليد الشائعة في إمارات الخليج الأخرى في البحرين وساحل عمان ، إذ إن الحكام يستشيرون أفراد عائلاتهم والأعيان قبل اتخاذ أية خطوة ذات أهمية سواء كانت تتعلق باتفاقية مع بريطانيا أو ترخيص لشركة بترول أو بالإدارة الداخلية[٥٩] .

أما بخصوص شركة البترول ، فقد اقترح الوكيل السياسي أن تبقى اتصالات الشركة مع الشيخ مباشرة ، ويتشاور مع المجلس فيما يهم من الشؤون .

بينما رأى الأعضاء أن شركة البترول لا تختلف عن الشركات الأجنبية التجارية الأخرى . أما من ناحية حقوق الشركة ، فلها نفس الحقوق التي للرعايا الأجانب من غير الدولة الإسلامية[٦٠] .

ولقد بدأ المجلس في سبتمبر ١٩٣٨ بعض الاتصالات مع شركة بترول الكويت مباشرة ، فأوضحت بريطانيا له أن الشركة أجنبية وأن الترخيص باسم شيخ الكويت ، وعلى هذا فالاتصالات يجب أن تكون بين الشيخ والشركة ، ووافق المجلس على ذلك مبدئيا[٦١] وإن كان هذا لا ينفي رغبته في ممارسة سلطات واسعة إذا ما حانت له الفرصة .

أوضح المجلس أنه في الموضوعات الإدارية المهمة يجب أن يكون له حق مواجهة الشركة مباشرة ، فرأى المقيم أنه إذا أظهرت التجارب مستقبلا أن الأمور الإدارية تتعطل بسبب عرضها على الشيخ ، فإنه سيكون من الضروري البحث عن حل سريع . ويظهر أن الحكومة البريطانية فكرت في وقت ما في حث المجلس على التخلي عن صلاحيات الشؤون الخارجية المعطاة له فى المادة الثالثة ، إلا أنها خشيت من احتمال قيام اضطرابات مادام المجلس سيعتبر سلطة تنفيذية في الشؤون الداخلية ، فكثيرا ما تتداخل تلك بالشؤون الخارجية ، ورغبت في تحديد سلطة المجلس الرئيسية في النواحية التشريعية والقضائية .

والحقيقة أنه رغم ذلك الاحتكاك بين المجلس وبريطانيا فإن العلاقات بين الطرفين سادها الهدوء نوعا ما ، خاصة في البداية ، فطلب الشيخ من المقيم السياسي ان يتشدد في معاملته

للأعضاء وفسرت بريطانيا ذلك بأنه يريد أن يوقع بينها وبينهم[٦٢] . ولم يكن رأي الشيخ يستهوي بريطانيا في بادىء الأمر ، فحرصت على ألا يكون هناك مجال للنزاع معه[٦٣] . وأرادت أيضا أن يتم التفاهم والتعاون بين السلطتين ، أي الحاكم والمجلس ، وينبع موقفها هذا من ثقتها بأن مثل هذه الحركات الشعبية قد بدأت تتغلغل في البلاد العربية ، وبالتالي لم تجد فائدة من قمعها بالتعاون مع الحكام ، بل رأت وجوب تحقيق التغيير سلميا دون عنف[٦٤] .

ولكن بريطانيا لم تذهب في هذا الصدد إلى حد إعطاء أية هيئة سلطة أقوى من سلطة الحاكم الذي تتعامل معه بموجب اتفاقيات سابقة منحتها امتيازات ، كما سبق أن أوضحت ذلك في رسائلها لكل من الشيخ والمجلس ، فرأت أن وجود المجلس الذي لابد من استشارته ، فيما يتعلق بشركة البترول أو بأمور خارجية أخرى ، لا يتفق مع مصالحها ، لهذا كانت تحبذ تقوية سلطة الحاكم[٦٥] .

فلم يمض زمن طويل حتى أظهرت بريطانيا ندمها على وجود هذا المجلس والدور الذي يلعبه ، فقد حدث أن تسلم الشيخ صك شهر ديسمبر من شركة البترول بمقتضى الاتفاقية المعقودة مع الشركة في ديسمبر عام ١٩٣٤ وأرسله إلى المجلس فانزعجت بريطانيا لهذا التصرف المفاجىء ، وكان المقيم يتوقع أن يخبره الشيخ بأنه وضع المبلغ في جيبه الخاص ، على أساس أن الترخيص كان بينه وبين شركة البترول وليس مع المجلس ، ورغب بأن يحذو الشيخ حذو حاكم البحرين بأن يعطي مقدار الثلثين للمجلس ، ويحتفظ بالثلث له ، ولكن المقيم خشي أن يبلغ الشيخ الأعضاء هذه الرغبة فيثير سخطهم على السلطات البريطانية ، الأمر الذي لم يكن المقيم راغبا فيه[٦٦] .

خشيت بريطانيا أن يوضع كل دخل البترول مستقبلا تحت تصرف المجلس ، وبذا تفقد الأسرة الحاكمة ثروتها ، وبالتالي نفوذها ، فرأت بريطانيا أن تبادر فتمنع وقوع مثل هذه النتيجة[٦٧] . والواقع أن المجلس لم يتخذ أي إجراء بصدد دخل البترول ، أو بخصوص أملاك الأسرة الحاكمة ، ولكن الإجراء المهم الذي تحقق في عهده يتعلق بدخل الجمارك فقد نزع هذا الدخل من مصروفات الأسرة وضمه إلى الملكية العامة ولو أنه لم يشأ أن يحرم الشيخ تماما من هذا الدخل ، فخصص جزءا منه تدفع رواتب للأسرة الحاكمة[٦٨] .

وبينما لم تثر الخلافات المالية مشكلات حادة ، نجد العكس في أمور أخرى فقد احتدم خلاف حول حق الشيخ في الاحتفاظ بسكرتيره الذي اعترض المجلس على بقائه .

ففي أغسطس ١٩٣٨ ، طالب المجلس بطرد سكرتيري الحاكم ، وكان أحدهما يشغل

وظيفته منذ أربعين عاما وهو الملا صالح ، ورأى المجلس أنه يسيء استخدام سلطته فطلب إبعاده ، كما اتهمه بالسعي في تجميع الفرس وتنظيمهم في المعارضة ضد المجلس .

ولذلك أصر المجلس على عزله ، بينما تدارك الأمر السكرتير الآخر عزت جعفر الذي قدم إلى الكويت في عام ١٩٣٥ وغادر البلاد[٦٩] خاصة أنه كان قد اتهم بتدبير مؤامرات جعلته مكروها من الناس[٧٠] . أمام إصرار المجلس على موقفه ، صمم الحاكم في بادىء الأمر على الرفض ، وإبقاء سكرتيره في عمله ، وطالب بحقه في الاحتفاظ به ، وهدد بالتخلي عن الحكم إذا لم يجب طلبه ، غير أن المجلس لم يتحرك ولم يعدل عن رأيه ، وكان قد اتفق مع الوكيل السياسي على أن يجمد هذا الموضوع[٧١] ، وكان الحاكم قد هدد الأعضاء مطالبا بريطانيا بالتدخل ، فحاولت التوفيق بين الطرفين ولكنها وجدت أن تهديد الحاكم بالتخلي عن الحكم لا يمكن معالجته باستخفاف ، وخشيت من النتائج التي قد تترتب على ذلك ورأت وجوب الوصول إلى حل يحفظ للشيخ كرامته وللمجلس رغباته ، ولو أنها وجدت أن المجلس بتعرضه للموظفين الخاصين بالشيخ سابقة غير مرغوب فيها ، ولم تعترف بحقه في مثل هذا التدخل ورأت أنه في حالة ما إذا سحب طلبه ، فإن الحاكم سيستغني عن خدمات السكرتير من تلقاء نفسه ، أو قد يحدث ذلك بالضغط عليه من جانبها[٧٢] . واضطربت الأحوال ووصل الخلاف بين المجلس والحاكم مرحلة صعبة طلب فيها الوكيل السياسي إرسال سفينة صغيرة وسيارة مسلحة خشية من حدوث تصادم يؤثر على الرعايا البريطانيين وأملاكهم ، مع حرصه على ألا يفسر ذلك بأنه تأييد للحاكم ، فلم تكن بريطانيا راغبة في إساءة العلاقات بينها وبين المجلس[٧٣] الذي كان مؤيدا من الرأي العام ، لذلك نصحت الشيخ بإعطاء السكرتيرين إجازة لفترة طويلة ، فاستجاب الشيخ لذلك إلى أن انحل المجلس وعادا إلى مكانهما[٧٤] . وبهذه المناسبة طلب الحاكم تعيين مستشار إنجليزي بدلا من السكرتير كما هو الحال في البحرين ، فلم تجب بريطانيا طلبه إلا إذا وافق المجلس ، لأنها شكت في نواياه ورأت أنه يقوم بمناورة ضد المجلس ، وأنه يريد أن يتخذ المستشار أداة لذلك فيحول بذلك الشعور العام ضد بريطانيا[٧٥] التي رأت أن تنتظر على أساس أن المجلس سيطلب ذلك المستشار ، وأن الاتفاق في الآراء بين أعضائه لن يدوم طويلا ، وفي النهاية سيقعون في مشكلات ومتاعب دبلوماسية وقانونية ، ستضطرهم في نهاية الأمر إلى طلبه[٧٦] ، خاصة أنه قبل تشكيل المجلس كانت هناك مجموعة من المطالبين بالإصلاح تشجع وجوده . علما بأن الشيخ أحمد الجابر رفض بعد ذلك قبول تعيين مستشار .

إصلاحات المجلس

لاشك أن المجلس قام بوضع مشروعات إصلاحية متعددة غيرت من ملامح الكويت رغم ما صادفه من عقبات وصعوبات واعتراضات . وهذه المشروعات خلقت مؤيدين ومعارضين ولكن لم يمنع ذلك المجلس من السير قدما في طريق الإصلاح .

تميزت فترة العهد النيابي من يوليو ١٩٣٨ إلى ديسمبر ١٩٣٨ بحركة فكرية نشيطة فقد تأسس نادي كتلة الشباب الوطني وقام بنشاط كبير ، وسعى لنشر الثقافة وإفهام الناس معنى الحقوق الشعبية وأنظمة الحكم الديمقراطي وغيرها ، وسعى لغرس الفكرة العربية بين الأهالي[٧٧] ، بينما لم يكن هذا ممكنا فيما مضى ، أي القيام بنشاط من خلال النادي . أما بالنسبة للتعاطف مع القضايا العربية وفي مقدمتها فلسطين فقد أظهر الشعب الكويتي تعاطفه خاصة في عام ١٩٣٦ وجمع التبرعات لصالح القضية .

وفي المجال الاقتصادي :

١ ـ ألغى المجلس المكوس التي كانت تفرض على الصادرات والتي كان يترك تحديدها لموظفي الجمارك دون ضابط . فكانت أحيانا تصل إلى ٢٠٪ .

٢ ـ ألغى عوائد الـ ١٠٪ التي كان يدفعها سكان القرى على ما يشترونه من المدينة .

٣ ـ ألغى كل عوايد الاستيراد على الفاكهة والخضراوات .

٤ ـ ألغى ما كان يحصله الشيخ من ضريبة على اللؤلؤ تبلغ ثلث الدخل .

٥ ـ خفض الإيجارات وألغى ما كان يجبى من الضرائب في أسواق اللحوم والأسماك .

٦ ـ ألغى احتكار المياه الغازية ورد المبالغ المدفوعة نظير الاحتكار إلى أصحابها ومنح تصريحات لمن يرغب في إقامة مصانع للمياه الغازية دون احتكار[٧٨] .

وفي مجال الإدارة والأمن :

١ ـ عزل الموظفين السيئي السمعة وعين بدلا منهم موظفين يثق بهم ، واوجد الرقابة الفعلية على سير النظام في الجمرك البري والبحري[٧٩] .

٢ ـ سمح لكل ابناء الشعب ان يبنوا الحوانيت بعد ان كانت احتكارا على فئة من الناس .

٣ ـ قرر اعتماد مرتبات كافية لأعضاء الأسرة الحاكمة .

٤ ـ ألغى المحاكم التي كانت تختص بالنظر في الأمور الصغيرة وفصل موظفيها .

٥ ـ عين موظفين متعلمين في دواوين الحكومة .

٦ ـ استغنى عن رجال الشرطة من ذوي السمعة السيئة وكون شرطة منظمة .

٧ ـ فصل القضاة الفاسدين وألغى المحاكم الصغيرة وفصل موظفيها وجعل كل محكمة من المحاكم الوطنية تتكون من قاضيين تحقيقا للعدالة .

٨ ـ أسس دائرة الشرطة وعين لها موظفين للقيام بتسجيل الحوادث الجنائية واستدعاء الشهود ورفع التقارير للمحاكم والمسؤولين ، وأصبح من مهام الشرطة أيضا حراسة السواحل .

٩ ـ بنى مركزا جديدا للجمرك البري وأدخل إصلاحات على مركز الجمرك البحري .

١٠ ـ وضع أساس المبنى الجديد للمحاكم والشرطة وغيرها من دواوين الحكومة .

١١ ـ حل مجلس البلدية وكون آخر بواسطة انتخابات حرة .

١٢ ـ أكثر من تحسينات وإصلاحات المدينة وكذا توسيع الشوارع .

١٣ ـ أدخل بعض القوانين الإصلاحية في المحاكم ، وفي مجلس البلدية وفي غيرهما من المصالح فقبل العهد النيابي لم تكن هناك قوانين وأنظمة يعمل بها . وقرر تطبيق أحكام (مجلة الأحكام الشرعية) في جميع الفتاوى التي تصدرها محكمة الكويت الشرعية .

وعمل المجلس على وقف الهجرة الأجنبية فأصلح إدارة الجوازات وزودها بالموظفين الأكفاء ووضع التنظيمات والتعليمات الشديدة ووزعها على أمراء القرى الساحلية وأصحاب السفن وحراس الأبواب الخارجية(٨٠) .

١٤ ـ سمح باستخدام وتشغيل أجهزة الراديو في الأماكن العامة وكان الشيخ يرفض ذلك .

١٥ ـ حرم ذبح الخراف الصغيرة حرصا على نمو الثروة الحيوانية .

١٦ ـ وضع قانونا يحرم غش الزبد الذي كان يتم على نطاق واسع دون رادع(٨١) .

أما الإصلاحات التعليمية فقد اشتملت على ثلاث مدارس حكومية منها واحدة للبنات بالإضافة إلى مدرستين كانتا موجودتين من قبل ، وأحضر مدرسين من فلسطين(٨٢) ، كما أرسل البعثات العلمية إلى بغداد والأزهر(٨٣) . والجدير بالذكر أن تعليم البنات بدأ سنة ١٩٣٧

ـ ١٩٣٨ . وكانت المدارس تطبق نظام المنهج العراقي على يد مدرسين من فلسطين وبعض الكويتيين ، وفي سنة ١٩٤٢ اتجهت الكويت إلى مصر فانتدبت حكومتها بعض المدرسين[٨٤] وبدأ التعليم يتدرج ويسير إلى الأمام حتى وصل إلى ما هو عليه الآن .

حل المجلس

أحاطت بالمجلس عدة ظروف وضعت لوجوده نهاية ، فمما سبق اتضح لنا أن الحركة الإصلاحية التي أثمرت تشكيل المجلس لم تستطع خلق وعي ديمقراطي بين الجماهير على مدى واسع لتحمي نفسها من المحاولات التي قصدت القضاء على المجلس ، فالأهالي الذين اعتادوا على نوع من الحكم والولاء لم يستطيعوا الخروج على هذه العادة ، بل إن هؤلاء الناس تصوروا أن المجلس إنما جاء ليحكم بدل الشيخ . ويحل محل الأسرة التي اعتادوا على الولاء لها ووما لا شك فيه أن حياة الغوص التي عاشتها هذه الجماهير . تطلبت منها الطاعة العمياء . فإن الغواص كان ملزما بتنفيذ أوامر رئيسه دون مناقشة ، والخضوع لأحكامه وأوامره .

ولا يعني هذا أن المجلس انعزل عن الجماهير ، فنظرة واحدة على الإصلاحات التي قام بها تثبت أنه نال العطف والتأييد من الأهالي ولكن كان هناك المعارضون لوجوده ، وكانوا مستعدين لانتهاز الفرص للقضاء عليه .

فمن البداية ، لم يقتنع الحاكم بهذه الصلاحيات الواسعة ، ولكن اضطر إلى الموافقة عليه لما وجد التصميم الأكيد لدى المطالبين بالإصلاح ، وإطاعة للنصيحة البريطانية ولكن يبدو أن الحاكم قد أدرك أن الصفاء ، بين المجلس وبريطانيا لن يدوم طويلا خاصة أن المجلس قد بدأ في توسيع اختصاصاته فمس بذلك المصالح البريطانية .

هذا وقد كانت هناك عناصر أخرى معارضة للمجلس نذكر منها :

١ ـ المحافظون عموما .

٢ ـ ابن السكرتير السابق الذي أبعده المجلس من البلاد وعضو آخر كان قد طرد من المجلس .

٣ ـ خشية عدد متزايد مما عزم عليه المجلس من إجراء إحصاء فقد شكوا في أن الإحصاء

يهدف إلى الفصل بين الكويتي وغيره[٨٥] . ولو أردنا تلخيص الأسباب التي أدت إلى التعجيل بنهاية المجلس ، فإننا نستطيع أن نقول إنه سعى إلى توسيع سلطاته فقد سيطر الحماس على عدد من الأعضاء الشباب بما يتعارض مع مصالح بريطانيا والسلطة الحاكمة ويبدو أن بريطانيا كانت حريصة على ألا تتحسن الروابط بين المجلس والحاكم فيضعف ذلك من نفوذها ويهدد وجودها .

ولكن المجلس لا يلام على سلوكه ، لأنه لم يرتبط مع بريطانيا أو الحاكم باتفاق يحدد سلطاته واختصاصاته ، وإنما كان يسير بمقتضى السلطات التي خولها له القانون الأساسي الذي وقعه الحاكم وأطلع عليه الوكيل السياسي .

وغني عن القول إن الحكومة البريطانية لم تكن مرحبة بهذا القانون ، وأكدت في مناسبات كثيرة أنها هي وحدها المسؤولة عن الشؤون الخارجية ، وذلك لأنها خشيت من جنوح الأعضاء إلى العراق وطلبهم الانضمام إليه . وقيل إن هذا من الأسباب التي أدت إلى موافقة بريطانيا على حل المجلس . والحقيقة أنه وجد أشخاص أظهروا ميلا إلى العراق ، منهم من له أملاك هناك ، وأولئك الذين تأثروا بالروح العربية القومية . إلا أننا لم نعثر على ما يؤكد أن المجلس طلب صراحة(×) الانضمام ، وقد كان أحد أهداف الحركة الإصلاحية التعاون مع العراق لتحقيق أهداف المشروعات الإصلاحية والعلاقات وتنميتها على أساس علمي وثقافي ، إنما هناك أسباب عديدة أظهرت طموح المجلس وكيف أنه لا يقبل أن تكون مهمته استشارية فحسب ، كما أرادت له بريطانيا ، فقد تدخل في اتفاقيات البترول ، وأصر على النظر في أحوال العمال الكويتيين لدى الشركة[٨٦] مما جعلها تخشاه وتعمل له حسابا . وكان طبيعيا أن يغضب ذلك بريطانيا . وقد يكون اهتمام المجلس بالمشكلات العمالية صدى لما حدث في إيران من الاهتمام بتحسين أحوال العمال والعناية بهم ، وذلك في عام ١٩٣٦ وإصدار اللوائح المتعلقة بالشؤون الصحية للعمال وواجباتهم والرواتب وغيرها[٨٧] .

كما أن المجلس واجه ضغطا من الشباب في تلك الفترة والذين طالبوا بعزل الممثل المحلي لشركة بترول الكويت ، حتى أن إحدى الصحف العراقية نصحت الشباب بألا يتدخلوا ولا يضغطوا على المجلس بهذه الطريقة ، ويتركوه يفعل ما يراه مناسبا[٨٨] ، ولكن المجلس أنكر وجود نية القيام بهذا في ذلك الوقت ، إلا أنه لم ينكر احتمال إعادة النظر فيه مستقبلا[٨٩] .

ولا نستبعد أن يكون المجلس قد تعرض لاتفاقية ١٨٩٩ وبذلك يكون قد تعرض لأهم ما كانت ترتكز عليه بريطانيا في علاقتها بالحاكم وتحرص على أن يلتزم بها الحكام .

كل هذه الأسباب لابد أن تكون دافعا لبذر الشك عند بريطانيا تجاه المجلس وهي الفرصة التي كانت تنتظرها السلطة الحاكمة والمعارضون للمجلس . ويبدو أن الحاكم أراد أن يظهر طموح المجلس أمام بريطانيا حينما أرسل إلى الأعضاء صك ديسمبر ، كما أنه كانت هناك فئة من الشباب ترى أنه لابد من السير في طريق الإصلاحات بسرعة أكبر من التي سار بها المجلس .

أحاطت كل هذه الظروف بالمجلس ولكن السلطة الحاكمة انتظرت الفرصة المناسبة لتحله ، ففي ١٦ ديسمبر ١٩٣٨ حاول الشخص المسؤول عن قوات الأمن صالح العثمان تنفيذ قانون متعلق بالتعداد ، وكان المجلس قد أصدره ، فرفض أحد التجار خالد الزيد إعطاءه المعلومات التي طلبها خاصة فيما يتعلق بعدد النساء في عائلته ، فألقى القبض عليه ، مما أدى إلى تدخل أحد التجار المعارضين للمجلس فسبب ذلك صداما بين الطرفين ، دفع بمعارضي المجلس إلى التقدم للحاكم يطلب السيطرة على الموقف تجنبا لسفك الدماء ، كما طالبوا بحل المجلس متهمينه بأنه عصابة من الناس تئن المدينة من ظلمهم ، وهددوا بأنهم سيثورون ما لم ينفذ الحاكم ما طلبوه[٩٠] .

وهكذا نرى كيف أن التقاليد في بعض الأحيان وقفت حجر عثرة في سبيل الإصلاح ، وحجة المعارضة دائما هي أن تنفيذ الإصلاحات لا يتمشى وبعض هذه التقاليد مثل المحافظة على كل ما يحيط بالنساء سرا خاصا لا تطلع عليه السلطات العامة ، وهذه الظاهرة تكررت في بعض البلاد العربية الأخرى بمناسبة الانتخابات . حاول الشيخ في بادىء الأمر أن يهدىء من غضب هؤلاء ورأى وجوب إعطاء المجلس فرصة أخرى لأنه تشكل باختيارهم ، إلا أن المعارضين تشددوا وبالتالي وجدت السلطة الحاكمة الفرصة لأن تلعب دورها ، فأرسل الحاكم لأعضاء المجلس للحضور ، ولكنهم رفضوا ، عدا رئيس المجلس وأحد الأعضاء المعتدلين ، الشيخ يوسف ، بينما اعتصم باقي الأعضاء «بقصر نايف» وكان مخزنا للأسلحة ، وأعدوا للدفاع ، فطلب منهم الحاكم الاستسلام فرفضوا إلا أنهم أبدوا استعدادهم للمناقشة إذا سلم لهم بعض المعارضين لعقابهم فما كان من السلطة إزاء ذلك الموقف إلا أن أعلنت حالة الطوارىء ، وأن البلاد في خطر . وبالفعل صارت البلاد على شفا حرب أهلية[٩١] .

وصرح الشيخ أنه ينوي التقدم للقصر ، ووزع على مؤيديه السلاح وأرسل الرسل للقبائل والأماكن المجاورة لمدينة الكويت معلنا لهم أن الحالة في البلاد خطرة وطلب المساعدة منهم . وقد جاء بالفعل لنصرته مئات من الرجال المسلحين ، واستعد الكل ينتظرون وراء

الحاكم للتقدم نحو القصر ولكنه وجد أن زمام الموقف أصبح بيده ، فأراد أن يحل الأزمة دون سفك دماء ، بناء على ذلك أرسل مرة أخرى إلى المتحصنين طالبا الاستسلام فوافقوا على اقتراح الشيخ يوسف بن عيسى بأن يتألف وفد من أربعة رجال عنهم وأربعة عن الحاكم ، وينضم إليهم بعض المحايدين ، وبالفعل بدأت المفاوضات على هذا الشكل وانتهت المباحثات بالاتفاق على :

١ ـ أن تستسلم الترسانة أو القصر وتسلم الأسلحة للحاكم .

٢ ـ أن يضمن الشيخ سلامة أعضاء المجلس وعدم المساس بأملاكهم والسماح لهم بالخروج وعدم التعرض لحرياتهم .

وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق واتخذت إجراءات جديدة تجنبا لأية اضطرابات أخرى ، وعين بعض الأشخاص من الأسرة الحاكمة مسؤولين عن النظام والأمن في البلاد .

وفي يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٣٨ صدر قرار بحل المجلس وإغلاق نادي الشبيبة ومصادرة الأسلحة من المحلات التجارية بعد أن دفعت ثمنها ، وصودرت أسلحة الأهالي وترك قسم الدخل أو المالية في يد رئيس المجلس السابق الشيخ عبدالله السالم إلى أن تنتقل ليد الحاكم .

وأبلغ كل مؤيدي المجلس بما يدخل الطمأنينة على نفوسهم ولهم كل الحرية في مزاولة أعمالهم(٩٢) .

إن ما حدث بين المجلس والشيخ وما انتهى إليه من مصادرة الأسلحة وحل المجلس قد أرضى بريطانيا كل الرضا ، كما أرضاها إعلان الحاكم بأنه سيحكم بمفرده ولا ينوي القيام بانتخابات جديدة إلى إن يعود الهدوء لبلاده(٩٣) . والحقيقة أنها لم تتدخل في الاصطدام حين وقع بتأييد مادي للحاكم ، بل اعتبرت ما حدث موضوعا داخليا(٩٤) .

المجلس التشريعي الثاني

بعد أيام قليلة ٢٧/ ١٢ تمت انتخابات جديدة اشترك فيها ٤٠٠ ناخب واعتبر الوكيل السياسي المجلس الجديد أكثر تمثيلا مّن المجلس السابق ، ومن رأيه أيضا أن الانتخابات قد تمت في نزاهة على الرغم من وجود شائعات من جماعة الشيخ بأن أعضاء المجلس السابق قد دفعوا أموالا لبعض الناخبين حتى ينتخبوهم ، وقد أعيد انتخاب اثني عشر عضوا في المجلس المنحل

وكان الوكيل يأمل في أن يكون موقف الشيخ أقوى وأن يتم التعاون بين الطرفين[٩٥] .

وقد قدم الحاكم للمجلس دستورا جديدا من أهم ملامحة إلغاء الدستور القديم ، وحق الحاكم في الاعتراض[٩٦] وبذلك تحول المجلس عن مهمته السابقة كمجلس تشريعي وتنفيذي معا إلى مجرد مجلس استشاري .

إلا أن الأعضاء أظهروا عدم رضاهم عن الدستور الجديد الذي يمنح الحاكم حق الاعتراض على قراراتهم ، فلم تطب نفس الشيخ لهذا الموقف وفكر في حل المجلس الجديد ، وكان دي جوري الوكيل السياسي يؤيد الشيخ في رأيه من أنه يملك القدرة على القيام بذلك[٩٧] . وفعلا عبر للأعضاء عن رأيه فأظهروا تمسكهم بالنظام النيابي ، لكن الشيخ أعلن حل المجلس في ٧ مارس ١٩٣٩ ، وفي هذا الجو المتوتر وصل من العراق أحد الكويتيين المرحوم محمد المنيس وألقى خطبة في اجتماع عام ، أثارت المشاعر ، وأعلن فيها أن الأسرة الحاكمة قد تنازلت عن الحكم .

عندما ألقي القبض على «محمد المنيس» حاول اثنان من مؤيدي موقفه إطلاق سراحه ، فحدث اشتباك بين الشرطة وهؤلاء ، قتل فيه أحد الشخصين المرحوم محمد القطامي وجرح الآخر يوسف المرزوق فعالجت السلطة الحاكمة الوضع المضطرب بإعدام الداعي إلى الثورة[٩٨] . وهو أسلوب قلما تلجأ إليه السلطات الحاكمة في الكويت لمعالجة مثل هذه الأمور . وقد أدى هذا الأسلوب إلى إخماد الحركة ، وتشتت القائمين بها ، وتم اعتقال أربعة منهم في ١١ مارس ١٩٣٩ ، وفر كثير منهم إلى العراق واتصلوا بالمسؤولين هناك . وفي أثناء تلك الفترة اشتدت الدعاية العراقية في هجومها معلنة أن الكويت جزء من العراق ، ونادى بعض العراقيين باستخدام القوة المسلحة لضم الكويت إذا ما فشلت الوسائل السلمية[٩٩] بعد أن حاولت الحصول على تنازل حاكم الكويت عن جزيرة بوبيان دون جدوى .

وبعد أن تمكن الشيخ من حل المجلس الثاني في ٧ مارس ١٩٣٩ حصل على تأكيد من بريطانيا بأن الحكم والقوة ستظل بيد الأسرة الحاكمة ، وبأن الشعب لن يقبل أحدا كحاكم[١٠٠] غيره .

والجدير بالذكر أن الشيخ هاجم الوكيل السياسي في أكتوبر ١٩٣٩ فإنه كان سبب ما حدث من اضطرابات نتيجة لنصيحته السابقة له[١٠١] . ولكن المقيم السياسي لم يقصر في رد هذا الهجوم ، وأعرب عن رأيه في أن الوقت لم يحن لوجود المجالس المنتخبة ذات السلطة الكاملة ، ولكن مجالس الشورى لها مزايا كثيرة ، وطلب منه أن يسعى لإزالة كل ما يثير

غضب العامة وسخطهم[١٠٢] . وقد عين الحاكم مجلسا استشاريا من أربعة عشر عضوا ، تسعة من الأعيان والباقين من الأسرة الحاكمة ، ورئيسه الرئيس السابق الشيخ عبدالله السالم ، ولكنه فشل وانتهى دوره[١٠٣] .

كان للأحداث الداخلية التي سبق شرحها رد فعل لدى الملك ابن سعود الذي أبدى مشاعره الطيبة نحو حاكم الكويت ، رغم أن العلاقات بين الطرفين لم تكن على ما يرام ، إلا أن الملك السعودي لم يكن يحبذ وجود مجالس نيابية في الكويت خشية من امتداد أثرها إلى بلاده فتضعف سلطته التي كان يزاولها ، وكان يرى أن الأفضل للشيخ أن يشكل مجلسا من بعض ذوي المراكز ، مهمته النصح فقط[١٠٤] . وفضلا عن ذلك فإن جماعات من بعض القبائل في السعودية تطوعت أثناء الأزمة لمساعدة الحاكم مثل قبيلة «مطير» و«عجمان» ولابد أن تكون قد فعلت ذلك بموافقة ابن سعود[١٠٥] .

وكانت جريدة «النهار» البيروتية قد نشرت في يناير ١٩٣٩ تحليلا لموقف الملك ابن سعود أنه نتيجة لخوفه من امتداد الحركة إلى السعودية ، وأنه قد قدم المساعدات للشيخ من أجل القضاء على ثورة الشباب ، فكان رد الملك على ذلك في جريدة أم القرى في مكة في ٣ مارس ١٩٣٩ أنه أيد حاكم الكويت بحكم العلاقات القديمة بين الأسرتين ، أي أسرة الصباح وآل سعود . وأن حكمه لا يخشى عليه من مثل هذه الحركات[١٠٦] .

ومما زاد الملك ابن سعود اهتماما بالكويت في ذلك الوقت هو إحساسه بأن ثمة علاقة بين هذه الحركة الإصلاحية وبين فكرة الانضمام إلى العراق ، هذه الفكرة التي أثارت لدى الملك أعنف المشاعر ، إذ إنه رغم تسوية الخلاف مع الهاشميين ظلت رواسب الماضي تؤثر على عواطفه ، فهو يرفض بإصرار أي توسع جديد للهاشميين في البلاد العربية ، سواء في سوريا ، ومن باب أولى في الكويت . فقد ذكر أنه يستطيع القيام بدعاية من أجل ضمان اتحاد الكويت مع السعودية إلا أنه يضع في اعتباره صداقة بريطانيا له[١٠٧] ، ولكن تجاه الدعاية العراقية أخذ يصرح بأن الكويت للكويتيين[١٠٨] ، كذلك أرسل باقي الحكام العرب رسائل تهنئة إلى الشيخ بمناسبة تغلبه على الاضطراب في الكويت وجاء ذلك الموقف نتيجة لتعرض هؤلاء جميعا للدعاية العراقية المضادة لهم مثل الملك عبدالله في الأردن وحاكم البحرين وسلطان مسقط[١٠٩] .

والواقع أن الأسلوب العنيف الذي اتبعته السلطة الحاكمة ونشوب الحرب العالمية الثانية وانشغال الناس بها ، وحوادث العراق لعام ١٩٤٠ ، كل هذه الأشياء مجتمعة ساعدت على

القضاء على أول حركة إصلاحية طالبت بالحكم النيابي ، وانتهى عمر المجلس . ورغم أنه شكلت فيما بعد مجالس أخرى ، فإنها لم تكن ذات أثر فعال على الوضع . وعاشت الكويت فترة ركود سياسي إلى عام ١٩٥٠ دون دستور ولا قوانين موضوعة[١١٠] .

ومهما كانت هذه الحركة قصيرة العمر ، فلاشك أنها تركت أثرا بعيدا لدى الجيل الحالي حتى إنه مازال يذكرها ويسمي عام ١٩٣٨ «بسنة المجلس» . ويمكن القول إنها مقدمة للتطورات الدستورية التي ستحدث بعد ذلك في الكويت ، وفي رأينا أن الطبقة البورجوازية التي تشكلت بعد استغلال ثروة النفط ، وصارت لها قواعد راسخة في البلاد ، كانت أقدر على فرض النظام الدستوري من المعارضة التي نشأت في عام ١٩٣٨ والتي قامت على أكتاف طبقة التجار والمتعلمين الذين كان عددهم محدودا في ذلك الوقت .

وفي ١٩ يونيو ١٩٦١ أعلن استقلال دولة الكويت وفي ٦/ ٩/ ١٩٦١ صدر القانون الخاص بنظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي عقد أول اجتماعاته في ٢/ ١/ ١٩٦٢ وانتخب المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيسا له وكان أحد الأعضاء المتحمسين في مجلسي ١٩٣٨ و١٩٣٩ وفي ٣/ ١٠/ ١٩٦٢ تم التصويت على الدستور الذي نصت المادة (٦) منه على ما يلي : نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

وهكذا فقد استجاب حاكم الكويت المغفور له الشيخ عبدالله السالم الذي كان رئيسا للمجلسين التشريعيين الأول والثاني للمطالب الشعبية ، وكان مؤيدا لها ، وما نشهده اليوم من حياة نيابية إنما هو ثمرة الاستمرارية التاريخية وأن لتاريخ الديمقراطية في دولة الكويت خصوصية أهم عناصرها الإصرار الشعبي وتجاوب الحكام ، وقد وضع اساس الشورى في عهد الشيخ صباح بن جابر (صباح الأول) ثم تطور في عهد الشيخ أحمد الجابر ثم في عهد الشيخ عبدالله السالم رحمهم الله .

الهوامش

(١) I.O. L/P'S/12/Co. 30. Fi. 158 Fowle to Peel. No. 17. 1938.

(×) شكلت لجنة عام ١٩٣٠ أطلق عليها لجنة تقرير وضع الرسوم مكونة من ستة من أعضاء المجلس البلدي وقسمت السكان إلى أربع فئات وحددت رسوم المنازل الشهرية على كل فئة :

الأولى : روبيتان ، الثانية : روبية شهريا ، الثالثة نصف روبية ، البحارة : أربع آنات وقد قسمت الرسوم على ثلاثة أقساط . كل قسط أربعة أشهر يبدأ أولها في الأول من ذي الحجة ١٣٤٨هـ/ مايو ١٩٣٠م وعينت عددا من المحصلين لجباية الرسوم . ولكن في ١٩٣١ أسقط رسم المنزل .

وفي مارس عام ١٩٣٢ وضعت رسوم على الدكاكين مقدارها روبية وأربع آنات على الدكاكين التي تقع ضمن نطاق السوق ، واثنتا عشرة آنة على دكاكين الحلاقين والحدادين والنجارين والصاغة ، وثماني آنات على دكاكين الطرق درجة أولى ، وأربع آنات على دكاكين الطرق درجة ثانية كما وضعت الرسوم على المقاهي والمطاحن ومعامل الطابوق والجص والدقيق ، بالإضافة إلى رسوم على السيارات والكراجات . انظر مؤلفنا بلدية الكويت من خمسين عاما ١٩٨٠ بلدية الكويت

(٢) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158 Political Agent to Pol. Resident - July. 7. 1983.

(٣) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158, Political Agent to Pol. Resident, July, 7, 1938, p.2 - 5889.

(٤) انظر مؤلفنا بلدية الكويت في خمسين عاما ١٩٨٠ ، إصدار بلدية الكويت .

الأعضاء الذين استقالوا من عضوية المجلس البلدي هم : خليفة بن شاهين الغانم - الخضير - مشاري الحسن البدر - سليمان العدساني - السيد علي السيد سليمان .

وانظر ايضا خالد العدساني - نصف عام للحكم النيابي في الكويت ص ٥

(٥) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158 Fowle to Peel. Nov. 17,1938.

(٦) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158 No. C/131. Political Agent. وانظر أيضا د . عادل الطبطبائي - اللغة التشريعية في دول الخليج العربي - منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (١٤) ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(٧) عبدالرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ص ٢٣٣ - ٢٥٩ .

(٨) المصدر السابق ص ٢٣٣ - ٢٥٩ .

(٩) Dickson's Papers, Note on the Shabiba Movement of Iraq, Its Aims and Methods: Conf. 12th. June, 1939, Gulf Local Representative.

(×) ذكر ديكسون أنه يراد إنشاء الاتحاد على نمط النظام الفيدرالي السائد في الاتحاد السوفييتي .

(١٠) Dickson's Papers. Note on the Shabiba Movement of Iraq. Its Aims and Methods, Conf. 12th, June, 1939. Gulf Local Representative.

(١١) F.O, 371/17806 - to P Agent. No. 23. 1933, from Shabiba of Kuwait.

(١٢) Dickson's Papers: Dickson to Fowle. May, 20th, 1939, Personal and Confidential.

(١٣) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158 Fowle to Peel. Nov.17, 1938.

(١٤) I.O. R/15/14/4/11. Kuwait. Eastern Department. F.O. May.10. 1937.

(١٥) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158 Fowle to Peel. No. 17, 1938. (١٦) انظر د . نجاة عبد القادر الجاسم - مجلة العلوم الإنسانية شتاء ١٩٩٠ . العدد موضوع العلاقات الكويتية البريطانية دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها ١٩٤٦ - ١٩٥٤ المجلد العاشر جامعة الكويت .

(١٧) العدساني - المصدر السابق ص ٥ .

(١٨) العدساني ـ المصدر السابق ٣٩ .

(١٩) دراسات عن الكويت والخليج العربي ـ عبد المجيد مصطفى ـ عثمان فيظ الله ص ٢١٣ .

(٢٠) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158. No. C/131 Conf. Political Agency Kuwait to Fowle March, 19, 1938.

(٢١) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158. No. C/131 Conf. Political Agency Kuwait to Fowle March, 19, 1938.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) العدساني ـ المصدر السابق ص ٥ ـ ٦ .

(٢٤) العدساني ـ المصدر السابق ص ٦ ـ ٧ .

(٢٥) I.O, L/P'S/12/Co. 30, Fi. 158. AZ-Zaman (Pro-Government) 3, 4, 1938.

(٢٦) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. 188. Enclosure in Bagdad Despatch of 28, 4, 1938 Extract from press Tuesday. April, 26, 4, 1938 Al-Istiqlat.

(٢٧) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Extract from Section I.V. Kuwait of R. Al F. montly intelligence Summary, May, 1938.

(٢٨) I.O, L/P'S/12/Co. 30 Fi. 158 Translation of a worning which appared in the "An-nas" newspaper of Basra on 1, 8, 1938.

(٢٩) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Extract from Section I.V. Kuwait of R. A. F. monthly intelligence Summary, May, 1938.

(٣٠) Ibid.

انظر : د . نجاة عبدالقادر الجاسم ، مشكلة الحدود الكويتية العراقية ١٩٠٢ ـ ١٩٤٦ ، جامعة المنصورة ، مجلة كلية الآداب ، العدد ١٩ أغسطس ١٩٩٦ .

(٣١) I.O, L/P'S/12/Co. 30 Fi. 158. Political Agent Kuwait. to political Resident in the Persian Gulf, July, 17, 1938.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Extract from Section I.V. Kuwait of R. A. F. montly intelligence Summary of Nov. 1938.

(٣٤) العدساني : المصدر السابق ص ٣٩ .

(٣٥) I..O, L/P'S/12/Co. 30 Fi. 158. Kuwait the Shaikh and his council.

(٣٦) العدساني : المصدر السابق ص ٦ .

(٣٧) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 The Residency to Peel. July, 18, 1983.

(٣٨) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. C/333. Office Pol. Resident in the Persian Gulf to Ahmed Al-Jabir, June,18,1938.

(٣٩) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Political Agency, Kuwait to Fowle, June, 13, 1938.

(٤٠) انظر : حول ظروف قيام مجلس الشورى مؤلفنا الشيخ يوسف بن القناعي ـ دورة في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت ـ كاظمة للنشر ١٩٨٩ ـ الفصل الرابع ، سيف مرزوق الشملان ـ من تاريخ الكويت ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(×) حمد الصقر رئيسا ـ يوسف بن عيسى القناعي ـ أحمد فهدالخالد ـ عبدالرحمن النقيب ـ قشعان الخضير ـ مرزوق الداود

البدر - شملان بن علي بن سيف - هلال المطيري - إبراهيم بن مضف - خليفة بن شاهين آل غانم - عبد العزيز رشيد .

(٤١) د . يحيى الجمل : النظام الدستوري في الكويت ص ١٢٨ .

(٤٢) عبد العزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت - ص ٩٣ - ٩٤ .

(٤٣) العدساني - المصدر السابق - ص ٧ - ٨ .

(٤٤) المصدر السابق ص ٨ - ٩ .

(٤٥) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Extract from Kuwait inteligence Summary No. 12 of 1938. For the period from the 16th. to 30th. June, 1938.

(×) الأعضاء هم : ثنيان الغانم - عبدالله الحمد الصقر - يوسف بين عيسى السيد علي السيد سليمان - يوسف مرزوق المرزوق - صالح العثمان - مشعان الخضير الخالد - عبداللطيف حمد العثمان - سليمان خالد العدساني - يوسف صالح الحميضي - محمد الداود المرزوق - محمد ثنيان الغانم - سلطان إبراهيم الكليب - مشاري حسن البدر - خالد العبداللطيف الحمد - وقد استقال الأول لظروف عائلية وحل محله حسب الأصوات محمد بن شاهين الغانم .

(٤٦) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. 806 Conf. Office of the Political Resident in the Persian Gulf to Gibson, Esquire. Oct.19, 1938.

(٤٧) العدساني : المصدرالسابق ص ٣٧ .

(٤٨) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. No. C/806, Office of the political Resident in the Persian Gulf to Gibson, Esquire, I.O, Oct. 19, 1938.

(٤٩) العدساني : المصدر السابق ص ١٠ - ١١ .

(٥٠) I.O, L/P'S/12/ Co. 30 Fi. 158 from Fowle. Translation of the law governing the powers of Kuwait administration council and granted by the Ruler of Kuwait on the 9th. July,1938.

(٥١) العدساني : المصدر السابق ص ١١ .

(٥٢) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Political Agency to white man No. 241. Sep. 10, 1938 Conf.

(٥٣) العدساني : المصدر السابق ص ٤٠ .

(٥٤) I.O, L/P'S/12/ Co. 30 Fi. 158 Ruler of Kuwait to Political Resident - Oct. 11,1938.

(٥٥) العدساني : المصدر السابق

(٥٦) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Note from Fowle on Sep. 15th. 1938. The Oral note suggested to the Kuwait Council.

(٥٧) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158, from political Resident, I. O, 14, 1938.

(٥٨) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. The Residency Bushire to Peel. July, 18, 1938.

(٥٩) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. The Residency Bushire to Peel. 18th, July, 1938. p. 25364.

(٦٠) العدساني : المصدر السابق ص ٤٣ - ٤٤ .

(٦١) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. D.O.No. C/804, Office of The Political Resident in the Persian Gulf to Gibson, Esquire, India Office, Oct. 19, 1938.

(٦٢) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 D.O. No. C/804, Office of The Political Resident in the Persian Gulf to Gibson, Esquire, India Office, Oct. 19, 1938.

(٦٣) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. The Residency Bushire to Peel. July, 18, 1938.

(٦٤) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. P.Z. 5364. The Residency. Bushire 18, July 1938 from fowle to Peel. I.O.

(٦٥) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. No. 54/5. The Residency, Bushire to Peel. Oct. 29, 1938.

(٦٦) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. No. 54/5. The Residency to Peel. 29th. Oct. 1938.

(٦٧) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Note by Political Agent Kuwait on Conversation between the Shaikh on the 19th. Oct. 1938 and the Political Resident.

(٦٨) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. No. 54/5. The Residency, Bushire to Peel. Oct. 29, 1938.

(٦٩) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Extract from Kuwait Intelligence Summary No. 15 of 1938. For the Period From the 1st. August to 15 August 1938.

(٧٠) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Political Agent 7th. July, to Political Resident.

(٧١) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi, 158 Political Resident to Secretary of State of India. August, 11, 1938.

(٧٢) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi, 158 Secretary of State of India. to political Resident in the Parsian Gulf. 19, 8, 1938.

(٧٣) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Political Resident to Political Agent. August, 11, 1938.

(٧٤) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. 266 Pol. Agent Kuwait to Pol. Res. Bahrain. August, 16, 1638.

(٧٥) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. C/554. Office of the Pol. Res. to peel, I.O, 22nd. August, 1938, Cout.

(٧٦) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Conf. D. O. No. C/554 of 1938 Political Resident to Peel. 22nd. August, 1938.

(٧٧) العدساني : المصدر السابق ص ٢٣ .

(٧٨) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Fowle to Peel: Improvements by the Kuwait council sience its formation.

(٧٩) العدساني : المصدر السابق ص ١٨ .

(٨٠) العدساني : المصدر السابق ص ٣٠ ـ ٣٢ .

(٨١) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Fowle to Peel: Improvements introduced by the Kuwait council sience its formation.

(٨٢) Ibid

(٨٣) العدساني : المصدر السابق ص ١٦ .

(٨٤) عبد المجيد مصطفى ـ عثمان فيظ الله ـ المصدر السابق ص ٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٨٥) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Con. No. C/425 Political Agency Kuwait to Fowle. Dec. 22nd, 1938.

(×) يستثنى من ذلك ما ذكره يوسف العظمة في كتابه في بلاد اللؤلؤ صفحة ٨٤ ـ ٨٥ «المجلس طلب الانضمام إلى العراق فأعلن الحاكم حله» .

(٨٦) جريدة الطليعة الكويتية ـ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩ ص ٨ ـ ٩ .

(٨٧) جورج لونزوسكي ـ البترول والدولة في الشرق الأوسط ـ تعريب نجدة هاجر ـ إبراهيم عبدالستار ص ٢٧٥ .

(٨٨) Dickson Papers: Translation of the article published in the Iraq weekly newspaper (As-Siggil) 4th Nov. 1938.

(٨٩) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. 20 of 1938 Secret extract from Kuwait intelligence Summary For the period from 16th to 31st. Oct., 1938.

(٩٠) Dickson's Papers: An account of the Political Situation in Kuwait. 1938 Source unknown.

(٩١) Ibid.

لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا : الشيخ يوسف بن عيسى القناعي دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت .

(٩٢) Dickson's Papers: An Account of the Political Situation in Kuwait. Source Unknown 1938.

(٩٣) Ibid.

(٩٤) I.O. L/P'S/12. Co. 30 Fi. 158 Fowle to Peel: I.O 29 Dec. 1938. Conf.

(٩٥) I.O. L/P'S/12, Co. 30 Fi. 18 Conf. D.O. No. C. 435 Pol. Agency Kuwait to Fowle, Pol. Resident, 27th. Dec. 1938.

(٩٦) I.O, L/P'S/17, Co. 30 Fi, 158 Cik, Resident in the Parsian Gulf to Secretary of State of India. 27th. Feb. 1939.

(٩٧) I.O, L/P'S/12, Co. 30 Fi, 158 Pol. Resident in the Parsian Gulf to Secretary of State of India. 27th. Feb. 1939.

(٩٨) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 Sec. No. 5 of 1939 Kuwiat intelligence Summary for the period from 1st to 15th March 1939 - from De Gaury.

(٩٩) I. O, L/P'S/12/Fi/158 Conf. Political Agency. Kuwait No. C./48 Feb. 13, 1939 From De Gaury to Pol. Resident in the Parsian Gulf, Bushire.

(١٠٠) I. O, L/P'S/12, Co. 30/Fi. 158. Secret 4496 Pol. Resident in the Parsian Gulf to Gov. of India, External Affair department, Oct. 20, 1939.

(١٠١) L/P'S/12/30 Fi. 158. Conf. C. No. C/713 Pol. Resident to Secretary of the Gov. of India, External Affair department, Oct. 20, 1939.

(١٠٢) Ibid.

(١٠٣) عبد العزيز حسين المصدر السابق ص ٩٧ .

(١٠٤) I. O, L/P'S/12, Co. 30/Fi. 158. From Fowle D - O No. 103/S/. Sec.

(١٠٥) Dickson's Papers: An Account of the Political Situation in Kuwait. Source Unknown 1938.

(١٠٦) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. 5 of 1939 Secret Kuwait Intelligence Summary For the Period From 1st to 15th, March, 1939.

(١٠٧) F, O. 371-23180-Bullard "Jedda" to F.O. 20th, Feb. 1939, No. 27.

(١٠٨) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 No. 6 of 1939 Conf. Kuwait Intelligence Summary For the Period From 16th to 31st, March 1939.

(١٠٩) I. O, L/P'S/12, Co. 30 Fi. 158 P. Z. 2021/39 Conf. No. 5 for 1939 Kuwait Intelligence Summary For the Period From 1st to 15th, March 1939.

(١١٠) دراسات عن الكويت والخليج العربي : عبدالمجيد مصطفى ـ عثمان فيظ الله ٣٥١ ـ ٣٥٢ .

الفصل السادس

التطور الاقتصادي للكويت (١٩١١ ـ ١٩٣٩)



الوضع الاقتصادي للكويت قبل اكتشاف النفط

تلعب الظروف الطبيعية لأية دولة الدور الأساسي في تكوين اقتصادها القومي ، وإذا كانت الطبيعة في الكويت كريمة معها في الوقت الحاضر فإن ذلك لم تظهر نتائجه إلا منذ من نصف قرن فقط ، فقد عاش أهالي الكويت فترة طويلة يسعون في سبيل تأمين موارد لدخلهم ، والعمل من أجل المحافظة على هذه الموارد البسيطة ، والتي كانت تتأثر وفقا للتغيرات الطبيعية أو الدولية المحيطة بالكويت .

لم يجد الأهالي غير البحر يتجهون إليه ، فلا وجود للمياه العذبة لزراعة الأراضي الصحراوية ، ومهما قيل عن صلاحية أرض الكويت للزراعة ، فإن ندرة المياه كانت عائقا دون تحقيق ذلك ، ومن ثم أصبح البحر المورد الأساسي ، بل يكاد يكون الوحيد لاقتصاد الكويت حتى يونيو عام ١٩٤٦ وهو تاريخ بدء تصدير النفط في البلاد .

كان الأهالي يستخرجون اللؤلؤ[١] من البحر وغالبا ينقلونه إلى الهند ، حيث يعد بوسائل فنية دقيقة تقوم على العمل اليدوي للاستخدام في أدوات الزينة . والحقيقة أن الغوص للبحث عن اللؤلؤ ظل يعد أهم حرفة في الكويت وأكثرها شيوعا رغم ما كان يصاحبها من مخاطر ، إلى أن بدىء بتصدير البترول ، فأخذ الاهتمام بها يقل واتجه الناس إلى الوظائف الحكومية والعمل في شركة البترول ، وتطورت البلاد ، فلم يجد الأهالي حاجة إلى الاشتغال بهذه المهنة الشاقة .

كان موسم الغوص يبدأ في الشهور الصيفية (مايو ـ سبتمبر) عندما تصبح المياه دافئة في يونيو ويمتد إلى سبتمبر ، وبناء على ذلك يعم الكويت أي قبل البدء بالرحلة رواج تجاري فالغواصون يحرصون قبل سفرهم على أن يوفروا لأسرهم ما تحتاج إليه من مؤن فتنشط نتيجة لذلك حركة الشراء والبيع في البلاد ، ثم لا يلبث أن يسود الهدوء بعد ذلك إلى أن ينتهي موسم الغوص[٢] .

عانى الكويتيون كثيرا من جراء مزاولتهم لهذه المهنة ، فواجهتهم في البحار المخاطر ، وفي نفس الوقت كانوا كثيرا ما يعودون دون كسب يذكر يعوض ما لاقوه من متاعب . وتجدر الإشارة إلى أن مهنة الغوص تركت أثرها على أخلاق الناس ، فهي تتطلب تعاونا وثيقا في ممارستها ، ومن هنا صار مبدأ النعاون شائعا في حياة الناس الاجتماعية .

وقد انقسم العاملون بالغوص إلى قسمين : الأول وهم «الغواصون» أي القائمون

بالبحث عن اللؤلؤ واستخراجه من أعماق البحار [٣] ، ويشبهون في مجتمعاتنا الحالية الطبقة العاملة المستغلة (بفتح التاء والغين) لأنهم لا يحصلون إلا على النزر اليسير من الأرباح .

ثم التجار وهم المعروفون «الطواويش» وهؤلاء ينقسمون بدورهم إلى قسمين : تجار صغار ، وهم الذين يشترون اللؤلؤ من السفن في البحار ، والتجار الكبار الذين يشترونه من التجار الصغار ويصدرونه إلى الهند وغيرها من الأسواق العالمية [٤] أو يبيعونه في السوق المحلي للتجار الأوروبيين . [٥]

وللغواصين زعيم يدبر أمرهم ويعرف «بالنواخذا» يأتمرون بأمره ، كما أن العاملين على ظهر السفينة كانوا ينقسمون إلى عدة أقسام .

فبالإضافة إلى الغواصين كان هناك «السيوب» الذين يقومون بخدمة الغواصين ، وأيضا هناك من هم أقل من السيوب ومفردهم «رضيف» يتولون خدمة الغواصين أيضا ، وإلى جانب هؤلاء يوجد من هم أقل مرتبة منهم ومفردهم «تبابا» وهؤلاء كانوا يقومون بالبحث عن اللؤلؤ في «المحار» الذي يهمل على ظهر السفينة وما يحصل عليه يصبح له [٦] ، ويمكن تصور ما كان يعانيه هؤلاء من ضيق في العيش .

لم تكن متاعب الغواص تنتهي بمجرد حصوله على اللؤلؤ ، فالذي كان يحدث أن النواخذا كان يقوم بتوفير غذاء بسيط في ذلك الوقت للغواصين في أثناء الرحلة وفي نهاية الموسم يحاسب الغواصين على نصيبهم المعين من الرحلة مما حصلوا عليه ، وذلك بعد أن يخصم منه السلف ، فلذلك يحدث كثيرا أن ينتهي موسم الغوص ويظل الغواص مدينا «للنواخذا» لأنه قبل بدء الرحلة يطلب الغواص من «النواخذا» ما يكفل له توفير بعض ما تحتاج إليه أسرته أثناء غيابه ، وبالتالي يقتطع «النوخذا» هذا الدين من أجرته في أثناء الرحلة [٧] .

والحقيقة أن اللؤلؤ الصناعي الياباني أثر على تجارة الكويت فبما كانت تستخرجه من لؤلؤ طبيعي ، هذا بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي استمرت طوال الثلاثينيات ، وترتب على ذلك أن النواخذة أنفسهم لجأوا إلى الاستدانة من «الطواويش» لتغطية نفقات الرحلة ، الأمر الذي يضطر النواخذة إلى بيع محصولهم إلى من اقترضوا منهم ، وقد تزداد حالة النواخذة سوءا وتغلق في وجوههم أبواب الرزق فيضطرون إلى بيع سفنهم للتجار الدائنين ، وبمرور الزمن أصبح هؤلاء أصحاب مراكب الغوص ، وهكذا نشأت طبقة من التجار سيطرت على مرافق البلاد الاقتصادية ، فقد احتكرت الغوص والنقل البحاري [١] ، وبذلك آلت إليهم ثمرات جهود الغواصين والنواخذة ، فلا عجب إن كان التجار يشكلون

طبقة مهمة لها نفوذ يعمل له حساب كبير . وبينما كان الغوص مهنة لعدد كبير من الناس ، اقتصرت التجارة على طبقة محدودة من الرأسماليين ، ومما زاد النشاط التجاري أن التجار كانوا يجلبون البضائع من الهند وغيرها ثم يصدرونها إلى السعودية والعراق وإمارات الخليج الأخرى وهذا ما يعرف «بالترانزيت» .

مرت الحركة التجارية في الكويت بعدة مراحل ، وكانت تنتقل من حسن إلى أحسن عدا ما أصابها من ركود في أثناء الحصار السعودي .

وقد اهتم الشيخ مبارك بتأمين طرق القوافل ونقل التجارة ، مما شجع تجارا من بلاد أخرى مثل فارس ونجد والعراق على الهجرة إلى الكويت ، وقد أدى ذلك إلى انتعاش التجارة ، وظهر الاهتمام في ذلك الوقت بصناعة السفن الكبيرة التي يسرت الوصول إلى جهات بعيدة ، كذلك بعد معاهدة ١٨٩٩ تم الاتفاق بين الشيخ مبارك الصباح وإحدى الشركات البريطانية على أن ترسو بعض سفنها في ميناء الكويت حتى يسهل وصول البضائع مباشرة إلى أصحابها ويستطيع التجار الكويتيون أن يقوموا برحلاتهم التجارية دون مواجهة الصعوبات التي اعتادوا أن يواجهوها حينما كانت السفن المحملة ترسو في ميناء المحمرة ، ومن هناك تشحن البضائع إلى الكويت في سفن شراعية ، وقد أسس الشيخ مبارك وكالة في الهند ، لتساعد الكويتيين هناك ماديا[٩] ، فكانت السفن الشراعية الكبيرة تحمل المحصول إلى شواطىء الهند وغيرها مما تنتجه تلك الجهات[١٠] .

كانت الهند مصدرا لمعظم المواد الغذائية مثل الأرز والسكر والشاي والدقيق ، وفي الثلاثينيات امتدت علاقات الكويت التجارية بعيدا نحو شرق آسيا فتلقت المصنوعات اليابانية الرخيصة[١١] ، التي لم تستطع الدول الأخرى منافستها ، وهكذا وصلت سياسة الإغراق الياباني إلى الخليج .

وقد رأينا كيف أن قسما من مزارع النخيل في العراق كانت ملكا لأسر كويتية ، فصار من الطبيعي استهلاك إنتاجها في الكويت ، ومن أسباب رواج التجارة أن الحكومة لم تفرض جمارك مرتفعة في الكويت على البضائع سواء المصدرة أو المستوردة منذ نشأة الكويت فقد أخذت بأسلوب التجارة الحرة .

وقد ظلت الكويت دون مصارف أجنبية حتى استثمار النفط ، ومن ثم اعتمد التجار في تحويل النقود إلى الدول الأجنبية على حوالات دولية عن طريق البريد أو بواسطة البنوك العربية المحلية أو البنوك الأجنبية في البصرة[١٢] . وهنا يجدر بنا أن نذكر سببا مهما من أسباب

نشاط الحركة التجارية وهو ما عرف عن التاجر الكويتي من أمانة وصدق بالوعد [١٣] . هذا فيما يتعلق بالتجارة .

أما الزراعة فلا تكاد تذكر ، فيمكن اعتبار «الجهرة» وجزيرة «فليكه» أهم الأماكن الزراعية ، فقد كانت الجهرة تمد الكويت ببعض أنواع الخضراوات والقمح والشعير والبطيخ ، وكذلك جزيرة فيلكه فقد كان ينمو بها القمح والشعير وبعض الخضراوات أيضا ، ومن الطبيعي أن تعفى في هذه الظروف الأراضي الزراعية من الضرائب ، كما أنه لم تكن هناك سجلات للأراضي وإنما كانت مشاعا بين السكان فيما عدا أراضي المدينة . [١٤]

أما الرعي فقد اشتغل به البدو ، وأن اشترك بعضهم في مهنة الغوص ، وإذا ما سقطت أمطار بكثرة ونبتت الأعشاب ، توفر الغذاء للماشية التي يستفيد منها البدوي بما تمنحه إياه من الألبان ومستخرجاتها وكذلك الصوف ، ويبيعون ما يزيد عن حاجاتهم . [١٥]

وليس من المتوقع في مثل ظروف الكويت ، وجود أي نوع من أنواع الصناعة ، اللهم إلا بعض الصناعات البسيطة اليدوية المتعلقة بالغوص وغيره ، والتي شاعت في مجتمعات الشرق العربي التقليدي مثل صناعة العباءات التي تنسج من صوف الأغنام والشباك والسفن . [١٦]

هذا هو حال الكويت قبل البدء في تصدير البترول ، فلم تكن أرباح اللؤلؤ والتجارة عامة على الأهالي ، بل اقتصرت على فئة محدودة من الناس ، بينما الغالبية العظمى من الكويتيين تقاسي كثيرا بسبب الضيق المالي ، وكان همهم الحصول على المطالب الضرورية للحياة .

التنافس حول بترول الكويت

أظهرت الحرب العالمية الأولى أهمية البترول في خدمة الأغراض العسكرية ، فضلا عن فوائده الاقتصادية المعروفة من قبل ، ومن ثم دخلت دول عديدة إلى ميدان البحث عن البترول في الشرق الأوسط بعد أن كادت بريطانيا تنفرد في هذه العمليات في منطقة الخليج . ومن المعروف أن شركة بريطانية هي التي افتتحت عمليات التنقيب في إيران عام ١٩٠١ ، ومنذ ذلك الوقت زادت احتمالات وجود البترول في شواطئ الخليج الأخرى ، وبحكم مركزها السياسي في المنطقة بادرت السلطات البريطانية إلى وضع القيود على استغلال

البترول مع شيوخ الخليج العربي في اتفاقيات تعهدوا بمقتضاها ألا يسمحوا للأجانب بالتنقيب عن البترول أو استغلاله .[١٧]

ولا شك أن بريطانيا أرادت بهذه الاتفاقيات أن تحول دون تغلغل نفوذ الدول الكبيرة التي يمكن أن تنافس في ميدان البترول ، لاسيما ألمانيا صاحبة الامتيازات الرئيسية في الدولة العثمانية .

أما بعد الحرب العالمية الأولى فإن المنافس الرئيسي لبريطانيا أصبحت هي الشركات الأميركية بما لديها من إمكانات مالية هائلة وخبرات أطول في عالم البترول . والحقيقة أن دخول الولايات المتحدة إلى ميدان التنقيب هو أهم تغير طرأ على أوضاع استغلال البترول في المنطقة ، فرغم أخذها بسياسة العزلة فيما بين الحربين فإنها لم تهمل على الاطلاق المسائل الاقتصادية ، بل استخدمت كل ما لديها من نفوذ كدولة اشتركت اشتراكا فعليا في قهر معسكر الوسط لكي تجبر الدول الاستعمارية التقليدية على قبول مبدأ الباب المفتوح حتى في المناطق التي تسيطر عليها سياسيا ، وبناء عليه فقد كسرت حاجز الاحتكار الذي أرادت بريطانيا إقامته على منطقة الخليج ، حينما عقدت اتفاقياتها المذكورة ، وقد طرح مجلس الشيوخ الأميركي عام ١٩١٩ موضوع القيود المفروضة على الأميركيين الساعين من أجل الكشف عن البترول [١٨] ، وذلك بمناسبة رفض بريطانيا لطلب من بعض الشركات الأميركية خاص بالبحث عن البترول في العراق وفلسطين ، الأمر الذي انزعجت من أجله السلطات الحاكمة في الولايات المتحدة [١٩] ، كذلك زاد اهتمامها بسبب حرصها على احتياطي البترول المحلي [٢٠] ، ومن جهة أخرى سوت بريطانيا وفرنسا خلافاتهما حول البترول فقد تنازلت فرنسا عن الموصل عام ١٩١٩ كجزء من سوريا ، وفي مقابل ذلك وضعت بريطانيا تحت تصرف فرنسا ٢٣,٧٥٪ من أسهم الشركة التركية التي عرفت باسم شركة بترول العراق (I.P.C) فيما بعد .

وقد أثارت كل هذه الظروف الولايات المتحدة التي أخذت توجه احتجاجاتها إلى الحكومة البريطانية [٢١] ، وكان تدخل الحكومة الأميركية ينبني على أساس تأييد شركات القطاع الخاص الكبرى العاملة في حقل النفط حتى تحصل على نصيب امتيازات الشرق العربي .

ويمكن اعتبار دخول الولايات المتحدة كما هو في شركة بترول العراق ، بداية نشاطها الفعلي في ميدان بترول الشرق الأوسط ، فقد اتفق المساهمون في هذه الشركة على مبدأ انكار الذات أي أن يمتنع كل طرف من المشتركين من القيام بالبحث عن البترول في أراضي

الامبراطورية العثمانية دون إبلاغ الشركاء الآخرين للتعاون معهم .

ورسم خط أحمر يحيط بالمنطقة التي يطبق عليها هذا المبدأ ، ولذلك عرفت بمنطقة الخط الأحمر ، وهي الأرض التابعة للدولة العثمانية باستثناء الكويت ومصر [٢٢] ، وإخراج الكويت راجع إلى أن الحكومة البريطانية أرادت أن تحتفظ «الشركة الانجليزية الفارسية» لنفسها بحق الاستغلال فيها [٢٣] .

استندت الولايات المتحدة على مبدأ «الباب المفتوح» في مطالبتها الدول الأوروبية خاصة بريطانيا بصفتها الدولة المسيطرة على أكثر الأجزاء التي كانت تابعة للدولة العثمانية في أن تفسح للشركات الأميركية مجال المساهمة في بترول الشرق الأوسط . ولا يخفى أن المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم قد أقرت هذا المبدأ ورئي تطبيقه على الدول الخاضعة للانتداب ، فعارضت بريطانيا مطالب الولايات المتحدة على أساس أن هذه لم توقع على الميثاق ، ولم تدخل عضوا في العصبة [٢٤] ، فأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين الدولتين ، ودارت مفاوضات بينهما وقدمت احتجاجات كثيرة ، وأخيرا تم الاتفاق على تخصيص نصيب من رأسمال شركة العراق للشركات الأميركية [٢٥] ، وبذلك أصبحت ملتزمة باتباع سياسة الخط الأحمر .

ما هي آثار التنافس على امتيازات البترول في الخليج العربي عامة والكويت خاصة؟

إذا ما أردنا أن نتناول موضوع البترول في المنطقة العربية فإننا لابد أن نذكر «فرانك هولمز» "Frank Holmes" النيوزيلندي الأصل ، وصاحب النشاط الواسع في أعمال التنقيب وعقود الامتياز الأولى مع بعض دول الخليج وقد كون شركة النقابة العامة والشرقية في عام ١٩٠٠ Eastern and General Syndicate Limited [٢٦] .

وقد تكونت من أربع عشرة شركة في لندن تهتم باستغلال الزيت إلى جانب القيام بمشروعات التنمية [٢٧] ، وعمل على الحصول على تراخيص للتنقيب عن البترول في شمال وشرق بلاد العرب ، وقد باع ما حصل عليه من امتيازات إلى الشركات البترولية الكبرى [٢٨] ، بدأ «هولمز» اتصالاته منذ عام ١٩٢٢ في أثناء عقد «مؤتمر العقير» لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانها ، وطلب من ابن سعود أن يرخص له بالبحث عن البترول في «الاحساء»

وقد أجيب إلى طلبه في العام التالي وبدأ في اختباراته إلا أن شركته عجزت عن الاستمرار في العمل ، وبذلك اعتبر الترخيص لاغيا في عام ١٩٢٧ [٢٩] .

عمل هولمز على جر المنافسة الأميركية إلى المنطقة ، وبيان ذلك أنه حصل في عام ١٩٢٥ على تصريح من شيخ البحرين يخوله حق التنقيب عن البترول ، فعرضه على الشركات الانجليزية فرفضته بينما قبلته شركة بترول الخليج الأميركية ، ولما كانت هذه ملزمة باتفاقية الخط الأحمر ، فقد حولته على شركة «ستاندرد أويل أف كاليفورنيا» التي لم تكن ملزمة بهذا الاتفاق ، فقبلت بالفعل ، إلا أن الحكومة البريطانية أظهرت اهتماما بالموضوع ، وكان يهمها ألا يمنح أي شيخ في الإمارات العربية امتيازا لأجنبي في بلده دون موافقتها ، فأصرت على أن تكون الشركة الحاصلة على امتياز التنقيب في البحرين تحت الادارة البريطانية ، وأخيرا تم التوصل إلى اتفاق سجلت بمقتضاه الشركة الأميركية على أنها شركة كندية وأصبحت تحمل اسم «شركة بترول البحرين» Bahrain Petroleum Company واختصارا لها اسم Babco [٣٠] وكفل هذا لبريطانيا حق مراقبة أعمال الشركة ، واشترطت أن يكون بعض كبار الموظفين من البريطانيين وأغلبية المستخدمين كذلك من الرعايا البريطانيين [٣١] إلا أن الشركة لم تنفذ هذين الشرطين ، وبذلك أصبح الأميركيون أصحاب نفوذ اقتصادي في البحرين ، كذلك الحال بالنسبة للسعودية فقد حصلت شركة «ستاندرد أويل أف كاليفورنيا» على امتياز التنقيب في عام ١٩٣٣ ومنحها ابن سعود كذلك حق الأفضلية في استغلال بترول المنطقة المحايدة [٣٢] .

ولسنا هنا بصدد موضوع امتيازات البترول الخاصة بالسعودية أو البحرين أو غيرهما من البلاد العربية ، ولكن المقصود من هذه الإشارة هو توضيح أسباب حرص بريطانيا على ألا يخرج امتياز الكويت من بين يديها حتى لا يتكرر ما حدث في البحرين .

نستخلص من التعهد الذي منحه الشيخ في عام ١٩١٣ حول البحث عن الزيت في أراضيه والوفد الذي أرسلته الحكومة البريطانية ليفحص الجهات المحتمل وجود البترول بها في «البرقان» أن الاهتمامات البريطانية في البحث عن البترول في الكويت بدأت منذ فترة بعيدة ، ويتضح لنا من الآتي أن «شركة البترول الانجليزية الفارسية» كانت قد أبدت اهتماما بالبحث والتنقيب في الكويت منذ فترة ، ويجدر بالذكر أن هذه الشركة مثل معظم الشركات المساهمة مكونة من رءوس أموال خاصة ، غير أنه نظرا لأن صناعة البترول ترتبط بالأوضاع الساسية والاستراتيجية العالمية وتجري باتفاق مع دولة أجنبية ، فقد حرصت الحكومة البريطانية على أن يكون لها نصيب في مثل هذه الشركة الخاصة ، وبناء عليه فقد اشترت نسبة كبيرة من أسهمها

قبيل الحرب العالمية الأولى [٣٣] ، وبالتالي أصبح لها حقوق فيها مثل حق تعيين عضوين في مجلس الادارة ، ولها حق النقض على القرارات التي تتخذ في هذه الحالة بالأغلبية ، والتي يجب أن ترفع إلى وزارتي الخزانة والبحرية لترتيا فيها الرأي النهائي [٣٤] .

نعود الآن إلى محاولات الشركة الانجليزية الفارسية ، ويبدو أنها أدركت في عام ١٩١٣ أن هناك احتمالا كبيرا لوجود البترول في الكويت وبناء على ذلك فإنها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أبدت اهتماما في الحصول على احتكار لاستيراد وبيع البترول في الكويت[٣٥] ، ولاشك أن هذا الاهتمام من جانب الشركة لاقى قبولا لدى الشيخ الحاكم خلال تلك الفترة خاصة ، لأن ذلك يعني ايجاد مورد جديد للدخل وإن كانت هذه الفترة تعد مبكرة بالنسبة لتاريخ أول تصدير .

ويبدو أن انشغال الشركة الانجليزية الفارسية في البحث عن البترول في أماكن أخرى لم يعطها فرصة الاهتمام بالكويت إلى أن ظهر منافس جديد في الميدان وهو «هولمز» الذي حصل على تصريح من ابن سعود للبحث عن البترول في الاحساء كما سبق الذكر .

وبالطبع فإن ظهور «هولمز» ومحاولاته بعد ذلك لدى شيخ الكويت ، أثارت مخاوف الحكومة البريطانية . والحقيقة أن الشيخ مهما حاول في تلك الفترة انتهاز الفرصة والكسب من وراء التنافس بين الشركات البترولية ، إلا أنه ملتزم بمقتضى الارتباطات مع بريطانيا خاصة ارتباط ١٩١٣ بألا يمنح امتيازا للبحث عن البترول إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية ، بل لا يدخل في مباحثات حول هذا الموضوع قبل الحصول على موافقتها وقد انسحب هذا على الشركة التي تدخل في مباحثات مع الشيخ فيتحتم عليها الحصول على موافقة بريطانيا التي حرصت على أن تكون الامتيازات في أي جهة من الخليج العربي بيد شركة انجليزية محضة ، إلا أنها في عام ١٩٢٤ وإزاء منح ابن سعود للنقابة الشرقية والعامة الترخيص في الجزء الخاص به في المنطقة المحايدة ، سمحت بريطانيا للشيخ أحمد الجابر بأن يمنح الشركة ذاتها الترخيص في الجزء الخاص بالكويت في المنطقة المذكورة[٣٦] .

والواقع أن «هولمز» كان قد أبدى للشيخ أحمد الجابر ، في أثناء زيارته للكويت في أوائل العشرينات ، رغبة بالبحث عن البترول وتكلم معه في ذلك وفي سبتمبر عام ١٩٢٥ سمحت وزارة المستعمرات للنقابة العامة أن تتفاوض مع الشيخ أحمد ليرخص لها بالتنقيب في أراضيه [٣٧] .

ولم يظهر في أثناء تلك الفترة شرط وجود الجنسية البريطانية للحصول على الترخيص كما سيظهر فيما بعد ، ولكن شركة النقابة العامة مرت بمشاكل مالية فعرض «هولمز» حقوقه

على شركة «شل» والانجليزية الفارسية وغيرها من الشركات ، ولكن جميعها رفضت عروضه ، وأخيرا توجه إلى شركة الخليج الأميركية وستاندرد الأميركية ، فوافقت الأولى على شراء حقوقه في أكتوبر

عام ١٩٢٧ (٣٨) ، ثم حاولت عن طريقه أن تثبت لنفسها حقا في الحصول على امتياز الكويت ولذلك ستدخل في خلافات مع البريطانيين ، وهكذا أصبحت النقابة العامة والشرقية تسعى للحصول على ترخيص من شيخ الكويت لشركة بترول الخليج الأميركية . وما أن بدأ «هولمز» مباحثاته مع الشيخ أحمد حتى توقفت لأن الوكيل السياسي أبلغ «هولمز» في نوفمبر ١٩٢٨ أن شرط الجنسية البريطانية ضروري للحصول على ترخيص بترول الكويت كما كان ضروريا في البحرين .

ومع أن بريطانيا لم تتشدد في تطبيق شرط الجنسية في البحرين فإنها تشددت فيما يتعلق بالكويت ، ولكن النقابة العامة أرادت أن يتم الموضوع على نحو ما تم في البحرين .[٣٩]

وبينما كان التنافس دائرا بين النقابة العامة والشرقية والشركة الإنجليزية أرسلت الأولى في ١٩ أغسطس عام ١٩٣٠ صورة ترخيص للبترول على كل أراضي الكويت[٤٠]

وقد استمر الموقف البريطاني المتشدد إزاء الجنسية كما يتضح من حديث المقيم السياسي مع «هولمز» في أواخر أغسطس عام ١٩٣٠ حيث أبلغه أنه لا يوجد اعتراض على أن يتفاوض مع الشيخ ، على أن يكون معلوما لديه أنه في أي ترخيص لابد من النص على الجنسية البريطانية ، وفي نفس الوقت أخبر الشيخ أحمد النقابة العامة أنه على استعداد للمناقشة معها (٤١) . ونظرا لارتباط الشيخ ببريطانيا بناء على اتفاق عام ١٩١٣ لم يجد بدا من اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية ، فأبلغ الوكيل السياسي في أكتوبر عام ١٩٣٠ أنه غير مستعد أن يمنح الترخيص لشركات أميركية ، وهو بلاشك قد أرضى بريطانيا لأنها إذا كانت قد سمحت للشركات الأميركية بالتغلغل في البحرين فإنها فضلت أن تحصر هذا النفوذ ولا تسمح له بالامتداد إلى الكويت وغيرها من إمارات الخليج[٤٢] ، وبخاصة أنه في تلك الفترة اتجهت النقابة العامة والشرقية إلى طلب الترخيص ، وكانت أكثر نشاطا من غيرها في هذا الأمر ، وقد اهتمت الحكومة البريطانية بادخال شركات انجليزية إلى الميدان ، وبالفعل سألت شركة البترول الانجليزية الفارسية عن مدى اهتمامها بالموضوع فكان الرد أن تقارير الخبراء الجيولوجيين أثبتت أن المجال لا يسمح بتفاؤل كبير وليس معنى ذلك أن الانجليزية الفارسية لم تبد اهتماما من قبل ، فقد سبق أن قدمت عرضا للحكومة البريطانية لكي توافق

على التنقيب في الكويت غير أنها تراجعت إزاء عوائد الجمرك المرتفعة التي طالبت بها الحكومة البريطانية ، في حين أن النقابة العامة والشرقية أعربت عن استعدادها لقبول ما رفضته الانجليزية الفارسية [٤٣] . علل الشيخ تمسكه بشرط الجنسية البريطانية بأنه لا يريد أن يحصل على الثروة مقابل التضحية بوقاره وكيانه الشخصي ، لأنه إذا كانت الشركة بريطانية تماما وحدثت متاعب فيمكنه أن يطلب التعويض من الوكيل السياسي ، وذكر أنه لن يسمح لأجانب أن يدخلوا أراضيه لأنه لا هو ولا الوكيل السياسي يملك حق السلطة القضائية عليهم ، الأمر الذي يخلق له المتاعب ، وقد صرح للمقيم السياسي أنه لا يطمئن لإقامة شركة كبيرة في بلاده وذلك عقب علمه بأن «هولمز» قد باع حقوقه للشركة الأميركية . ارتاحت بريطانيا لأنها تأكدت من أن الشيخ لن يتعاقد مع شركة بدون موافقتها ، وبناء على ذلك اقترح المقيم السياسي أن تبلغ النقابة العامة إمكان مناقشة الموضوع مع الشيخ ، بشرط أن توافق الحكومة البريطانية على أي اتفاق يتم الوصول إليه [٤٤] .

ولاشك في أن الحكومة الأميركية كانت سوف تعترض بشدة على شرط الجنسية هذا ، لأنه يتنافى مع مبدأ الباب المفتوح ، وفي أواخر عام ١٩٣٠ رأت الخارجية البريطانية الاكتفاء بالحصول على وثيقة من الشيخ توضح تمسكه بهذا الشرط [٤٥] . لمواجهة أي اعتراض أميركي ، وكانت بريطانيا ترى أن منح ترخيص لأي شركة غير بريطانية يعني أن يوضع الشيخ في أيدي شركة أجنبية قد تلحق ضررا بمصالحها ومصالح الشيخ معا ، كما أن الترخيص الذي يشمل كل أراضي الكويت الداخلية ، سيخلق متاعب دولية إذا ما تعرض أحد المنقبين الأجانب لسوء من جانب رجال القبائل .

أما بالنسبة لمبدأ الباب المفتوح فكان الرأي البريطاني أنه يمكن تطبيقه في مناطق تمتلكها بريطانيا بصورة قانونية ، أما حيث يكون وجودها مجرد نفوذ مثل منطقة الخليج فإنه يخشى من تطبيق المبدأ حتى لا يتأثر مركزها [٤٦] .

لم توافق وزارة المستعمرات على اقتراح الخارجية السابق بأن يحصل الشيخ على وثيقة مكتوبة على أساس أن الولايات المتحدة ترفض هذه الآراء متمسكة بمبدأ الباب المفتوح الذي لم يحدد مناطق بعينها ، هذا من ناحية ، من ناحية أخرى فقد يصطر الشيخ إلى تغيير موقفه مستقبلا ، ويحبذ الاتفاق مع شركات أخرى ، والحقيقة أن الشيخ تمسك بموقفه وارتباطاته ، فعندما تسلم من «هولمز» في مايو عام ١٩٣١ ـ نسخ مسودات الترخيص أرسلها إلى الوكيل السياسي ، وأبلغه حرصه على ألا يدخل في اتفاق قبل موافقة الحكومة البريطانية [٤٧] .

أظهرت السلطات البريطانية في الكويت تخوفا من نشاط «هولمز» ومدى تأثيره على الشيخ ، وخاصة أنه كان قد اتفق معه في أبريل ١٩٣١ على البحث عن المياه ، إلا أن الوكيل السياسي شك في الهدف الحقيقي وراء هذا الاتفاق لأن الآله التي استخدمت كانت مما يستخدم في البحث عن البترول ، وقد أعطى «هولمز» الشيخ مبلغ عشرة آلاف روبيه كتعويض عن التوقف عن عمليات الحفر لاستخراج المياه .

وقد رأى الوكيل السياسي أن «هولمز» قد تأكد من وجود البترول ولذلك أنهى الاتفاق [٤٨] وسعى دائما ليؤثر على الشيخ ليرخص له وكان هذا متحيرا ، فهو يريد الوصول إلى تسوية للبدء في عمليات البحث عن البترول في أراضيه حتى تتحسن الأوضاع الاقتصادية التي تدهورت بسبب الحصار الاقتصادي السعودي ، وبسبب التدهور في أحوال اللؤلؤ ، لذلك جاء رده على «هولمز» في أواخر يونيو عام ١٩٣١ - عندما طلب منه الأخير أن يمنحه الترخيص من أنه قد اطلع على المسودة التي أرسلها إليه ، إلا أنه يرى أنه لابد من إدخال الشروط التي تراها الحكومة البريطانية ضرورية ، ويقصد هنا بالطبع شرط الجنسية ، وأعرب عن اعتقاده بأن الحكومة البريطانية مخلصة له وتفعل دائما ما في وسعها لصالح بلده والمحافظة على حقوقه ، وهو - والحالة هذه - لا يمكنه أن يقدم على عمل لا ترضى عنه بريطانيا ، ولكنه أخبر «هولمز» بأنه مستعد لأن يناقش الأمر معه إذا تخلت بريطانيا عن شرط الجنسية أو وافقت على التخلي عنه [٤٩] .

من هنا يتضح لنا أن الشيخ أبدى رأيه وكأنما يعلن أن الحكومة البريطانية هي المصرة على شرط الجنسية البريطانية وليس هو ، بينما أرادت هي أن يعلن العكس ، وهكذا رأت النقابة العامة والشرقية أن الشيخ راغب في حذف شرط الجنسية إذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك ، ورأت أنه لم يعد هناك اعتراض كبير على أن تمنح الترخيص ، وأبدت استعدادها على أن تدخل شروطا مثل تلك الموجودة في تراخيص البحرين [٥٠] .

وقد يكون لتوتر العلاقات بين الشركة الانجليزية الفارسية والشاه في فارس إذ ذاك أثر في إهمال الشركة نوعا ما العمل من أجل الحصول على تراخيص التنقيب في الكويت وإن لم يستمر ذلك ، فقد أوضحت الشركة في أواخر عام ١٩٣١ أنها مستعدة لأن ترسل جيولوجيين لإجراء مسح على سطح البلاد ، وطلبت رأي المسؤولين البريطانيين في ذلك ، وكانت ترى أن الشيخ مستعد لأن يعطي تسهيلات دون مقابل [٥١] ، ويبدو أن الحالة الاقتصادية التي عانت منها الكويت قد أوحت أنها أبلغتها ضرورة الحصول على موافقة الشيخ ، بطلب تتقدم به عن

طريق الوكيل السياسي ، أما بخصوص الدفع فقد كان رأيها أنه أمر متروك أيضا الاتفاق عليه بين الشركة والشيخ [٥٢] ، والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية حرصت على ألا تظهر للنقابة الشرقية أنها هي التي تدفع الشركة الانجليزية إلى التقدم نحو الكويت وذلك بابلاغ النقابة طلب الانجليزية الفارسية [٥٣] .

أما بالنسبة للموقف في الكويت تجاه المنافسة القائمة بين الشركتين ، فقد شرح المقيم السياسي أن أعيان البلاد يضغطون على الشيخ ليتفق مع «هولمز» نظرا لسوء الأحوال الاقتصادية [٥٤] ، ولا شك أن اهتمام الشركة الانجليزية بالعمل على الحصول على الترخيص وجد ترحيبا من الشيخ لأنه سند قوى موقفه تجاه المطالبين بإنهاء الموضوع والترخيص لـ «هولمز» ، ولأن اهتمام الشركة الانجليزية يخلق جوا من المنافسة مع النقابة الشرقية ، وقد أبلغت الأولى فيما بعد من قبل بريطانيا أنه بإمكانها التقدم بطلب الكشف حينما تريد ، ولن تدفع سوى أجور الحراس والحماية الضرورية . [٥٥]

تشككت الحكومة البريطانية في موقف الشيخ لمجرد أنه أبلغ «هولمز» بإمكان منحه الامتياز بعد موافقة الحكومة البريطانية على حذف بند الجنسية بعد أن كانت تعلن أن الشيخ متمسك بهذا البند تلقائيا ، فكان يهمها الاستفسار عن موقف الشيخ بالضبط ، فأوضح لها أنه مصر بالطبع على موقفه المعارض لوجود شركة أميركية في بلاده ، أما بخصوص رده على هولمز ، فقد صرح بأنه مجرد مراوغة للتخلص من محاولاته ومن ثم فلا يلزمه شيء ، خاصة أن «هولمز» قد عمل لنفسه دعاية كبيرة في البلاد أدت إلى أن يسعى أعيانها كما اتضح لنا إلى الضغط على الشيخ كي يمنحه الترخيص [٥٦] .

إذن أصبح في الميدان شركتان : الانجليزية والأميركية التي تمثلها النقابة العامة والشرقية ، والواقع أن الحكومة البريطانية درست مسودتي الترخيص المقدمتين من الشركتين في تلك الفترة لوضع ملاحظاتها على كل مسودة ، ثم قدمتها إلى المقيم السياسي ، الذي يوحي بالاختيار ، وكان قد اتفق الرأي على أنه في أثناء فترة دراسة الحكومة البريطانية للمسودات المقدمة لها يجب ألا يناقش الشيخ والمقيم هذه المسودات [٥٧] .

وكانت الادارة البترولية في الحكومة البريطانية ترى أنه يجب تمييز بلد مثل الكويت حبث التسهيلات فيها قليلة كما أن البترول لم بتأكد وجوده ، وبين بلد آخر حبث تأكد وحود الترول فيها ، كما أن هناك سوقا لامتصاص انتاجها ، واعترضت الاداره الترولىة على مسودة الترخبص المقدمة من النقابة على أن الضريبة غير كافية ، وذكر المقيم أن المبلغ الدي

تدفعه الشركة هو (٧٠,٠٠٠ روبية) قليل ، وأصر على التمسك بالحد الأدنى وهو (١٠٠,٠٠٠ روبية) الذي عرضته الشركة الانجليزية الفارسية ،أما بالنسبة لمسودة ترخيص هذه الشركة ، فكان رأيها أن المدة التي تقررت للإعلان عن وجود البترول بكميات تجارية يجب أن تكون عام ١٩٣٧ بدلا من عام ١٩٤١ ، والملاحظ أن الادارة البترولية حرصت منذ البداية على أن يشمل أي اتفاق ترخيص شرطين أساسيين وهما حق بريطانيا في الشراء بالشفعة في وقت الطوارىء وتكرير نسبة من البترول في الكويت أو في أملاك بريطانية[٥٨] .

إن الشيخ سيكون إذن مقيدا بنصائح الحكومة البريطانية ، ونلاحظ أنها حرصت دائما على أن يتخذ قراره لصالح شركة البترول الانجليزية ، إلا أنها أرادت أن تتجنب سياسة الضغط على الشيخ حتى تكون قراراته نابعة منه شخصيا [٥٩] . ولعبت البحرية البريطانية دورا في الموقف فقد رأت في نوفمبر عام ١٩٣٢ أنه نتيجة للأهمية الاستراتيجية العظيمة لتوسع امدادات البترول في منطقة الخليج بواسطة الشركات الانجليزية ، فإن من المهم أن تتخذ الخطوات القانونية التي تحمل الشيخ على تفضيل الشركات الانجليزية الأميركية ، لذلك اقترحت أن ترسل تعليمات إلى المقيم السياسي توضح أنه من الأهمية بمكان أن يعطى الشيخ قراره لصالح شركة البترول الانجليزية الفارسية ، وأنه بشرط أن يبدو القرار النهائي وكأنه جاء من الشيخ بمحض إرادته ، حتى لا توجه اتهامات من المصالح الأميركية للحكومة البريطانية . والحقيقة أننا نلحظ في مقترحات البحرية التحيز للشركة الانجليزية الفارسية ، فقد ذكرت أنه من الممكن أن يوضح للشيخ ضرورة تحديد الانتاج نظرا لوجود زيادة عالمية كبيرة في انتاج البترول . كذلك اقترحت أن يقدم للشيخ أو يوضح له أن خبرة شركة البترول الفارسية العريضة في هذه المنطقة تمكنها من تقديم ضرائب معقولة[٦٠] .

ولقد استغرقت المباحثات فترة طويلة ، وكان ظهور البترول في البحرين في أواخر مايو ١٩٣٢ عاملا مشجعا على الاعتقاد بوجوده في الكويت ، ويبدو أن التنافس بين الشركة الأميركية الممثلة في النقابة العامة والشرقية ، والشركة الفارسية قد أثر على الموقف ، فقد اضطرت كلتا الشركتين إلى الدخول في مباحثات بينهما في أواخر عام ١٩٣٢ والحقيقة أنه بفصل نجاح المحاولات الأميركية لدى ابن سعود عام ١٩٣٣ من أجل الحصول على ترخيص للتنقيب عن البترول في أراضيه سارت الأمور في الكويت بخطى سريعة ، وسعت الشركتان المتنافستان إلى العمل من أجل تنسيق مصالحهما للحصول على ترخيص التنقيب في أراضي الكويت .

تكوين شركة بترول الكويت

بعد هذه الخلافات الحادة بين الشركتين والتنافس الذي دار بينهما رأت ضرورة تسوية ما بينهما من خلافات ، وعملت كلتا الشركتين على تنسيق مصالحهما للبدء في مفاوضات مشتركة من أجل الحصول على ترخيص من شيخ الكويت ، لأنهما دون شك خشيتا من ظهور منافس ثالث في الميدان قد يتمثل في الشركة الأميركية صاحبة الترخيص في السعودية ، فقد يستطيع ابن سعود التأثير على الشيخ أحمد الجابر ليمنح شركة ستاندارد الترخيص وقد يجد الشيخ في ذلك فرصة لإنهاء الحصار السعودي حول الكويت ، والمهم أن المباحثات بين الشركتين انتهت بهما إلى تكون شركة جديدة بالمناصفة ، فقد تم الاتفاق في ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٣ على تكوين شركة بترول الكويت ، على أن تحصل كلتا الشركتين على التسهيلات التي منحت للشركة الشرقية وتعويض الأخيرة من الشركتين[٦١] ، وقد اتفق على مبدأ المناصفة في الرأسمال والتسويق والبيع والإدارة ويتناوب الادارة مدير بريطاني وآخر أميركي واتفق على ألا يكون لأحد الطرفين حرية التصرف في الشركة إلا برضا الطرف الآخر ، وأن يمتنع كل طرف عن القيام بعمل قد يؤدي إلى ضرر الطرف الآخر في السوق ، فيتم إنتاج البترول إلى الحد الذي يطلبه أي طرف ، فإذا أرادت الإنجليزية استبدال الزيت الفارسي بالكويتي طبقا لحاجاتها فإنها تستطيع أن تستبدله[٦٢] .

لقد حرصت الشركة الانجليزية الفارسية على تنسيق أعمالها مع الحكومة البريطانية فدخلت في مباحثات مع المسؤولين البريطانيين في يناير من عام ١٩٣٤ لتتفهم الخطة التي يجب أن تسير عليها طبقا لمصالح بريطانيا في أثناء مناقشاتها القادمة مع شركة بترول الخليج ، حول عدة أمور . لقد ضمنت بريطانيا سيطرتها على الشركة من تسجيلها في داخل أراضيها وأن يكون الموظفون بريطانيون ، وأن تمر كل الاتصالات المكتوبة عن طريق الوكيل السياسي ، الذي يحضر المناقشات بين الشيخ وممثلي الشركة . كما اهتمت بأن يكون التكرير في الكويت لما له من أهمية خاصة للبحرية كذلك رأت أن يكون لها الحق في شراء البترول المنتج بسعر معقول في وقت الحرب .

ولقد أبدت شركة البترول الانجليزية الفارسية استعدادها لأن تبذل ما في وسعها لتجعل شركة الخليج توافق على تحقيق رغبة بريطانيا فيما يتعلق بالموظفين المحليين[٦٣] على أساس أنه الطلب الذي فد يثير اعتراضاتها .

ودون شـك فـإن اهتـمـام الشـركـة الإنجليـزية الفـارسـية بالتـعـاون مع المطالب الحكومية سيعود عليها أيضا بالفـائدة ، لأن الحـكومة قطعا سـتتدخل لصـالحها إذا ما احتاج الأمر إلى ذلك .

موقف الحكومة البريطانية

اهتمت الحكومة البريطانية بأن تنظم علاقتها بشركة بترول الكويت وتتفق معها على أسس تكفل لها مصالحها فيما يتعلق بالترخيص ، وكانت تدخل الاعتبارات السياسية إلى جانب المصالح التجارية ، ومن أهم هذه الاعتـبـارات ما كان متـفـقا عليـه مع حـكام الكويت أنها إذا منحت امتيازا لرعايا أجانب فللرعايا البريطانيين الأولوية في الحصول على هذه الامتيازات ، وهو المبدأ المعروف في ذلك الوقت بحق الدولة الأولى في الرعاية Most Favour nation كما حرصت الحكومة البريطانية على أن تسجل الشركة في بريطانيا أو إحدى الكومنولث ، وأن يوفر من البترول ما هو مناسب وكاف لاستعمالات البحرية البريطانية .

ومن أهم الشروط كذلك أن تحتفظ الحكومة البريطانية بحق الشراء بالشفعة في حالة الطوارىء ، وكان الإصرار على أن يكون أغلب المستخدمين رعايا بريطانيين ناتجا عن رغبتها في أن تتجنب مشكلات دولية ، على اعتبار أن الرعايا البريطانيين سيتقبلون النصيحة البريطانية ، وأوامر حكومتهم ، أما إذا ما حدث لأي أجنبي حادث فإن الوضع يختلف لأنه سيعقبه تدخل من حكومته وبالتالي تنشأ مشكلات .

أما فيما يتعلق بالتكرير ، فقد كانت وجهة نظر الشركة أنه من الناحية الاقتصادية المحضة فإن التكرير يجب أن يكون في أقرب مكان للمنبع ، ولكن في رأيها أن تجارة البترول في هذا الوقت لا تقوم على أسس اقتصادية في عدد من الدول ، لأن بعضها قد يصر على أن يكون التكرير في أراضيها ، وقد تفرض ضرائب كبيرة على المنتجات المكررة ، وبذلك يكون الطلب أساسا على البترول الخام ، . وإذا تطور هذا الاتجاه فلن يكون اقتراح تكرير البترول في الكويت تجاريا . أما حكومة الهند فقد أبدت رغبتها في أن يكرر في الهند ليغطي السوق الهندي ، ولكن الشركة اعترضت على أساس ألا مجال للتوزيع في هذه السوق ورفضت الشركة أن ترتبط بشيء محدد في هذا الموضوع .

طبيعة الاتفاق

الحقيقة أنه من الصعب الفصل تماما بين الاتفاقيتين السياسية والتجارية ، فهناك الكثير من المواد في الاتفاقية التجارية تم الاتفاق عليها مسبقا بين الحكومة البريطانية والشركة في الاتفاقية السياسية ، ومما جاء في هذه الاتفاقية الأخيرة النص بأن تظل شركة بترول الكويت بريطانية ، وأي شركة فرعية تنشأ يجب أن تسجل في بريطانيا ، ولا تحول إلى شركة أخرى دون موافقة مسبقة من حكومة تلك البلاد . وألا يزيد رأس المال والتصويت الأجنبي عن ٥٠٪ ، أما فيما يتعلق باستخدام الموظفين الأجانب فقد تم الاتفاق عليه حسب ما جاء في الاقتراح البريطاني ، وهو أن يخضع لموافقة الحكومة البريطانية ، كما صودق على اقتراح بريطانيا أن موظفي الشركة من رعايا بريطانيا ، أما رئيس الشركة المحلي وهو أيضا وكيلها في الكويت فاتفق على أنه يجب أن توافق عليه الحكومة البريطانية ، ويكون مسؤولا عن علاقات شركته بالسلطات المحلية ، تلك العلاقات التي يجب أن تمر عن طريق الوكيل السياسي عدا ما هو متعلق بالأعمال التجارية الروتينية .

منعت الحكومة البريطانية في هذه الاتفاقية الشركة من استخدام أراض تكون قد اختارتها الحكومة أو الشيخ أو من ينوب عنه لأغراض الدفاع أو المطارات أو لإنشاء قواعد بحرية ، أو للإنشاءات اللاسلكية وغيرها إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية . أما استخدام المنشآت البرقية واللاسلكية والتلفونية الخاصة بالشركة فقد قيدتها بأن اشترطت أن يكون استعمالها من أجل العمل فقط ، وأبدت رأيها بأنها لن تمنع استخدام الموانئ التي طورها الشيخ إذا لم يوجد ميناء مناسب في مكان آخر .

تم الاتفاق على أن تفكر الشركة في إنشاء معمل للتكرير في الكويت إذا ما وجد البترول بكميات تجارية ، وفيما يتعلق بالأحداث الطارئة سواء داخلية أو خارجية ، فهناك بند يحدد موقف الأطراف من هذا الموضوع ، يخول للحكومة البريطانية زيادة الاستيلاء على البترول الخام ، ولها الحق كذلك في أن تطالب الشركة بزيادة الإنتاج سدا لمتطلبات البحرية بشرط أن يكون بترول الكويت من نوع مناسب لهذا الغرض . وقد تعهدت الشركه بأن تبذل جهودها لتسليم البترول الذي تشتريه الحكومة وفقا لحقها في الاستيلاء على ما تحتاج إليه حينما تريد وبالطريقة التي تعينها والمكان الذي تحدده ، وإذا ما تأخر التسليم فعلى الشركة أن تدفع الغرامة إلا في الحالات الخارجة عن إرادتها ، أما الثمن الذي يسدد للبترول ومنتجاته فيتم تحديده

باتفاق منفصل تجده الشركة والحكومة مناسبا في أثناء التسليم . وقد تعهدت الشركة بتسليم ما تحتاج إليه الحكومة بسعر معتدل ، وأن تبلغ الحكومة بالمعلومات الخاصة والسرية عن تفاصيل الكميات والأوصاف وأسعار بترول الكويت ومنتجاته التي بيعت لآخرين ، ومنحت الاتفاقية للحكومة الحرية في السيطرة على المصانع والمنشآت الخاصة بالشركة في الكويت ، وتوافق الشركة على التوجيهات التي تصدرها الحكومة البريطانية ، كما أنها تدفع للشركة تعويضات إذا لحقت بها خسارة نتيجة للأوامر البريطانية (٦٤) .

بدأت الشركة مباحثاتها مع الشيخ أحمد الجابر في منتصف فبراير عام ١٩٣٤ وقد رأت الشركة الانجليزية الفارسية أن يعهد إلى «هولمز» مهمة التباحث مع الشيخ ، لأنه يفيد مصالح حكومتها ، خاصة أن لهذا البريطاني معلومات واسعة عن الكويت ونفوذا لا بأس به بين أهالي البلاد (٦٥) ، ودور «هولمز» هو تمثيل المصالح الأميركية في شركة بترول الكويت ، إلا أن الحكومة البريطانية اعترضت على وجوده لأنه سبب لها متاعب كثيرة في البحرين ، وعلاوة على ذلك فإنه في تلك الفترة كان قد أبعد من وظيفته في شركة بترول البحرين . ولكن الشركة الإنجليزية الفارسية ذكرت أن وجود «هولمز» في هيئة المباحثات مع الشيخ يضعه تحت أعين الشركة الإنجليزية ، وبذلك يؤمن شر تآمره بعكس ما إذا أبعد ، واعتقدت أن الاتجاه الحقيقي لسير المباحثات سيكون في أيدي ممثليها ، بينما سوف يكون دور «هولمز» ممثل شركة الخليج ثانويا (٦٦) ، وفي النهاية تم الاتفاق على أن يقوم «هولمز» و «تشيسهولم» للتباحث مع الشيخ ، ثم قدمت مسودات ترخيص فلم يتعجل الشيخ بالموافقة . وقد استغرقت المباحثات أكثر من عشرة أشهر ، والحقيقة أن بريطانيا كما سبق الذكر كانت حريصة على ألا يتساهل الشيخ مع شركة غير بترول الكويت دفعا للاعتراضات الأميركية .

ومن المعروف أن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا حصلت في ذلك الوقت على ترخيص بالعمل في السعودية ، وكانت عروضها أكثر إغراء من عروض شركة بترول الكويت . وقد خشيت بريطانيا أن يتأثر الشيخ بما حدث بجواره ويرخص لهذه الشركة الأميركية ، وبهذا يعرض موقف الحكومة البريطانية لنقد عنيف في مجلس العموم ، كما أنه في أثناء تلك الفترة وبينما كانت المباحثات مع الشيخ جارية ظهر متقدم جديد ، وبالتالي أعطى للشيخ قوة في موقفه ، فقد صرح في أبريل ١٩٣٤ إلى مندوبي الشركة بأن هناك شركة بريطانية خالصة قد تقدمت بعرض جديد أكثر إغراء من عرضهم ، والحقيقة أننا نلحظ مدى تأثير هذه الشروط الجديدة كذلك على موقف الشيخ الذي أخبر الوكيل السياسي بأنه قد أبلغ

الشركة الجديدة أنه لا يستطيع أن يفكر في عرضها إلا إذا أظهرت المفاوضات مع شركة بترول الكويت أدلة على الفشل تماما ، كما أنه ذكر للشركة في يونيو من نفس العام أنها إذا لم تقبل مطالبه فإنه لا يرغب في مواصلة المناقشات معها ، بل يريد تأجيلها إلى سبتمبر ، وأنه لن يناقش خلال هذه الفترة أي عرض من مجموعات أخرى ، وأبدى رغبته في أن يعود المتفاوضون إلى لندن لشرح وجهة نظره ، وعندما لاحظ الشيخ تساهل الشركة في تحقيق مطالبه أبلغهم مرة أخرى بأن يعودوا إلى بلادهم ، وأنهم إذا لم يرحلوا في الحال فإنه سيسحب عرضه في الفترة القانونية حتى سبتمبر القادم ، وبناء على ذلك انسحب المتفاوضون إلى أن استؤنفت المحادثات في أكتوبر [٦٧] .

انزعجت الشركة التي بدأت مفاوضاتها مع الشيخ لظهور متقدم جديد جاء في آخر لحظة ، والحقيقة أن الموقف تعقد قليلا فقد أصبح هناك أمام الحكومة البريطانية متقدمان بعد أن كان واحدا ، وبالتالي فعليها النظر في كلا العرضين ، ولكن كان الاتجاه هو الإسراع في الوصول إلى قرار لأنه ليس من مصلحة شركة بترول الكويت التأخير أكثر كما أعلنت للحكومة [٦٨] ، والواقع أنه لم يكن من السهل نجاح متقدم آخر خاصة أن شركة بترول الكويت مرضي عنها من قبل الحكومة البريطانية ، وهي تقدمت في مباحثاتها مع الشيخ ، وكانت الحكومة البريطانية تعلم بالمتقدم الجديد ، وخشيت شركة بترول الكويت من أن يكون للشركة الجديدة حظ من القبول لدى كل من الحكومة البريطانية والشيخ على أساس أنها شركة بريطانية خالصة ، كما أنها خشيت من احتمال أن يكون الضغط البرلماني لصالح شركة كلها بريطانية ضد شركة نصفها أميركي ، فقد وجه نقد برلماني كثير للحكومة التي سمحت للمصالح والشركات الأميركية بأن تعمل في الخليج ، فخشيت أن تؤجل الحكومة البريطانية الانتهاء من توقيع الشيخ للاتفاقيات المقترحة انتظارا لبحث الطلب المتقدم من المنافس الجديد ، ولم تتسرع الحكومة في الرد [٦٩] ، ويبدو أنها عملت حسابا للنقد الذي يوجه إليها في حالة تفضيلها شركة نصف انجليزية على شركة انجليزية تماما ، وقد كانت شركة بترول الكويت على اتصال بالحكومة في الأثر الذي قد يحدث إذا ما تعجلت الأمور لإنهاء هذه المنافسه ، واتفقت مع الشيخ بأسرع ما يمكن . فكان رد الحكومة أنه ليس من المفيد التعجيل في إنهاء الأمور مع الشيخ لأنه من الضروري دراسة اقنراحات المنافس الجديد مع اقتراحات شركة بترول الكويت [٧٠] .

والحقيقة أن ظهور هذا التنافس الجديد لم يؤد إلى دخول الشيخ في مفاوضات واسعة

معه ، ولا إلغاء المفاوضات مع شركة بترول الكويت ، بل سارت هذه بخطى سريعة ، وأسفرت عن اتفاق وقع في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٤ .

عقد الامتياز الأول

ويمكن القول إن هذه الاتفاقية هي صورة لعقود الامتياز الأخرى التي تمت بين الشركات الأجنبية والدول المنتجة فيما بين الحربين ، وفي هذه الحقبة لم تكن الحكومات العربية واعية بحقوقها بدرجة كافية ، ورغم أن الشيخ حاول التدقيق في العروض المقدمة إلا أن امتياز سنة ١٩٣٤ يعد متخلفا كثيرا إذا ما قورن بامتيازات عصرنا ، ولكن مما يخفف من مسؤوليته أن وجود البترول كان لا يزال أمرا مشكوكا فيه ، وأن دولا عربية أخرى أكبر وزنا من الناحية السياسية وافقت على شروط مشابهة .

وفي ذلك العهد لم يتنبه الحكام في شبه الجزيرة العربية إلى مسألة تحديد المساحة التي يجري فيها التنقيب ، فكانوا يعطون التراخيص دون قيد ، وهكذا تضمن عقد الامتياز الأول الحق المطلق للشركة في البحث والتنقيب في أراضي الكويت ، ويشمل ذلك الحق كل أراضيها ، كما أن مدته طويلة ، فأصبحت الشركة محتكرة لبترول الكويت ، هذا عدا امتيازات كثيرة أخرى حصلت عليها الشركة كما سيتضح لنا من نصوص الاتفاقية .

وإذا تأملنا أوضاع الكويت الاقتصادية ، يمكن القول إنه رغم ما في عقد الامتياز من أوجه النقص فإنه ضمن للشيخ موردا ثابتا كان في أمس الحاجة إليه ، ولو أن هذا المبلغ لم يمكن الحكومة من القيام بخدمات على نطاق واسع كما حدث بعد استغلال النفط بالفعل .

حاولت الاتفاقية أن تمنح الشيخ بعض الامتيازات الخاصة بما لا يتعارض مع أعمالها ، فمثلا كان له الحق في أن ينقل وسائله بواسطة تركيبات الشركة الخاصة اللاسلكية والبرقية شريطة ألا يتعارض ذلك مع أعمالها .

نلاحظ أن عند عقد هذه الاتفاقية حصرت بريطانيا اهتمامها في مصالحها الخاصة دون أي اعتبار لمصالح البلد المنتج ، فكأنها هي التي تملك البترول دون سواها ، ولم يكن للإمارة في نظرها أي اعتبار .

بالنسبة لمدة الامتياز فقد كانت طويلة الأمد إلى ٧٥ عاما على النحو الشائع في ذلك

الوقت ، بينما هي تتراوح في عقود الامتياز الحديثة بين ٢٥ ، ٣٥ عاما كما أنها منحت الشركة حقا مطلقا ، فيما يخص أعمال الشركة فإنها لم تقتصر على التنقيب والاستخراج في مساحة غير محدودة ، بل شملت علاوة على ذلك حق القيام بجميع الأعمال الأخرى المتعلقة بصناعة النفط ، وهي التكرير والنقل والبيع ، ولما كانت الشركة قد منحت الترخيص في كل أرض الكويت ، فقد وجد الشيخ نفسه محروما من إدخال شركات أخرى للبحث والتنقيب .

بالنسبة للمادة الثانية وهو التزام الشركة بأن تقوم بأعمالها وفقا لأسلوب صناعي ووسائل علمية مناسبة ، فهذا التعهد أو الالتزام يهم الشركة نفسها لأنه في صالحها وإذا أهملت الأساليب العلمية المناسبة ، فلن تجد في ذلك الوقت من يكشف هذا الخطأ من المسؤولين الكويتيين . وقد تعهدت الشركة في المادة الثالثة بأن تدفع للشيخ مقابل الامتياز الذي منحها إياه والتزامه بنصوص الاتفاقية مبلغ (٤٧٥,٠٠٠) روبيه في غضون ثلاثين يوما بعد توقيع الاتفاق ، والتزمت بأن تدفع له مبالغ أخرى بعد أن يثبت وجود البترول بكميات تجارية . والذي يهمنا هنا هو أن الشركة تدفع للشيخ بالروبيات وليس بالجنيه الذهب كما حدث بالنسبة للملك عبدالعزيز مثلا ، ولا شك أن فرق العملة كان يعود على الشركة .

وقد تعهدت الشركة بأن تقدم للشيخ تقريرا سنويا عن المبالغ التي يستحقها والأعمال التي قامت بها ، بشرط أن يحتفظ الشيخ بسرية هذين التقريرين .

وعلاوة على ما نصت عليه المادة الأولى من الامتياز ، فقد منحت الاتفاقية الشركة الحق في إقامة المباني والمنشآت ومعامل التكرير ومد الأنابيب وكل ما يتعلق بأعمالها ، وأيضا مد أسلاك البرق والهاتف ، على أن يعفى هذا كله من الضرائب ويمنح التسهيلات اللازمة ، بل أصبح لها الحق في الحصول على المواد التي تحتاج إليها في إقامة ما سبق ذكره دون مقابل ، والشرط الوحيد الذي تقيدت به هو ألا تسبب أعمالها ضررا بمصالح الناس وتحول دون حصولهم على هذه المواد وألا تتصرف فيما تحصل عليه بالبيع داخل الكويت أو خارجها وسمح لها أن تستخدم وسائل النقل الجوية والبرية والبحرية تبعا لمتطلباتها ، وأصبح أيضا بإمكانها استخدام الموانئ على طول الساحل على ألا يعوق ذلك مصالح الرعايا ، ولاحظنا أنه عندما سمحت للشركة المنتجة للشيخ بأن يستخدم منشآتها حرصت على أن نكون الحكم لها فيما إذا كانت هذه الاستخدامات مضرة لها أو لا . بينما هنا ترك الأمر فيما يخص استخدامها لطرق النقل واللاسلكي دون تحديد [٧١] .

وبخصوص الحق الذي منح للشيخ باستخدام التركيبات اللاسلكية الخاصة بالشركة في

أثناء حالات الطوارىء ، فإن الاتفاقية السياسية نصت على أن تصرفات الشيخ تكون طبقا لتعليمات الحكومة ، وهي الحكم الوحيد إذا ما حصلت طوارىء داخلية ، وقد اشترطت الحكومة البريطانية على الشركة أن يكون استعمال المنشآت البرية واللاسلكية والهاتفية الخاصة بها من أجل العمل فقط[٧٢] .

التنظيم الإداري للشركة

ينوب عن الشركة في الخليج العربي رئيس محلي مقره في الكويت ، وللشيخ الحق في أن يختاره في أول مرة بعد التشاور مع الحكومة البريطانية التي اتفقت مع الشركة على ألا يتم تعيين هذا الرئيس إلا بعد موافقتها . وهو مسؤول عن العلاقات بين الشركة والسلطات المحلية ، وهذه العلاقات تخطط بواسطة الوكيل السياسي ، وللشيخ بناء على هذه الاتفاقية الحق في تعيين ممثل رسمي له ينوب عنه فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالبلاد ، ويستشار هذا خاصة فيما يتعلق بتعيين غير الفنيين من العمال الكويتيين . وتحدد مرتبه بـ ٨٠٠ روبية شهريا تدفعها الشركة كما أن للشيخ أن يعين ممثلا في لندن اختصاصه الاطلاع على سجلات الشركة ومواعيد الاجتماعات وحضور هذه الجلسات إذا نوقشت فيها مصالح الشيخ ، وألا يقل مرتبة عن (٢٢٥٠ روبية) شهريا تدفعها الشركة أيضا . وتدفع نفقات السفر له من هذا المبلغ ، ونلحظ هنا أنها حددت الجلسات التي يحضرها هذا المندوب مع أنه من المفروض أن يحضر كل الجلسات مادام مندوبا عن الشيخ حاكم الأراضي المنتجة .

أرادت الشركة في المسودة التي قدمتها أن يمثل الشيخ كويتي أو انجليزي أو أميركي والحقيقة أن الشيخ حينما عرض آراءه النهائية حول الاتفاقية لم يشر إلى جنسية الممثل ، مع أن هذا الأمر يمس مصالحه المالية إلى حد كبير ، ولكنه رأى أن يتولى هو تعيين أول ممثل ، وترك المستقبل معلقا ، وهذا من غير شك موضوع يلفت النظر ، ولا يمكن تعليله مع أهميته إلا بخوفه من أن ترفض الشركة أن يكون ممثله كويتيا بصفة مستديمة ، ولم تكترث بريطانيا بالأمر لأن الاتفاقية السياسية التي عقدتها مع الشركة كانت تضمن لها مصالحها وفيما يتعلق بالشركة فكان من حقها الاعتراض على تعيين شخص غير مرغوب فيه قد يلحق ضررا بمصالحها .

كما حول النص للممثل حق الحصول على المعلومات التي تهم الشيخ وتمس مصالحه .

وله أيضا أن يحضر اجتماعات مديري الشركة التي ربما تعقد للنظر في موضوع يتعلق بحقوق الشيخ ، وللممثل أيضا حق الاطلاع على سجلات الشركة ومحاضر الاجتماعات .

الواقع أن اعتراضات الشيخ لم تؤثر كثيرا في مضمون الاتفاقية ، فمثلا لو أن جنسية الممثل كانت تهم بريطانيا لاعترضت وطلبت من الشيخ أن يحددها .

وجاء النص على أنه إذا ما قام نزاع حول دقة حسابات الشركة حول العوائد والأموال الخاصة بالشيخ ، فله الحق في أن يعين لجنة محاسبين بعد التشاور مع الحكومة البريطانية ، وتقوم اللجنة بفحص السجلات ، وتتعهد الشركة بتقديم كل التسهيلات اللازمة ، على أن يدفع الشيخ نفقات اللجنة ، ويتعهد بأن تظل المعلومات سرية إلا ما هو متصل بالنزاع مباشرة .

وقد أعفت المادة السابعة الشركة من أي رسوم جمركية أو ضرائب عن كل المواد التي تستوردها لعملياتها . ويحظر تصديرها دون دفع الرسوم ، وكذلك تدفع الرسوم المقررة في الكويت على الأدوات الشخصية والملابس الخاصة بالموظفين أو لبيعها لهم ، ولقد أعفيت الشركة وأعمالها ودخلها وربحها وممتلكاتها من كل عوائد استيراد أو تصدير خلال فترة الانفاق . أما استيراد الأسلحة فقد تقيدت الشركة بالإذن الكتابي من الشيخ .

وكفل الاتفاق للشركة شراء كل ما تحتاج إليه من وقود وماء وغذاء وغيرها من الكويت بسعر السوق .

أما استخدام العمال فقد كانت الأولوية للكويتيين تحت إشراف عمال خبيرين ، ولكن إذا صعب الحصول على هؤلاء فتصبح حينئذ الأولوية للعمال العرب ، ومن حق الشركة أن تستورد موظفين مهرة فنيين لما تراه ، وأي عامل يخل بالأمن من حق الشيخ أن يطالب بطرده من البلاد ، وقد اشترطت الاتفاقية موافقة الحكومة على تعيين عمال غير كويتيين أو بريطانيين وألا يتم التعيين إلا بعد مصادقة الوكيل السياسي .

ومن بين التسهيلات التي منحت للشركة حق استخدام الأراضي لأعمالها ومن ضمنها إنشاء معامل التكرير دون مقابل ، وذلك بعد التشاور مع الشيخ . وتستطيع أن تستأجر ما تحتاج إليه من الأراضي والمباني بالاتفاق مع ملاكها ، على أن تدفع القيمة الايجارية المتعارف عليها بين الوطنيين [٧٣] .

هذا مع أنه لو ترك الأمر دون قيد لعاد بفوائد جزيلة على أهل البلاد ، لأنه كان بوسعهم

أن يساوموا . وقد حظرت الشركة على الشيخ أن يسمح بمد أنابيب تحمل البترول من منطقة مجاورة له ، دون استشارتها ، وكذلك لا يمكنه أن يصرح لشركة أخرى بأن تقيم منشآت أو تحصل على حق تصدير انتاجها عن طريق الكويت دون أخذ رأيها .

أما شغل الأراضي في منطقة الامتياز فقد خولت المادة التاسعة الشركة حق حيازة الأراضي التي لا تزرع دون مقابل ، وذلك لتجري أبحاثها فيها ، على أن يتم هذا بالتشاور مع الشيخ ، كما أنها تحصل على أرض خارج العاصمة لتقيم عليها معامل التكرير والمخازن .

وعليها أن تعيد للشيخ ـ دون مقابل ـ الأراضي التي ليست في حاجة إليها .

الأمن والحراسة : يمنح الشيخ الحماية من أي هموم أو اتلاف وتستطيع الشركة أن تعين سواء بنفسها أو بالاتفاق مع الشيخ حراسا كويتيين إلا إذا تجاوز الشيخ عن شرط الجنسية الكويتية للحراس .

وتتناول المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة الحالات التي يمكن بموجبها إنهاء الاتفاقية ، وتنقسم إلى قسمين ، فالقسم الأول يعتبر من حقوق الشيخ والثاني من حق الشركة على النحو التالي :

١ـ إذا فشلت في تحقيق التزاماتها في المادة الثانية بخصوص التنقيب والكشف .

٢ـ إذا فشلت الشركة في تحقيق التزاماتها في مدى ستة شهور من تاريخ التوقيع فعليها أن تدفع للشيخ المبالغ المتفق عليها تحت البند الثالث .

٣ـ إذا ثبت عليها تقصير أو إهمال .

أما الشركة فلها الحق في إنهاء الاتفاق باختيارها إذا فشلت في أن تعلن أن البترول موجود بكميات تجارية في مدى اثنى عشر عاما من تاريخ التوقيع ، ويلزمها أن تدفع للشيخ ماله قبلها من أموال حتى تاريخ الانتهاء .

ولها الحق أيضا بعد أن تكون قد حفرت العمق الإجمالي للحفر والذي تم الاتفاق عليه مع الشيخ ، أو بعد انقضاء عامين في أن تبلغ الشيخ رغبتها في إنهاء الاتفاقية بعد سنة من تاريخ التبليغ ، وعليها أن تدفع للشيخ المبالغ المستحقة حتى تاريخ الانتهاء . وإذا كان الانتهاء قبل خمسة وثلاثين عاما من تاريخ التوقيع ، فإن كل الأراضي والمباني والمنازل التي استخدمتها الشركة وشيدتها وآبار الانتاج والتنقيب تسلم للشيخ في حالة جيدة وبدون مقابل . وقد أكدت المادة الثالثة عشرة أنه عند انتهاء الاتفاقية بعد نفاذ المدة المقررة وهي ٧٥

سنة أو بناء على أي امتداد أو تجديد لها ، فإن كل الأملاك التنقلة والثانية والثابتة تؤول إلى الشيخ مجانا ، ويجب أن تسلم الآبار في حالة جيدة .

أما نقل الحقوق والالتزامات فبينته المادة الرابعة عشرة ، وبمقتضاها يجوز للشركة أن تنقل التزاماتها ومصالحها إلى شركة أخرى ، شرط أن تكون مسجلة في الإمبراطورية البريطانية ، والظاهر أن هذه المادة ، قد أضيفت لتتماشى مع المادة الثانية من الاتفاقية المعقودة بين الشركة والحكومة ، والتي تشير إلى أنه لا يمكن تحويل التزامات ومصالح الشركة إلى أي شركة أخرى دون قبول مسبق مكتوب من الحكومة البريطانية .

ومن هنا يتضح أنه رغم تمكن الأميركيين من المساهمة في شركة بترول الكويت فإن حكومة الولايات المتحدة لم تطلب أكثر من ذلك ، واستمرت تسلم لبريطانيا بالتفوق السياسي ، ولم تعترض على مثل النصوص المشار إليها منذ قليل ، لا في منطقة الشيخ وحدها بل في الشرق العربي .

وتضع المادة الخامسة عشرة مزيدا من القيود على حرية الشيخ ، فلم يكتف واضعو العقد بضرورة موافقة الحكومة البريطانية على أي امتياز آخر فيما يتعلق بالبترول ، بل نصت هذه المادة على أنه يجوز للشيخ أن يمنح شركات أخرى تراخيص للبحث عن مواد أخرى غير البترول قد تضر بحقوق شركة بترول الكويت ، وفي مقابل ذلك تعهدت الشركة بألا تستغل أي مواد معدنية أخرى قد تكتشفها إلا بتصريح من الشيخ .

ونصت المادة السادسة عشرة على أنه إذا ما عجزت الشركة عن تحقيق أي شرط من شروط الاتفاقية ، وكان سبب ذلك خارجا عن إرادتها ، كالحرب أو العواصف أو الفياضانات أو بسبب قوة قاهرة ، فإن مدة التأخير تضاف إلى المدة المحددة في الاتفاقية .

عدم جواز إلغاء الشيخ للاتفاقية : لا يستطيع الشيخ بموجب المادة (الثالثة عشرة) سواء بالتشريعات العامة أو اجراءات إدارية أو بأي عمل آخر ، أن يلغي هذه الاتفاقية إلا في الحالات التي نصت عليها المادة العاشرة ، ولا يمكن التغيير في شروط الاتفاقية سواء من جانب الشركة أو الشيخ ، إلا بعد اتفاق الطرفين على أن مصلحتهما تقتضي ذلك .

التحكيم : تناولت المادة الثامنة عشرة تنظيم التحكيم في حالة وقوع خلاف بين الطرفين خلال مدة الاتفاقية فيما يتعلق بالانتاج أو التوقف أو الالتزامات والمسؤوليات فنصت على أنه إذا لم يسو الخلاف عن طريق الوكيل السياسي أو المقيم ، فيجب في هذه الحالة تعيين

حكمين ، يختار كل حكم منهما ، وتعين حكما ثالثا يرضى عنه الحكمان قبل البدء في نظر موضوع الخلاف ، وعلى كل طرف أن يعين حكمه قبل انقضاء ستين يوما على تسلم طلب التحكيم من الطرف الآخر ، فإذا لم يتم هذا التعيين فإن مهمته تقع على عاتق الوكيل السياسي ، فإذا لم يرض الطرفان عمن عينه الوكيل ، فإن المقيم يتولى تعيين الحكم الثالث ويكون هذا التعيين واجب القبول من الطرفين ، وحكمه ملزما ونهائيا ، وتحدد فترة بعد صدور الحكم حتى يستطيع الطرف الذي صدر ضده أن ينفذه . أما مكان التحكيم فيحدد بناء على اتفاق الطرفين ، فإذا لم يتفقا على مكان معين ، فإنه يجري في لندن . ومن الواضح أن نظام التحكيم يعطي السلطات البريطانية مكانا ممتازا في حل الخلافات التي تنشأ بين الشركة والسلطة المحلية .

تنظيم ايداع المدفوعات : تودع الشركة بموجب المادة التاسعة عشرة المبالغ التي يستحقها الشيخ تحت حسابه بالبنك العثماني في البصرة أو أي بنك آخر يعينه ، ويعتبر ايصال البنك سندا منه للشركة بأنها قد سددت ما عليها .

ويتضح من ذلك كيف أن الشركة تعاملت مع حاكم الكويت باعتباره المالك لبترول البلاد ، وكل ذلك ممكنا ومقبولا في الوقت الذي لم يكتمل فيه بناء الدولة ، وبطبيعة الحال فقد تبدل هذا النظام بعد أن اكتمل البناء وصارت للدولة ميزانية منفصلة عن المخصصات الشخصية للحاكم .

الرقابة على الكميات المستخرجة من الزيت وضعت الاتفاقية نظاما أوليا للرقابة على إنتاج الزيت ، فنصت المادة العشرون على أنه لتحديد العوائد التي تدفع للشيخ ، فإن الشركة بجب أن تقبس زبت البترول بطريقة فنية ، وللشيخ الحق عن طريق ممثله الإشراف على هذه العمليه ، وفحص ومراجعة كل الترتيبات والمعدات التي تستخدم في القياس ، ويجب بمقتضى هذه المادة على الوكيل أو الممثل أن يوافق على الضمانات التي من شأنها منع حدوث حربق أو حوادث أخرى ، وأن يتم إشرافه وفحصه نشكل لا يؤدي إلى التدخل في أعمال الشركه ، وإذا اكتشف خلل فإن الشركة تقوم باصلاحه في الوقت المناسب ، وإذا وجد أي خطأ في أي جهار فإنه سعتبره بعد سماع نفسيرات الشركة موجودا منذ ثلاثة شهور سابقة على الاكنشاف أو من ناربخ آحر إذا كان أقل من ثلاثة شهور ، وعلى هذا يعدل الحساب ، وإذا وحدت الشركه أنه من الضروري إجراء إصلاح أو تبدبل جهاز للقياس فعليها أن تخطر الشبح أو نائبه فى الوقت المناسب لتمكينه من الحضور في أثناء هذا الإصلاح أو التدبل .

وتتعهد الشركة بأن تحتفظ بسجلات صحيحة لكل المقاييس ، ولممثل الشيخ أن يطلع عليها في أوقات معقولة ، كما أن له الحرية في أن ينقل منها ما يريد كتابته وتعتبر هذه المعلومات سرية عدا ما يسمح القانون بنشره .

كتبت الاتفاقية باللغة الانجليزية ، وترجمت إلى العربية ، ونصت المادة الأخيرة وهي الحادية والعشرون على أنه إذا حدث أي خلاف بشأن المعنى فيرجع إلى الأصل الانجليزي[٧٤] .

ويلاحظ أن الكويت انفردت بالاعتماد على النص الانجليزي وحده بينما أن عقد امتياز البترول مع السعودية عام ١٩٣٣ جعل كلا من النص الانجليزي والعربي أصلا يمكن الرجوع إليه .

تطبيق الاتفاقية

بدأت الشركة عملياتها وتم حفر أول بئر في ٣١ مايو ١٩٣٦ في «بحرة» في الشاطىء الشمالي لخليج الكويت ، إلا أنه لم يعط نتائج تدل على وجود البترول بكميات تجارية ، فتركته الشركة وشرعت في التنقيب في مكان آخر في أكتوبر عام ١٩٣٧ وتأكد في عام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ وجود البترول بكميات كبيرة في حقل «برقان» على بعد ٢٨ ميلا جنوب خليج الكويت . إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية عاق استمرار الشركة في عملياتها . وما أن انتهت الحرب حتى استؤنفت العمليات وصدرت أول شحنة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٦ ، وكان هذا إيذانا بدخول الكويت مرحلة جديدة من حياتها وانقلب وضعها وتطورت كل ناحية من نواحي الحياة فيها وأصبحت من أغنى الدول ووصل دخل أفرادها إلى أعلى المستويات بين دخول الأفراد في الدول المتقدمة . ويجدر بالذكر أنه قد أجريت بعض التعديلات على الامتياز الأول عام ١٩٥١ ويبدو أنه لمحاولة مصدق تأميم البترول في إيران أثر على ذلك فقد دخلت الحكومة الكويتية في مباحثات مع شركة بترول الكويت أسفرت عن تعديل يقضي بمناصفة الأرباح ، وأن للكويت الحق في طلب زيادة نسبة الأرباح في حالة حصول دولة مجاورة على ذلك[٧٥] ، كما أنه أضيفت إلى مدة الامتياز الأولى سبعة عشر عاما[٧٦] ، وكأنما جاءت الزيادة في مقابل ما حصلت عليه الكويت . وفي عام ١٩٧٥ استملكت دولة الكويت نفطها بالكامل بعد أن كان قد تم تعدبل شروط الامتياز الأول مما زاد من العوائد النفطية .

بترول المنطقة المحايدة

تقع المنطقة المحايدة جنوب الكويت ، ونظرا لتميز الوضع القانوني فيها بخصائص معينة واشتراك دولتين في السيادة عليها فإن مشكلات البحث عن البترول ومنح الامتيازات فيها كانت تشكل موضوعا مستقلا ، ولذلك خصصنا له هذه اللمحة السريعة .

واجهت المحاولات التي بذلت سواء من الشركات البترولية أو الحكومة السعودية لاستغلال بترول المنطقة المحايدة عدة عوائق ، من أهمها أن المنطقة خضعت لسيادة دولتين هما السعودية والكويت بمقتضى معاهدة الحدود التي عقدت في «العقير» بتاريخ ٢ ديسمبر من عام ١٩٢٢ ، ولم يكن في تلك المنطقة سكان كثيرون حتى تدعو الحاجة إلى اقامة نوع من الإدارة الحكومية فيها [٧٧] وهذا النظام فريد من نوعه ، فكان من الصعب الاتفاق عليه لأن الشركات لم تألف مثله في بلاد العالم المتقدم ، فكان لابد من أن يتم العمل لاستغلالها بموافقة الطرفين .

لاحظنا أن الامتياز الذي حصلت عليه «شركة بترول الكويت» من الشيخ أحمد الجابر في ديسمبر ١٩٣٤ ، لم يشمل الجزء الخاص بالكويت في المنطقة المحايدة ، والحقيقة أن الشيخ كان قد أعطى «هولمز» عام ١٩٢٤ ترخيصا للبحث في الجزء الخاص بالكويت من المنطقة المحايدة ، كذلك كان الملك عبدالعزيز قد منح «هولمز» في عام ١٩٢٣ ترخيصا مماثلا في الجزء الخاص به ، إلا أن شركة النقابة العامة والشرقية عجزت عن القيام بعملياتها لعدم قدرتها على تحمل التكاليف وبالتالي ألغى الامتياز ، وعندما منح ابن سعود شركة «ستاندارد أويل أف كاليفورنيا» امتياز التنقيب في أراضيه عام ١٩٣٣ ، منحها أيضا حق الأفضلية للحصول على امتياز في المنطقة المحايدة [٧٨] ، الأمر الذي عقد وأخر بدء التنقيب في المنطقة .

أصبحت الحكومة السعودية مقيدة بهذا الاتفاق الذي ينص على أنه إذا ما وافق شيخ الكويت على منح الترخيص لأي شركة ، فللأميركية «ستاندارد أويل أف كاليفورنيا» الحق في أن تتقدم للحصول على الترخيص الخاص بالنصيب السعودي بنفس الشروط أو بأخرى أفضل منها .

أما بالنسبة للشيخ ، فمنذ البداية ، أبلغته الحكومة البريطانية في أبريل عام ١٩٣٤ أنه يجب أن يحصل على موافقتها قبل أن يلتزم بأي ترخيص فيما يخصه في المنطقة المحايدة ، وأن يبلغها إذا ما تقدم إليه أحد بهذا ، [٧٩] وقبل الشيخ أحمد الجابر هذا الطلب وتعهد بتنفيذه [٨٠] .

والحقيقة أن الحكومة البريطانية لم ترغب في أن تترك لأي شركة أميركية فرصة المشاركة في امتياز المنطقة المحايدة ، ورفضت أن يكون لأميركا مسؤوليات على هذه المنطقة ، ورأت أن تأخذ شركة بترول الكويت المنطقة المحايدة بمساعدتها [٨١] إلا أن هذه الشركة لم تطلب من الشيخ ترخيصا بالتنقيب في نصيبه في المنطقة المذكورة ورأت أن تؤجل ذلك إلى ما بعد المباحثات المتعلقة بترخيص التنقيب في أراضي الكويت نفسها [٨٢] ثم إن الحكومة البريطانية لم ترغب في أن تظهر أنها تقف في طريق أي مشروع يرمي إلى استغلال بترول المنطقة المحايدة ، لذلك عندما استفسرت الحكومة السعودية في سبتمبر عام ١٩٣٤ عن موقف الحكومة البريطانية من أي عرض تقدمه شركة «ستاندارد أويل أف كاليفورنيا» للحصول على امتياز التنقيب في القسم الخاص بالكويت ، صرحت الحكومة أنها لا تمانع طالما تتقدم هذه الشركة بعرض جيد ، وأنها ستنظر إلى العرض بمقتضى أحقيته ومدى مناسبته [٨٣] واهتمت أن تحصل شركة بريطانية على الامتياز ، فأرادت أن يترك المجال مفتوحا أمام شركة «التراخيص المحدودة البريطانية» والتي سبق أن تقدمت للشيخ ، إلا أنه لم يبد ترحيبا ، على أساس أنه لم يفكر في الموضوع ووعدها بأنه إذا ما فتح باب المباحثات فسيبلغها بذلك [٨٤] .

وفي ذلك الوقت كانت شركة «نقابة التنمية العربية» والتي يمثلها «يدلبي» Ydlibi قد تقدمت للحكومة السعودية طالبة أن يرخص لها بالتنقيب في الجزء الخاص بها في المنطقة المحايدة [٨٥] .

كانت نقابة التنمية العربية قد أوضحت في نوفمبر عام ١٩٣٤ للحكومة البريطانية أنها إذا ما حصلت على ترخيص المنطقة المحايدة فسوف تتنازل عنه لشركة بريطانية حقيقية وليست كالتي تعمل في البحرين ، ورأت بريطانيا أن تحث الشيخ لينظر باهتمام إلى أي شركة تقدم عرضا جيدا وحازما ، ولم تر هذا الشرط منطبقا على النقابة العربية [٨٦] .

ولقد كان «فلبي» يأمل أثناء زيارته للكويت في أبريل عام ١٩٣٥ أن يثير موضوع ترخيص المنطقة المحايدة ، والجدير بالذكر أنه ناب عن ابن سعود كمتحدث رئيسي مع شركة «ستاندارد أويل أف كاليفورنيا» ، إلا أنه عجز عن المضي في محاولاته بالكويت لأن الوكيل السياسي أبلغه أنه يجب ألا يفتح باب المناقشة مع الشيخ حول هذا الموضوع ، إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية [٨٧] .

ولقد أبدت الحكومة السعودية استعدادها للضغط على شركة ستاندارد ، وهذا في حالة عدم اعتراض الحكومة البريطانية على طلب يقدم من الشركة الأميركية للشيخ لكي تمنحها

بالتقدم لطلب ترخيص لكل المنطقة المحايدة [٨٨] . لقد كانت بريطانيا راغبة في أن ترى شركة التراخيص المحدودة في منطقة الكويت المحايدة من أن ترى شركة ستاندارد [٨٩] .

ولقد ظهر للحكومة البريطانية أن الموضوع بالنسبة لها «في يوليو ١٩٣٧» يجب أن يشجع ابن سعود على أن يتعامل مباشرة مع شركة تراخيص البترول المحدودة وهي الشركة التي تفضلها [٩٠] .

ورأت أن اشتراك الشيخ في الترخيص الذي منحته السعودية للشركة الأميركية مخالف لسياستها في الخليج العربي .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن شركة التراخيص رفضت الاتفاق مع الشركة الأميركية فيما يتعلق بالمنطقة [٩١] . وقد اتجهت بريطانيا إلى إغراء الشيخ بالترخيص لشركة التراخيص إلا أن عدم توفيق شركة بترول الكويت في العثور على البترول رغم الحفر العميق والمحاولات والجهود الذي بذلتها حتى سرى الاعتقاد وقتا ما أنه لا وجود للبترول في الكويت ، كل هذا هبط من عزيمة شركة التراخيص وحملها على الابتعاد عن المغامرة بأموالها في المنطقة المحايدة [٩٢] . إلا أن هذه الشركة بعد ظهور بشائر البترول في الكويت تقدمت في سنة ١٩٣٨ إلى الحكومة السعودية طالبة أن ترخص لها في المنطقة المحايدة بقسميها وتدفع الشركة نظير ذلك مبلغ ١٠٠ ألف جنيه ذهبا [٩٣] ، لقد كان ابن سعود قلقا فيما يتعلق باستغلال بترول المنطقة المحايدة وفي يونيو عام ١٩٣٩ رأت الخارجية البريطانية أنه من الأفضل أن تحاول شركة التراخيص اقناع الشيخ بأن يمنحها ترخيصا في القسم الذي يخصه في المنطقة المحايدة ، على أساس أن هذا يظهر لابن سعود أن بريطانيا قلقة مثله ، وتريد استغلال بترول هذه المنطقة . وأن ترخيص الشيخ للشركة المذكورة سيدفع الشركة الأميركية إلى عرض شروط مماثلة ، أو يجعلها تفسح الطريق لغيرها . وإذا رخص الحاكمان لشركتين مختلفتين فإن الضرورة تحتم على هاتين الشركتين الاتفاق فيما بينهما على كيفية العمل والاستغلال في المنطقة .

وللملك عبدالعزيز والشيخ أحمد الجابر أن يقتسما الضرائب مناصفة ، ولم تكن بريطانيا متأكدة من أي الشركتين ستظفر بالترخيص ، ولكنها رأت أنها يجب ألا تشعر بالأسف فيما لو ظفرت الشركة الأميركية بالترخيص لأن ذلك سوف يزيد من دخل الملك [٩٤] ، وكان يهمها ذلك .

عقدت عدة اجتماعات من أهمها ذلك الذي عقد في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بين نائب

وزير الخارجية السعودي فؤاد حمزة وحافظ وهبة السفير السعودي في لندن من جهة . وبين مندوبين عن الخارجية البريطانية ووزارة الهند من جهة أخرى .

وكان رأي الحكومة البريطانية أنه يصعب قبول موضوع وجود نصيب سعودي وآخر كويتي لأنه لا يمكن تحديد مكان للبترول ، وعلى ذلك فيجب الترخيص لشركة واحدة . فاقترحت السعودية أن يعقد اتفاق بينها وبين الشيخ وبريطانيا فاعترضت هذه بأن الاتفاق كان يجب أن يتم قبل الترخيص للشركة الأميركية .

وذكرت أنه لو منح الشيخ ترخيصا للشركة المتحدة بشروط يراعى فيها حمل الشركة الأميركية على الابتعاد عن مجال البحث ، وحينئذ تقل المشاكل ، فذكر مندوب السعودية أن الأفضل تشجيع الشركتين على الاتفاق فيما بينهما والتعاون معا كما هو الحال بالنسبة للشركتين في الكويت ، وأن تحمل الشركة الجنسية البريطانية . فرفضت الخارجية البريطانية هذا العرض لأنها خشيت في حالة هذا التعاون ـ أن تلتهم الشركة الأميركية الشركة المتحدة ، لأنها في مركز قوى يمكنها من ذلك ، ووضحت وجهة نظرها بأنها ليست في موقف يسمح لها بممارسة هذا النفوذ على أي شركة بترول ، وأن مثل هذا التعاون والارتباط من اختصاص الشركات ، لها أن تقرره إذا رأته في صالحها ، ولها أن ترفضه إذا تعارض مع مصالحها ، بينما رأت السعودية أن الربط بين هذه الجماعات أدعى للنجاح . وظهر استعداد السعودية لمنح الترخيص للنقابة العامة ، ولكنها لم تكن قادرة على ذلك إلا إذا أبدى الشيخ رغبته في الموافقة على الترخيص لهذه الشركة . وأن ترفض الشركة الأميركية قبول الترخيص بنفس الشروط التي قبلتها النقابة العامة .

ولم تكن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت راغبة في أن تلزم نفسها أو أن تفكر في ستاندارد أويل أف كاليفورنيا والنقابة فقط بل رأت أنه من الأفضل أن تتقدم إلى الشيخ مجموعات أخرى غير هاتين الشركتين . وظهر اقتراح بريطاني هو أن تتخلص السعودية من ارتباطاتها مع شركة «ستاندارد أويل أف كاليفورنيا» بأن تعرض عليها قبول حقوق مساوية للتي حصلت عليها في المنطقة المحايدة ، ولكن في مكان آخر داخل الأراضي السعودية ، إلا أن المندوب السعودي لم يبد ارتياحا لهذا ، واقترح بصفته الشخصية تقسيم المنطقة ، فنصفها الشمالي للشيخ سياسيا وإداريا ، وله أن يرخص فيه ، والنصف الجنوبي يتبع السعودية ولها حق الترخيص فيه . فلم ترحب الخارجية البريطانية بالاقتراح على أساس أن التقسيم من أجل الترخيص سيؤدي إلى اعتراضات بسبب ما يتعلق بالسلطة القضائية والحماية لعدم استقرار

القبائل ، فكان يهمها معرفة : هل الأسباب التي أدت إلى خلق المنطقة المحايدة زالت أم لا . كما في المنطقة التي تسكنها قبيلة «العوازم» ويصعب تقسيم هذه القبيلة إلى شطرين لأن ذلك سيؤدي إلى متاعب بشأن الولاء والإدارة والضرائب [٩٥] ، ولهذا لم يتم الاتفاق على الموضوع وظهر في عام ١٩٣٦ شك من جانب الوكيل السياسي في أن هناك نوعا من التفاهم قد يتم بين الشيخ وابن سعود بخصوص المنطقة المحايدة ، واستدل على ذلك بموقف الشيخ المتشدد من طلب الترخيص السابق الذي تقدمت به شركة التراخيص ، ثم من تصريحاته الدائمة بتحسن علاقته بابن سعود . ورأت السلطات البريطانية أن هناك احتمالين لهذا التفاهم ! .

الأول أن ابن سعود قد يكون أخبر الشيخ أن شركة البترول الانجليزية الفارسية قبلت أن تعطيه مبلغا كبيرا من المال مقابل تنازله عن نصيبه في المنطقة المحايدة للكويت ، ويتخلى بذلك عن كل حقوقه في الضرائب المستقبلية وعلى هذا فهو والشيخ سيستفيدان ، ولن تعترض بريطانيا على ذلك .[٩٦]

أما الاحتمال الثاني ـ في رأي الوكيل السياسي ـ فهو أن الشيخ يعتقد أنه من الأسهل عليه أن يتعامل مع الشركات الأميركية بعكس شركة البترول الانجليزية الفارسية . وفي نفس الوقت رأت أن الشيخ لابد أن يرفض الوصول إلى ترتيب يتم بمقتضاه للشركة الأميركية التي تعمل في الاحساء أن تحصل على ترخيص المنطقة المحايدة .

وقد استمر موضوع استغلال هذه المنطقة دون الوصول إلى اتفاق ، وفي عام ١٩٣٧ عادت المملكة العربية السعودية وجددت اهتمامها بالموضوع ملحة على ضرورة العمل في المنطقة المحايدة ، وذكرت أن ليس لديها منطقة مساوية في القيمة لتقديمها كتعويض للشركة الأميركية ، كما اقترحت عليها بريطانيا فيما مضى . ولابد أنها تمنت لو قبلت الحكومة البريطانية إشراك «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» إذا ما تقدمت هذه بشروط مقبولة ، وقد أرادت السعودية أن تعرف بالتأكيد موقف بريطانيا إذا ما عرضت الشركة الأميركية على الشيخ أن يرخص لها ، فإذا لم تعترض فإن السعودية ستحاول إقناع الشركة بالاتصال بالشيخ ، ولم يكن هدف السعودية من هذا هو التحمس لشركة بعينها بل الرغبة الملحة في الحصول على مزيد من العوائد عن طريق امتيازات جديدة خاصة وأنها كانت تعاني من أزمات اقتصادية حادة .

وقد شعرت كل من بريطانيا والشيخ أن ابن سعود ـ باستمراره في الحصار التجاري على الكويت ـ ربما يريد أن يساوم به في تحقيق مطالبه الخاصة بالمنطقة المحايدة[٩٧] .

والحقيقة أن بريطانيا أرادت أن يزيد الملك من موارده المالية حتى تستقر مملكته ، لأنها اعتبرت حكمه عاملا على استتباب الأمن والنظام ، الأمر الذي يتفق مع مصالحها في الشرق العربي ، فأظهرت له أنها لن تعارض اتجاهه في أن تتصل الشركة الأميركية بالشيخ .

ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أيدت فكرة انسحاب شركة التراخيص إذا لم يكن بوسعها أن تقدم شروطا مماثلة للشركة الأميركية .

أما «لو نجريج» فقد اقترح حلا مختلفا يستهدف احتفاظ الشركة البريطانية بامتياز المنطقة المحايدة ، ومؤدى الاقتراح أن تدفع الشركة البريطانية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لابن سعود وهو المبلغ الذي كان مدينا به للشركة الأميركية ويجعله مضطرا إلى تلبية رغباتها .

جرت جميع هذه المباحثات قبل أن يثبت وجود البترول بكميات تجارية سواء في الأحساء أو في الكويت ولذلك لم يشتد التنافس حول المنطقة المحايدة خلال هذه الفترة ، بدليل أن بريطانيا أبدت استعدادها وقتا ما في أن تترك المنطقة لستاندارد أويل ، فلم تكن الحكومة البريطانية راغبة في أن تمنح تعضيدها لشركة التراخيص لتعطي ابن سعود ما يطلبه لخشيتها من أن تنسب إليها الشركة مسؤولية أي خسارة . فذكرت أنها لا تستطيع أن تمارس أي ضغط على ابن سعود بينما تستطيع ذلك بالنسبة لشيخ الكويت بحكم علاقتها به .

وقد اتضح أن شركة التراخيص مستعدة لأن تدفع لابن سعود مبلغ الـ ١٠٠ ألف جنيه الذي طلبه ليرخص لها . ولما علمت الخارجية البريطانية بذلك تشجعت وأبدت رغبتها بأن تبلغ السفير السعودي أنها من الشركات التي توافق عليها الحكومة البريطانية ، وأنها ستوصي السعودية بها[٩٨] . ويبدو أن نشوب الحرب العالمية الثانية أوقف كل المحاولات ولكن في عام ١٩٤٦ أعلن شيخ الكويت عن رغبته في استغلال الجزء الخاص ببلاده في المنطقة المحايدة ، فتقدمت إليه عدة شركات أميركية وانجليزية إلا أنه لم يتم قبول عروضها ، وفي نهاية الأمر تقدمت إليه شركة «أمين أويل» وهي مجموعة من الشركات الأميركية تكون اتحادها عام ١٩٤٧ وتعرف بـ (Aminoil) اختصار (American Independent Oil Company) وحصلت في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ على امتياز بالجزء الخاص بالكويت مدته ستون عاما . أما الملك عبدالعزيز بن سعود فقد منح شركة (Pacific Western Oil Corporation) الأميركية في فبراير ١٩٤٩ امتياز التنقيب في الجزء الخاص به[٩٩] . ولاشك أن اهتمام الشركات الأميركية وحرصها على دخول الشرق الأوسط وتثبيت أقدامها فيه راجع إلى خشيتها من أن يستأثر بالسوق الأوروبية وغيرها منافس جديد ببترول هذا الشرق[١٠٠] .

الهوامش:

(١) د . نجاة عبدالقادر الجاسم ود . بدر الدين الخصوصي : صناعة السفن في الكويت وأنشطتها المختلفة ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ١٩٩٢ .
(٢) عبدالعزيز حسين ـ محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ـ ص ٤٩ ـ ٥٠ .
(٣) عبدالعزيز رشيد ـ تاريخ الكويت ـ ص٦٣ .
(٤) المصدر السابق ـ ص٦٢ .
(٥) أمين عز الدين ـ عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول ـ ص٥ .
(٦) عبدالعزيز رشيد : المصدر السابق ـ ص ٦٣ـ٦٤ .
(٧) أمين عز الدين : المصدر السابق ـ ص٤ ـ ٥ ـ ٦ .
(٨) أمين عز الدين ـ المصدر السابق ـ ص٤ ـ ٥ ـ ٦ .
(٩) حسن سليمان محمود ـ الكويت ماضيها وحاضرها ص ٤٢٤١ .
(١٠) الكويت في ماضيها وحاضرها ـ شركة نفط الكويت المحدودة ص ١٥ .
(١١) I. O.L/P'S/12 Co. 30 Fi 29 Report. on the trade of Kuwait for the year 1937-38 By Captain de Gaurry - Pol. Agent - Kuwait.
(١٢) I-O.L/P'S/12 Co 30 Fi 29 Report on trade of Kuwait for the year 1937 - 38 By Captaain De Cau ry - Pol - Agent - Kuwait.
(١٣) محمود بهجت سنان : الكويت زهرة الخليج ـ ص ١٣٢
(١٤) I. O,L/P'S/12 Co 30 Fi 29 Report on trade of Kuwait 1937-38. By Pol. Agent. Kuwait.
(١٥) عبدالعزيز حسين ـ المصدر السابق ص ٥٦ .
(١٦) I O,L/P'S/12 Co 30 Fi 29 Report on the trade of Kuwait for the year 1937 - 38 By Political Agent - Kuwait.
(١٧) د . جمال زكريا ـ بترول الخليج العربي ـ دراسة في تأثيراته السياسية والاقتصادية ـ ص ١ .
(١٨) د . راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الأوسط ص١٧٩ .
(١٩) د . محمد جواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ص ١٣ ـ ١٤ .
(٢٠) د . صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ٢٨٩ ـ ٣٠٣ .
(٢١) د . راشد البراوي ـ المصدر السابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .
(٢٢) عبدالسلام بدوي ـ التطورات السياسية والاقتصادية في العالم العربي ص ٦٨ .
(٢٣) د . جمال زكريا ـ المصدر السابق ص٤ .
(٢٤) محمد جواد العبوسي ـ المصدر السابق ص ١٣ـ١٤ .
(٢٥) العبوسي ـ المصدر السابق ص ١٣ـ١٤ .
(٢٦) عبدالسلام بدوي ـ المصدر السابق ص ٦٨ .
(٢٧) د . جمال زكريا قاسم ، بترول الخليج العربي ـ دراسة في تأثيراته السياسية والاقتصادية
(٢٨) John Marlowe. The Persian Gulf in the Twentieth Century P.93
(٢٩) Longrigg - Oil in the Middle East P 98 - 100 .
(٣٠) الأزمة العالمية في البترول ـ هارفي أوكونور ـ ترجمة عمر مكاوي ـ راشد البراوي ص ٣٩ .
(٣١) محمد العبوسي ـ المصدر السابق ـ ص٢٦ .

(٣٢) محمد لبيب شقير ـ اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ص ١ ـ ٢ .

(*) تأسست عام ١٩٠٩ ، وعرفت بهذا الاسم إلى عام ١٩٣٥ حين غيرت اسمها إلى شركة البترول الانجليزية الايرانية .

(٣٣) د . صلاح العقاد ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ـ ص٤٨٩ .

(٣٤) راشد البراوي ـ المصدر السابق ص ٣٢ .

(٣٥) F.O, 371/4236 Oct. 22 nd. 1919 From Under Secretary of State.

(٣٦) Longrigg - Op. Cit P-100 .

(٣٧) F-O 371/17810 - No 87 - Eastern and General Syndicate.

(٣٨) أندره نوستس ـ الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ترجمة أسعد محفل ـ ص ٩١ .

(٣٩) F-O 371/17810 - No - 87 Eastern and General Synd - Ltd to Colonial Office - 17th. Oct. 1930.

(٤٠) F - O 371/17810 - No - 81 Eastern and General Synd Ltd. to Colonial Office - 19th. Aug. 1930.

(٤١) F - O 371/17810 Fnc in No 35 - 16. Sep. 1930.

(٤٢) F - O 371/17810 - No - 88 Pol Res to the Sec. of State Conf - (No - 42) 6 Oct. 1930 .

(٤٣) F - O 37810 - No 80 - Petroleum Dept. to Col - Office 28 Oct. 1930.

(٤٤) F - O 371/17810 - No - 93 Pol. Res to Sec. of State (Gonf) 9th - No. 1930 .

(٤٥) F. O. 371/17810 No. 95 F. O. to Col. Off. 3rd. Dec. 1930.

(٤٦) F - O. 371/17810 No 94 I. O to Col, off 1st, Dec. 1930.

(٤٧) F - O 37810 Translation of ademi Official Letter 5th, May 1931 - Shaikh of Kuwait to Pol - Age - Kuwait.

(٤٨) F - O 371/17810 Fnc.in No 105 Gonf Political Agency Kuwait 21 May - 1931.

(٤٩) F. O. 371/17810 Translation of a draft letter from Ruler of Kuwait to Holmes - July, 1931.

(٥٠) F. O. 371/17810 No. 107 Eastern & General Synd. Ltd. to Col. off. 4 May 1921 .

(٥١) F. O. 371/17810 No. 108 Anglo Persian oil Company Ltd to Petroleum Department 25th, Aug. 1931.

(٥٢) F. O. 37/17810 No 173 Col. off . to Angle Per. oil Comp. 23 Sep. 1931.

(٥٣) F. O - 371/17810 No 115 Floed Col. off to Janson Oct. '1931.

(٥٤) F. O. 371/17810 No - 118 - Res the Sec. of State - 29 Oct. 1931

(٥٥) F. O 371/17810 No 100 Anglo Persian Oil Company Ltd to Petrolsum Dep. 25th - Aug. 1931 .

(٥٦) F. O 371/17810 - Enc in No 120 Draft - Dect 1931

(٥٧) F O Cab 51/6 Extract From Minutes of meeting held in the colonial office on Thursday 15 th, Sep 1932

(٥٨) F O 371/5220 I.O. Tel 21st Nov 1932 Immediate

(٥٩) F O. 371/5220 Kuwait Note By Petroleum Department

(٦٠) F O 371/522 Conf Admiralty Immediate 18th Nov 1932

(٦١) Longrigg - in op Cit P 110 - 111

F. O. 371/17806 Sec. 1 - 0 Note of a Conversation between Mr. Fraser, Deputy Chair man, Anglo Persian Oil; Company, and Mr Walton and Mr. Iaithwaito, India Office, on Wednesday, 3id. January, 1934.

Longrigg Op. cit P. 110 . 111. (٦٢)

F O 371/178 C6 Note of a Converesation between Mr. Fraser, Deputy hairman, Anglo - Persian (٦٣) Oil Company, and Mr Walton and Mr. Lait Kuwait. India Office, on Wednesday, 3rd, January 1934.

I O. L/P'S/12/499 Co 30 Fo 89 Memo - 4032 Conf. Political agreement between his Majesty's (٦٤) government in the united kinkdom and the Kuwait oil Company, 5th, March, 1934.

F. O. 371/17806 - Note of meeting concession 4th Jan. 1934. (٦٥)

Ibid (٦٦)

F. O. 371/17810 - Kuwait Oil a meeting held at the India, Office 1-0.. (٦٧)

Ibid (٦٨)

th, Dcc, with Representatives of the Kuwait Oil Company.١٧

F. O. 371/17810 - Conf Kuwait Oil Note of Discission at the. I.0 -on Wednesday 12-Dec.1934. (٦٩)

Ibid (٧٠)

L/P'S/12/499 - Col - 30 - Fi: 89 - 1 - 0 - Gonf. Memo No 432-A. Commercial Agreement be- (٧١) tween the Sheikh of Kuwait Oil Company, 3rd. Dec. 1934.

L/P'S/12/499 - Col 30 Fi: 89 1 - 0 Conf Memo B 432 Political United agreement between his (٧٢) Majesty's government in the United Kingdom and the Kuwait oil Company. 5th March, 1934

I.O, L/P'S/12/944 - Co 20 Fi - 89 - I O Con Memo B 432, Commercial Agreement Between (٧٣) The Sheikh of Kuwait And Kuwait Oil Company, 23rd· Dec 1934.

I.O,L/P'S/12/944 - Co 30 Fi - 89 - I - O Con Memo B 432 - A, Commercial Agreement between (٧٤) the Sheikh of Kuwait and the Kuwait oil Company - 23rd Dec. 1934.

Zahra. Freeth - Kuwait Was my Home P. 37. (٧٥)

(٧٦) الفرحان ، مختصر تاريخ الكويت ص ١٤٦ـ١٤٧ .

F. O, 371/17919 - Memo - Question of the eercise of Jurisdicting administrative in the Kuwait (٧٧) Neutral Zone

(٧٨) محمد لبيب شقير ـ المصدر السابق ٣ .

F.O 371/17919 oil concession in Saudi Arebia and Kuwait Neutral Zone - From Ryan - Jedda, (٧٩) 3rd. April, 1934.

F O. 371/17919 Gonf. No. C. 151 Pol Age - to Shaikh Ahmad 28th. Apr 1934 (٨٠)

F O. 371/17919 Translation of Aletter - No R3/1489. 30 - 4/1943 From Sheikh of Kuwait To (٨١) Pol Agent

F.O. 371/17919 Sec Deecypher of Tel from Pol Resident to Sec of State from India, 3rd (٨٢) May, 1934

F O 371/20784 Petroleum in Kuwait Neutral Zone (٨٣)

Ibid (٨٤)

(٨٥) F. O. Cah 51/8 Gonf. No. 1 The 6th. and 7th. Meetings with Fouad Bey Hamza Held in the F.O. on 25th. Sep.

(٨٦) F.O. 371/17920 India Office - Conf. 108. Oil in Kuwait Neutrel Zone - Note of a comversation with Mr. Rex Jenson of Arabian Develop. Syndicate, 27/Nov. 1934.

(٨٧) F.O. 371/19004 - Pol. Agency - Kuwait. 12 April 1935 Philby's and longrigg's visit to Kuwait.

(٨٨) F.O. 371/20784 No. 50 British Embassy - Jedda - 10th April, 1937.

(٨٩) F.O. 371/20704. Petroleum Dept. No. 745 Part. 31.12th June 1937.

(٩٠) F - O. 371/20784 2nd July. 1937. Kuwait Neutral Zone Oil Goncessions.

(٩١) L.O. L/P'S/12 Co 30 Fi: 124 Oil in Kuwait Neutral Zone.

(٩٢) I.O.L/P'S/11 Co 20 Fi:124.

F.O. conf/. No. 580/S of 1937 - 4th. August 1937. Pol. Res. to sec. of State of for India.

(٩٣) L./P'S.12 col. 30 File 124 Sec. The Political Depatment Petroleum concessions in Saudi Arabia. copy of a message to colconiai office and India, and Pol, Res, Politieal Agent. Kuwait.

(٩٤) I.O. L/P'S/12 co, 30 Fi: 124 F, O. June, 1939 From Bagallay to Peel.

(٩٥) F.O. cab 51/8 conf. No. 1 The 6th and 7th Meetings with Fouad Bey Hamza Held in the F.O. on 25 the Sep. 1934. Kuwait Neutral Zone oil cencessions.

(٩٦) I. O.L/ P'S 12 co 30 Fi: 124. Urgent Message, Political Agent - Kuwait - to Political Resident - No 1820 Oth - June - 1936.

(٩٧) I. O.L/ P'S 12 co 30 Fi: 124. Conf No 500. S. of 1937. Bushire 4th. Aug, 1937 Political Political Resident to Secretary of State For India, London.

(٩٨) F.O. 371/20 784 Petroleum in Kuwait Neutral Zone.

(٩٩) محمد لبيب شقير ـ المصدر السابق ص٧٢ .

(١٠٠) البترول والاستعمار في الشرق الأوسط ـ م ـ بروكس ـ تعريب محمود الشنيطي ص١٢٩ .

خاتمة

لاحظنا من خلال هذه الدراسة ، كيف تطورت أحوال الكويت أثناء الفترة موضوع البحث ، ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت ماتزال مشيخة صغيرة تقل من حيث أهميتها الدولية عن بعض إمارات الخليج الأخرى ، كالبحرين وسلطنة مسقط وعمان فإذا بها تنمو سياسيا واقتصاديا حتى أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية معروفة في العالم العربي والعالم الخارجي ، ولها دورها في منطقة الخليج بما يجعلها في مقدمة إمارات الخليج العربي بأسرها ، وتتطلع الى زعامة المنطقة .

وقد لمسنا دور السياسة البريطانية في جميع مراحل تطور الكويت ، ولا غرو فإن هذه الفترة شهدت أو عاصرت ذروة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج حتى إنه قد يؤخذ علينا أننا أحيانا نبدو وكأننا نؤرخ للسياسة البريطانية أكثر مما نؤرخ لحياة البلاد الداخلية والخارجية ، غير أن هذه ضرورة أملتها طبيعة المصادر ، حيث إن المصادر الوطنية مازالت محدودة بينما تتوفر المصادر البريطانية ، فإن الوثائق البريطانية وحدها تعد بالآلاف وقد أحسن تبويبها ووضعت في متناول الباحثين ، هذا فضلا عن المجلات والجرائد والكتب الدراسية الأخرى .

وقد كان محور السياسة البريطانية التي تكتب من وجهة النظر البريطانية منذ القرن التاسع عشر وحتى قبيل انسحابها من منطقة الخليج ، هو المحافظة على مبدأ الوضع الراهن . وتمشيا مع هذا المبدأ تدخلت في أكثر من مناسبة لحماية إمارة الكويت من الأخطار العديدة التي تعرضت لها . فقد كانت مهددة بالابتلاع بواسطة الدول الكبيرة نسبيا ولاسيما الدولة العثمانية .

وقد يفسر البعض تركيزنا على دور بريطانيا في الإبقاء على وضع الكويت كإمارة قائمة بذاتها بأنه نوع من النزعة الإقليمية ، ولكن النتيجة التي يجب أن تستنبط من هذا الموقف هي العكس ، إذ أننا بهذا الأسلوب أبرزنا كيف أن وضع التفكك القائم في الخليج هو من خلق السياسة الاستعمارية البريطانية .

ومن خلال الدراسة ، تبين لنا أن أهم المشكلات التي أثرت على العلاقات بين الكويت وجيرانها هي الحدود ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع السعودية . وكانت مشكلة الحدود ومحاولة بريطانيا وضع نهاية لها قد أظهرت العلاقات أكثر وضوحا فقد أصبحت هناك دول تأكدت حدودها ، فنشأت بعد ذلك مشكلات أخرى مثل مشكلة الجمارك بين السعودية

والكويت ، كذلك لاحظنا أن العلاقات بين الكويت وإيران توترت ، وكان ذلك نتيجة للادعاء الايراني بحق السيطرة على إمارات الخليج العربي .

أما العراق فقد كانت هناك مشكلات عديدة مثل مشكلة التهريب والمياه كذلك الدعوة العراقية لضم الكويت . وعلى خلاف ما قد يتصوره البعض من أن مجتمع الكويت القبلي والمتخلف ليس له تاريخ سوى الصراعات بين الأسر والعشائر ، فإننا قد استخلصنا في هذه الدراسة تطور حركة إصلاحية بدأت في عام ١٩٢١ ونمت وتطورت خلال عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ذلك أن مجتمع الكويت بحكم وضعه الجغرافي متفتح على العالم الخارجي ، كما أن عددا كبيرا من سكانها يشتغلون بالتجارة ، فأدى ذلك الى خلق طبقة بورجوازية مستقرة ، عمدت الى مسايرة الحركات التي ظهرت في البلاد الأخرى .

ورغم عدم توفر المادة عن علاقات الكويت ببقية أجزاء العالم العربي ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل في خلال هذه الفترة من نمو الكويت صدى أحداث العالم العربي فيها وتفاعلها معها ، فنجد شباب الكويت يقدم احتجاجا على موقف بريطانيا من قضية فلسطين ، كما ظهر في الفصل الخامس . وسبق هذا كله تعاطف بعضهم مع الدولة العثمانية الإسلامية في أثناء الحرب الأولى كما ظهر لنا في الفصل الأول .

وقد كانت دراسة البترول فرصة لنا للوقوف على الخلافات الأميركية البريطانية وإبرازها بشكل عام ، ثم دراسة انعكاساتها على الكويت .

وخلاصة القول إننا جعلنا من هذه الدراسة فرصة لوضع تاريخ الكويت في إطاره المحلي والدولي .

مصادر البحث

أولا : الوثائق :

(١) وثائق غير منشورة :

تم الحصول على هذه الوثائق من مصدرين أساسيين هما :

1- India Office Library and Records.

Foreign and Commonwealth office.

2 - Public Record Office.

بخصوص المصدر الأول :

R/15 Persian Gulf.

وتحوى هذه الوثائق ما يتعلق بشؤون معظم الامارات العربية وهي في غالبيتها رسائل متبادلة بين الوكلاء السياسيين في تلك الامارات والمقيمين السياسيين في بوشهر أو البحرين ، كذلك تحتوي على تقارير من هؤلاء مرسلة إلى حكومة الهند أو السلطات في لندن وتتناول معظمها تفصيلات الأحوال الداخلية في الإمارات العربية ، وكل ما يتعلق بالاتصالات بين حكام تلك المنطقة والسلطات البريطانية في الخليج العربي والتي تمثل حكومة الهند .

وهذه قائمة ببعض المجموعات التي رجعنا إليها .

وتقع وثائق الكويت هنا تحت رقم R/15/1

أما وثائق بوشهر : R/15/4 Bushire

R/15/1/8	Kuwait-Saudi Relations 1929 - 1939
R/15/1/9	Ibn Saud 1936.
R/15/1/12	Bin Saud's Visit to Kuwait 1936.
R/15/1/6/7	Bin Saud Relation with the Shaikh of Kuwait1922- 1929.
R/15/1/45/1	Kuwait Reform 1938.
R/15/1/53/1	Kuwait Affairs 1899-1900.
R/15/1/53/2	Kuwait, Bin Saud, Iraq-General 1933-1945.
R/15/1/53/3	Kuwait Affairs 1900-1901.
R/15/1/53/4	Kuwait Affairs 1901.
R/15/1/53/5	Kuwait Affairs 1902.
R/15/1/53/6	Kuwait Affairs 1903-1905.
R/15/1/53/8	Kuwait Affairs 1905-1907.
R/15/1/53/11	Kuwait - Nejd Relations 1930-1931.
R/15/1/53/12	Kuwait - Nejd Relations 1931-1936.
R/15/1/53/18	Date Gardens of the Shaikhs of Mohammarah and Kuwait 1931-1932.
R/15/1/53/19	Date Gardens of the Shaikhs of Mohammara and Kuwait, 1926-1930.
R/15/1/53/37	Baghdad Railway 17-1-7, 18-8-8.
R/15/1/53/38	Kuwait-British Representation 1904-1905.
R/15/1/53/42	Kuwait Oil 1913-1917.
R/15/1/53/44	Kuwait Blockade 1917-1919.
R/15/1/53/45	Kuwait Blockade 1933-1935
R/15/1/53/46	Kuwait Blockade 1933-1935.
R/15/1/53/48	Kuwait Blockade 1935-1937.
R/15/1/53/49	Kuwait Blockade 1937-1938.
R/15/1/53/52	Jaryiah Affair and Boundary Dispute between

	Bin Saud and Shaikh of Kuwait 1920-1921.
R/15/1/53/53	Boundary Dispute between Bin Saud and Shaikh of Kuwait.
R/15/1/53/54	Kuwait - Iraq Boundary 1332.
R/15/1/53/55	Foreigners in Kuwait 1924 - 1932.
R/15/1/53/56	Kuwait Claims against Nejd. 1930 - 1932.
R/15/1/53/57	Shaikh Kazal's Claims against Kuwait's Merchants1930 - 1931.
R/15/1/53/58	Kuwait Political Intelligence. 1933-1938.
R/15/1/53/59	Ownership of Shaikh of Kuwait Date Gardens in Iraq 1932 - 1933.
R/15/1/53/60	Kuwait - Iraq Smuggling 1933.
R/15/1/53/62	Kuwait - Iraq Smuggling 1934 - 35.
R/15/1/53/63	Kuwait - Iraq Smuggling 1934 - 1935.
R/15/1/53/65	Kuwait - Iraq Smuggling 1937.
R/15/1/53/69	Kuwait - Iraq Smuggling 1938 - 1939.
R/15/1/53/69	British Policy in Kuwait 1933 - 1937.
R/15/1/61/2	Bin Saud and Ikhwan Movement 1920 1921.
R/15/1/61/3	Bin Saud and Ikhwan Movment 1920 1921.
R/15/1/61/7	Bin Saud
R/15/1/61/39	Boundary Settlement Conference at Kuwait 1-11 - 1922 to 31 - 1 - 1924.
R/15/1/61/45	Treaty between Nejd and Kuwait, 1930 1931.
R/15/1/73/1	Baghdad - Anglo - Turkish Negotiations 1911 - 1912
R/15/1/73/2	Status of Kuwait - Baghdad Railway 1911 1912.
R/15/1/73/3	Map Showing Limits of Kuwait Principality.
R/15/1/73/4	Status of Kuwait - Anglo - Turkish Nego tiations,1912 - 1913.

R/15/1/73/5	Anglo - Turkish Negotiations, 1913.
R/15/1/73/6	Status of Kuwait and Anglo - Turkish Convention. 1914-1919.
R/15/2/33	Iraq: King Faisal's Visit to Kuwait, 1932 - 1941.
R/15/2/34	Iraq Legislations to forbid Kuwait Nationals to buy property in Iraq, 1933 - 1944.
R/15/2/36	Foreign Department Memoranda of Information Affairs in Turkish Arabia, 1905 - 1912.
R/15/2/37	Iraq - Kuwait Water Supply from Shatt - El - Arab, 1932 - 1943.
R/15/2/39	Foreign Department Memorand of Information Affairs in Persian Gulf, Muscat and Arabian Shore of the Persian Gulf, 1905 - 1914.
R/1/4/1/1	Furst Appointment of Political Agent to Kuwait, S.G. Knox, 1904.
R/15/4/2	Iraq Propaganda, 1929 - 1939.
R/15/4/2/4	Kuwait - Iraq - Smuggling, 1934.
R/15/4/2/37	Iraq - Kuwait Water Supply from Shatt - El - Arab, 1932 - 1943.
R/15/4/3/1	Seizure of Kuwait Dhows by Persians, 1932 - 1936.
R/15/4/4/11	Anglo - Kuwait Relation. 1929 - 1937.
R/15/4/10/4	Bin Saud - Kuwait and Ibn Rasheed, 1909 - 1923.
R/15/4/10/11	Iraq: Shaikh of Kuwait's Date Gardens on the Shatt El - Arab, 1904 - 1913.
R/15/4/12	Taxation of Shaikh's Date Gardens, 1914 - 1939.
R/15/4/13/15	Date Gardens, 1930 - 1939.
R/15/4/17/8	Kuwait - Iraq Sumggling.
R/15/4/17/26	Date Gardens, 1930 - 1939.

L/P/S. : Political and Secret Department.

L/P/S/3 Home Correspondence:

Vol.	176	of	1899	Vol.	278	=	1911
=	181	=	1899	=	279	=	1911
=	185	=	1899	=	280	=	1911
=	259	=	1909	=	282	=	1911
=	260	=	1910	=	283	=	1911
=	275	=	1911	=	284	=	1911
=	276	=	1911	=	150	=	1913
=	277	=	1911				

L/P/S/8 Demi Official Correspondence and Secretaries Letters 1898: 1912, Vol. 9.

L/P/S/10 Political and Secret Subject Files.

L/P/S/10/50 Pt. 6 - 7 - 8.

L/P/S/10/812 Pt. 1.

L/P/S/10 Pt. Fi + 1855 1904 : 1920

Pt. 1 - 2 6 - 7 8

L/P/S/10/48 1 40 Fi 1855 Pt. 3 - 4.

L/P/S/10 366

= = Pt. 5 - Xuwait, 1904.

= = 1907 Pt. 3.

= = 1908 Pt. 1 - 2.

= = 1913 Pt. 1 2.

= = 1920 Pt. 1 - 2.

= = Fi 166 memo.

= 11 Political External Files and Collections, 1931 1950

= 12 Political External Files and Collections

ونوه بأهمية هذه المجموعة لما تحتويه من الموضوعات كما سيتضح من العرض الآتي :

L/P/S/12	Col. 17 File 11.
= =	Memo B 421 - 150
= =	Pol 17 File 8
= =	= = = 18
= =	= 20 of 1935.
	Sec. Kuwait intelligence summary for 1st Dec, 1943.
L/P/S/12	Col. 30 File 21,
	Blockade by Ibn Saud (1932 - 1935)
= =	Col 30 File 29,
	Trade Report, 1930 - 1947
= =	Col. 30 File 35,
	Neutral Zone.
= =	Col. 30 File 45,
	Intelligence Summaries, 1932 - 1936.
= =	Col. 30 File 48,
	Publicity in the Persian Gulf, 1933.
= =	Col. 39 File 54,
	Kuwait - Search and Detension of Kuwait Dhows by Persian Vessels, 19 3.
= =	Co. 30 File 58,
	Anglo - Persian Relations. Persian Insult to British Flag at Basidu.
= =	Col. 30 File 60,
	Kuwait, Interference - Kuwait Dhow by Persian Gun-boat - Bushire.
= =	Col. 30 File 36,
	Kuwait, an Assault on a Kuwait Water Bhow by Per-

L/P/S/12	sian River Police in the Shatt - El - Arab.
==	Col. 30 File 67,
	Kuwait - Policy of H. M. G. in regard to the direct communication between the Shaikh of Kuwait and Foreign Rulers.
==	Col. 30 File 77,
	Persian Interference with Kuwait Dhows, 1934.
==	Col. 30 File 82,
	Import Duties Charged by Shaikh of Kuwait on Goods Arriving by Sea, 1934.
==	Col. 30 File 89,
	Kuwait Oil Agreement between the Kuwait Oil Company and His Majesty's Government, 1934
==	Col. 30 File 91,
	Kuwait Oil Agreement Between the Kuwait Oil Company and the Shaikh of Kuwait.
==	Col. 30 File 92,
	Definition of the Western Boundary of the Kuwait Neutral Zone.
==	Col. 30 File, 99,
	Kuwait - Bahrain Nationality, Date of Institution, 1933.
	Col. 30 File 110,
	Saudi - Kuwait Frontier Incidents (1935).
	Col. 30 File 124,
	Kuwait Neutral Zone Oil Concession Negotiations with Petroleum Company, 1936.
	Col. 30 File 127,

L/P/S/12	Kuwait Relations between Ibn Saud and the Shaikh of Kuwait, 1935.
Col. 30 File 129,	Ownership of Islands, 1936 - 1947.
= = 158,	Kuwait Disturbances and consequent Administration Charges, 1938.
= = 166,	Water Supply.
Col. 0 File 171,	Kuwait - Iranian Population of Kuwait - Iraq Interests, 1939.
= =	855, Pt 3 - 4,
L/P/S/18	Political and Secret Memoranda.
	B 133 Memo Respecting Kuwait, 30 Oct. 1901.
	Kuwait with a copy of agreement with the Shaikh, 1899.
	B 141
	Persian Gulf - Turkish Claims on the Arabian Coasts. (C.G. Cambell, 1903).
B 151	1905 British Interests on the Coast of Arabia - Kuwait - Bahrain and Al-Katr.
B 164	Relations of Wahhabi and Ibn Saud with E Arabia and H.M.G. 1800 - 1934 (J.G. Laithwaite).
B 165	1905 - Report (with maps) on the country adjacent to the Khor Abdallah and places suitable as a terminal of Baghdad Railway. (Cap. E. W. S. Mahom. R.E.).
B 166	British Interests in the Persian Gulf (with maps) supplementary Memo. Arms Traffic.
B 166	1908 Collection of Papers Regarding the Attitude of H.M.G. in Regard to the Baghdad Railway and Purchase of Land at Kuwait.

B	168	Report. Committee of Inquiry on the Lighting and Bunage of Persian Gulf.
B	172	1910 The Baghdad Railway 1909 Foreign Office.
B	181	1915 British Relations with Turkey in the Persian Gulf.
B	188	Baghdad - Basra Railway.
B	196	Arms Traffic in the Persian Gulf.
B	197	Baghdad Railway and Persian Negotiations with Hak-ky Pasha, 1913.
B	199	Memo Respecting the Nevigation of the Tigris and Euphrates, 1913.
B	213	Notes and Private Telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkish - Asia and Arabia.
B	216	British Policy in Yemen.
B	217	Policy in the Middle East.
B	225	Attitude of the Arabs of the Shatt-El-Arab Country - German War. Kuwait, 1915.
B	279	Arabia - British Policy towards.
B	280	Bin Saud. Notes prepared for the Middle East by Secretary Political Department.
B	295	1928 Kuwait Supplementary Memoranda on Kuwait 1908 - 1928.
B	295	Arabia - Memo on British Commitments to Ibn Saud Political Department.
B	340	Ikhwan Movement. Note by Major H. R. P. Dickson.
B	391	1922 Kuwait - British Political Relations with.. Foreign Office Memo.

B 427 — Obligations of H. M. G. toward Shaikh of Kuwait and Records of Meeting Discuss Relations between H. M. G. in U.K. and Shaikh of Kuwait.

1 - 0 — Corres - part 1 - 11, 1896 - 1897.

بخصوص المصدر الثاني:

Great Britain - Foreign Office — وزارة الخارجية

F.O. 371	F.O. 371
1010	4216
1232	4236
1795	5062
1799	5066
1820	5220
1848	5253
2466	5270
2476	6247
2479	6263
2723	6426
2769	6427
3041	7838
3047	8947
3049	8948
3058	10005
3059	10009
3062	10156
3387	10848
2390	11484

F.O. 371

3393
3400
3402
3308
12264
12989
12992
12998
13012
13018
13070
13713
13715
13736
13790
17447
17798
17799
17806
17807
17810
17811
17816
17818
17619
17820
17933

F.O. 371

17938
18933
19004
19975
20775
20777
20784
20785
21909
23180
23182
13183

Cabinet Office List of Records part 3 Middle East 51.

Cab. 51/1	1930 - 1935
/2	1939 - 1933
/3	1933 - 1937
/4	1937 - 1939
/5	1930 - 1931
/6	1932 - 1933
/7	1934 - 1935
/8	1934 - 1936
/9	1936 - 1937
/10	1937 - 1938
/11	1938 - 1939

Cab. 38/4

Cab. 23/71

Foreign Office: Confidential Prints.

Department 1959.

Arabia Affairs of Kuwait Correspondence

F.O. 406 **1986 - 1899**

File 15	1900	
File 16	1902	
File 17	1903	
File 18	1904	
File 20	1905	Jab. - Feb.

Affairs of Arabia Correspondence.

F.O. 406 File 22 - 23 - 24

25 Affairs of Kuwait 1905.

32 Affairs of Iraq 1907.

Turkey: F.O. 424

Asiatic Turkey and Arabia Further Correspondence:

F.O. 424 File 216 1908 July - Sep.

217

218

219

220

223

224

225

226

227

228

229

230

231

232

233

234

237

238

239

240

252

أوراق خاصة :

Dickson's Papers - Political Agent in Kuwait

22/5/1929: 17/10/34.

وقد حصلنا على هذه الأوراق من جامعة أكسفورد بلندن ، والواقع أنها تحتوي على معلومات يمكن الحصول على بعض منها في I.O.

Report on Najd Mission 1917 - 1918

Baghdad, 1918

Printed in the Government Press, 1918.

وثائق منشورة :

Hurewitz - Diplomacy in the Near and Middle East - Vol. 1

A Documentary Rrcords, 1935 - 1944.

Memoranda

Kuwait Before Oil

Memoirs of D.E.C Stanley

Mylrea - Mioncer Medical Missioner of the Arabian Mission. Reformed Church in America.

Written between 1945 and 1651.

المراجع العربية

عبد العزيز رشيد : تاريخ الكويت ـ منشورات مكتبة الحياة ـ لبنان ـ بيروت ١٩٦٢ .

د . جمال زكريا قاسم : دراسات لتاريخ الإمارات العربية ـ ١٨٤٠/ ١٩١٤ ـ القاهرة ١٩٦٨ .

عبدالمجيد مصطفى ـ عثمان فيظ الله : دراسات عن الكويت والخليج العربي ـ مصر ١٩٦٦ .

راشد عبدالله الفرحان : مختصر تاريخ الكويت ١٩٦٠ .

د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ـ وجنوب الجزيرة والكويت معهد الدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٦٠ .

د . صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ـ القاهرة ١٩٦٥ .

ديكسون : الكويت وجاراتها الكويت ١٩٦٤ .

سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ـ القاهرة ١٩٥٩ .

حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ـ القاهرة ١٩٥٦ .

حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ـ الجزء الثالث ـ خمسة أجزاء ـ بيروت ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ .

ستيون وليمز ـ بريطانيا والدول العربية ترجمة القاهرة ١٩٥٥ .

أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ـ المجلد الثاني .

خالد سليمان العدساني : نصف عام للحكم النيابي في الكويت ـ ج٢ ١٩٧٨

عبدالرحمن البزاز ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال .

د . يحيى الجمل : النظام الدستوري في الكويت ـ مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١ ـ ١٩٧٢

عبدالعزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربي في الكويت ـ القاهرة ١٩٦٠ .

جورج لونزوسكس : البترول والدولة في الشرق الأوسط ـ تعريب نجدة هاجر ـ إبراهيم عبدالستار ـ بيروت ١٩٦٢ .

أمين عزالدين : عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول .

حسين سليمان محمود : الكويت ماضيها وحاضرها ـ بغداد ١٩٦٨ .

شركة نفط الكويت : الكويت في ماضيها وحاضرها .

محمود بهجت سنان : الكويت زهرة الخليج .

د . جمال زكريا قاسم : بترول الخليج العربي ـ دراسة في تأثيراته السياسية والاقتصادية .

د . راشد البراوي : حرب البترول في الشرق الأوسط .

د . محمود جواد العبوسي : البترول في البلاد العربية .

عبدالسلام بدوي : التطورات السياسية والاقتصادية في العالم العربي .

هارفي أركونور : الأزمة العالمية في البترول ـ ترجمة عمر مكاوي ـ راشد البراوي .

محمد لبيب شقير : اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ـ القاهرة ١٩٥٩

أندره نوستس : الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ـ ترجمة : أسعد محفل .

ـ د . نجاة عبدالقادر الجاسم : بلدية الكويت في خمسين عاما ـ إصدار بلدية الكويت ١٩٨٠ ـ دول الكويت .

ـ د . نجاة عبدالقادر الجاسم .

ـ الشيخ يوسف بن عيسى القناعي : دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت ـ منشورات كاظمة ـ دولة الكويت ١٩٨٩ .

المراجع الأجنبية

Al Baharna (Husain M.)

The Legal status of the Arabian Gulf states.

A study of their treaty relations and their international prolems.

Published by the university of manchester, 1968.

Busch (Briton cooper)

Britain and the persian gulf 1994 - 1914.

University of california press - Berkeley and Los Angles. 1967.

Dermeulen (D. Van)

The wells of Ibn Saud. 1957

Dickson

The Arab of the Desert.

London 1949.

Denn (Archibald J.)

Proceedings of the central Asian Society. British interests in the Persian Gulf.

London, 1907.

Freat h (Zahra)

Kuwait was my Home. London, 1956.

Gabrieli (Francesco)

The Arab Revival 1961.

Hewins (Ralph)

The Miracle of Kuwait, London, 1963.

Howarth (David)

The Desert King, A life of Ibn Saud, London 1964.

Kelly

Eastern Arabia - 1964.

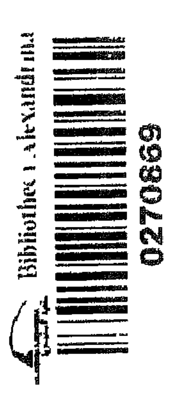
Kumar (Ravinder)

A study in British Imperial Policy London, 1965
Kuwait oil Company Ltd.
The story of Kuwait, London 1957.
Kuwait To - day, A Welfare State.
Written, Designed and Published for the Ministry of Guidance and information of Kuwait by quality publications Ltd. Nairobi, 1963.
Longrigg (Stephen Hemsley)
Oil in the Middle East.
Third Edition, oxford University press 1968.
Mallakh (Ragaei El)
Economic Development and Regional cooperation: Kuwait A Publication of the center for Middle Eastern Studies. London 1968.
Marlowe (John)
The persian gulf in the Twentieth century.
Penrose (Edith)
The large International firm Indeveloping countries
The international petroleum Industry London 1968.
Raunkiaer (Barclay)
Through Wahhabi Land on Camel Back. London 1969.
Zeine (Zeine. N.)
Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism.
Periodicals and Papers:
The Middle East Journal - Volume XVIII 1964.
Kuwait and Aden a Contrast in British Policies, Elizabeth Monroe.
Kuwait by Eliahu Epstein
Reprinted from the Journal of the Royal Central Asian Society. Vol. XXV Oc. 1938
British Museum

The Quarterly Revieww Vol. 227 Compising Nos. 450 - 451.
Published in January, April 1917 London.
Political Science Quarterly Review Devoted to the Historical Statistical and
Comparative Study of Politics, Economics and Public Law. Vol. 38 - 1923.
The National Review Vol. XXXVIII
Sep. 1901: Feb. 1902 London.
Edward Arnold.
The National Review 50
Sept. 1907: Feb. 1908
The Position in the Persian Gulf.
Fraser, Lovat.
Society of Arts Journal Vol. 50 - 22 Nov. 1901: 14 Nov. 1902.
The Past and Present Connection of England with the Persian Gulf by Thomas
Jewell Bennett.
The National Review
25 Sep. 1908: Feb. 1909 Vol. 211
Some Aspects of the Reform Movement in Turkay-LLoyd-George.
Middle East Journal. Vol. I - 1964.
International Relations of Arabia -
The Dependnt Areas.
Herbert J. Leibesny.






0270869